جامعة وهران

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

التحديات الأمنية في حوض البحر المتوسط وآثارها على العلاقات الجزائرية الفرنسية " 1995-2010 "

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية

إعداد الطالب:

عبد الحكيم بلخوجة

إشراف الأستاذ:

د. بومدين طاشمة

لجنة المناقشة و التحكيم:

د. محمد عدالة	رئيسا	جامعة وهران
د. بومدين طاشمة	مقررا ومشرفا	جامعة تلمسان
د. عبد العزيز بن طرمول	عضوا	جامعة وهران
د. نصرالدين بوسماحة	عضوا	جامعة وهران

السنة الجامعية:

1432/1431هـ-2011/2010م

مقدمة:

يشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات جذرية و متسارعة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية و حتى المفاهيم و القيم ، فمفهوم الأمن لم يعد يقتصر على الجانب العسكري و الإستراتيجي فقط بل تعداه إلى أبعد الحدود و لم تعد هناك دولة في حالة أمن مطلق ، إذ أصبحت المسألة نسبية ، لقد سقط ذلك التقليد ،ليصبح لمفهوم الأمن ارتباطات عديدة منها خاصة المجال الإنساني ، الاقتصادي كانت هذه النقلة النوعية كنتاج لنهاية الحرب الباردة و إفرازاتها الجديدة – تهديدات أمنية جديدة – .

ولأن الجغرافيا السياسية جعلت من حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة مهمة في حسابات الإستراتيجية و العلاقات الدولية ، الذي يصبح مركز القوة في العقد القادم محددا في المنطقة المحيطة بهذا الحوض ، وهذا ما قاله الباحث الأمريكي كابلان ،حيث قال عن هذه المنطقة أنها تحتوي على قدرات بشرية هائلة و مصادر طاقة واسعة ومن يسيطر على هذه المصادر سيضمن السيطرة على قلب الأرض ومن ثم على العالم ومن هنا تبرز الأهمية البالغة لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وهو ما يبرر التكالب الاستعماري القديم من أجل السيطرة على دول الحوض وما يعكس السعي الأوروبي و الأمريكي من أجل تثبيت الأقدام على هذه المنطقة .

إن الجزائر كدولة ضمن الإطار الدولي لم تكن بمعزل عن كل هته المتغيرات التي مست بناء النظام العالمي ، ولقد بدأ اهتمام الأوروبي و الفرنسي خاصة بالجزائر منذ بروز العلاقات بين ضفتي المتوسط , ولقد تزايد هذا الاهتمام من خلال المشاريع الموجهة للجزائر سواء الاقتصادية أو الثقافية .

بعد نهاية الحرب الباردة وضعت فرنسا إستراتيجية جديدة تعتبر من بين المواضيع ذات الأولوية , وذلك لإبقاء الجزائر ضمن فلكها الاقتصادي , السياسي , الثقافي ...الخ , من خلال آليات جديدة طورتها, التي تعتبر من حيث الجدوى أكثر فائدة لفرنسا من الاستعمار القديم أو التقليدي .

تشكل الجزائر إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية , و هو الأمر الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران في القمة الفرنسية –الأفريقية التي عقدت في بيارتيز بفرنسا (نوفمبر 1994 م) ، حيث أكد للحاضرين أنه بدونها فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي و العشرين

،فالمنطقة كانت مجد فرنسا و منطقة نفوذها التاريخية ، لذا فمن الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيا ما كانت توجهاتها بالتخلي عنها , ويبدو أن هذا الإدراك ليس مقصورا على ميتيران فقط ، بل هو استمرار لسياسة ثابتة ، حيث سبقه في ذلك الجنرال ديغول ، الذي أرسى تقليدا لا يزال ساريا ، وصولا إلى الرئيس الحالي نيكولا ساركوزي ، يشرف بموجبه رئيس الدولة الفرنسية – بمعاونة مستشاريه في قصر الإليزيه – على ملف الجزائر ، ويصنف هذا الملف على أنه " بالغ السرية " .وبهذا تحتل الجزائر حيزا مهما في الإستراتيجية الفرنسية الشاملة ،من خلال سعي الدبلوماسية الفرنسية إلى استرجاع مكانتها في المنطقة ، ويتضح هذا من خلال تمسك فرنسا بالحضور الانفرادي و المؤثر عن باقي الامبرياليات في العالم .

وبالتالي فإن الدراسة ستركز على فترة ما بعد الحرب الباردة، عندما تم التحول من الطابع الأيديولوجي العسكري للصراع، إلى منطق التنافس الاقتصادي الكبير القائم على استغلال الفرص و الموارد، لذلك تعتبر العلاقات الجزائرية الفرنسية مهمة، إضافة لارتباطها التاريخي معها ، وأيضا لقرب المسافة بينهما ، وبالتالي فأي خطر يهدد الجزائر يمكن أن يصل إلى فرنسا باعتبارها بوابة أوروبا على الجهة المتوسطية ، حيث تعد الجزائر من أكثر مناطق العالم انتشارا لمصادر التهديد مثل الهجرة غير الشرعية ، تجارة المخدرات ، الإرهاب ...الخ ،بالإضافة إلى المزاحمة الدولية على الجزائر نتيجة موقعها الاستراتيجي المهم ، و امتلاكها لمصادر الطاقة و العديد من الموارد الاقتصادية المهمة .

1– أهمية الموضوع :

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على علاقات فرنسا كدولة بارزة في العلاقات الدولية, تجاه دولة(الجزائر) جد مهمة بالنسبة لها، تاريخيا و خاصة بعد الحرب الباردة، مع ظهور مصادر تهديد جديدة للأمن ، والتي من شأنها أن تهدد استقرار الضفة الشمالية للمتوسط عامة وفرنسا خاصة ، مما سينعكس بشكل مباشر على المصالح الفرنسية المتعددة في الجزائر في جنوب المتوسط .

بالإضافة إلى الإحاطة بموضوع التهديدات الأمنية في حوض البحر المتوسط و التي تمس الجزائر باعتبارها دولة من الجهة الجنوبية كما فرنسا التي تعتبر دولة من الضفة الشمالية

2- أهداف الدراسة :

1 -الأهداف العلمية:

- معرفة أنجع الاستراتيجيات الأمنية التي تود العلاقات الجزائرية الفرنسية تحقيقها بين الضفتين والتي يمكنها مواجهة هذه التحديات من خلالها .

- إثراء الكتابات في مجال الأمن المتوسطي ، خاصة وأن الضفة الشمالية للمتوسط هي الغالبة على هذا الموضوع .

2- الأهداف العملية :

- محاولة إيجاد تصور جزائري لكيفية تحقيق الأمن من خلال العلاقات الثنائية مع فرنسا في الإطار الإقليمي للبحر الأبيض المتوسط.

3- مبررات اختيار الموضوع:

اختيارنا لموضوع التحديات الأمنية في حوض المتوسط وأثار ذلك على العلاقات الجزائرية الفرنسية لهذه الدراسة و الاهتمام به لم يأت من العدم ، وإنما يرجع لعدة اعتبارات منها الذاتية وأخرى موضوعية .

1-المبررات الذاتية :

لعل أحد أهم الدوافع الذاتية وراء تحليل هذا الموضوع ، هي باعتباره يدور حول منطقة ينتمي إليها الباحث ومحاولة معرفة والإطلاع ما يدور في محيطها ، بالإضافة إلى اهتمامي بالدراسات الأورومتوسطية وخاصة العلاقات الجزائرية الفرنسية منها ، كما يعد هذا الموضوع من بين المواضيع التي تتسم بالحداثة مما يحفز الباحث للإطلاع عليها ومحاولة مواكبة تطوراتها, كذلك المساهمة بهذه الدراسة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

2-المبررات الموضوعية :

أما فيما يتعلق بالأسباب الموضوعية، فهي تتعلق أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث أن منطقة البحر الأبيض المتوسط من ابرز المناطق التي يدور حولها الصراع بين إرادات الشعوب و الدول . حيث تسعى الدول الأوروبية خاصة بعد توحدها إلى ضمان أمنها في إطار نظرتها القائمة على أن الضفة الجنوبية للمتوسط تعد مصدر تهديد لأمنها ، وبالتالي ضرورة تنبيه صناع القرار إلى خطورة مثل هذه الطروحات التي تقوم على جانب , أي مصلحة طرف باعتباره الأقوى على حساب مصلحة الطرف الآخر الأضعف.

إن البحث في موضوع ضفتي البحر الأبيض المتوسط يحتاج إلى قراءة مغايرة للتاريخ ، وفهم معمق للجغرافيا و دراسة انعكاسات المعطيات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإمكانية استيعاب الواقع الدولي في ضوء نتائج المستجدات الدولية و البحث في حقيقة وطبيعة النظام الإقليمي ،وهدا في إطار فهم و إدراك شامل لمصطلح الأمن ، وبلورة مفاهيم دالة مثل الإقليم المتوسطي ،التحديات الأمنية المعاصرة .

4- إشكالية الدراسة :

لطالما شكلت منطقة البحر الأبيض المتوسط ، منطقة ذات أهمية كبيرة ، نظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله ، فهي نقطة التقاء للحاضرات ومختلف الثقافات ، منذ أمد بعيد وإلى يومنا هذا ،مما جعلها لا تكون بمنأى عن التطورات الجيو إستراتيجية المتسارعة ، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وتغير ملامح و معايير النظام الدولي ، حيث برزت على مستوى الساحة الدولية الكثير من المسائل والمتغيرات الجديدة كالعولمة ، الإرهاب الدولي ،قضايا البيئة وغيرها.

وقد تغيرت وفقا لهذه التطورات ، بعض المفاهيم كمفهوم السيادة الدولية ، في ظل تنامي حركة الشركات العابرة للحدود ، ولعل أهم ما يبرز في هذا المجال بشكل أساسي ، مسألة الأمن في المتوسط ،حيث أصبح يتخذ بدوره معايير جديدة أثرت على مفهومه ، إذ لم يعد مقتصرا على المفهوم الأمني العسكري ، بل اتجه نحو طرح مفهوم أوسع شمل مختلف المجالات الاقتصادية ،الثقافية و الاجتماعية ، إلى جانب اهتمامه بالفرد , الذي أصبح محور اهتمام الدولة لضمان أمنه ،بقائه استقراره و رفاهيته ضمن مفهوم جديد للأمن.

ففي ظل بروز وتنامي طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة تبرز هذه التحديات كمسألة جد مهمة ،جعلت العديد من الباحثين والدارسين يهتمون بها بالتناول والدراسة و التحليل من خلال محاولة البحث في طبيعتها ، أسبابها ، دوافعها و مدى تأثيرها على المجال الأمني للمنطقة وهذا في إطار العلاقات لمتشابكة و المعقدة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

على هذا الأساس يمكن أن نعبر عن الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع من خلال طرح تساؤل رئيسي تندرج ضمنه مجموعة من التساؤلات الجزئية وذلك كالتالي

- في ظل المتغيرات الأمنية المعاصرة في حوض البحر الأبيض المتوسط، كيف للعلاقات الجزائرية الفرنسية مواجهة التهديدات الأمنية ؟

1 -ما هي أبرز التهديدات الأمنية الجديدة في حوض البحر الأبيض المتوسط ؟
2 -ما مدى تجاوب السياسات الأمنية في حوض المتوسط وتطلعات الشعوب في المنطقة ؟
3 -ما هي الآليات التي تتبناها العلاقات الجزائرية الفرنسية للحد من التهديدات الأمنية ؟
4 -ما هو مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل التحولات التي تشهدها الساحة الدولية ؟

5- الفرضيات :

في محاولتنا للإجابة على هذه الإشكالية سننطلق من هذه الفرضيات التالية .

1 -السياسات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط تنبع من وجود وعي من الضفتين بوجود مصادر تهديد مشتركة.

2 -الاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط مرهون بمواجهة التهديدات المعاصرة للأمن.

3 -تعتبر التحولات الإقليمية و الدولية بمثابة المحفز الرئيسي لإحداث نقلة نوعية في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

6- حدود الدراسة :

يتناول موضوع بحثنا التحديات الأمنية في حوض المتوسط وآثارها على العلاقات الجزائرية الفرنسية ولأن لكل إشكالية حدودها ومجالها الخاص بها ، فكان لابد علينا من تحديد الإطار الزماني و المكاني للموضوع استجابة لمتطلباته ،نظرا لتعدد الفواعل و الطبيعة المعقدة للبيئة الأمنية في حوض البحر المتوسط وهذا بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة ، أكبر واقعية وعلى قدر أكبر من الموضوعية .

1 - الإطار الزماني:

نظرا لشساعة العلاقات الجزائرية الفرنسية الممتدة عبر التاريخ وما تتميز به من تذبذب وعدم استمرار ،يتعين علينا وضع حدود لهذا البحث ،حيث أن تجد هذه العلاقات الممتدة حتى قبل احتلال الجزائر سنة 1830 م، مرورا بالفترة الاستعمارية التي دامت قرابة قرن و32 سنة وصولا إلى فترة الإستقلال منذ عام 1962 إلى يومنا هذا ،وبحثنا يركز فقط على الفترة الحديثة لهذه العلاقات التي تمتد من عام 1995 إلى عام 2010 ، وترجع أهمية اختيارنا لهذه الفترة إلى العديد من الاعتبارات منها : التحولات الداخلية التي شهدتها الجزائر في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ،الأمنية والسياسية ، بالإضافة إلى التحولات في النظام العالمي التي تأثر في العلاقات بين البلدين منها دخول اتفاقية الشراكة الأورومتوسيطية حيز التنفيذ التي وقعتها الجزائر سنة 1995 ، كذلك اتفاقية برشلونة .

2 - الإطار المكاني :

منطقة البحر الأبيض المتوسط الذي يتوسط العالم وهو منطقة تماس حضاري تلتقي فيه الشعوب

كما أن موضوعنا يهتم بالعلاقات الجزائرية الفرنسية حيث أن الجزائر بفضل موقعها ومكانتها التي تمثل جزء من النظام الإقليمي العربي والتي تقع في الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تعتبر بوابة إفريقيا منطقة النفوذ الفرنسي ومستعمرة سابقة كما أن فرنسا تعتبر إحدى دول الإتحاد الأوروبي و عضو دائم في مجلس الأمن وكذا في الحلف الأطلنطي وهي تقع في الضفة الشمالية للمتوسط ولهذا التقارب بين البلدين يجعل من مصلحتهما مشتركة وتتقاطع .

7- الإطـــــــــــــــــــــــــار المنهجي:

إن التكامل المنهجي الذي اعتمدنا عليه في بحثنا هذا ، يجمع بين المناهج و الأدوات و التقنيات العلمية المتبعة في دراسة العلاقات الدولية محاولة للاقتراب من الإشكالية المطروحة.

1– منهج تحليل النظم " SYSTEMS APPROACH ": الذي يعتبر منهجا من مناهج دراسة البيئة السياسية لأنه يسمح بتحليل وتفسير العلاقات الدولية من مستويات الفرد ،الدولة ، المستوى الدولي .كما يعتبر التحليل النظمي شاملا للظاهرة المدروسة ، وذلك بتحليل كل جوانبها فهو يوضح العلاقات ،ويبرز تأثير الأبنية غير الرسمية كجماعات الضغط فضلا عن دراسة عملية صنع وإدارة السياسة ثم دراسة جوهر السياسة ذاتها والنتائج المترتبة عليها ,أما على المستوى الإقليمي فيمكن من تحليل و تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر عبر السياسة المتوسطية الجديدة التي يشهدها الإقليم ،ويتم تفسيرها على المستوى الدولي .

2– المنهج التاريخي : هو منهج يساعد في وضع الظاهرة المدروسة في سياقها التاريخي من خلال التطرق لمختلف مراحل تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة في جانبه الأمني و العمل على إقامة منطقة يعمها الاستقرار ،عن طريق فهم وتفسير العلاقات الترابطية بين مختلف الفواعل و المتغيرات المؤثرة في إقامة منطقة للأمن و الاستقرار للوصول إلى تحديد النتائج المتعلقة بإشكالية بناء الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط .

3– المنهج الوصفي :الذي يعتمد على جمع و دراسة المعطيات حول التفاعلات الجزائرية الفرنسية ،ودراساتها كما هي في الواقع العملي وتحديدها وصفا كميا أو كيفيا .

4– المنهج القانوني :الذي يقوم على تحليل النصوص القانونية و موادها من أجل شرحها

5– المنهج التحليلي :عن طريق استعمال تقنية تحليل المضمون ،وذلك لجمع و تحليل البيانات المتوفرة عن العلاقات الجزائرية الفرنسية .

8– الإطـــــــــــــــــــــار النظـــــــــــــــري:

يعكس موضوع التحديات الأمنية في حوض المتوسط هاجس التهديدات الأمنية و المخاطر المتداخلة والمتعددة مما أثر بشكل أو بأخر على الأطر النظرية المستخدمة لدراسة المشكلة البحثية ويرجع ذلك

للطبيعة الأمنية للموضوع محل الدراسة والبحث وهذا في حد ذاته إشكالية ،لذلك فالموضوع يستدعي إطار نظري متكامل لإدراك حقيقة التحديات الأمنية في المتوسط .

1- مقاربة الأمن الإنساني : كان أول ظهور لمفهوم الأمن الإنساني سنة 1994 عبر التقرير الإنمائي للأمم المتحدة تحت عنوان " New Imperative of Human Security " و الذي أحدث نقلة نوعية من حقل نقاشات الأمن النووي إلى الأمن الإنساني وذلك بمقاربة تنموية مستدامة . وقد صدرت تقارير من قبل بنفس الكيفية عالجت مواضيع مختلفة نجد منها تقرير "برندت Brandt " الذي تناول الأمن الاقتصادي ،يتم تطوير مفهوم الأمن الإنساني و اعتماده كاقتراب أمني شامل للتعاملات الدولية وذلك حتى يتم لتلك الدول من تحديد التهديدات والمخاطر الأمنية المتصاعدة من شاكلة موجات العنف السياسي و الإرهاب و الجريمة المنظمة العبر حدودية ، وهذا ما يؤدي إلى التأطير أكثر لاقتراب التدخل الإنساني في الدول العاجزة عن حماية أفرادها أو الأقليات منها وهو ما يؤدي بالتأكيد لصور سياسية جديدة قد تحمل معها مشاكل سياسية وأمنية غير منتهية .

2- مقاربة الأمن الإقليمي : الذي يعني به كل التأثيرات التي تجري في الدولة إيجابا أو سلبا نتيجة ما يحدث في الإقليم ككل التي تنتمي إليه الدولة المعنية ،إن أي دولة حتى إن كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك على المستوى الإقليمي والدولي دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي ،أو الاستعانة بقوة أخرى لتدعيمها .وقد تتطور الأحداث إلى زعزعة في أمنها كنتيجة عن التطورات الإقليمية لأنه من العادي أن تتأثر الدولة بما يحدث في محيطيها الجغرافي من اضطرابات و توترات وقلاقل ، ولهذا تستنفر الدول في هذه الحالات تحسبا لما يمكن أن تسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفا فيه.

9- الإطـــــــــــــــــــــار المفاهيمي:

تقتضي دراسة التحديات الأمنية في حوض البحر المتوسط التطرق للعديد من المفاهيم الأساسية.

1- مفهوم الأمن:

أحد أهم المصطلحات في العلاقات الدولية، وإن كان هناك تعدد في تعريفه باختلاف الزوايا المنظور منها حيث هناك من ربط مفهوم الأمن بطبيعة التهديدات الأمنية ومن رواد هذا الاتجاه " جون جاك

لاروش " الذي عرف الأمن على أنه ضرورة ، ويجب إعادة تعريفه كل مرة يوجد فيها تهديد أمني ، وعرف "ولفرز" مفهوم الأمن على أنه ، غياب و عدم وجود الأخطار التي تهدد القيم الأساسية مع انعدام المخاوف حول إمكانية تهديد تلك القيم .

2– الأمن الإقليمي : يعد مستوى من مستويات الأمن المتعددة ، وقد اعتبره البعض كما عند عبد النور بن عنتر في كتابه البعد المتوسطي للأمن الجزائري : " اتخاذ خطوات متدرجة تهدف لتنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف ، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسيل مواجهتها ".وهناك من يراه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم .

3– الأمن الجماعي : مع نهاية الحرب الباردة و ظهور التهديدات المعاصرة و غلبة نمط الصراعات الداخلية على الصراعات الدولية ، وتنامي ظواهر العولمة لم يعد الاتجاه الواقعي للأمن كافيا لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة والتي تبتعد تدريجيا عن الدائرة العسكرية ، فكان من الضروري توسيع مفهوم الأمن ليتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة .

4– السياسة الخارجية :لا يمكن التقيد بتعريف موحد للسياسة الخارجية ، فقد اختلفت التعاريف المقدمة حسب المدارس في العلاقات الدولية ، فحسب "فيرنس وسنادير" فإن السياسة الخارجية هي منهج للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة وقعت فعلا أو تحدث حاليا ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل ، وحسب "غراهام ايفانز وجيفري نونيهام" أن معظم صانعي السياسة الخارجية يقومون بمقاربة البيئة الخارجية من منظور إقليمي ،إذ أن الدول تستجيب لما يقع في الإقليم وهو ما يعرف بالمصالح الإقليمية للدولة ، ويحدد "باتريك مورجان " السياسة الخارجية في كونها التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار في الحكومة الوطنية ، أو ممثلهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين.

10– تقسيم الدراسة :

اعتمادا على التكامل المنهجي المتبع في البحث ،ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة فصول رئيسية :

الفصل الأول الذي تناولنا فيه العلاقات الأمنية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، والذي تطرقنا من خلاله إلى مبحثين ، حيث تناولنا في المبحث الأول الحديث عن سياسات الشراكة من خلال ثلاثة مطالب حيث تطرقنا في المطلب الأول لمؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي ، وفي المطلب الثاني عن مشروع غرب المتوسط، وفي المطلب الثالث عن مؤتمر البرلمانات الأورو متوسطية، وتناولنا في المبحث الثاني العلاقات الأمنية في المتوسط منذ 1995 وتضمن هذا المبحث مطلبين تناولنا في الأول الخطاب المتوسطي بعد نهاية الحرب الباردة وفي الثاني تطرقنا فيه عن إعلان برشلونة.

الفصل الثاني الذي تطرقنا فيه عن الأهمية الأمنية و الإستراتيجية في البحر الأبيض المتوسط وقد تضمن ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول كإطار نظري تمهيدي للدراسة عن المفاهيم المختلفة للأمن فتطرقنا من خلاله إلى النظرية التقليدية للأمن والنظرية المعاصرة وكذا النظرية الأمنية للقوى الأوروبية في المتوسط، أما المبحث الثاني فيتناول الأهمية الأمنية للبحر الأبيض المتوسط والذي تطرقنا فيه لمفهوم وأهمية البحر الأبيض المتوسط وكذا خصوصيات ضفتيه.

أما الفصل الثالث تطرقنا فيه عن التهديدات الأمنية في المتوسط وآثار ذلك على العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث تضمن هذا الفصل على أربعة مباحث وتناولنا في المبحث الأول عن ظاهرة الإرهاب وفي المبحث الثاني تحدثنا عن قضايا الهجرة وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى ملف المخدرات وفي المبحث الأخير تناولنا فيه عن الآثار المترتبة عن التهديدات على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

أما الفصل الرابع تطرقنا فيه عن السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل هذه التحديات، وضمناه ثلاثة مباحث، فتناولنا في المبحث الأول استمرار العلاقات الجزائرية الفرنسية على الوضع القائم ،وضم المبحثين الأخيرين التقارب والتباعد في العلاقات بين البلدين .

الفصل الأول:العلاقات الأمنية بين ضفتي المتوسط.

إذا كانت السمة الرئيسية للعالم في مختلف العصور هي التغير ، فإن سمته الأكثر تسارعا في حركيته سواء النوعية أو التفاعلية هي المميزة له في هذا العصر ، فبالنظر إلى المستجدات والإفرازات السياسية و التطورات و التغيرات الاقتصادية و العسكرية ، يمكن إدراك مدى أهمية هذا التحول الذي يتجه في معظم الحالات نحو التكتلات ، هذا التوجه الذي يحمل في طياته دوافع سياسية وأخرى أمنية ، إذ أن ظاهرة الخطر الشامل أدت إلى إعادة تعريف التهديد في ظل عالم تسوده معادلة الأمن الأمني، وبما أن العلاقات الدولية تمثل شبكة من المصالح بين الدول و التفاعلات الأخرى ، فإن هذه التغيرات الحاصلة لها أثرها الأكيد و انعكاسها الواضح على كل دول العالم بشماله و جنوبه ، و إن كانت درجة التأثير متباينة بين دولة و أخرى من حيث التعرض و الاستجابة وفي ظل هذه الخاصية ، و بالنظر إلى متطلبات الساعة ، أدركت العديد من الدول أهمية التعاون و التقارب الحدودي ، و الإقليمي و حتى الدولي ، بهدف تحقيق ديناميكية جديدة في مجال العلاقات الدولية ، وعلى هذا الأساس فضلت هذه الدول الانزواء تحت مظلة واحدة توحد فيها مجهوداتها لمواجهة التحديات المختلفة _عامة _ و حل معضلاتها الأمنية خاصة ، فظهرت إلى الوجود عدة مبادرات تهدف إلى تحقيق ذلك ، من بينها ما سمي بالسياسة المتوسطية الجديدة ، والتي جاءت من أجل تحقيق تكامل جهوي بين الأطراف المتشاطئة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، ومن أجل خلق علاقات أكثر تعاونا في مختلف المجالات.

وفي هذا الفصل سيتم التركيز على العلاقات التي تربط دول ضفتي البحر المتوسط، ومدى إمكانية إقامة التعاون البناء بين الطرفين بما يحقق في نهاية المطاف الأمن و الاستقرار للجميع.

المبحث الأول : سياسات الشراكة .

لقد أثبت الواقع فتور سياسات التعاون السابقة ، وقد كانت هذه الوضعية نتيجة التغيرات المتسارعة في الساحة الدولية مما دفع بالدول الأوروبية إلى الإسراع في تبني صيغ جديدة في إطار الشراكة من أجل التقارب بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، بحيث تتماشى و التحولات الجارية على كل المستويات ، غير أن حقيقة الشراكة ترتبط بحسن اختيار الإطار التنظيمي ومدى نجاعة

الوسائل المعتمدة في تنفيذها ، كما يعتبر عنصر التضامن كعامل رئيسي في ديمومتها و استمرار ها لفترة أطول ، وفي هذا الاتجاه سيتم عرض و تحليل مختلف المبادرات حول الشراكة المتوسطية

المطلب الأول : مؤتمر الأمن و التعاون المتوسطي.

تم مناقشة مشاكل الأمن في المتوسط منذ السبعينيات في إطار مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي في هلنسكي بتاريخ 1 أوت 1975 ، وقد أقر هذا المؤتمر بالعلاقة الموجودة بين الأمن الأوروبي و الأمن المتوسطي و يدعو الدول المشاركة إلى تقوية علاقتها مع دول المتوسطية ، ومضاعفة الثقة لترقية الأمن و الاستقرار في كامل المنطقة المتوسطية ، وقد أعقب هذا المؤتمر عدة لقاءات و اجتماعات

– جنيف (1975 – 1976) ، و بلغراد (1977- 1980) ، ومدريد (1980 – 1983) ، ففينا 1986 _ لبحث إجراءات الثقة ، و تم استدعاء دول المتوسط الغير مشاركة في منطقة الأمن و التعاون المتوسطي.

وقد حاولت دول الضفة الجنوبية للمتوسط توضيح العلاقة بين الإطار الأوروبي للأمن و الإطار المتوسطي عن طريق المشاركة الكاملة في الأشغال وتوسيع نطاق العمل إلى كامل الدول المتوسطية ، لكن ثمة تردد من إقحام المشاكل التي يعاني منها الشرق الأوسط للمنطقة الأوروبية مما يؤدي إلى تعقيد مسألة المفاوضات بين الدول المتوسطية.[1]

وقد أسهمت الأزمة الكويتية في إعطاء دفع وفعالية لمشروع الأمن والتعاون المتوسطي ، ففي افتتاح قمة بالما ديمايوركا في 24 سبتمبر 1990 بإسبانيا ، قدمت إيطاليا و إسبانيا ، مشروعا لصالح الأمن و التعاون المتوسطي يتضمن النقاط التالية:

أنه بحكم التاريخ لا يمكن تجاهل المتوسط من طرف أوروبا استنادا إلى الجذور التاريخية و الثقافية القائمة على أساس فكرة محورية ، لا يمكن لأوروبا أن تكون في أمن ما دامت الفوارق الاقتصادية والسكانية وعلى مستوى القيم عميقة و الفجوة متسعة في المتوسط ، كما أظهرت الأزمة الكويتية ضرورة وضع آلية للوقاية من الأزمات في المنطقة وحددت مواضيع المؤتمر المقترح في الأبعاد التالية :

1- روبيرتو البيوني، البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص : إقليمية مقابل الكونية ، في مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، مصر السنة 32، العدد 123 ، جانفي 1996، ص67.

1- السلة الأمنية من أجل تحفيز مناخ وفاق عبر مدونة سلوك سياسي .

2- بناء إجراءات ثقة عسكرية .

3- وضع نظام عدم انتشار أسلحة .

4- السلة الاقتصادية بتشجيع تعاون اقتصادي ونمو أكثر توازنا في المنطقة مع إدارة مشتركة للتحكم في تدفقات الهجرة جنوب _ شمال ومشكلة الأصولية .

5- سلة إنسانية بحوار ثقافات و توفيق بين القيم .

فإذا كانت عملية هلسنكي قامت بالتوفيق بين حقوق الإنسان وقدسية الحدود ، فالعملية المتوسطية تستلزم التوفيق بين التنمية الاقتصادية والتحكم في تدفق المهاجرين وخاصة مشكلة الأصولية التي برزت ونمت بصفة معتبرة .

تعرض المقترح الاسباني الايطالي لانتقادات ، حيث رأى بعض المشاركين أنه من غير الواقعي و العقلاني تكليف هذا المؤتمر بمعالجة مشاكل المتوسط ، الشرق الأوسط و الخليج ،لاتساع المنطقة ، ولخاصية هذا الإقليم جيو سياسيا.

فعلى عكس مؤتمر هلسنكي الذي كان يعالج في أوروبا علاقات شرق _ غرب (مشكل إيديولوجي) ، فإن مؤتمر المتوسط سيعالج فوارق اقتصادية و ثقافية حقيقية ، فأوروبا متجانسة ثقافيا في حين أن الوضع في المتوسط يتسم بالصراع .[1]

ردت اسبانيا وايطاليا بأن دور المؤتمر تحديد القواعد وليس تسوية هذه الفوارق على المدى القريب ، بل المقصود هو الشروع في بناء عملية على نموذج التعايش والاستقرار وتتحدد تدريجيا الأدوات الكفيلة لإيجاد الحلول ، فلن يقلد مؤتمر هلسنكي بل سوف يستلهم من روحه ومبادئه ليشمل كل بلدان التي لها مصالح في المتوسط .

1-Victor Yves Ghebli.l'OSCE dans996. l'Europe post communiste 1990-1996 : vers une identéité européenne de sécurité , Bruxellex, bruylant, , p137

لقد رحبت بالمبادرة كل من قبرص ، مالطا ، يوغسلافيا ، فرنسا ، لكسمبورغ ، البرتغال و عارضته بريطانيا ، ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، أما الدول العربية أما رحبت لكن بشروط الجزائر ، التي ساندت الفكرة مبدئيا مصرة على مقاربة شاملة للأمن في المتوسط بضم جميع الدول وعدم تجاهل فلسطين .[1]

كما تتمثل أهم الدوافع الخفية لإقامة هذا التعاون فيما يلي:

1- الهجرة الجنوبية نحو الضفة الشمالية للمتوسط و النمو السكاني الهائل.

2- نشاطات الجماعات الإسلامية على الضفة واحتمال امتدادها عبر الجاليات الموجودة في أوروبا .

3- تنافس دول أوروبا في هذا الحوض (أسبانيا، إيطاليا، فرنسا).

ففرنسا كانت السابقة في إقرار المبادرة إن كانت أضيق جغرافيا من نظيرتيها مع ضغط ألمانيا للتوجه نحو الشرق مما يفسر رفضها للمؤتمر تخوفا من أن يتم ذلك على حساب أوروبا الشرقية.

لكن المشروع لم ير النور في مرحلة أولية لعدة اعتبارات شساعة المنطقة وتعدد المشاكل .

لم تكن نهاية الفكرة فبعد اجتماع بالما تم إطلاق عملية مؤتمر الأمن و التعاون البرلماني في المتوسط حيث نجح الإتحاد البرلماني الدولي بدعوة من أسبانيا تنظيم مؤتمر برلماني للأمن و التعاون في المتوسط بمشاركة وفود برلمانية من دول ساحلية ، التي تتمتع بالعضوية الكاملة و أقصيت الدول غير متوسطية " البرتغال" .

الجزائر لم تشارك لحل برلمانها أما إسرائيل فرفضت وجود الوفد الفلسطيني و يوغسلافيا لبداية تفككها.[2]

1- Benantar Abdennour, la sécurité nationale algérienne dans les années 90 : entre la Méditerranée et le sahara, ,n°3-4,p139.

2- Victor Yves Ghebli, ibid p142.

انعقد في ملاغا في جوان 1992 وطلبت الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر الدعوة إلى مؤتمر حكومي للأمن و التعاون في المتوسط الذي سيعرض بطريقة كاملة و تدريجية لكل مشاكل المنطقة ، و رغم عدم استجابة الحكومات لهذا النداء إلا أن الاجتماعات شكلت مناسبة لمناقشة مختلف القضايا الإقليمية وهي مهمة لأنهم نواب لهم كل الشرعية.

رغم صعوبة تطبيق على أرض الواقع في ظل خلافات حادة في منطقة حوض المتوسط ، إلا أن الفكرة لقت دعم متزايد في ظل إقامة فضاء أمن واستقرار في المنطقة من خلال مؤتمر هلسنكي.

المطلب الثاني : مشروع غرب البحر المتوسط.

تعود فكرة اجتماع دول غرب المتوسط[1] إلى سنة 1983 ، لكن هذه الفكرة تأخرت بسبب التردد الجزائري أساسا ، إذ كانت الجزائر ترجع حلقات أخرى للتضامن مع الدول العربية و الإفريقية على الانتماء المتوسطي للمغرب العربي .

ففي بداية سنة 1988 شهدت الأسواق العالمية تدهورا مذهلا في أسعار البترول ، وقد صاحب ذلك بروز مشاكل إضافية لدول جنوب غرب البحر المتوسط ، ومن هنا عرفت الفكرة بداية مشروع غرب المتوسط أثناء الاجتماع المنعقد في مرسيليا لسنة 1988 والذي كان موضوعه " حقائق و توقعات بين الدول الأوروبية لغرب المتوسط المشاركة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية " ثم تبعه لقاء طنجة في السنة الموالية الذي شاركت فيه المغاربية بما في ذلك ليبيا ، بعد أن أصبحت الأرضية مهيأة ، عكف ممثلو الطرفين لوضع آالية لاستقطاب كل الآراء و الأفكار حول مفهوم الأمن الشامل في جوانبه المتعددة : الاجتماعية ، السياسية والإيكولوجية .

1- دول غرب المتوسط تضم كل من فرنسا ، إيطاليا ، إسبانيا ، البرتغال ،موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ،تونس ـــ،ليبيا.

أثناء اجتماع وزراء خارجية دول غرب المتوسط في روما يوم 10 أكتوبر 1990 أقر المجتمعون وثيقة تتعلق بالحوار والتعاون في غرب المتوسط تتضمن التكفل الشامل لمسألة الأمن في المتوسط ، وقد قرر الوزراء تنمية التعاون في ميدان استغلال الموارد الطبيعية و الحفاظ على البيئة و الحماية المدنية وإنشاء مجموعة عمل تتكفل بالاكتفاء الغذائي ومحاربة التصحر ، فضلا عن ذلك فإن هذه المجموعة تعهدت بالمساهمة في تحويل المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون ، وفي هذا السياق أن الدول الأوروبية أدركت أهمية ربط القضايا الأمنية بالقضايا التنموية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط.

لقد كانت توجهات فرنسا واضحة في دفع التقارب الجهوي في غرب المتوسط لاعتبارات تاريخية تعود إلى استعمارها لدول المغرب العربي الثلاث : المغرب ، الجزائر و تونس ، إضافة إلى الهجرة المغاربية في فرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام ، كما يتجلى اهتمام فرنسا في البعد الثقافي في هذه الدول ، ومن هنا كان اهتمامها كبيرا بقضايا المنطقة بما في ذلك الاستقرار السياسي في المنطقة المغاربية ، وبعبارة أخرى أن فرنسا لا ترغب في فقدان مصالحها الاقتصادية و الثقافية سيما بعد ظهور أقطاب أوروبية أخرى فاعلة كألمانيا و إيطاليا اللتين أأبدتا اهتمامهما بالقضايا التنموية بالمنطقة .

لكن اندلاع حرب الخليج الثانية سنة 1991 ومشاركة فرنسا ، إيطاليا و إسبانيا فيها وأحداث الجزائر المأساوية و الحصار المفروض على ليبيا ، كلها عوامل ساهمت في تعطيل المسار الذي رسمته الدول الأوروبية الثلاث السالفة الذكر ، وبالرغم من كل ذلك فقد عقد اجتماع على مستوى الوزاري 26 – 27 أكتوبر 1991، حيث تم توسيع مجموعة 4+5 بإضافة ما لطا لتصبح حينئذ مجموعة 5 + 5. [1] ،وقد تمخض عن إعلان الجزائر حيث تنص النقطة السابعة منه عن تمسك الدول المشاركة بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، وعدم اللجوء إلى القوة و الحل السلمي للخلافات و احترام السيادة الوطنية ، والوحدة الجغرافية و الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية [2] .

1- تضم مجموعة 4 + 5 فرنسا ، إيطاليا ، إسبانيا ، البرتغال ، موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا و أصبحت مجموعة 5 +5 بعد إضافة مالطا كعضو كامل الحقوق.

2- Benantar Abdennour **,**ibid ,p 162-163.

لكن يبدو أن الوضع الداخلي للجزائر و الأحداث التي عاشتها لم تكن غريبة عن هذه الإشارات مما دفعها إلى تأكيد هذه المبادئ في العام الموالي 1992 مع التأزم الوضع السياسي و الأمني في الجزائر و التطورات الجديدة لحادثة لوكربي تم إلغاء الاجتماع المزمع تنظيمه في تونس و التخلي عن هذه المجموعة في برشلونة إلا أنه في مجال الأمن الداخلي لم يفقد غرب المتوسط بإنشاء مجلس وزراء الداخلية دول غرب المتوسط باستثناء ليبيا .

تجدر الإشارة أن مبادرة الرئيس الفرنسي كانت لها دوافع كثيرة أهمها العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط ، إضافة إلى فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي و الشرقي تفاديا للصراع العربي الإسرائيلي و تغير الوضع مع انطلاق عملية السلام في مدريد أكتوبر 1991[1].

وهنا نشير إلى أن مختلف هذه اللقاءات لم يكن ليكتب لها الانعقاد إلا لما تهيأت لها جملة من الأسباب و العوامل أهمها :

- قيام اتحاد المغرب العربي .

- التقارب بين الجزائر و فرنسا منذ بداية الثمانينات تحت عهدتي الرئيسين الشاذلي بن جديد و فرانسوا ميتران.

- بداية التقارب بين الجزائر و المغرب و مباشرة التحاور بين طرفي القضية الصحراوية.

إن هذه العوامل أفرزت جوا من الثقة بين الدول المغاربية نفسها ، و بينها وبين الدول الأوروبية حيث أصبح بالإمكان إيجاد صيغة للحوار المتبادل ، هذا من جهة ، من جهة أخرى ، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت في منتصف الثمانينات أثرت على الدول المغاربية من جراء انخفاض أسعار النفط بالنسبة الجزائر و الصعوبات التي واجهتها كذلك كل من تونس والمغرب ، مما جعلها تبحث عن مساعدات لتدعيم اقتصادياتها ، قد كانت دول جنوب أوروبا تمتاز برفاهية اقتصادية نتيجة تعزيز الاندماج الاقتصادي بينها.

1- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي ،المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، الروبية الجزائر ، 2005،ص94.

لكن سرعان ما واجه حوار 5 + 5 عدة صعوبات بسبب التناقضات و الاختلافات المتوسطية و الأوروبية ، تمثلت أساسا في النقاط التالية :

1- زيادة التوتر بين الجزائر و المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية و الذي تجلى بصفة فعلية بعد غلق الحدود البرية بين البلدين في أوت 1994 من طرف الجانب المغربي على إثر العمليات الإرهابية التي وقعت بمدينة مراكش و التي و وجهت السلطات المغربية بعدها أصابع الاتهام إلى الجزائر ، إضافة إلى وجود أكثر من ألف أسير مغربي لدى جبهة البوليساريو ، محتجزين بمخيمات تندوف.

2 _ قضية لوكربي ففي 21 ديسمبر 1988 تعرضت طائرة بوينغ 747 تابعة لشركة بان آم الأمريكية و التي كانت تقوم برحلة بين فرانكفورت و نيويورك ، لهجوم و انفجرت فوق قرية لوكربي الاسكتلندية و كانت الحصيلة هي وفاة 259 راكبا أغلبهم يحملون الجنسية الأمريكية ، و كذلك مقتل 11 مواطنا من سكان بلدة لوكربي ، الأمر الذي اعتبرته السلطات الأمريكية عملا إرهابيا يستهدف مصالحها و رعاياها ، و وجهت الدلائل المحققين إلى إيران ، فلسطين و أخيرا إلى ليبيا [1] ، حيث صدر أمر دولي بالتوقيف ضد مواطنين ليبيين اعتبرا مسؤولين عن تفجير الطائرة .

و في جانفي 1992 أيد مجلس الأمن هذا الأمر و طالب ليبيا بتسليم المتهمين وهو ما رفضته ليبيا مما جعلها تتعرض من طرف مجلس الأمن إلى عقوبات ، و كان التحول سنة 1999 حيث سلمت ليبيا المتهمين لهولندا ، لكن العقوبات المفروضة عليها استمرت إلى غاية 14 ديسمبر 2003، في هذا التاريخ اعترف الزعيم الليبي بمسؤولية بلاده حول هذه الحادثة ، و التزم بتقديم تعويضات مالية للضحايا.

3 _ مسألة الوجود الإسباني بالمغرب ، حيث أن مدينتي سبتة و مليلية لازالتا تحت السيطرة الإسبانية في حين يؤكد المغرب في كل مرة سيادته الكاملة و يأمل في الوصول إلى حل نهائي لهذه المسألة.

1- العدوان علي عيسى ، موقف جامعة الدول العربية من النزعات العربية الدولية ، أزمة لوكربي1988-1999،ط1،دار وائل، عمان الأردن،2003،ص89.

كل هذه المعطيات و المتغيرات جعلت حوار 5 +5 غير فعال و حالت دون تحقيق أهداف معتبرة بالنظر إلى الطموحات المعبر عنها من طرف المسؤولين السياسيين .

وبفضل مبادرة برتغالية ، أعيد بعث حوار 5+5 من خلال لقاء وزاري في جانفي 2001 بمدينة لشبونة ، ثم لقاء وزاري آخر بطرابلس في ماي 2003 من أجل الوصول إلى مواقف مشتركة بشأن الحوار 5+5 ، لكن المشاكل و الاختلافات السالفة الذكر حالت دو الوصول إلى أرضية اتفاق موحدة.

كل هذه المعطيات و المتغيرات جعلت الحوار 5+5 غير فعال و حالت دون تحقيق أهدافه ، و يبدو أن الجماهيرية الليبية تسعى منذ بعض الوقت إلى لعب دور فعال في تعزيز العلاقات بين الشركاء العرب ، ودعت بذلك القادة العرب إلى إبداء إرادة سياسية حقيقية من أجل الوصول إلى محادثات معمقة و إثر ذلك اقترحت إنشاء تجمع دول الساحل و الصحراء الذي يعمل بالتعاون مع بقية التجمعات الإقليمية ، خاصة الإفريقية ، من أجل وحدة القارة الإفريقية كفضاء استراتيجي مهم في عالم الفضاءات الكبرى .

أما الاتحاد الأوروبي فقد أعطى أهمية بالغة لهذه المبادرة الليبية من حيث أنها تعمل على تعزيز العلاقات بين الدول و دعم الشراكة فيما بينها من أجل تحقيق اندماج اقتصادي و سياسي.

كما أهم الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى بمشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا نيباد الذي هو إطار استراتيجي يسعى لتنمية الشراكة الضرورية شمال_ جنوب و جنوب_ جنوب ، يهدف لاستدراك ما فات القارة من خطوات تنموية لوضعها على طريق التنمية المستدامة للإسراع في اندماجها في الاقتصاد العالمي.

مع إشارة أن حوار 5 + 5 يقصي الولايات المتحدة التي لها مصالح إستراتيجية في المنطقة كما تمنع ازدواجية العمل بين القوتين الأمريكية و الأوروبية التي تعتبر كلاهما أن لها مسؤولية مباشرة في

المنطقة ، فإعادة دفع مسار الحوار و المشاورات و التعاون في إطار 5 + 5 بعد أحداث 11 سبتمبر كان هدفه إعطاء للمحور السياسي الأمني مكانة معتبرة في هذه المبادرة.

إن الممارسة الأمنية في إطار 5 +5 دفاع تمثل مبادرة عملية و واقعية محصورة في حوض غرب المتوسط و التي تشكل محاولة حقيقة لتحقيق الطموحات في شقيها السياسي و الأمني لمسار برشلونة.

يعتبر الرهان الأمني رهان مصيري بالنسبة لمسار برشلونة و يستحق انخراط طوعي حيث سيكون في حالة نجاحه مثالا للمبادرات المتوسطية الأخرى.

تم إطلاق هذه المبادرة بتاريخ 12 ديسمبر 2003 بلشبونة من طرف وزير الدفاع الفرنسي السيدة ميشال آليو ماري التي عبرت خلال هذا الاجتماع عند معاينتها لمجموعة من الصعوبات التي تعترض مسار برشلونة في محورها الأول ، حيث يتضافر كثر من عامل لخلق هذه الوضعية على وجه الخصوص غياب إرادة حقيقية لدول الشمال و غياب تحديد دقيق للمصالح المشتركة إضافة إلى ثقل عملية القرار بالنظر لوجود 35 عضوا بالإضافة إلى الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط الذي يعد عاملا آخر للتقسيم ، خلال اجتماع وزراء الدفاع الإتحاد الأوروبي في أكتوبر 2003 بروما ، اقترح المشاركون إنشاء فوج عمل محدود وغير رسمي من أجل وضع خطط عملية تقودها كل من إسبانيا و فرنسا و البرتغال وإيطاليا من جهة والدول المغاربية المتمثلة في الجزائر وتونس والمغرب من جهة أخرى ، تم الإعلان عن 4 + 3 خلال زيارة وزير الدفاع الفرنسي إلى 17 جويلية 2004.

و قد انعقد أول اجتماع لوفد الخبراء بتاريخ 30 سبتمبر 2004 بباريس ، ضم الدول الشريكة في إطار 4 + 3 حيث تمخضت عن أشغال هذا الاجتماع نتيجة مفادها أن نجاح المبادرة متوقف على إدراج دول أخرى في الضفة الغربية للمتوسط.

في 19 نوفمبر 2004 بمدينة روما ، تم عقد اجتماع ثاني لوفد الخبراء وفق نموذج 5 +5 بانضمام مالطا ، ليبيا و موريتانيا لتحضير الاجتماعي الوزاري و الإعلان الخاص به مع برنامج عمل يوقع عليه وزراء الدفاع 5 + 5 .

قرر وزراء دفاع دول أوربا الجنوبية و مسؤولو الدول المغاربية بتاريخ 21 ديسمبر 2004 في باريس إقامة هيكلية دائمة مخصصة للأمن في غرب البحر المتوسط لمواجهة الإرهاب وعمليات التهريب غير الشرعي على وجه الخصوص.

وقد جمع لقاء باريس و للمرة الأولى وزراء الدفاع في خمسة دول أوروبية جنوبية (إسبانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، البرتغال ، مالطا) و مسؤولين من الدول الخمسة الأعضاء في إتحاد المغرب العربي (الجزائر ، المغرب ، ليبيا ، تونس، موريتانيا).

وصرحت وزير الدفاع الفرنسي أن الاجتماع يعمل على تعزيز علاقاتنا الثنائية و تعزيز المبادرات التي يمكن اتخاذها ضمن إطار الإتحاد الأوروبي مع عملية برشلونة أو ضمن إطار حلف شمال الأطلسي.

كما أضافت أن الأمر يتعلق بمواجهة عدد من التحديات بشكل مشترك مثل محاربة الإرهاب ومكافحة مختلف أنواع التهريب و مواجهة الكوارث الناجمة عن أسباب بيئية أو طبيعية.

وقد مثل الجزائر للمشاركة في اجتماع وزراء الدفاع دول 5 + 5 في الحوض الغربي للبحر الأبيض للمتوسط وزير الداخلية وقالت المصادر الرسمية أن الوزير يشارك في الاجتماع ممثلا لرئيس الجمهورية وزير الدفاع. [1]

وتنص خطة العمل الأولي التي تمت الموافقة عليها في الاجتماع على مساهمة وزارت الدفاع في دول 5 + 5 في المراقبة البحرية في المتوسط و الحماية المدنية والأمن الجوي للمتوسط في مواجهة خطر الإرهاب.

و أشاد المشاركون بالمبادرة الفرنسية لتطوير حوار 5 + 5 حول الأمن والدفاع على غرار ما يقوم به وزراء الخارجية و الداخلية في المجمـــــــــــــــــــــــــــــــوعة ، وقد صرح وزير الدفاع البرتغالي في هذا السياق أنه " الأمر مهم بالنسبة للإتحاد الأوروبي أن يواصل توسعة باتجاه الشرق و الشمال ، لكننا نعرف جميعا أن التهديدات و لب أمننا يتوقفان أيضا على الجنوب". [2]

1-النت: يومية الكويت الدفاع والأمن 21 ديسمبر2004 .

2- نفس المرجع.

المطلب الثالث: مؤتمر البرلمانات الأورو متوسطية في مالاقا MALAGA.

تميز الجانب الجيو سياسي لدول البحر المتوسط سنة 1991 بنوع من الفتور نتيجة حرب الخليج الثانية و مؤتمر مدريد للسلام في نفس السنة ، وعدم فعالية ما تم التوصل إليه في إ طار مؤتمر الأمن و التعاون المتوسطي ومحاولات المجموعة 5 +5 ، وقد أدى هذا الوضع إلى تبني إسبانيا لمبادرة دعت من خلالها إلى اجتماع برلمانات الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي في مدينة مالاقا الإسبانية من 15 إلى 20 جوان 1992.

نظم هذا الاجتماع من طرف اتحاد بين البرلمانات[1] لدراسة مسائل الأمن و التعاون في البحر المتوسط لكن غياب عددا من الدول كيوغسلافيا بسبب أوضاعها الداخلية المتردية ، الجزائر بسبب عدم وجود برلمان آنذاك ، و إسرائيل التي كانت في فترة انتخابات و بسبب اعتراضها على منح الفلسطينيين فرصة المشاركة ، أما الولايات المتحدة فقد كان تغيبها نابعا من تحفظها على مشروع مؤتمر الأمن و التعاون المتوسطي.

ولعل ما يلفت الانتباه هو أن هذا المؤتمر لم يتمكن من صياغة الحلول للتراعات القائمة بل أكتفي بإصدار ما يمكن اعتباره نصائح للأطراف المشاركة للتعاون فيما بينها و لتسوية المشاكل العالقة و توسيع دائرة النقاش على غرار ما هو معمول به في مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي.

إن هذا الحوار الذي دعا إليه المؤتمر اقتصر على نقاط محدودة مع دول المغرب العربي ، وقد أبدت هذه الأخيرة تفضيلا لإطار إقليمي يضم فقط غرب المتوسط ، من جهة أخرى تحاول دول أوروبا الجنوبية للتوفيق بين التعاون الأوروبي و مصالحها الوطنية و التي كانت وراء عدم حدوث تقدم في صياغة سياسات واضحة المعالم تجاه دول جنوب البحر المتوسط.

كما أن انشغال الاتحاد الأوروبي بالصراعات الاتحاد الأوروبي بالصراعات في أوروبا كالحرب في البوسنة و الهرسك و كوسوفو تزامن مع انشغال دول البحر المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقضايا الاقتصاد و التنمية الأمر الذي حال دون حدوث حوار بناء.

1- اتحاد بين البرلمانات التابعة للدول المشاطئة للمتوسط بناء على دعوة من الإتحاد البرلماني الذي مقره في جنيف منذ عام 1989.

وقد هيمن هذا الاتجاه ، منذ منذ بداية التسعينيات ، على السياسة الخارجية للدول الأوروبية ، ومع ذلك لم تحقق الأمن الشامل المنشود و لاسيما في منطقة البحر المتوسط ، وفي جوان 1994 جدد المجلس الأوروبي اهتمامه بمنطقة البحر الأبيض المتوسط داعيا المفوضية الأوروبية إلى تقديم تقرير جديد في أسرع وقت ممكن على أن يحتوي على توصيات بشأن كيفية دعم سياسة الاتحاد تجاه منطقة البحر المتوسط في الأجلين القريب و المتوسط على نحو يخدم مصالح الاتحاد الأوروبي و شركائه في هذه المنطقة و يدعم السلام و الاستقرار والأمن و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فيها.

ومن كل ما سبق يمكن ملاحظة أن محاولات دفع الحوار بين الجانبين العربي و الأوروبي كثيرة ،إلا أنها في كل مرة تبوء بالفشل لأسباب عديدة لعل أهمها غياب الجدية في التوصل إلى حلول جذرية للمشاكل العالقة و التي تحول دون تحقيق الأهداف التي تحدد بين الحين والأخر في مؤتمرات و لقاءات عديدة.

وطالما أن الدول الأوروبية تحصل على مصالحها كاملة في المنطقة ، فما يضرها إذا فشلت المفاوضات أو تأجلت.

ولقد صادقت الندوة البرلمانية حول الأمن و التعاون في المتوسط بالإجماع على الوثيقة النهائية التي سميت بـــ الاستقرار الإقليمي ،

وهذه التوصيات العديدة التي خرجت بها هذه الندوة ، فهي موجهة للدول المتوسطية ، وندت بإنشاء مركز لتسيير الأزمات و تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، كما ندت كذلك بتحويل المتوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية و الدمار الشامل .[1]

لقد طرح الرئيس المصري حسني مبارك في نوفمبر 1991 في خطابه أمام البرلمانيين الأوروبيين المجتمعيين في مدينة ستراسبورج مشروعه الخاص الذي سماه منتدى دول البحر المتوسط ، بما أن مصر قد أقصيت عن مجموعة 5 + 5 ، سعت بهذه الوسيلة لتأكيد نزعتها المتوسطية .

1- Kerdoun azzouz, LA Sécurité en Méditerranée, ed, publisud, PARIS , 1995,p143-144.

يهدف هذا الاقتراح إلى إنشاء إطار تصوري موحد لتيسير عملية تبني " مقاربة مشتركة " بين مختلف دول المتوسط من أجل ندوة حول الأمن و التعاون في المتوسط، سيتسع هذا الإطار تدريجيا ليشمل كل الدول المشاطئة للبحر المتوسط ، وفي هذا السياق ،، أشار الرئيس المصري ، أن تسوية المشكل الفلسطيني يعتبر شرطا أساسيا لبعث كل مسار في المتوسط ، لقد عقد هذا المنتدى اجتماعه الأول

بالإسكندرية في جويلية 1994 ، شاركت فيه 10 دول متوسطية هي : الجزائر ، المغرب ، تونس ، مصر ، تركيا ، اليونان ، إيطاليا ن فرنسا والبرتغال[1]

لم تدع لهذا الاجتماع الأول لا إسرائيل ، باعتبارها دولة محتلة و لا ليبيا بسبب خلافها مع أوروبا حول قضية لوكربي و الطائرة الأمريكية ، وفي هذا المنتدى ، اقترح فيه كغيره من المشاريع التي تهتم بالمتوسط ، بعض المجالات التي يمكن أن ينتج عنها أعمال ملموسة للتعاون فيما بين الدول المتوسطية.

بالرغم من أن هذا المنتدى لم يحقق بالفعل النتيجة التي كان يتمناها الرئيس المصري إلى جانب عدم تجاوب كل دول المنطقة مع هذا المنتدى ، إلا أنه يبقى عبارة عن مبادرة مفيدة [2]

مشروع أخر لإنشاء هيكل للأمن و التعاون في المتوسط ، اقترحه الوزير المالطي للشؤون الخارجية في مارس 1992، هذا المشروع عبارة عن مجلس للمتوسط شبيه بالمجلس الأوروبي ، يتشكل هذا المجلس من مندوبي الدول المشاطئة ، منظمات غير حكومية بالإضافة إلى دول أخرى غير مشاطئة ، و هذا ما يعطي للمجلس طابع تمثيلي أكثر، كما أنه سيكون إطار للحوار بين الشمال و الجنوب ، أما فيما يخص بمسألة الانضمام إليه ، فهي تتوقف حسب رأي مؤسسه على قبول مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، احترام حقوق الإنسان ، احترام القانون وكذا إنشاء و تطوير المؤسسات التمثيلية ، لكن بعد مرور ثلاثة سنوات من اقتراحه ، أصبح هذا المجلس عبارة عن " رسالة ميتة" ، لأن الدول لم توليه أي أهمية.

1- مالطا ، تقدمت بطلب الانضمام لتصبح عضو في هذا المنتدى .

2 - Kerdoun azzouz , ibid, p147-148.

كل المبادرات و الاقتراحات التي عرفناها إلى حد الآن مثل المبادرة الفرنسية الخاصة بالمجموعة (5 + 5) و المشروع الإيطالي ــ الإسباني حول الأمن و التعاون في المتوسط و الندوة البرلمانية حول الأمن و التعاون في المتوسط التي جمعها الاتحاد البرلماني ، أو مجلس المتوسط الذي طرحته مالطا ، عبارة عن طرق استكشافية للبحث على إطار مرجعي يمكن أن تجتمع حوله يوما كل الدول المتوسطية لإقامة حوار حقيقي.

لم تكن هذه المبادرات مثمرة ، لذا أراد الإتحاد الأوروبي بعث مبادرة جديدة تقوم على السلام و الاستقرار في المنطقة وكذلك على هدف اقتصادي أخر يتمثل في إنشاء منطقة للتبادل الحر، وهي مبادرة تريد أن تكون لها مقاربة شاملة التي كانت تشاطرها الجزائر و تناضل دوما من أجلها قبل مسار برشلونة و ذلك بغرض خلق مبادرات تأتي بمقاربة شاملة خاصة في مجال الأمن .

ومن الثوابت التي تستند غليها الدبلوماسية الجزائرية القول بأن الأمن شامل ، يخص المسائل السياسية و الأمن العسكري على حد سواء و كذلك المسائل الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية ، و بالتالي فإن الأمر في غاية الأهمية .

فإذن المتوسط بحاجة ماسة إلى نموذج جديد للتنمية لتحديد آفاق التعاون بين الضفتين لأن ازدهار الأولى مرتبط بازدهار الثانية ، لقد أصبحت هذه النقطة مهمة لمستقبل العلاقات بين أوروبا و دول جنوب المتوسط ، مما جعل الضفتين تدرك بأن فضاء المتوسط يمكن أن يصبح فضاءا تكامليا و إثراء متبادل.

المبحث الثاني : العلاقات الأمنية في المتوسط منذ 1995.

إن كل تحليل لواقع و مستقبل العلاقات بين ضفتي المتوسط في آفاق تحقيق أهداف اتفاقيات الشراكة بينها ، يقتضي القيام بوقفة لتطور هذه العلاقات .

انعقد مؤتمر برشلونة في إطار الظروف الدولية الجديدة ، وقد تم تحديد المقاربة الأمنية في إطار برشلونة بجعلها تطمح إلى تحديد مكونات فضاء متوسطي من أجل ضمان السلام و الاستقرار فهو يشدد على احترام القواعد الأساسية في ميدان حقوق الإنسان و الديمقراطية و التسامح الديني والثقافي.

منذ اجتماع لشبونة سنة 1992، مرورا بقمم كوبنهاجن سنة 1993 وكورفو في جوان 1994 و اسنESSEN

في ديسمبر من نفس السنة التي مهدت لظهور ميثاق الاستقرار الأوروبي ، بدأ التوجه الأوروبي ، في التبلور متضمنا الحلول الشاملة لحل الخلافات المتوسطية و التأكيد على عدم قابلية حلها بصورة أحادية مثلما ورد في إعلان برشلونة، بمعنى أن المجموعة الأوروبية طورت منهجا جديدا للأمن لا يقوم على البعد العسكري بل على مفهوم الأمن الشامل ، على غرار اتفاقية هلسنكي لمنظمة الأمن و التعاون الأوربي ، لقد سعت أوروبا وفق تصور برشلونة للتعامل في البحر المتوسط انطلاقا من الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن ، و قد أقرت إنشاء عملية الأمن للمنظومة الأوروبية المتوسطية على أساس تبني مجموعة من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية كاحترام سلامة أراضي الدول و

حدودها السياسية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو المساس بحق تقرير المصير للشعوب ،هذا المنطلق بلورته أوروبا بشكل واضح في البيان الختامي لمؤتمر برشلونة .

المطلب الأول : الخطاب المتوسطي بعد نهاية الحرب الباردة .

يمكن فهم التغيير في الخطابات السياسية للإتحاد الأوروبي ، تبعا لأربع توجهات مرتبطة بتطور المصالح الأوروبية و المتمثلة في : انعكاسات نهاية الحرب الباردة ، البنيات المادية للمتوسط ، تطور السياسة الدولية و الإقليمية و أخيرا المنطق الداخلي للإتحاد الأوروبي.

انعكاسات نهاية الحرب الباردة : يبقى التصور الأوروبي خاضعا للهاجس الأمني حيث يطغى على الأوروبيين ضغط مخاطر عدم الاستقرار في الفضاء المتوسطي ، ففي هذا السياق الجهوي والعالمي اللامستقر ، ظهرت في المتوسط تهديدات جديدة و عوامل لا أمنية جديدة كتجارة المخدرات ، الرشوة ، تبييض الأموال ، تجارة الأسلحة بطرق غير شرعية و خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ، موجات الهجرة غير الشرعية ، الأصوليات الدينية و الإرهاب ، هذه الأعمال الإجرامية التي تتفاقم و تنتظم أكثر في شبكات عالية الدقة و كثيفة وعابرة للحدود تتطلب إمكانيات مالية معتبرة تحمل في طياتها تهديدات جديدة و خطيرة للأمن الاجتماعي والحريات الأساسية و زعزعة استقرار الدولة.

الانعكاسات المتعلقة بالعولمة : والتي تتبعها ظاهرة الإقليمية ، ففي هذا الإطار يطمح الاتحاد الأوروبي إلى إقامة قطب جهوي ،كما يشير إلى ذلك كودماني درويش :" ... تطور التصور و مشروع إقامة هذا الفضاء مرتبطة بالنظرة الجيو اقتصادية الجديدة للعالم و التي تعود إلى النظرة الجيو سياسية للحرب الباردة ، فالأورومتوسطية تعتبر فضاء للتضامن وتأسس في هذا الجانب منطقة مختارة مقارنة بمناطق طبيعية أو تلقائية " [1] .

فالسعي للمشاركة في إقامة منطقة مستقلة في الشرق الأوسط ليست وليدة اليوم كما يوضحه موظف أوروبي : " يجب أكثر فأكثر على الاتحاد الأوروبي أن يوسع منطقته الجوارية ، إن هو أراد الاحتفاظ بثقل اقتصادي مقارنة بالمناطق الاقتصادية الكبرى " [2] .

1- willa pierre, la méditerranée comme espace invitée,
2 – ibid.

فالتصور الأوروبي هنا لفكرة الشراكة يندرج ضمن هذا الإطار بمعنى أن بناء فضاء اقتصادي أمني أوروبي بمفهومه الجواري يستجيب لديناميكية العولمة و الإقليمية [1] .

المتوسط كجار جغرافي للإتحاد الأوروبي ، هذا القرب الذي يخفي عن طريق بنياته المادية الحالية الكثير من التهديدات الأمنية التي تزايدت في المرحلة اللامستقرة لنهاية الحرب الباردة ، الاختلاف في النمو الاقتصادي بين الضفتين ، المشاكل الاجتماعية المتفاقمة ، الهجرة ، انتشار و تجارة الأسلحة ن النزعات الداخلية في المنطقة أين تشهد نمو للأصولية الإسلامية و عليه فالحوض المتوسطي يعتبر حسب الأوروبيين مصدر تهديد و لا استقرار ، فلأمن و الاستقرار الأوروبي مرتبطان ارتباطا وثيقا بالأمن في البحر المتوسط ، حيث أن أوروبا لا تعتبر البحر المتوسط كجناح جنوبي لحلف الشمال الأطلسي فحسب ولكن كامتداد لمحيطها المعني بالاستقرار .

لذلك فالتهديدات المتفاقمة تدفع الاتحاد الأوروبي إل تطوير سياسته كما يدفعه إلى ذلك تخوفه من أن يصبح البحر المتوسط كخط مواجهة بين الشمال والجنوب و بين مختلف الحضارات باعتباره محيط غير مستقر.

إضافة إلى ما سبق هناك عامل بالغ الأهمية هو أن التجانس الاقتصادي الأوروبي يبحث عن منافذ سياسية و تجارية في محيطه كما يؤكده درويش: " ... بالنسبة إلى أوروبا ، المتوسط هو فضاء انتشار طبيعي لنشاطه الاقتصادي و التجاري ، إذن هو منطقة مهمة إلى جانب أوروبا الشرقية ، التي ستسمح لأوروبا باستقرارها من مضاعفة أوراقها في المنافسة الدولية " [2]

1- عمر بغزوز ، الشراكة الأمنية في إطار مسار برشلونة : من أجل منطقة أمنية مشتركة بالمنطقة الغربية ، مجلة الاتحاد الأوروبي ، العدد 477،أبريل 2003،ص31.

2- willa pierre ,ibid .

بالإضافة إلى ذلك لا يمكن عزل الالتزام السياسي و الاستراتيجي لأوروبا عن علاقتها التنافسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ففي الجانب العسكري تظهر الهيمنة الأمريكية في المتوسط من خلال حلف الشمال الأطلسي ، هذه الوضعية تقلق الأوروبيين و على رأسهم فرنسا التي كانت دائما تنادي بالاستقلالية في القرارات عن الحلف و إلى إقامة قاعدة دفاعية أوروبية ، و بالنسبة للاستراتيجي الفرنسي M.Foucher : " تواجد حلف الشمال الأطلسي في المتوسط ، هو في الحقيقة تواجد أمريكي يمتد من جبل طارق إلى القوقاز من أجل مراقبة مداخل العبور إلى مصادر الطاقة الواقعة في الجنوب ."[1]

الرهان إذن كبير أمام القارة العجوز خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي ترمي إقامة حوار سياسي مع الدول جنوب المتوسط يعمل على خلق جو من الثقة والتعاون في مجال حساس هو الأمن الجهوي ، هذا البرنامج يظهر منافسا لبرنامج ميثاق السلم و

الاستقرار في حوض البحر المتوسط الذي تسعى أوروبا إلى إقامته مع شركائها من الضفة الجنوبية للمتوسط [2] .

فالولايات المتحدة الأمريكية استطاعت ترسيخ حضورها في المنطقة المتوسطية و الشرق أوسطية بعد نهاية حرب الخليج ، فالسياق الدولي الخاص ملائم لبروز مبادرات جديدة ، فمسار السلام في الشرق الأوسط فتح إمكانات جديدة للتعاون مع المنطقة كما أشار إليه E.Rhein : " ... مشروع السلام بين إسرائيل وجيرانها ، فتح فرص جديدة من أجل إعادة رسم العلاقات بين أوروبا و الشرق الأوسط ، أن توسيع الأورو مغاربية إلى كل المتوسط أصبح جد ضروري ." [3]

1- Baghzooz Oamar,mondialisation et sécurité sécurité pour tous ou insécurité partagé ? ,Acte de colloque international,mondialisation et sécurité,palais des nation,Alger,4-7 mai 2002,tom 2002,tome2,communications,deuxieme édition,p242.

2- ولعلو فتح الله ، المشروع المغاربي والشراكة الاوروومتوسطية ، دار توبقال للنشر،1997،ص14.

3- willa pierre ,ibid .

التوقيع على اتفاقيات أوسلو 1993 ومفاوضات واشنطن 1991 – 1993 دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى الاهتمام أكثر بالشرق الأوسط ، فهو يبحث عن التأثير و الهيمنة التي تسمح له بلعب دور في المنطقة و التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة عليها عن طريق المفاوضات الاقتصادية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا أو ما يعرف بمفاوضات MENA .

وهذا ما اتضح في مؤتمر مدريد وفي كل القمم الاقتصادية التي دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية في الدر البيضاء (2-12-1994) ، عمان (1995) ، القاهرة و الدوحة ...فالاستياء العربي من الانحياز الأمريكي إلى إسرائيل في عملية السلام كان من بين الأسباب المباشرة التي جعلت الدول العربية خاصة المتوسطية منها تفضل الدخول في مشروع الشراكة الأورو متوسطية فهذه الدول

ترى بأنها مهمشة وهذا ما استغلته الدول الأوروبية للبحث لها عن دور في عملية السلام في الشرق الأوسط و وجدت في المشروع الأورو متوسطي فرصة لذلك.

إلى جانب هذه الأسباب الهيكلية المتعلقة بالمتوسط هناك مقاييس أخرى مرتبطة بتطور القارة الأوروبية بانفتاحها إلى الشرق ، ولتجاوز غياب سياسة خارجية مشتركة للأمن فإن الاتحاد الأوروبي يبحث من خلال الشراكة الأورو متوسطية التمتع بقدرة جيو سياسية في منطقة المتوسط القريبة منه ، الدفاع عن مصالحه الحيوية في مجابهة القوة الأمريكية التي تسعى إلى فرض هيمنتها في المنطقة وفي هذا السياق يمكن فهم توسيع مشروع الشراكة إلى شرق المتوسط .

وعليه فمؤتمر برشلونة يعتبر محطة جد مهمة في السياسة المتوسطية ، إذ تم اعتبار البحر المتوسط منطقة إستراتيجية للاتحاد الأوروبي ، وقد اعتبر كتلة متواصلة و متجانسة لا بد من تجاوز التقسيمات التي كان يعتمد عليها في السياسات السابقة في المنطقة حيث يجب الاهتمام بالمتوسط.

المطلب الثاني: نحو تكريس مسار برشلونة .

سجلت سنوات التسعينات عهدا جديدا و مناسبا لإعادة صياغة مفهوم الأمن ، وبالتالي طريقة جديدة لفهم العلاقات الأورو متوسطية.

يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 ، احتضنت مدينة برشلونة الإسبانية الندوة الأورو متوسطية الأولى ، التي جمعت 27 وزيرا خارجية للدول الخمسة عشر [1] الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، و نظرائهم الإثني عشر[2] من دول جنوب وشرق المتوسط ، إضافة إلى مشاركة رئيس الإتحاد الأوروبي و نائب رئيس المفوضية الأوروبية .

وقد سجلت ندوة برشلونة إلى جانب المشاركة الرسمية ، مشاركة بعض الدول والشخصيات كضيوف ، حيث حضرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب سبع عشر [3] دولة أخرى ، كما حضر كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مجلس الإتحاد المغربي كضيوف أيضا .

وكان الهدف منها هو "إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا بالاستناد إلى التعاون الشامل و التضامن في المحافظة على الطبيعة المتميزة للارتباطات التي عززها الجوار و التاريخ "[4]

وقد شاركت في الندوة على الرغم من كونها لا تملك واجهة بحرية على البحر المتوسط ، على أساس أنها مرتبطة بعقود شراكة مع الإتحاد الأوروبي كغيرها من دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط ، كما عرفت ندوة برشلونة جلوس سوريا و لبنان إلى جانب إسرائيل إلى طاولة مباحثات واحدة.

1- هذه الدول هي : فرنسا ، اسبانيا ، ألمانيا ، إيطاليا، بلجيكا ، الدانمارك ، إيرلندا، هولندا ، لكسمبورغ ، البرتغال ، المملكة المتحدة ، اليونان ، السويد ، فنلندا والنمسا.

2- هذه الدول هي: المغرب ، الجزائر ، تونس ، مصر ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، تركيا ، قبرص ، مالطا وإسرائيل .

3- هذه الدول هي: بلغاريا ، روسيا ، بولونيا ،أوكرانيا ، النرويج ، التشيك ، رومانيا ، ألبانيا ، المجر ، سويسرا ، سلوفاكيا ، ليتوانيا ، استونيا ، ليتونيا ، الفاتيكان ، موناكو و سلوفينيا.

4- إعلان برشلونة 1995، العقد المؤسس للحوار الأورو متوسطي.

ونشير إلى أنه تم إقصاء الجماهيرية الليبية من المشاركة بسبب الحصار الذي كان مفروضا عليها ، وهذا إضافة إلى استبعاد كل من يوغسلافيا ، ألبانيا و سلوفينيا رغم امتلاكهم لمنافذ بحرية واسعة على المتوسط ، وذلك بسبب ارتباطهم مع الاتحاد الأوربي في إطار مشروع التعاون مع أوروبا الوسطى و الشرقية .

وقد ارتكزت ندوة برشلونة على التحديات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية المتجددة على ضفتي المتوسط ، تشكل تحديات مشتركة تستدعي مقاربة شاملة و مشتركة أيضا.

من هنا ، وبحضور جميع الأطراف المعنية بموضوع الشراكة الأورو متوسطية تم الاتفاق على المبادئ الرئيسية لهذه الشراكة ، مع إقرار برنامج عمل لتنفيذ هذه المبادئ وصدر كخلاصة لأعمال هذه ما سمي رسميا " إعلان برشلونة للشراكة الأورو متوسطية " معتمد من جميع الأطراف المشاركة .

وإعلان برشلونة هو وثيقة سياسية ، اقتصادية ، ثقافية و اجتماعية يتناول كل جوانب الحياة على ضفتي البحر المتوسط يهدف إلى إقامة فضاء للسلام و الاستقرار و الازدهار ، فنجد فيه أبعاد سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، اجتماعية و إنسانية ترتبط فيما بينها بشكل متلازم من أجل نجاح الشراكة و لذلك ثلاثة محاور في إعلان برشلونة هي:

1 – المحور السياسي الأمني.

2 – المحور الاقتصادي و المالي.

3 – المحور الاجتماعي و الثقافي.

وسنحاول فيما يلي توضيح ما جاء في إعلان برشلونة من خلال الإجابة عن السؤال التالي:

ما هي أهم المسائل التي تناولها إعلان برشلونة فيما يتعلق بالمحور السياسي – الأمني ؟.

قد أجمع المشاركون في اجتماع برشلونة بين جميع على ضرورة تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة لضمان أي تقدم و تنمية مشتركة بين جميع البلدان ، حيث أكدوا على العمل في إطار مبادئ القانون الدولي ووفقا لميثاق الأمم المتحدة و أسس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع احترام الحريات الأساسية و الممارسة الفعلية و المشروعة لكل هذه الحقوق و الحريات .

و تتصدر الشراكة السياسية الأمنية سلم أولويات بيان برشلونة ، حيث أن ــ البيان ــ أكد على أهمية ذلك منذ البداية و أكد على أن الهدف العام للشراكة يتجسد في تحويل حوض البحر الأبيض

المتوسط إلى منطقة للحوار و المبادلات والتعاون ضمن السلام و الاستقرار و الازدهار ، و ذلك يتطلب تعزيز الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان [1] .

وفي إطار العمل في جو ملائم ،تضمن إعلان برشلونة ستة نقاط أساسية بالنسبة للمحور السياسي و الأمني هي :

1 - الديمقراطية و حقوق الإنسان.

2 - الدبلوماسية الوقائية .

3 - مكافحة الجريمة المنظمة.

4 - معايير الثقة في المجال الأمني.

5 - نزع السلاح.

6 - مكافحة الإرهاب.

الهدف من وراء الشراكة الأورو متوسطية هو إقامة منطقة يعمها السلم و الأمن و الاستقرار ، وأمام التحديات التي تهدد أمن المتوسط و حسب إعلان برشلونة فقد تم تحديد مجموعة من التهديدات و هي كالتالي:

1- أبو القاسم مصطفى عبد الله حشيم،الشراكة الأوروبية المتوسطية ترتيبات مابعد برشلونة،معهد الإنماء العربي،لبنان، 2002 ،ص78.

1 - الإرهاب .

2 - الهجرة.

3 - الجريمة المنظمة.

4 - المخدرات.

ومن خلالها يمكننا ملاحظة أن طبيعة التهديدات التي تؤثر على الأمن و الاستقرار في المتوسط تتمثل أساسا في الهجرة ، الجريمة المنظمة و الإرهاب التي ورد تكرارها في نص البيان وفقا للترتيب التالي : 8 مرات – 7مرات- 6 مرات وهذا وإن دل على شيء سيدل على تغليب الانشغالات الأوروبية على حساب دول الجنوب.

و لأجل التصدي لهذه التهديدات وضعت الدول الأورو متوسطية مجموعة من الوسائل ، أدرجتها ضمن إعلان برشلونة وهي كالتالي:

1 – التجارة الحرة.

2 – حقوق الإنسان.

3 – الديمقراطية .

4 – التنمية المستدامة.

5 – الحوار .

6 – المجتمع المدني.

7 – التنمية الاجتماعية.

من خلال هذه المجموعة من الوسائل من أجل تحقيق أهداف الشراكة ، ولعل من أنجع هذه الوسائل نجد الحوار الذي تكرر 11 مرة في إعلان برشلونة ، هذا الحوار الذي يسمح بتبادل وجهات النظر بين الضفتين .

التنمية المستدامة التي تكررت 7 مرات وذلك عن طريق إنشاء منطقة للتجارة الحرة التي تكررت 8 مرات وهذا دليل على الأهمية القصوى التي تولى للاقتصاد.

أما عن تكرار حقوق الإنسان و الديمقراطية و المجتمع المدني فهو دليل على ضرورة التأكيد على احترام مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العمل في إطارها و تفعيل مبادئ الديمقراطية خاصة فيما يتعلق بالقوانين و التشريعات الداخلية ، إذ لا يمكن إ قامة منطقة سلام وأمن و استقرار في ظل خرق لحقوق الإنسان و دون تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة.

وفي دراسة تحليلية للاتفاق التأسيسي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي أظهرت بأن مصطلح الأمن ذكر أربع مرات و ذكر الاستقرار مرتين و السلم ذكر مرة واحدة .

وهذا معناه أن محرري الاتفاقية أرادوا توجيه الحوار بين الأطراف إلى الجوانب الأمنية قبل التنمية ، كذلك الحوار السياسي الذي أخذ جانبا هاما من الحوار يعتبر وسيلة بين أيديها لتجنب تفاقم الأزمات في هذه الدول ، ذلك أن الصراعات في الدول الجنوبية تتضمن إمكانية تهديد استقرار كل دول الضفة.[1]

لم تتوان الجزائر في إطار كل الجولات من محادثاتها مع الطرف الأوروبي ، هذا الأخير الذي كان جد متحفظ حول مكافحة الإرهاب ، إذ كان يعتبر تصاعد موجات المد الأصولي في الجزائر ضمن ممارسة الحريات السياسية – وإن كانت هذه النظرة قد تغيرت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 - ، في تذكير بأن الحوار السياسي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين ، في هذا الإطار لا يمكن للإتحاد الأوروبي أن يعفى من التزاماته في جوانب حقوق الإنسان ، تحسين وضعية المهاجرين ، الكفاح ضد الجريمة والإرهاب ، مواجهة التمييز و كره الأجانب ...كذلك لأوروبا الالتزام في مساعدة الدول المتوسطية التي عانت من الاستعمار لأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في المتوسط في إطار اللا أمن .

1- Baghzooz Oamar,mondialisation et sécurité sécurité pour tous ou insécurité partagé ? ,Acte de colloque international,mondialisation et sécurité,palais des nation,Alger,4-7 mai 2002,tom 2002,tome2,communications,deuxieme édition,p249.

و تتسم القضايا التي يؤكد عليها بيان برشلونة بالتداخل و الترابط ، حيث يلاحظ مثلا أن إقامة شراكة سياسية و أمنية ، يتم في إطارها الالتزام بمبادئ و قواعد القانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي للحقوق الإنسان و بالتالي فإن الدول الأوروبية و المتوسطية تؤكد في إطار الشراكة على مبادئ مثل المساواة في السيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحق تقرير المصير ، وعلاقات حسن الجوار ، و فض الخلافات بالطرق السلمية ، ومنع استخدام القوة أو التهديد بها في إطار

العلاقات الأورو متوسطية ، و الإلتزام بالمعاهدات و الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح و الرقابة على التسلح و منع انتشار الأسلحة النووية ، وإقامة دولة القانون و الديمقراطية.

و إذا كانت كل هذه القضايا المتعلقة بالشراكة السياسية و الأمنية في إطار إعلان برشلونة تحظى باهتمام دول ضفتي البحر المتوسط ، فإن أغلبها تحظى باهتمام المجتمع الدولي و أطرافه المختلفة ، فقد كان إذن العمل في مؤتمر برشلونة من أجل إعداد عقد للاستقرار الأورو متوسطي .

مما سبق نستطيع القول أن إعلان برشلونة يمثل بداية حقيقية لمسار الشراكة الأوروبية المتوسطية خاصة في جانبها الأمني ، حيث تلته مجموعة من المؤتمرات على مستوى الوزراء كان أهمها:

مؤتمر فاليتا: الذي في 15 – 16 ابريل 1997 بمالطا الذي ضم وزراء 27 دولة أورو متوسطية في فاليتا ، مع أن المؤتمر ناقش مختلف القضايا التي تهم الأمن المتوسطي .

وقد واجه مسار برشلونة منعطفا جديدا في مؤتمر مالطا في أبريل 1998، لعلها العقبة الأهم أمام إعلان برشلونة ، بتعثر مفاوضات التسوية في الشرق الأوسط إثر وصول بنيامين نتانياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية ، لقد وجد المؤتمرون كما من شكوك بين العرب و إسرائيل عند بحث العلاقات الأمنية بين الدول المشاركة ، فبينما حاول الأوربيون الفصل بين عملية التسوية و الشراكة الأورو متوسطية ، طغت الأجواء السلبية على مؤتمر مالطا ونتائجه خصوصا مع صعوبة إيجاد نمط شامل من العلاقات الأمنية مع استمرار الصراع العربي الإسرائيلي ، و الصراع اليوناني التركي على قبرص وبحر إيجة[1]

1- عدنان السيد حسين، التكامل العربي للتعاون المتوسطي، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 224 ، أكتوبر 1997،ص91.

وفضلا عن ذلك برزت صعوبات اقتصادية كتخوف دول جنوب البحر المتوسط من إغراق أسواقها بالسلع الأوروبية ومن السياسات التخصيصية التي تتبعها دول الشمال الصناعية [1]

إن مبدأ الإجراءات الخاصة الهادفة إلى بناء الثقة و تحسينها في العلاقات الدولية ليس بالجديد ، لكن تجدر الإشارة إلى أن فكرة إجراءات بناء الثقة هي نتاج خاص لمنظمة الأمن و التعاون الأوروبي ،

انتشرت بعد ذلك لتعتمدها الأمم المتحدة ، ومؤتمر ستوكهولم من أجل نزع السلاح في أوروبا ، فيما يخص البحر الأبيض المتوسط فتعتبر هذه أداة للشراكة السياسية و الأمنية لذلك حضيت هذه المسألة باهتمام كبير ، إلا أنه وبالرغم من ذلك فعملية فحص هذه الإجراءات أسفرت عن نتائج ضعيفة لأنها لم تتمكن من أن تجمع أدنى موافقة عليها من قبل جميع الدول المتوسطية .

ميثاق السلم و الاستقرار: هذه الوثيقة يمكن أن تعتبر كوسيلة لمقاربة المشاكل الأمنية بمفهومها الواسع و المهددة لاستقرار أوروبا ولقد اعتمدت رسميا فكرة إنشاء الميثاق في الندوة الثانية الأورو متوسطية في فاليتا، إن الميثاق بحد ذاته يمثل الوثيقة الإطار المؤقتة التي تحدد التوجهات المتعلقة بهيكل و مضمون المشروع ، تمت المصادقة عليه شتوتغارت .

إن الخطوط الرئيسية التوجيهية المتعلقة بإعداد الميثاق نصت حسب مجمل المشروع على ضرورة الاعتراف بالأمن الشامل مع مقاربة مشتركة و متوازنة لمسألة الاستقرار في الحوض المتوسط ، والعودة إلى آليات الأمن المشترك و عدم التدخل في الصراعات الراهنة .

يستخدم هذا الميثاق كآلية وظيفية من أجل وضع مبادئ إعلان برشلونة و لتعزيز السلام والاستقرار بواسطة ترقية و تعزيز الحوار السياسي ، إن ترقية مساعي الشراكة فيما يتعلق بمسألة الأمن بما في ذلك إجراءات الثقة الأمنية ، المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل ، نزع التسلح ، التعهدات فيما يخص التحكم في التسلح والاتفاقيات الخاصة بحظر أسلحة الدمار الشامل ، هي كلها آفاق الميثاق المستقبلي.

1- عدنان السيد حسين، التكامل العربي للتعاون المتوسطي ، نفس المرجع.

إلى جانب هذه الأهداف يرمي المشروع إلى إقامة شراكة مدعمة لأجل الأمن و الاستقرار بأهداف طموحة ويتعلق الأمر خاصة بحفظ الأمن ، تسيير الأزمات و النزاعات ، إعادة التعمير بعد النزاعات ، مراقبة الأسلحة التقليدية ، الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل و رسم سياسة أمنية مستقبلية التي تبقى مجهولة المعالم بالسبة للمتوسط[1] .

اجتماع باليرمو palermo: انعقد في جوان 1998 والذي يعد تحضيريلاجتماع ندوة شتوتغارت بألمانيا في أفريل 1999 ، حقق الاجتماع الأول بعضا من النجاحات إذ شاركت فيه معظم الدول الأعضاء التي شاركت في مؤتمر برشلونة ولقد حظيت المسارات الثلاثة لعملية برشلونة بمناقشة جادة و موضوعية ففي المحور الأول قام الوزراء بمناقشة ميثاق الاستقرار وملف الإرهاب واتفقوا على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق حول إطار شامل و متكامل للميثاق وإلى اتفاق في شأن إجراءات مكافحة الإرهاب ، وفي المحور الثاني كان الحوار متعلقا بالموقف من اتفاقيات الشراكة التي تعتزم الدول الأوروبية التوقيع عليها مع الدول المتوسطية ، في حين كان النقاش في المحور الثالث يرمي إلى دفع التعاون بين ضفتي المتوسط في المجال الثقافي باعتبار أن تحقيق التقارب في هذا المجال يعتبر أحد الأسس في مجال بناء الشراكة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار بين الشعوب.

اجتماع شتوتغارت1999: انعقد في ظل تدهور أميني ميز المتوسط بتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط و تفاقم الأوضاع في كوسوفو التي حالت دون التوصل إلى نتائج ايجابية بانشغال الجانب الأوروبي بتطورات الأزمة ، وعليه فكان مجرد منبر لتبادل الآراء و الأفكار وهذا ينطبق على المشروع المتوسطي ككل إذ كان العمل في إطار هذا المؤتمر منصبا على تحديد المشكلات الجديدة للأمن و الاستقرار و الحديث عن أسلحة الدمار الشامل التي طالبت الدول العربية بإزالتها من المنطقة لأنها تمثل تهديدا كبيرا لها خاصة وأن هذه الأسلحة بحوزة إسرائيل ، كذلك المطالبة بتقديم تعريف متفق عليه من

1- بوعلام ب، الخيارات الإستراتيجية للجزائر من خلال إدراك أمنها في المتوسط ، الجيش، عدد 490،ماي2004،ص19.

قبل الجميع لمصطلح الإرهاب على أن يتم التفريق بينه والمقاومة الشرعية ولقد أخذ موضوع إلقاء إسرائيل للمخلفات السامة في البحر الأبيض المتوسط و ضرورة فتح منشآتها النووية الحيز الأكبر في أشغال مؤتمر شتوتغارت 1999 والذي تميز بالرفض الإسرائيلي للأمور المطروحة خصوصا بشأن أسلحتها النووية و استئناف المفاوضات مع سوريا.[1]

على ضوء ما سبق من تطورات تم عقد مؤتمر وزاري بمرسيليا في 2000 ومؤتمر آخر بنابولي بإيطاليا في ديسمبر 2003 تم التطرق فيهما إلى العديد من القضايا التي تهم الشأن المتوسطي من بينها ما يتعلق بحقوق الإنسان ، الديمقراطية ، الإرهاب ، الهجرة و الانتقال المشروع للأفراد والتعليم ودور المرأة وتعزيز دور المجتمع المدني وغيرها [2]، وبعد عشر سنوات على مسار برشلونة تقرر عقد مؤتمر برشلونة 2005.

مؤتمر برشلونة 2005: انعقد على مستوى القمة ، إلا أن معظم القادة العرب قد غابوا عن المؤتمر لعدة كالاحتجاج على مشروع محاربة الإرهاب الذي يعكس وجهة النظر الإسرائيلية الأوروبية من حيث عدم التمييز بين المقاومة و الإرهاب إذ أن الدول العربية يؤكدون على شرعية المقاومة ضد الاحتلال كالمقاومة الفلسطينية و العراقية.

1- أبو السعود إبراهيم ، العلاقات العربية الأوروبية ، معلومات دولية ، عدد 60 ، ربيع 1999، ص176.

2- العناني خليل ، الشرق الأوسط الكبير ، السياسة الدولية ، عدد155 ، نوفمبر 2004، ص161.

تم عقد المؤتمر من أجل القيام بحصيلة لعملية برشلونة منذ عشرة سنوات وهذا لتجاوز الإخفاقات السابقة وبهدف تجسيد سياسة الجوار الأوروبي بوصفها أكثر صلابة و حزما في تعامل أوروبا مع جنوب المتوسط ، وكان النقاش في القمة منصبا على الإرهاب الدولي و الهجرة غير الشرعية القادمة من الجنوب والتي أثقلت كاهل الأوروبيين[1] ، إذ اقترحت الجزائر خلال القمة المصادقة على ميثاق أورو متوسطي حول الهجرة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار احترام الكرامة الإنسانية.

في إطار المحور السياسي و الأمني نجد أن المعطى الجديد خلال القمة يتمثل في الاقتراح و المصادقة على مدونة مكافحة الإرهاب و هي مبادرة أولى من نوعها إذ تلزم الأطراف المتعاقدة بتوقيف ومقاضاة كل القائمين بالعمليات الإرهابية وهذا بتعزيز تبادل المعلومات و التنسيق فيما بينها و في هذا المحور تبقى كذلك المسألة المتعلقة بإجراءات الثقة الأورو متوسطية من الفصل السياسي العالقة.

وتجدر الإشارة إلى أن القمة قد فشلت في الخروج بإعلان ختامي مشترك ، واكتفت بإصدار بيان رئاسي صادر عن إسبانيا ،جدد فيه قادة الدول الأعضاء في عملية برشلونة تعهدهم بتحقيق السلام والاستقرار والرفاهية في منطقة الشرق الأوسط من خلال استمرار الحوار والتعاون المتبادل ويفسر فشل القمة بسبب إصرار الدول العربية على ربط المساعدات بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والتوجه نحو الديمقراطية[2].

خلال عشرة سنوات حاولت أطراف مسار برشلونة دفع العجلة لتجسيد الخطوط العريضة للمحاور الثلاث ، إلا أن نقاط الخلاف كانت في كل مرة تعرقل المسار وهذا ما سمح بظهور مبادرات جديدة كالسياسة الأوروبية للجوار والتي كانت تسعى لتحقيق ما عجز الإطار الموسع على تحقيقه ، وآخر هذه المبادرات ما تقدم به ساركوزي الرئيس الفرنسي.

1- مطاوع محمد ، أوروبا والمتوسط..من برشلونة إلى سياسة الجوار ، السياسة الدولية ، العدد 163، يناير2006، ص42.

2- نفس المرجع ،ص43.

مشروع الإتحاد المتوسطي:طرحه ساركوزي في بداية تسلمه عهدته الرئاسية ، ويدعو إلى تشكيل إتحاد أو تجمع بين 16 دولة في جنوب أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط والتي تشكل فيما بينها تجمعا اقتصاديا وسياسيا يدخل في مهامه قضايا الأمن والطاقة والتجارة والهجرة ، وإلى جانب إنشاء بنك للاستثمار المتوسطي على غرار بنك الاستثمار الأوروبي ، ليعمل على دفع التنمية في دول جنوب وشرق المتوسط ، كما عرض ساركوزي تقديم الخبرة لدول المتوسط في مجال التعاون النووي السلمي ، مقابل الحصول على احتياطات الغاز من دول شمال إفريقيا.

يقول ساركوزي أن مشروعه هذا يمكن أن يتقدم باعتماد سياسات مشتركة محددة تعمل فيه كافة الأطراف المتوسطية على إيجاد حلول لكل ما يتهدد أمنها مثل حماية البيئة والاستثمار الاقتصادي والتبادل التجاري ... إلا أن ما تهدف إليه المبادرة هو تحقيق رغبة فرنسا في لعب دور هام في المنطقة من خلال إقامة علاقات فاعلة مع كل الأطراف في المنطقة والتدخل لحل قضاياها ، إضافة إلى إعادة النظر بوضع فرنسا في الإطار المتوسطي الجديد الذي لا يشمل دولا أوروبية ذات وزن في الإتحاد الأوروبي ، وفي عملية برشلونة خاصة مثل بريطانيا وألمانيا باعتبار أن الإتحاد سيضم فقط الدول المشاطئة للبحر المتوسط ، وبذلك يكون لفرنسا الدور الأكبر في هذا لإطار الجديد ، كما يعمد ساركوزي من خلال هذا الإتحاد المقترح إلى تحقيق أفكاره ومنها : استثمار الصداقة الفرنسية مع الأطراف العربية ، وفي الوقت نفسه ، تعميق العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بما يجعل السياسة الفرنسية ، حسب تصور ساركوزي ، تختلف عن السابق ، حيث اتهمتها إسرائيل بالتحيز الدائم إلى جانب العرب وبالتالي السعي لإدراج إسرائيل في الأطر المتوسطية .

إن هذه المبادرة تحتاج إلى توضيح عوامل وآليات إسهامها في تجاوز العقبات التي واجهت التعاون المتوسطي ، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي ، الأمر الذي لم يشر إليه صاحب المبادرة ما عدا بعض الإشارات غير المباشرة.

الفصل الثاني: الأهمية الأمنية و الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط.

المبحث الأول: المفاهيم المختلفة للأمن

يعرف عن المفاهيم في العلاقات الدولية الغموض و الالتباس و عدم وجود الإجماع حول معناها بين المتخصصين و الخبراء حتى يتم التعامل معها بصفة مطلقة فهذه المفاهيم مرنة تتغير تبعا لوجهات النظر لأصحابها و من بين هذه المفاهيم التي تعكس هذا التناظر نجد مصطلح الأمن .

تعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنه "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية" [1]

و هناك من يعرفه بأنه "التحرر من الخوف و القلق "

وفي العلاقات الدولية المعاصرة أصبح مصطلح الأمن و مشتقاته "الأمن القومي" ,"الأمن الوطني "," الأمن الجماعي ",أكثر تداولا في جميع تخصصات العلوم الاجتماعية واهتمام المختصين في مختلف الميادين الإستراتيجية ,العسكرية ,الأمنية, المتخصصة والقانونية والعلوم السياسية على وجه الخصوص الذين حرصوا على دراسة هذا الموضوع

ولعل أدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه و تعالى :{فليعبدوا رب هذا البيت ﷺ الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف ﷺ } [2]

الذي يؤكد أن الأمن هو ضد الخوف والخوف بمفهومه يعني التهديد الشامل سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي ,الداخلي و الخارجي.

1- عامر مصباح، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص 117.
2- سورة قريش الآيات 3-4

و يمكننا تقديم تعريف شامل للأمن كالتالي" القدرة التي تتمكن بها الدولة من تامين انطلاق مصادر قوتها الداخلية و الخارجية , الاقتصادية و العسكرية ,في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل و الخارج , في السلم والحرب ,مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطا للأهداف المخططة"[1]

المطلب الأول: النظرية التقليدية

من خلال المدرسة الواقعية التي سادت في الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية ,التي حددت هدفها الأساسي الذي تسعى الدول من اجله هو البقاء كما اعتبرت أن الأمن مشتق من القوة ويعتمد أصحاب هذه المدرسة على تصور " هوبز " الذي يعتبر في حال الطبيعة إن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء ,وفي هذا الصدد يقول "ريمون ارون" انه في"حالة الطبيعة " الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية إذ يندرج الأمن وفق هذا التصور ضمن "الأهداف الأبدية".

وفي نموذج وحدات سياسية مستقلة ،يمكن أن يؤسس الأمن على ضعف المنافسين (نزع السلاح) أو على القوة التي يتمتع بها الطرف المعني ،هذه العبارة الأخيرة تنطبق و الإستراتيجية الأمنية في المتوسط والقائمة أحيانا على نزع السلاح أحادي يستهدف بطبيعة الحال الدول العربية أي دول الجنوب .[2]

و إن كان في كثير من الأحيان نتحدث عن أمن المواطنين،إلا أنه وفي ظل هذا الإطار نجد أن كل ما نقوله ينصب في إطار الحديث عن امن الدولة ،ذلك انه لا يمكن الحديث عن امن المواطنين في معزل عن أو في غياب امن الدولة ،فلا وجود لأمن المواطنين في إطار تهديد ولا استقرار الدولة . إذ لابد من وجود سلطة تنظم شؤون المجتمع وتضمن أمن المواطنين و أمن ممتلكاتهم .[3]

1 - عامر مصباح،معجم المفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،المكتبة الجزائرية بداود باب عزون الجزائر2005

2- مزياني مصطفى أمين ، الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط 1999-2007 ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،الجزائر2009 ،ص26.

3- إبراهيم مصطفى ، المعجم الوسيط ، معجم اللغة العربية الجزء الأول ،القاهرة د.د.ن ،1969 ،ص27.

إلا أن الأمن يتعدى مجرد هذا المعنى باعتبار أن وظيفة الدولة تتعدى مجرد كونها دركيا أو شرطيا تقوم بمعاقبة الخارجين عن القانون الذي تم تسطيره ،أو مجرد فرضها على المجتمع ضرورة توفير الظروف الداخلية و الخارجية المناسبة لتحقيق الغايات المنشودة والمشتركة ،لان مجرد الاكتفاء بهذا المعنى يقودنا للقول بان امن الدولة منحصر في إطار أمنها الداخلي .وهذا طبعا غير كاف فمفهوم الأمن أوسع من أن يحصر في هذا الإطار الضيق لأنه يشمل تحقيق أمن الدولة من الخارج . [1]

في هذا الصدد نجد أن الدولة تعمل من أجل تخطي و مواجهة كل ما من شأنه أن يهدد سلامتها ، سواء تعلق الأمر بحدودها ،ثرواتها ،القاطنين داخل ترابها ،رعاياها خارج حدودها ،إضافة إلى كل ما يستهدف القضاء على قيمها من ثقافة ، لغة و دين أو بتعبير أخر كل خصوصياتها السياسية ،الثقافية، الاجتماعية ، المعتقدات الدينية ، وحق المنظومة الاقتصادية .

ومن هنا نجد أن دائرة المعارف الاجتماعية تعرف الأمن على أنه (قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية بمعنى أنه يمتد ليشمل ضرورة حماية القيم السياسية و الاجتماعية للأنظمة أو تأمين الوصول إلى المواد الخام و الأسواق الإستراتيجية).

فالأمن بمفهومه الشامل لا يعني فقط قدرات الدولة العسكرية ,حيث أن هذه النظرة تتعامل فقط مع القوة من دون التعامل مع القدرة ,التي تمثل تعبيرا لنسيج متشابك تتداخل معه كل قوى الدولة لحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية على حد السواء ,فعناصر القوة نجدها محددة في حجم القوات المسلحة ونوعيتها و العزيمة في استخدامها في الوقت و المكان المناسبين بالإضافة إلى القدرة على تولي القيادة .في حين تتمثل عناصر القدرة في الإمكانات الاقتصادية والكفاءة السياسية في إدارة الصراع والقوة العسكرية مضافا إليها التكنولوجيا والعوامل المعنوية . [2]

1- كامل ممدوح شوقي ، الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي ،ط1 ،القاهرة ،دار النهضة العربية 1985،ص35.

2- كامل عمرو عبد الله ، أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من9 إلى11جانفي 1996،ط1 ،مركز الدراسات العربي الأوروبي ،1996 ،ص84-85.

من هنا يتضح لنا جليا مدى التأثير المتبادل بين الأمن الداخلي والدولي وحتى الإقليمي , فبالنسبة للعديد من الدول لابد من رسم خط أوحد فاصل بين أمن الدولة من حيث التهديدات الخارجية والأمن من حيث التحديات الداخلية كأمن الأفراد بتوفير الاحتياجات ,أو أنواع التهديدات و التقلبات المصاحبة لعجز النظام المحلي ,كل هذه التهديدات يمكن أن تكون لها قابلية الانتشار من داخل الدولة

إلى خارج الحدود إذا ما تم اقتناء جزء من الشعب ، بانتهاج سلوكيات ضد الاستقرار الدولة و النظام ,و عليه فالأمن الإقليمي يمكن تهديده من قبل عدة عوامل خطر و لعل كثرها وضوحا هي انتشار المعاناة وعدم تلبية حاجيات النمو الديموغرافي و قلة الموارد , وهناك تهديدات أخرى غير ملموسة مثل انتشار الشعور لدى بعض الدول بأن النخبة ابتعدت عن الثقافة و العقيدة والعادات التي كثيرا ما تكون أساس و قاعدة في تماسك الشعب والدولة. [1]

ولفهم الأمن التقليمي لابد من التمييز بين التهديدات الفعلية له (أي المسائل التي له قابلية بلوغ نقطة تجعل فيها الأمن الإقليمي مهددا) و بين المخاطر التي يمكن إن تتطور إلى تهديدات إذا ما تركت من دون حلول , على الأقل فعلى المستوى الإقليمي أو على مستوى الأمن الإقليمي يجب إنشاء ميكانيزمات تسمح لدول المنطقة بمواجهة التهديدات و إيقافها قبل أن تتحول إلى صراعات , واليوم إذا ما قيل أن هناك نظاما عالميا جديدا فان التغيرات المصاحبة لهذا النظام ستعمل على إعادة النظر في ركائز الإستراتيجية الأمنية و الإقليمية و القومية , فالمجتمعات الحديثة أصبحت مفتوحة على العالم الخارجي و لم يبق سوى التفاعل والتعامل مع المجتمع.[2]

هذا الذي تكلمنا عنه يندرج ضمن تطور مفهوم الأمن حسب التصور الكلاسيكي للأمن لمعاهدة "واستفاليا" المبرمة سنة 1648م هذه الأخيرة مرتبطة مباشرة بالسيادة التي تمارسها الدولة على ترابها

و التي تظهر من خلال جانبين :

1A .A.ounaies. perceptinsand concepts of security in the EMP countries a south Mediterranean model of security. http: // www.id.gv.jo/seminars/4%20ambassador%20ouanaies.rtf.

2- زيد محمد إبراهيم ، الأمن الشامل و النظام العالمي الجديد ،دراسة في الأفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية ،الرياض ،المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ،1991،ص15.

فهي تر بط أولا ,حماية فضاء سيادة الدولة بمجموع السكان الذي يعيشون فيه.

ثانيا هي تفرض على الحكومات داخل حدودها استقلالية سياسية, عسكرية,اقتصادية و دينية .

أما مفهوم الأمن المعاصر فقد اختلف جذريا عن مفهومه التقليدي الذي كان ساريا به العمل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية, هذا الأخير الذي اعتمد في تفسيره الأحادي الاتجاه بالتركيز على الأمن العسكري.

مما سبق نستنتج أن المدرسة الواقعية اعتمدت على الدولة كوحدة مرجعية للدراسة , و لم يهتم بكل أبعاد الأمن , مقتصرا في ذلك على الأمن العسكري .

ويقول هانتغون أن القيم الاقتصادية و السياسية المشتركة تبقى القاسم المشتركة الرئيسي الذي يجمع بين التحالفات الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و أوروبا لفترة الحرب الباردة , فهذه القيم المشتركة حقيقة وهذا يعني أن الحروب بين هذه شبه مستحيلة ,فالحروب يكون مسرحها العالم الثالث وهذا ما يؤكده كل من Cherles Philippe Davide و Afef Benessaieh [1]

بقولهما أنه في سياق العولمة الاقتصادية يعتبر الاعتماد المتبادل مصدر أساسي للأمن و الاستقرار, ففي أي مكان يتم فيه تطبيق هذا المبدأ يؤدي إلى نتائج الاستقرار و تراجع الصراعات .

وهذا معناه أن الشعوب والدول المتشاركة و المتعاونة مستعدة لصناعة السلم أكثر من استعدادها لصناعة الحرب , فأهدافهم مشتركة و مصيرهم مشترك , إذن يمكن القول بان الاعتماد المتبادل يعمل

في جانبه الأكبر على حل المعضلات المتعلقة بالأمن. هذه التصورات سواء كانت متفائلة أو متشائمة تكشف عن اختلاف وجهات النظر بين المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية حول تهديدات الأمن.إلا أن هناك شبه اقتناع كامل بأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعتبر مصدر للأمن و الاستقرار , فهو يقلل من استخدام القوة في مقابل الاتجاه إلى التعامل والتوافق بين الدول بالدخول في علاقات ودية تعاونية على أساس أن الشراكة و التعاون يكون المحدد للعلاقات بين هذه الدول .

1- Davide Philippe, mondialisation et sécurité partager? Acte de colloque international mondialisons et sécurité, palais des nations, Alger 4-7 mai 2002, communication ,deuxième édition, p 243.

بالنسبة ل David Mitray فالاعتماد المتبادل يخلق مشاكل مشتركة والتي بدورها تقود إلى ضرورة هيكلة هذا التعاون . ألا أن هناك مجموعة من التهديدات التي يمكن أن تنشأ من جراء الاعتماد المتبادل لاقتصاديات الدول المحلية كما يمكن ظهور عدة تهديدات جديدة كالحروب الأهلية وتهديدات أخرى عابرة للحدود كالتهديدات البيئية ,نشر التكنولوجيا ,الهجرة الغير الشرعية و الجريمة المنظمة ...[1]

لكن مع نهاية الحرب الباردة تغيرت أجندة السياسة الدولية حيث ظهرت هناك عدة مواضيع جديدة حيث شمل هذا التغير كذلك أجندة السياسة الأمنية إذ تبدلت التهديدات الأمنية السائدة في مرحلة الحرب الباردة والمتمثلة في الخوف من الغزو والاختراق السوفياتي إلى الفقر ,الفوضى ,المافيا ...إضافة إلى الأخطار النووية ,التمرد,النزاعات المسلحة بمعنى تراجع التهديدات التقليدية و هذا ما أكده Dominique David[2] أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس في محاضرة ألقاها بالجزائر إذ قال بأنه من المنتظر أن يأخذ الأمن أبعادا جديدة وهذا من خلال ظهور عناصر جديدة من شأنها أن تؤثر على مفهوم الأمن كمشكلة الديمغرافيا ,الهجرة ,مشكلة الحصول على الموارد الطبيعية القليلة .وفي هذا الإطار نجد أن اللعبة ليست صفرية بوجود طرف لحل المشكلة مع إمكانية أن يستفيد كثيرون إذ أن هناك مشاكل لابد وأن يتشارك الجميع في حلها , كالمشاكل البيئية , الحروب ، الفقر ,الهجرة , الإرهاب, استتراف الثروات البحرية كل هذه أمثلة على التهديدات الأمنية الجديدة التي يستدعي حلها تضافر الجهود إذا لا يمكن إقصاء مجهود أي دولة [3] .

1- لحياني ن ، العالم أمام التحديات الأمنية ،مجلة الجيش ،العدد 519، أكتوبر 2006،ص27.

2- بوسالم ر ،الأمن في البحر الأبيض المتوسط ،من أجل نظرة أمنية موحدة ،مجلة الجيش العدد 452 ،مارس 2001،ص27.

3- زقاع عادل ،إعادة صياغة مفهوم الأمن ،برامج البحث في الأمن المجتمعي في:
http://www.geocities.com/adelzeggoh/recon1.html.

ومما ذكرناه في السابق يتضح أن الطرح التقليدي للأمن لم يعد ملائم لمقاربة القضايا الأمنية المستجدة حيث يقول Goodwin بأن حقل الدراسات الأمنية المعتمد قد تم إعداده بشكل سيئ لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة ,ذلك لأن مفهوم الأمن الوطني الذي تم الاعتماد عليه خلال الفترة السابقة كان جد ضيق ,إضافة إلى اتجاه تلك الدراسات لتغليب الشق العسكري للأمن على الأهداف الأخرى للسياسة العامة . وعليه لابد من تغيير المنظار وبالتالي النظر إلى الأمن بالتعامل وتحليل طبيعة القضايا الأمنية المطروحة, التي أصبحت تبتعد تدريجيا عن المسائل العسكرية وبذلك لابد من توسيع مفهوم الأمن. فالاعتماد على المنظور الاستراتيجي التقليدي في مقاربة الأمن يطرح أمامنا مجموعة كبيرة من الصعوبات ,فالبني التقليدية للعلاقات بين الدول لمقاربة القضايا الأمنية الراهنة أثبتت عدم ملاءمتها ، فلم يعد بالإمكان الاعتماد على المأزق الأمني الناتج عن السباق نحو التسلح لتفسير التحديات الراهنة للأمن .

المطلب الثاني: النظرية المعاصرة.

يعتبر عالم السياسة البريطاني " **باري بوزان** " **Barry Buzan واحدا** من كبارا المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة, فبفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية و العلاقات الدولية على حد السواء.

كما ساهم في محاولة توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة **كوبنهاجن** وأبحاثها في السلام والتي تعتبر همزة وصل بين الدراسات التقليدية و الدراسات النقدية للأمن .

لقد رسم مؤلف "بوزان" Buzan الموسوم ب " Security Problem In International Relations People, States, And Fear:The National" [1983] بداية التغيير الرئيسي في النقاش الأكاديمي حول مفهوم الأمن ومستوياته, محاولا طرح إطار أكثر اتساعا لمفهوم الأمن يتجاوز الطرح التقليدي الواقعي الذي اختزل الأمن كاشتقاق للقوة (Derivative of power)[1].

1- قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية " دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،الجزائر ، 2010 ، ص106.

وتعتبر مقاربة "بوزان" ذات أهمية بالغة بالنظر إلى تعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها إلى كلياتها ,بالإضافة إلى إدراجها العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات كما أكد الباحث البريطاني بوزان المذكور أنفا (الشعب ,الدولة و الخوف) " أن الأمن لا يتخلص فقط في الأمن الوطني وحده أو أمن الدولة ولكنه يتوسع ليشمل أبعادا و قطاعات جديدة,هذه القطاعات هي : العسكري , السياسي , الاقتصادي , البيئي و المجتمعي و التي تعتبر أنها مترابطة فيما بينها كل واحدة تحدد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية وكذا طريقة ترتيب الأولويات لكنها تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات [1] .

وتؤكد مقاربة بوزان التوسعية (تصورها الموسع للأمن ليشمل قطاعات جديدة ، بعدما كانت تركز على القطاع العسكري فقط) ، على أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية.

أما فيما يخص الأمن و تحولات القوة بفعل العولمة نعيش توسيعا لمفهوم الأمن ' يعد هذا من بين تحولات المشهد الأمني العالمي , التي لم تعد تقتصر إلى الارتباط الوثيق بالقوة العسكرية بل تعدت إلى عدة مجالات كالتكنولوجيا , التعليم والبحث العلمي , النمو الاقتصادي , الاتصالات و المعلومات ,

الاعتماد المتبادل . ومن هنا يمكن أن نشير إلى ما يعرف بالأمن **اللين** الذي يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل عدم الاستقرار , التطرف و الإرهاب , التهريب و المخدرات , الجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية بينما يقصد **بالأمن الصلب** التهديدات المباشرة أي العسكرية . ومن هنا يتضح لنا أنه قد تحول الأمن من مجرد الدفاع عن الأمن القومي و العمل على بناء قوة عسكرية كبيرة إلى العمل على خلق و إيجاد عالم خالي من كل هذه التهديدات و المخاطر .

إذا كانت الانشغالات الأوروبية متمثلة في جعل البحر الأبيض المتوسط مكانا للسلم و الاستقرار كونها ترى الضفة الجنوبية مصدر القلق و التهديد بفعل أسراب الهجرة , الإرهاب , الجريمة المنظمة , ... وهي الانشغالات المطروحة في المفاوضات التي تجمع بين الضفتين نجد أن تهديدات الضفة المقابلة

1- وليد عبد الحي ،تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية ،الجزائر ،مؤسسة الشروق للإعلام و النشر ،1994،ص117-118.

في الحقيقة لا ترقى إلى هذا المستوى من الأمن , فإذا كانت أوروبا مؤمنة نوويا نجد أن الجنوب المتوسطي غير مؤمن حتى من الغذاء حيث يشهد اكتساح للفقر , الأمية , البطالة , الاضطرابات الاجتماعية ...

وهنا يكمن جوهر التساؤل: ما هي أولوية مواضيع التقارير الواجب حقيقة تقديمها أثناء المناقشات ؟

فحسب الأوضاع المتردية التي يحييها الجنوب المتوسطي لابد من أن تكون أجندة العلاقات الأورومتوسيطية مفتوحة على المشاكل الحقيقية لهذه الضفة . إذ أن الأمن الواجب تحقيقه هنا هو أمن متعدد الأبعاد من أمن غذائي إلى أمن اجتماعي إلى اقتصادي ,سياسي و عسكري لأنها كلها أبعاد متكاملة فلا يمكن تحقيق استقرار سياسي في المنطقة في غياب توازن اقتصادي و لا يمكن تحقيق الأخير في وجود اضطرابات اجتماعية ولا يمكن تحقيق استقرار اجتماعي في إطار لا أمن غذائي و لا يمكن تحقيق كل هذا في إطار تضخيم الدول لميزانيتها العسكرية على حساب الأولويات الأخرى .

لذلك كله لابد من البحث عن التهديدات الحقيقية للأمن في المتوسط .

البعد الإقليمي للأمن : المجتمعات الأمنية كمقاربة للأمن الإقليمي

لقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن بشكل كبير المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية .لذا ، يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز الإسهامات التي قدمتها مقاربة بوزان الشاملة ، فباعتبار الأمن ظاهرة علايقية Relational phenomenon ، فإنه لا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية.

فالأمن الوطني National Security أمن فرنسا مثلا ليس في حد ذاته مستوى ذو مغزى للتحليل ، لأن ديناميكيات الأمن علائقية بالأساس ، فلا وجود لأمة مكتفية ذاتيا من الأمن ...، أما الأمن الشامل Global Security بمعناه الكلاني فيعبر في أفضل الحالات على تطلع لا على الواقع ...، وعلى النقيض من ذلك ، يشير الإقليم Région إلى مستوى ترتبط فيه الدول أو وحدات أخرى بما فيه الكفاية مباشرة مع بعضها البعض ، بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها في معزل عن بعضها البعض.

فبالإضافة إلى أن المستوى الإقليمي في عالم مابعد الحرب الباردة كما يرى " لاك" Lake و "مورقان" Morgan قد شكل مركز اهتمام دراسي الشؤون الأمنية في العالم المعاصر ، كما شهد أكثر التفاعلات الدولية الصراعية و التعاونية على حد سواء ، فإن أكثرية الدول تدير علاقاتها الأمنية و تحددها في السياق الإقليمي وليس العالمي .

من هذا المنطلق ، فإن الأمن الإقليمي يتمحور حول أمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، و الذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي ، ولتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم ، فقد استخدم بوزان Buzan مصطلح " المجمع الأمني الإقليمي"
Regional Security Complex للدلالة على :

مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض.

وتعرف مجمعات الأمن الإقليمية بأنماط متينة من المودة و العداوة Amity/Enmity بين وحداتها ، حيث يبقى العامل الأهم في تحديد المجمع الأمني هو دائما الدرجة العالية من التهديد و

الخوف الذي تحسه دولتين أو أكثر بشكل متبادل ، ويجادل بوزان Buzan و "واييفر" Waever بأن المجمع الأمني الإقليمي ليس تصورا يمكن تطبيقه على أي مجموعة من الدول ، ولكنه يختص بتلك الدول أو غيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من الاعتماد الأمني المتبادل مشكلة سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم الأمنية المجاورة.

فمجمعات الأمن الإقليمي تعرف ذاتها على أنها بنى فرعية للنظام الدولي ، بالنظر للكثافة النسبية للاعتماد الأمني المتبادل بين مجموعة من الوحدات و عدم الإكثرات الأمني بين هذه المجموعة و الوحدات المحيطة بها.

و تتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربعة متغيرات:

- الحدود: التي تفرق المجمع الأمني الإقليمي عن بقية جيرانه.
- البنية الفوضوية : بمعنى أن مجمع الأمن الإقليمي لا بد أن يتشكل من اثنين أو أكثر من الوحدات المستقلة ذاتيا.
- القطبية: التي تضمن توزيع القوة بين الوحدات .
- البناء الاجتماعي: الذي يغطي أنماط المودة و العداوة بين الوحدات .

باختصار ، يقدم "بوزان" Buzan مفهومه عن الأمن على أنه تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية القائمة بين ثلاث مستويات مختلفة من التحليل هي الفرد ، الدولة و النظام الدولي مدعومة بتوسيع واضح في أبعاده لتشمل قطاعات جديدة و متعددة (العسكري ، السياسي ، الاقتصادي ، المجتمعي ، البيئي) ، هذا بالإضافة إلى البعد الإقليمي للأمن الذي من خلاله يتم تصنيف الدول إلى مجمعات أمن إقليمية ، غير أن مقاربته تبقى مترسخة بقوة ضمن التصور المتمركز حول الدولة.

الأمن المجتمعي: يرى " أول واييفر" Ole Waever أنه مع نهاية القطبية الثنائية و بروز ظواهر كالعولمة ، البناء الأوروبي ، توسع التمركز حول القوميات Ethnonationalismes في أوروبا الشرقية ، فإن المجتمع هو المعني بالتهديد أكثر من الدولة ، فقد انشغل الأفراد و ارتبط خوفهم بمواضيع كالهجرة ، الغزو ، ضياع القيم الثقافية و فقدان نمط الحياة ...الخ.

وعليه ، فهو يعتقد أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما و توافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة، فالبعد المجتمعي الذي رمز إلى واحد من القطاعات الدولة في تصور بوزان اعتبر موضوعا و مرجعية أمنية في تحليلات " واييفير" Waever ، و بالتالي فالنقطة المهمة في إعادة بناء الدراسات الأمنية هي التفرقة بين الدولة والمجتمع ، فالدراسات الأمنية تحتاج إلى تبني فهم "ثنائي" للأمن يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة و الأمن المجتمعي المتعلق بالهوية، فالبقاء بالنسبة لأي دولة يختصر في حمايتها لسيادتها في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس، باختصار فإن هذه "الثنائية الوايفرية" La Dualité Waeverinne تهيكل التهديدات حول قطبين أمنيين مستقلين : دولاتي/ سيادتي في مقابل مجتمعي/ هوييتي.[1]

و يقدم "واييفر" الأمن المجتمعي على أنه:

" قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الحقيقية.

كما يجب أن يأخذ في الحسبان وفقا ل "نيومان" Neumann الأصول و البنى و الحركيات المشكلة للهوية الجماعية ، بالإضافة إلى الاتصال بين الهويات و المصالح كما يرى "فندت" Wendt.

و تجدر الإشارة إلى أن استخدام مصطلح "المجتمع" Society ليس المقصود منه بنيته أو تنظيمه بقدر ما تركز الاهتمام حول هويته ، فالمجتمع يعبر عن سلسلة الأفكار و الممارسات المحددة للأفراد كأعضاء من مجموعة اجتماعية ، فالمجتمع يتمحور حول الهوية و حول التصور الذاتي للطوائف و للأفراد الذين يعرفون ذواتهم كأعضاء من طائفة معينة ...، وإذا كانت المجتمعات هي التي تمثل مركز الاهتمام في الإشكالية الجديدة للأمن ، فإن مسائل الهوية والهجرة هي التي ترسم الإدراكات القاعدية للتهديدات و الهشاشات ، وعليه فالمجتمعات تتمركز بالأساس حول الهوية.

تبعا لذلك ، تتناول الانشغالات الأمنية المعاصرة حماية الهوية و الدفاع عن الثقافة ، مما يجعل من مسائل الهوية و الثقافة رهانات أمنية وقضية بقاء في مواجهة الأخطار، التحديات والتهديدات المحيطة بهما.

1- Giovanni Arcudi,"la sécurité entre permanenceet changement,"Institut Universitaire de Hautes Etudes International ,Genève.p3.Available at: http://www.cairn.info/publication-de-Arcudi-giovanni--30998.htm.

غير أن كلا من المجتمع و الهوية برأي الأستاذ " بيل مكسويني" Bill McSweeney قد قدمت على أنها حقائق اجتماعية و فواعل منفصلة و عقلانية بنفس الموضوعية و المترلة الأنطولوجية كالدولة ، ففي الإطار التحليلي الذي وضعه كل من "بوزان" Buzan ، "وايفر" Waever ، و "دي ويلد" De wilde اعتبر أمن هوية المهاجرين أو غيرها من الهويات المتنافسة متوقفا على "انفتاح" (Open-minded) النخبة المستلمة أو المستحوذة على " الهوية الجماعية" (détenteurs de l'identité collective) من عدمه ، غير أن مفهوم " مستلزم الهوية الجماعية" يكشف عن تناقض مهم داخل الإطار النظري لهذا النوع من التفكير ، فلا وجود لمثل هذا " المستلزم" على اعتبار أن الهوية هي تعبير عن بناء اجتماعي وتاريخي يتطور عبر الزمن.

أما عن الإستفهام الخاص بمن وما يجب تأمينه ، فإن أنصار مدرسة كوبنهاجن يجيبون بالقول هي: ص الجماعات" Les Collectivés دون تحديد الجماعات المقصودة ، أهي الهويات داخل القطاع المجتمعي أو الهوية الجماعية ...بالإضافة إلى معالجتهم لمفاهيم الهوية و الجماعة كوحدات ثابتة و معدة سلفا و ليس كبناءات اجتماعية.

الأمن كممارسة خطابية: (نظرية الأمننة) إن الجوهر الأساس لنظرية الأمننة هو اعتبارها الأمن كفعل خطابي Speech Act ، فبمجرد وسم شيء ما بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك ، فقد أشار "وايفر" Waever ، إلى ذلك بقوله :

" يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك".

وبأكثر دقة ، تشير فكرة الأمننة إلى البناء الاستطرادي للتهديد ، كما يمكن أن تعرف على أنها المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة.

وعليه تصبح قضية ما رهانا أمنيا فقط متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا و وجوديايتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي ، و بعبارات " جورج مونار" Jorg Monar هي الانتقال من مستوى المناقشة السياسية الروتينية إلى وضع ومترلة

خاصة يصبح فيها لفاعل معين الشرعية المطلقة في استخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد [1]. فمثلا قبل

مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية في إطار Patriotic Act بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تقييد بعض من حرياتهم المدنية باسم ما أطلق عليه الخير الأكبر وهو سلامة الأراضي الأمريكية ، وعلى الرغم من أن " الوكيل أو الفاعل المؤمن" Securitizing Agent تبقى له وجهة نظر معينة حول المسألة التي يسعى إلى تأمينها إلا أن هذا لا يعني أن فعل الخطاب سيكون له التأثير المقصود.

ويرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور ، فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمننت من طرف فاعل ما (حكومة ، برلمان أو سلطة سياسية أخرى وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل) عبر الخطاب ، وكان له القبول الواسع لدى الجمهور ، ويرتبط هذا القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة و السياقات الخاصة التي تتضمن شكل فعل الخطاب ، موقع ومنزلة الفاعل المؤمن و الظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد.

بالإضافة إلى شرط آخر وهو تحديد التهديدات الفعلية و العمل المستعجل ، فتقديم مسألة على أنها تهديد فعلي يعني القول كما يرى " بوزان وآخرون" 1998:

" إذا لم نعالج هذه المشكلة ، فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى ، لأننا لن نكون موجودين أو لن نكون أحرارا لتعامل معها بطريقتنا الخاصة، وتسمى هذه الخطوة نحو الأمننة الناجحة بالتحرك نحو الأمننة securitizing move "[2].

ويعتمد الاستفهام حول القضايا التي تمثل مسألة بقاء على طبيعة الفاعل الطارح للقضية بالإضافة إلى فهمه الخاص لما يعتبر تهديدا وجوديا ، وبهذا المعنى يكون لمدرسة كوبنهاجن قراءة بنائية للحركيات الأمنية، وعليه فالأمننة هي بناء اجتماعي.

وقد جادل " وايفر " Waever بأنه لا يمكن اعتبار الأمن كشيء أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب كما بين أنه ممارسة ذاتية المرجعية بمعنى أن شرط وجوده قد أسس بفعل الخطاب ذاته وليس

1- http://convention3.allacademic.com/meta/p-mlaapa-researchcitation/2/5/1/7/4/p251741_index.html

2- http://www.dx.doit.org/10.1057/palgarave.jird.1800072

بتهديد مفروض مهما كان نوعه ، و لإعطاء بعد لغوي لمفهومه عن الأمننة ، فقد استعان " واييفر" Waever ومنظري مدرسة كوبنهاجن بنظرية فعل الخطاب المنبثقة عن الفلسفة التحليلية و نظرية اللغة و التي طورت بشكل رئيسي من طرف " أوستن " Austin و " سيرل " Searl بالإضافة إلى " فوكو " Foucoult و " هابرماس " Habermas و "دريدا" Derrida

بداية ، تعتبر " نظرية فعل الخطاب " واحدة من أهم النظريات في في الدراسات اللغوية ، وتعرف أعمال الخطاب على أنها أفعال (Acts) تؤدي عبر الخطاب (Speech) ، و هي تشير إلى وحدات صغيرة تحدث فعلا (أمر / وعد / طلب) عن طريق اللغة ، ومن بين أفعال الخطاب ، فقد " واييفر " Waever بالأساس بمفهوم الأداء (Perfomatif) الذي طوره " أوستين " Austin و الذي يشير إلى أن الألفاظ التعبيرية مثل (قال / أعلن / وعد / حكم) هي من الأشكال التعبيرية المكونة للفعل ، كما يجب اعتبار أفعال الخطاب بحسب مدرسة كوبنهاجن على أنها أدوات تستخدم من طرف الفواعل لتحقيق أهدافهم ، و بهذا المعنى فقد جادل " بوزان " و آخرون سنة 1998بأن المعاني ترتبط سببيا بالطريقة التي استخدمت بها اللغة فالمعنى لا يرتبط بما يفكر و يدرك الناس أنه معنى المصطلح و لكن في كيف يستخدمونه بشكل من الأشكال دون غيره. [1]

وعليه ، يرى " واييفر " Waever أن لفظ " الأمن " ضمن مسار الأمننة ليس مهما كإشارة للدلالة على شيء محسوس موجود مسبقا و إنما هو تعبيره المشكل للفعل ، فهذا التعبير هو المنتج و المحول لطبيعة المسائل و نقلها من المستوى العادي الروتيني إلى مصاف الرهانات الأمنية التي تندرج ضمن السياسات العليا و التي تستدعي تدخلات استعجالية و ضرورية ، فتصبح مشكلة ما مسألة أمنية إذا دأب رجال الدولة و صانعو السياسات على القول أنها كذلك ، ومن بين الأفكار التي ميزت هذا من الحقل من الدراسة و المستندة على نظرية الأمننة فكرة " الأمننة الكلية " Macro-securitization التي أطلقها " بوزان " في دراسته لعام 2006 و الموسومة ب: " The war on terrorism as the new Macro-securitization" .

وتشير هذه الفكرة إلى نفس معنى نظرية الأمننة ولكنها تمارس على مدى أكثر اتساعا معتمدة على بناءات عالمية للتهديدات و الوحدات المرجعية.

http://convention3.allacademic.com/meta/p-mlaapa-researchcitation/2/5/1/7/4/p251741_index.html-1

و يرى "بوزان" أن هناك على الأقل سببين محتملين لهذه الظاهرة يتمثل الأول في العولمة في حين يرجع الثاني إلى " الاعتقاد بإيديولوجية عالمية " . Universalist Ideology وتمثل الحرب الباردة حسبه المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمننة كما يعتقد أن هذه الظاهرة قادرة على تنظيم حركيات الأمن السائدة بين مجتمع الدول لعدة عقود ، ويجادل" بوزان " أنه مع نهاية الحرب الباردة ، تبدت ظاهرة الإرهاب الدولي كنوع جديد من التهديدات العالمية ، فقد تم تأطير الحرب على الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وفق منطق الأمننة الكلية ، فإعلان " بوش" Bush للعالم أنه من لم يكن معنا فهو ضدنا ، خلق جوا شبيها بالحرب الباردة أين وجد كل طرف نفسه بطريقة ما يختار جهة معينة.

مستويات الأمن و أبعاده:

المستوى الفردي (Individual security): يعد المستوى الفردي أدنى مستويات تحليل الأمن ، فهو يعني تأمين الفرد من أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو عائلته و العمل على تحقيق رخائه ، و قد تبنت المواثيق الدولية في هذا الإطار العديد من المبادئ التي تحدد طبيعة ومضمون هذا المستوى ، و تتمثل أهمها في النقطتين التاليتين:

1 - حماية الحرية الفردية.

2 - حق الشعوب في التمتع بحماية شخصيتها المجتمعية والمحافظة على هويتها ، وقد تم التأكيد على ذلك في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم سنة 1948، الذي أقر مفهوم السلامة الفردية من الاعتداءات المادية والنفسية ، وكذلك في إطار العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية و الاجتماعية الصادر سنة 1966، الذي كان له الأثر البارز في دفع الدول إلى تبني تلك الحقوق.

فإذا كانت الحكومات على المستوى الداخلي ، تتكفل بوضع تشريعات قانونية من شأنها حماية الأفراد من مختلف الأخطار كقضاياالإجرام ، السرقة والاعتداءات النفسية مثل الإكراه و الاستغلال ، فالدول على المستوى الدولي تلتزم بتطبيق قواعد القانون الدولي فيما يخص حماية حقوق الإنسان ، من هنا يتضح أن أمن الفرد يتعلق بقدرة أي إنسان على تحقيق الحاجيات المادية الأساسية لنفسه للآخرين من مسكن و مأكل وصحة وتعليم ،وكذا مختلف الحقوق الأساسية في حياة كل إنسان كالحق في العمل و الضمان الاجتماعي و التقاعد وغيرها.

المستوى الوطني (national security): على خلاف المستوى الفردي ، يعتبر الأمن الوطني أو كما يطلق عليه البعض تسمية الأمن القومي من أهم القضايا المرتبطة بحياة الدول بل ومن أبرز أولوياتها ،إلى درجة أنها قد تدخل في حروب مع الدول أخرى إذا استدعى ذلك حماية أمنها من أي تهديد مهما كانت طبيعته .

ويعرف الأمن القومي في أبسط معانيه بأنه : " المحافظة على المصالح العليا للأمة و استغلالها على النحو الذي يحقق الرضا العام ، كما أنه يحدد بنقيضه أي أنه يعرف أساسا في حال فقدانه أو ضعفه" [1]

كما يعد " والتر ليبمان " Walter Lippman أول من وضع تعريف للأمن القومي أو الوطني من خلاله تحديده : " أن الدولة تكون آمنة عندما لا تحتاج للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب وقدرتها في حالة التعدي على حماية هذه المصالح بشن الحرب على الغير"، فالعامل المحدد في هذا التعريف هو امتلاك الدولة لوسائل القهر المادية و القدرات العسكرية ، حيث أن سيادة الدولة على أرضها و ثرواتها و قدرتها على توفير حالة من الاطمئنان لأفراد المجتمع ضد أي تهديد خارجي ، تعتبر من أهم مكونات الأمن الوطني ، ومن هنا يظهر لنا أن الأمن الوطني مظهران هما :

أ - مظهر مادي: يتمثل في الجوانب المادية التي من شأنها توفير حاجة المواطن من الأمن.

ب - مظهر نفسي: ويعني حاجة الفرد لاعتراف الجماعة بدوره من جهة و مدى إدراك هذا الفرد لأمنه الوطني و ولائه للدولة الأمة من جهة أخرى.

المستوى الإقليمي(Regional security): يقصد بهذا المستوى مجموعة التفاعلات التي تتم بين عدة فواعل في إطار رقعة جغرافية محددة أو النظام الإقليمي ، حيث يشترط فيه وجود تجانس بين الدول و

تقارب في الأهداف وكذا وجود توحد للمصالح ، إلا أن هذه الأخيرة تعد صعبة التحقيق ، لذلك يتم الاكتفاء بوجود مصالح متقاربة مؤقتة ،إذ أن نمط العلاقات بين الدول المكونة للنظام الإقليمي تعد هي ذاتها الموجودة بين فواعل النظام الدولي أي النظام الكلي ، لقد برز الاهتمام بهذا المستوى الأمني مع ظهور الفكر البنيوي الذي طرح مسألة ماذا يمكن أن تفعل الدول بعد الحداثة ، ومع أنه يقر بعض المفكرين بأهمية المصلحة و الأمن القوميين ، إلا أن هناك من يؤيد فكرة الأمن الإقليمي كمجال أوسع للدراسة أو كمستوى أفضل للتحليل.

أبعاد الأمن:

البعد الاقتصادي: يختلف الاهتمام بالقطاع الاقتصادي من الجانب الأمني ، باختلاف المنظورات و المقاربات التي تم تناوله في إطارها ، ففي المقاربات الواقعية المحافظة تم طرح الأمن الاقتصادي من زاوية ضيقة ، إذ يقصد بالبعد الاقتصادي للأمن لدى التقليديين ، الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية للدولة.

فامتلاك القوة المالية و الاقتصادية ، يمكن الدولة من الدخول في سباق التسلح التقليدي أو النووي ، كما يمكن لنمو الإنتاج الوطني أن يؤدي إلى تحويل القوة من العمل في المجال المدني و توظيفها لأغراض الإنتاج العسكري. [1]

ولدعم التصورات التقليدية حول الأمن الاقتصادي ، يؤكد "توماس" C.Thomas على أن البعد الاقتصادي للأمن الوطني يعد ذا أهمية ، على اعتبار أن الأمن لا يرتبط بالمسائل الداخلية أو العسكرية فحسب ، بل يتعداها إلى تأمين الأنظمة الغذائية ، النقدية و التجارية ، من منطلق حاجيات الإنسان الأساسية " Basic human needs " تعد عناصر جد مهمة في مسألة الأمن الوطني. [2]

في حين يقر "بوزان " بأن الأمن الاقتصادي يرتبط بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية و المصادر المالية ، كما أنه يعني على المستوى الإقليمي وبشكل أساسي تأثير التفاعلات الاقتصادية على مستوى شدة وحدة التنافس بين الدول ، التي تسعى للحصول على الصفقات الاقتصادية مع قوى اقتصادية خارجية ، تقابلها سياسات جماعية ذات مدلولات أمنية و اقتصادية ، وهذا ما أدى إلى تزايد التنافس بين الاقتصاديات الوطنية ، الذي زادت من حدته مسألة

تنامي عولمة الاقتصاد الرأسمالي ، في ظل الهيمنة المتنامية للشركات عبر القومية العملاقة و الأسواق المالية الكبرى .

1- أيوب مدحت ، الأمن القومي العربي في عالم متغير ، ط1، مكتبة مدبولي ،القاهرة 2003.ص79.

2- عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة باتنة 2002.ص61.

مع ذلك يعتبر "بوزان" أنه يمكن أن يتداخل مفهوم الأمن الاقتصادي مع أكثر من تصور وهذا حسب طبيعة الإطار المفاهيمي العام الذي يتم الانطلاق منه ، حيث يمكن أن يفهم الأمن الاقتصادي على أنه :

- قدرة الدول على الحفاظ على إمكانيات مستقلة من الإنتاج العسكري في إطار سوق عالمية.
- توظيف و استغلال التبعية الاقتصادية أو الطاقوية لأغراض سياسية.
- اشتداد حالات عدم التوازن الاقتصادي ضمن و بين الدول ، خاصة بين دول العالم النامي ذات الديون الثقيلة ، والقوى الاقتصادية العالمية.
- التخوف من حدوث أزمة اقتصادية عالمية قد تفرز سلوكيات حماية هذا الأمن.
- عدم الاستقرار البنيوي على مستوى الأنظمة المالية المحلية و العالمية على حد السواء.

إلى جانب هذا يوجد قطاع أمني آخر يعد قطاعا فرعيا من الأمن الاقتصادي ، يتمثل أساسا في قطاع الطاقة، خاصة البترول والغاز ، فقد أصبح البترول يحتل ضمن العلاقات الطاقوية الدولية مكانة مهمة ، حيث يشكل نسب عالية من العرض العالمي من الطاقة الأولية، ولقد برزت المسألة البترولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى كرهان أمني وطني و دولي ، حيث أقحم ضمن مسائل الأمن الوطني ، إلى درجة أن بعض القوى غير البترولية حاولت أكثر من مرة استعمال القوة العسكرية ضد الدول المكونة لمنظمة الأوبك، لحملها على انتهاج سياسات لينة فيما يتعلق بالأسعار المرجعية للبترول ، ولعل أهم تعبير عن الأمن الطاقوي ، يكمن أساسا في علاقات و مظاهر التبعية القائمة بين الدول المستهلكة و الدولة المنتجة ، فالأمن الاقتصادي يعني بالدرجة الأولى ، ضمان الرخاء و الرفاهية للفرد ، وبالتالي عدم تكبيل حرية هذا الأخير بالفقر و الجوع و الحرمان ، فالفرد يكون مؤمنا اقتصاديا ، إذا توفرت لديه كل شروط الانعتاق الاقتصادي، المالي و التجاري، في ظل السياسة الاقتصادية العالمية السائدة.

البعد البيئي: برز الاهتمام بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي، البشري و المجتمعي، منذ نشر تقرير من لجنة Brundtland تحت عنوان " أمننا المستقبلي " (Security Our Common Futur) ، حيث ظهرت عدة دراسات تهتم بالأمن الإيكولوجي أو البيئي.[1]

1- عمار حجار ، مرجع سبق ذكره ، ص62-64.

ومن هنا ظهرت ثلاث تصورات أساسية، يفهم من خلالها البعد البيئي للأمن و تتمثل فيما يلي:

- المشاكل البيئية التي يمكن أن تنشأ بفعل الحروب أو الاستعداد لها ، وهذا ما يعرف خاصة في إطار الدوائر السلمية بفرضية " الشتاء النووي" ، التي تعتبر أن أبسط حرب نووية سوف لن تؤدي إلى تهديد أمن الدول فحسب ، أمن استمرار الحياة على وجه الأرض بأكملها.

- يمكن تؤدي المشاكل البيئية إلى إحداث التوترات و الأزمات الأمنية ، التي تتعلق أساسا بمظاهر الندرة في المصادر الطبيعية كالماء ، البترول و الغاز ، حيث يمكن لهذه الندرة أن تسبب خلافات و أزمات حول كيفية تقاسم أو استغلال هذه الثروات القليلة.

- يمكن للمشاكل البيئية أن تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول و المجتمعات و الفرد ، فالنسبة للدول هناك الكثير من الأقاليم التي تقع تحت تهديد الكوارث الطبيعية أو الفيضانات ، التي قد تسمح هذه الأخيرة نهائيا من على وجه الأرض ، خاصة تلك الواقعة في الأقاليم المنخفضة .

- عادة ما يتم إدراك علاقة الأمن المجتمعي و البشري بالبيئة من زاوية بقاء الفرد و سلامة حياته و رفاهيته ، كون أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أو الجوي و انقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها و المائية ، أو تدهور الوضع الصحي العام ، تشكل مؤشرات تربط بين المنظومة البيئية القائمة و الأمن في بعديه البشري و المجتمعي .

فالنسبة لباحثي " مدرسة بحوث السلام " يمثل القطاع البيئي واحدا من أهم القطاعات الأكثر أهمية و خطورة بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع ، ففي هذا السياق يعتقد "Macca Levy" أن التدهور البيئي قد أدى في الكثير من المرات إلى حدوث العديد من النزاعات الإقليمية ، كما تعتبر ظاهرتي الجفاف و انتهاك النسيج الغابي ، من المسائل البيئية ذات الصلة بالأمن البيئي ، نظرا لارتباطها بالتنمية

الزراعية للمجتمع ، خاصة إذا ما اقترنت بظاهرة الندرة المائية ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تنامي الصعوبات الاقتصادية و تزايد معدلات الفقر و المجاعة في بعض المجتمعات ، مما يعني تصاعد التدفقات الهجرية من الجنوب إلى الشمال.

البعد المجتمعي: يعد البعد المجتمعي واحدا من أهم الميادين الأساسية التي تطرح في إطار العمل على إعطاء مفهوم موسع للأمن ، حيث تعتبر مدرسة كوبنهاجن أن الحقل المجتمعي يعد المصدر الأكثر خطورة بالنسبة لعوامل الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فتنامي العنف المجتمعي و المشاكل الاجتماعية والنمو الديموغرافي و الهجرات المتزايدة ، يعد جوهر موضوع الأمن المجتمعي ، و الذي يعرفه " بوزان" في دراسته التي تضمنها كتابه " الشعوب ، الدول ، الخوف " على أنه :" قدرة المجتمع على البقاء والاستمرارية في المقاومة ضد تهديدات محتملة ، في ظل ظروف تشهد التغير باستمرار ، بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور و الحفاظ على الأسس اللغوية ، الثقافية و التقليدية ". [1]

من خلال ما تقدم نستنتج أن الأمن المجتمعي بشكل عام ، ينطلق من مجالات تفاعل مناطق السلم ومناطق التوتر ، حيث يعتبر الكثير من منظري الدراسات الأمنية ، أن النمو الديموغرافي يعتبر واحدا من المشاكل الخطيرة التي تواجه أمن المجتمعات المتقدمة بشكل خاص ، على اعتباران نفاذ المصادر الغذائية المائية و الزراعية ، قد أصبح يمثل مشكلة أمنية بالنسبة لمجتمعات الشمال ، خاصة في ظل تفاعل هذه الندرة مع النمو الديموغرافي في مجتمعات الجنوب ، الذي يصفه البعض بالمخيف ، لذا يبرز الإحساس بالخوف من "الغزو" الجنوبي لمجتمعات الشمال ، حيث يمثل الإقليم المتوسطي مثالا حيا لهذه الحالة.[2]

إلا أن التفوق الشمالي يجد مبرراته ليس في كثافة تدفقات الهجرة ن بل في مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية ، ذلك أن السعي للحفاظ أو إعادة إنتاج اللغة و مجموع الأعراق أو التقاليد و السلوكيات أو التصور حول النقاء العرقي ، يمكن أن يفهم ضمن معاني الحياة و الاستقرار ، التي تعني بشكل واضح الأمن المجتمعي ، بناءا على ما سبق يمكن أن نستنتج أن البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة قد أخذت طابعا مجتمعيا و بشريا أكثر منه عسكريا أو تقليديا ، حيث أصبحت القطاعات

الاقتصادية ، البيئية والمجتمعية من أهم موضوعات الدراسات الأمنية الحديثة ، فوفق هذه الميادين الجديدة للأمن أضحت السياسات و الاستراتيجيات الأمنية الإقليمية تفهم بوسائل و مفاهيم مختلفة.

1- جون بيلس ، ستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية ، مركز الخليج للأبحاث ،دبي 2001،ص411.

2- عمار حجار ، مرجع سبق ذكره ،ص69.

المطلب الثالث: النظرية الأمنية للقوى الأوروبية في حوض البحر المتوسط

تضررت كل من فرنسا وبريطانيا في الحرب العالمية الثانية لذا لجأت إلى إعادة بناء قوتهما بغرض إيجاد قوة ردع[1] ، تحفظ أمنها , وإن لم يكن لبريطانيا مصالح مباشرة في حوض البحر الأبيض المتوسط بالرغم من أنها كانت قوة بحرية في القرن الثامن عشر [2] .

إلا أن اهتمام فرنسا كدولة متوسطية بالبحر الأبيض المتوسط منذ أن أدركت القوتين العظيمتين تريدان احتواء منطقة المتوسط تحت نفوذهما احتواء مباشر , فأعلنت أن " الأمن في حوض البحر المتوسط هو وثيق الصلة بأمنها الوطني , فتبنت سياسة أمنية مستقلة عن السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي و سميت سياستها بسياسة (الاستكبار العالمي) التي وضعها أسسها الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول Charles de Gaulle .

و هذا لا يعني أن فرنسا لم تنسق مع الدول الأوربية لبناء سياسة أمنية في حوض البحر المتوسط فيكفي أنها انضمت إلى قوة الردع المسماة ب" السيف " التي تتكون من القوات الجوية و الإستراتيجية (Sac) , وقيادة القاذفات البريطانية و الأسلحة الصاروخية متوسطة المدى , الغواصات حاملة الصواريخ ' وذلك بالإضافة ؟إلى قوات " الترس " وهي القوات المسلحة الحليفة , المسلحة بالأسلحة الذرية التكتيكية , التي يقع على عاتقها التصدي للعدوان في مراحله الأولى [3] .

للتخلص من الوصاية الأمنية الأمريكية , و تجسيد نوع من الهوية الدفاعية الأوروبية المستقلة , يندرج القرار الذي اتخذته دول الإتحاد الأوروبي في قمة هلنسكي بتاريخ 10 / 12/ 1999 حول إنشاء قوة عسكرية أوروبية مشتركة ينتهي بناؤها في 2003 تكون مؤهلة للعمل خارج إطار الحلف الأطلسي , و لا تخضع إلا لإرادة المجلس الأوروبي ، تكون مهمتها حماية الأمن الأوروبي بأوسع معانيه, والتدخل السريع لمواجهة الأخطار و التهديدات النابعة عن أزمة إقليمية في المسرح الأوروبي أو إلى جواره, بغية الحفاظ على السلام أو فرضه بالقوة إذا لزم الأمر.

1- الردع بمفهومه العام يعني توفر القدرة على إرغام الخصم على التراجع عن تصرف معين تحت التهديد بإلحاق خسارة به تفوق المزايا التي يتوقعها من وراء الإقدام على مثل هذه التصرفات.

2- الموسوعة العسكرية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1981، ص117.

3- نفس المرجع.

تكمن أهمية بناء القوة العسكرية الأوروبية المشتركة في أنه أول نجاح تحققه أوروبا في مضمار الدفاع, منذ فشل " مجموعة الدفاع الأوروبية " في مطلع الخمسينات. حسب رأي الأوربيون , فإن أوروبا ستكون لها هوية عسكرية بعد أن جسدت هويتها الاقتصادية عن طريق تبني العملة الموحدة "Euro " لكن لن يكون ذلك إلا بعد استكمال بناء قوتها المشتركة في سنة 2003 , كما تعمل على إعطاء مصداقية لقدرتها على حمل مسؤولياتها الأمنية ' وتصميمها على إثبات وجودها ومعالجة الأزمات الحادة القريبة بإمكاناتها الذاتية دون الحاجة إلى المظلة الأمريكية , و استعدادها لتنفيذ المهام الدفاعية التي حددها الأوربيون في إعلان بترسيبرغ في 1992 , ويتوقع المراقبون أن تبذل دول الإتحاد الأوروبي قصارى جهدها لإنجاح التجربة و تنفيذ قرار هلسنكي الذي يضع سمعتها على المحك , ويسلط الضوء على قدراتها الحقيقية في مجال التقييم والتخطيط و يكشف مدى استعدادها لحشد الإمكانات اللازمة للعمل الجماعي .

لن تبدأ الدول الأوروبية هذه المرة من الصفر , لأنها مرت بتجربة في الماضي في بناء القوات المتعددة الجنسيات على مستوى دولتين أو أكثر ' وفي مقدمتها الفيلق الأوروبي Euro corps الذي بدأته فرنسا و ألمانيا و لوكسمبورغ بالإضافة إلى تشكيل كل من Euro for المؤلف من قوات برية مشتركة و Euro mofor المؤلفة من قوات برية – بحرية - : إسبانية , فرنسية , إيطالية , برتغالية ويؤكد المسؤولون في بروكسل بأن " القوة الأوروبية المشتركة " لا تلغي القوات الأوروبية المتعددة الجنسيات , ولا تحل محلها . وأن الفيلق الأوروبي Euro corps وغيره من التشكيلات ستكون نواة " للقوة الأوروبية المشتركة " في المرحلة الأولى من البناء و ستتابع القيام بهذا الدور ريثما يتم تنفيذ قرار هلنسكي و يتبلور تشكيل القطاعات الأساسية والقطعات الاحتياطية المعدة لتبديلها .

لا يعتبر الإتحاد الأوروبي ً القوة المشتركة " كبديل عن حلف الشمال الأطلسي أو الإنقاص من مهامه أو من مهام الأسطول السادس الأمريكي , بل بالعكس يعتبرها كقوة إضافية لمواجهة الأزمات الإقليمية التي يقرر الحلف عدم مواجهتها عسكريا . مع الاستعداد للتعاون مع الحلف حال موافقة القيادة الأطلسية على التدخل السريع .

لم توافق الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المسألة و اعتبرت قرار هلنسكي مقدمة لتغيرات مستقبلية جذرية تؤثر على دور الحلف الأطلسي الخاضع لإرادة واشنطن ، وتفتح أمام الأوربيون باب الالتفاف حول ميكانيزمات عمل هذا الحلف ، وتضعف بالتالي القبضة الأمريكية على مقدرات و مفاتيح الأمن الأوروبي

الذي يشكل حسب المفاهيم الإستراتيجية الأمريكية الخط الأول لحماية الأمن الأمريكي ،ومن هنا جاءت معارضة واشنطن الدائمة لمشروعات بناء قوة دفاعية أوروبية مستقلة ، وضغطها على عواصم دول الإتحاد الأوروبية لإقناعها بالموافقة على إعطاء الحلف الأطلسي حق الفيتو المسبق عندما يتعلق الأمر بزج " القوة المشتركة "سواء كانت تلك العمليات تحت إدارة الحلف الأطلسي أم تحت سيطرة الإتحاد الأوروبي وحده .

بالرغم من رفض الأوربيون فكرة إعطاء القيادة الأطلسية حق الفيتو المسبق و محاولتهم تليين موقف واشنطن و تبديد تحفظاتها ، لا تزال الو.م.أ متشددة في موقفها ويظهر ذلك عن طريق معارضتها القوية لقرار هلنسكي ، وهذا راجع إلى رفضها لوجود أي تقارب أوروبي ـــ أوروبي يرمي إلى ولادة عملاق أوروبي ,يطرح مفاهيمه الخاصة ويحاول تحقيق مصالحه الذاتية من خلال لعبة التحالف و التنافس .[1]

و هذا ما يبرر حرص الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac والإصرار الأوروبي عموما على استبعاد أي مشاركة أمريكية في ندوة برشلونة التي انعقدت يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 وقبولها فقط كدولة ملاحظة ، لأن الأوربيون ينظرون إلي حوض البحر المتوسط و لا سيما ضفته الجنوبية على أنه مجال توسعهم الاقتصادية و الثقافي الطبيعي .[2]

1- الأيوبي المقدم الهيثم ، قوة أوروبية جماعية خارج نطاق الأطلسي ، مجلة الدفاع الخليجي ، العدد 54، نوفمبر 2000،ص18.

2- خالد عبد اللطيف ، مستقبل العلاقات بين دول الشمال و الجنوب البحر المتوسط، السياسة الدولية ، السنة 32، العدد 123، يناير 1996، ص 252.

المبحث الثاني: الأهمية الأمنية للبحر المتوسط.

هناك دراسات عديدة في السياسة الدولية المعاصرة جعلت من البحر الأبيض المتوسط أحد أهم مواضيعها , ليس فقط بوصفه كتلة مائية تفصل أو تجمع بين قارات ثلاث و إنما لمختلف الأبعاد المحيطة بهذه الكتلة سواء من حيث أنه مهد و موطن لأكبر و أعرق الحضارات التي عرفتها الإنسانية أو من حيث أنه منطقة تأججت فيها صراعات و تناحرت أو من حيث ما يكتنفه من أهمية اقتصادية و إستراتيجية و جيو إستراتيجية و غيرها .

من أجل فهم تحديات مقاربة سياسية وأمنية للاستقرار في حوض البحر المتوسط من الضروري عرض الخصائص الأمنية الموروثة عن الحرب الباردة من أجل تجاوزها خدمة لموضوع الدراسة .

المطلب الأول: مفهوم البحر الأبيض المتوسط.

البحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة إجمالية تفوق ثلاث (3) ملايين كم^2 وينقسم إلى عدة أحواض في حدود ثلاث قارات هي : إفريقيا , أوروبا , آسيا ' ولتوسطه هذه القارات جاءت تسميته بالبحر المتوسط ,أي أنه يتوسط الأرض ' وكلمة البحر الأبيض المتوسط مشتقة من كلمتين لاتينيتين [1]:

Médius أي المتوسط و Terra التي تعني الأرض , وبذلك فالمقصود بالبحر الأبيض المتوسط هو البحر الذي يتوسط الأرض , وفي الفترة الفاصلة بين القرن 18 والقرن 19 أطلق الأوربيون اسم La Méditerranée على هذا البحر بعد ما كان يعرف باسم La mer méditerranée وجاء هذا التحول في الاسم بعد اكتشاف أوروبا من جديد للأهمية الكبرى التي أصبح يكتسبها البحر الأبيض المتوسط[2] .

البحر الأبيض المتوسط له منافذ على كل من المحيط الأطلسي ، البحر الأحمر ،البحر الأسود و الأدرياتيك التي تشكل المنافذ الطبيعية الوحيدة له .

1- مخيمر أسامة فارق ، تعريف الدولة المتوسطية ،دراسة الخصائص الإجتماعية و الإقتصادية ،السياسة الدولية ،يوليو 1997،ص42.

2 – Liauzu Cloud , l'Europe et l' afrique méditerranée le suez 1869 hors jours, Bruxelles: édition complexe,1994 p17.

إن هذا المفهوم للمتوسط جعله فضاء هاما و استراتيجيا في الجغرافيا السياسية العلمية من حيت انه تراث ثقافي مشترك أو مجموع وحدات جهوية مختلفة و لعل هذه التسمية – أي المتوسط – دلالة أكثر من الناحية الجيو إستراتيجية , فهي لا تعني فقط المتوسط ذلك البحر الذي يتوسط القارات الثلاث و البحار الأربعة المذكورة سابقا و إنما يقصد بها الإقليم المتوسطي ككل أي البحر الأبيض المتوسط و كل الدول التي لها واجهة متوسطية .

وبالتطرق للدول التي لها ساحل متوسطي , فإنه إضافة لجزر قبرص , ومالطا نجد الجزيرتين الإيطاليتين " سردينيا و صقلية " , جزيرة "كورص" الفرنسية ' جزر "الباليار " الإسبانية , بالإضافة إلى إثنان و عشرون دولة (22) من القارات الثلاث " إفريقيا ' أوروبا ' آسيا " تطل البحر الأبيض المتوسط وهي كالتالي :

- من قارة إفريقيا: الجزائر – المغرب – تونس – ليبيا – مصر
- من قارة أوروبا : إسبانيا – فرنسا – إيطاليا –اليونان – صربيا – الجبل الأسود – كرواتيا – البوسنة و الهرسك – سلوفينيا – ألبانيا .
- من قارة آسيا : فلسطين – لبنان –إسرائيل – سوريا – تركيا

هذه الدول أعضاء في بعض التجمعات الإقليمية مثل:

- إتحاد المغرب العربي " UMA " ويضم الجزائر , تونس , المغرب , ليبيا , موريتانيا .
- جامعة الدول العربية " LEA " وتضم إلى جانب دول الإتحاد المغرب العربي باقي الدول العربية الإثني و عشرين .
- الإتحاد الأوروبي " UE " ويشكل اليوم 27 دولة أوروبية .
- المجلس الأوروبي " CE "ويضم 47 دولة أوروبية.
- الفضاء الاقتصادي الأوروبي " EEE " ويضم 15 أوروبية.
- منظمة حلف الشمال الأطلسي " OTAN " ويضم 28 دولة منها 26 دولة أوروبية زيادة على الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

ولأن البحر الأبيض المتوسط مغلق نجد أن الدول العربية تتحكم في منافذه أو في مداخله و مخارجه فغربا تتحكم في مضيق جبل طارق و شرقا تتحكم في مضيق باب المندب المتحكم في البحر الأحمر من ناحية الجنوب ومضيق هرمز الذي يتحكم في وسائل المواصلات حيث الخليج العربي وخليج عمان ثم إلى البحر الأحمر فالبحر الأبيض المتوسط .[1]

فهو ميدان واسع في منظومة المجتمعات تتفاعل فيه سياسيا , ثقافيا, حضاريا , اقتصاديا , عسكريا فقد أصبح يمثل منظمة منفصلة تشبه المنظومة العالمية الحديثة بفعل التقاء واتصال الشرق بالغرب بالضرورة .[2]

في هذا الصدد يقول الباحثة الأمريكية أيلين لايبسون Helene lipson البحر الأبيض المتوسط بأن معظم الناس تعتبره كتلة مائية تفصل بين أراضي أوروبا و إفريقيا و آسيا وهو بحر محاط بدول ذات هويات مختلفة ومصالح متضاربة إلا أنها على العكس فهي تنظر إلى هذا البحر بوصفه يوحد بالقدر الذي يفصل ، فالدول فيه مرتبطة بعلاقات الجوار .

1- هويدي أمين ،أحاديث في الأمن العربي ،بيروت ، دار الوحدة العربية ،ط1، 1980،ص12.

2- سمير أمين وفيصل ياشير، البحر الأبيض المتوسط في العالم المعاصر : دراسة في التطور المقارن ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،د.د.ن،ص8.

المطلب الثاني: أهمية البحر الأبيض المتوسط.

إن تأثير الوضع الجغرافي لدولة ما أو لمنطقة ما على سياسة هذه الدولة الخارجية أو تلك من جهة , وعلى وضعها الأمني ــ العسكري (الإقليمي و الدولي و حتى المحلي أيضا) من جهة ثانية ' هو جزء من مسلمات ما يعرف ب علم الجيو بوليتيك , إن المتوسط كفضاء جغرافي يسهل تحديده فهو بحر داخلي تحده اليابسة ما يجعل منه بحرا مغلقا بوجود جبل طارق من الجهة الغربية و الشرق الأوسط من الجهة الشرقية , وهو مكان لتلاقي وتماس ثلاث قارات و هي آسيا , أوروبا , إفريقيا يمتد على نحو 3800 كم ضفافه تحوي أكثر من 20 دولة بمجموع سكان يفوق 600 مليون نسمة.

وتأكيدا لما سبق ذكره حول أهمية البحر الأبيض المتوسط قال الباحث الأمريكي **مورتون كابلان** " M.Kaplan " إن مركز القوة الدولية في العقد القادم سيتحدد في المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط.

وقال: إن هذه المنطقة التي أطلق عليها منطقة قلب الأرض تحتوي على قدرات بشرية هائلة و مصادر طاقة وسعة و رخيصة ومن يسيطر على هذه المصادر سيضمن السيطرة على قلب الأرض ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على العالم.

أما **ماك كيندر** " Mac Kinder " فهو ينظر إلى العالم القديم بوصفه قارة واحدة ذات أقسام يتوسطها البحر الأبيض المتوسط , تضم ثلثي مساحة اليابسة وقد أطلق عليها اسم " الجزيرة العالمية " وبناءا على هذا التشخيص وضع ماك كيندر مسلمات في تحليله انطلاقا من اعتبار أن حوض البحر الأبيض المتوسط هو الممر المائي الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية , وبالتالي فالمسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض ومن يسيطر على هذه الجزيرة , يسيطر على العالم.

لكن البحر الأبيض المتوسط أكثر من مجرد فضاء جغرافي , فهو مفترق طرق حضاري وتاريخي حيث هذا الفضاء يشمل كل من المسلمين,المسيحيين , اليهود والأرثوذكس وبذلك فهو مهد الحضارات القائم على تعدد الديانات و بالرغم من الانقسامات و الاختلافات القائمة فيما بينها , فإن الشعوب المتوسطية مدفوعة بالتعايش فيما بينها. [1]

1- Banchenane,Mustapha, la situation géopolitique en méditerranée dans : http://www.fmes-France.org/img/confbenchenane.rtf.p1.

ومن بين المؤشرات أيضا ذات الدلالة على الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط نجد طبعا المؤشرات الاقتصادية .

فالمنطقة تحتوي على ثروات طبيعية تعد إستراتيجية وحيوية بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية الصناعية, فأكثر من 2500 سفينة تجارية تعبر يوميا البحر الأبيض المتوسط, ومقدار ثلث التجارة النفطية العالمية تتم أيضا عبر البحر الأبيض المتوسط.[1]

وبعد اكتشاف النفط في المنطقة في النصف الثاني من القرن 19 (خاصة في منطقة الشرق الأوسط الذي يحتوي على 3\2 الاحتياطات العالمية من النفط) ، لجأت القوى الكبرى إلى نقل شركتها الهامة إلى المنطقة للتنقيب عن النفط الذي ارتفع الطلب عليه ، عندها تضاعفت حركة السفن التجارية لنقله نحو الأسواق الأمريكية و الأوروبية ، فأصبح البحر الأبيض المتوسط مركزا رئيسا لنشاط ه هذه الشركات : كشركة Exxon و شركة Shell وشركة Mobil وتعد هذه الشركات النفطية العالمية من بين أهم الشركات العالمية التي تدير السوق النفطية داخل وخارج البحر الأبيض المتوسط .

ويقدر أنه ينقل يوميا عبر مياهه حوالي 5 مليون طن ، كما يقدر عدد السفن المارة فيه يوميا و التي تزيد حمولتها على 100 ألف طن.[2]

ويعرف عن المنطقة في النشاط التجاري الدولي أنها مخزن للمواد الرئيسية التي هي شريان اقتصاديات القوى الكبرى ، فإلى جانب مصادر الطاقة التي تحتوي عليها فإن هناك موارد أخرى كانت أحد الأسباب في تطور اقتصاديات الدول الأوروبية الواقعة على الضفة الشمالية من الحوض التي تستورد علاوة على النفط و الغاز الفوسفات و الحديد من المغرب والجزائر ، هذه الدول تتحكم وحدها في 2/3 من ثروات المنطقة . [3]

1- Banchenane Mustapha, , ibid., p2.

2- Boukhobza Mohammed : guerre du golf- enjeux stratégique et conséquences a long terme,

prospective et stratégie, Alger : institue national ,1991.
3- Ibid. P83.

و إذا عامنا أن السوق الأوربية المشتركة تعد إحدى أكبر الكتل الاقتصادية في العالم ، علمنا أهمية البحر الأبيض المتوسط كطريق بحري حيوي تتضاءل أهمية جزئيا بإغلاق قناة السويس .[1]

وهذا يبين أهمية النفط العربي و قناة السويس و البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى أوروبا كما لا يمكن إغفال أهمية البحر الأبيض المتوسط لتجارة الدول العربية المتوسطية سواء المصدرة منها للنفط و الغاز و المعادن أو الأسلحة أو لممارسة أنشطة اقتصادية فيه كصيد الأسماك و غيرها .

أما **بريجنسكي** " Zbigniez Brzezinski " فيستخدم مصطلح " أوراسيا " (Eurasie) للتعبير عن أوروبا و آسيا حيث تقوم حيث تقوم أطروحاته ، على اعتبارهما قارة واحدة و التي يقول أنها تحتفظ بأهميتها الجيوبوليتيكية فهو يعترف بأن طرفها الغربي " أي أوروبا وهي تنتمي ومعنية مباشرة بالفضاء المتوسطي " مازال موطنا لجزء كبير من القوة الاقتصادية و السياسية في العالم .[2]

و بالنظر إلى كل هذه المعطيات ، احتلت منطقة البحر الأبيض المتوسط مكانة هامة و دائمة في الأطروحات الإستراتيجية سواء بالنسبة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي في إشارة واضحة إلى تزايد الاهتمامات الأمريكية بالمنطقة أو بالنسبة للإتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة (1995) ، إذ نرى أن المبادرتين متقاربتين و جاءتا في مرحلة نهاية الحرب الباردة و زوال نظام ثنائي القطبية و تحولات إستراتيجية و جيو-سياسية و لذلك كان البحر الأبيض المتوسط بؤرة توتر دولية جد حساسة و مؤثرة في العلاقات الدولية .

1- Commission des communautés européennes, la communauté europeenne méditerranée et le Moyen-Orient, Bruxelles : communautés européennes, 2001, p8.

2- زيغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى :الأولوية الأمريكية و متطلباتها الجيو إستراتيجية،ترجمة أمل الرقي،الأهلية للنشر والتوزيع ،الأردن1999، ص11.

المطلب الثالث: خصوصيات ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

في إطار المسار الجديد للعلاقات بين ضفتي المتوسط الشمالية و الجنوبية السائرة في طريق النمو وقبل التطرق إلى هذه العلاقات ارتأينا أولا التطرق إلى عرض بعض الخصائص المميزة لكل ضفة فمن جهة تشمل الضفة الشمالية دول الإتحاد الأوروبي خاصة تلك المطلة على المتوسط وهي التي أعطت الدفع لهذا المسار في حين تتمثل دول الضفة الجنوبية في الدول التي لها سواحل على المتوسط إلا أنها قاعدة شاذة لبعض الدول كالأردن و موريتانيا و هذا حسب الرؤية الأوروبية للمتوسط .[1]

هناك العديد من المقاربات و النظريات في العلاقات الدولية وضعت مجموعة من المعايير الواجب توفرها حتى تستحق منطقة جغرافية معينة اسم إقليم وهي:

- الامتداد الجغرافي للبلدان المعنية بمعنى أن تكون كتلة جغرافية واحدة متواصلة ومن دون انقطاع.
- وجود درجة من التداخل بين هذه الدول .
- وجود مؤشرات للتعاون أو التنافس و التصادم مع وجود حدة و قوة انتظامية في العلاقات التي تربط بين هذه الدول.
- كذلك لابد من أن يكون مستوى التأثير و التأثر متبادل بين مختلف هذه الفواعل.
- الإحساس و الشعور بالانتماء إلى هذا الإقليم

إضافة إلى أهمية وجود درجة من التجانس السياسي، الاقتصادي و الثقافي في توزيع السلطة وفي مدى قوة و صدى التأثير لأي قوة أجنبية أو خارجية [2].

1- بشار الجعفري، مؤتمر برشلونة للأمن و التعاون في البحر الأبيض المتوسط ، مجلة معلومات دولية ، العدد30، أيلول 1995،ص15.
2- Willa Pierre, la méditerranée colle espace inventé, dans : http://www.fscpo.unict/euromed/jmwp25.htm.

من هنا نجد أن المتوسط لا يستجيب لهذه الشروط حتى يطلق عليه اسم إقليم واحد فالعلاقات بين الضفتين ليست بالكثافة و القوة التي تجعل المتوسط أن يكون إقليما , ليس هناك شعور لدى الفاعلين بالانتماء المتوسطي مع الاختلاف السياسي والاقتصادي بين الدول على ضفتي المتوسط

مع هذا يمكن التفريق بين إقليمين محددين هما:

- الإقليم الواقع شمال المتوسط ويمثل مجموعة الدول الأوروبية

- الإقليم الواقع جنوبا ويمثل المغرب و المشرق العربيين

ففي كليهما نجدد المعايير المحددة للإقليم .

بداية بدول الضفة الشمالية .

الدول الأوروبية: بعد قرون من الصراع و الحرب الدامية كان آخرها الحرب العالمية الثانية ، و رغم الاختلافات الثقافية و الحضارية تمكنت الدول الأوروبية من تفعيل فكرة الوحدة و تحقيقها , حيث تعتبر أهم تجربة نجاح اندماج جهوية في العالم .[1]

وتأسيسها مر بمجموعة من المراحل استجابت في مجموعها للحقيقة القائلة بأن أوروبا تتأسس كل يوم[2] .

فكانت البداية في 9 مايو 1950 يوم إعلان لميلاد الإتحاد الأوروبي حين اقترح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان توحيد إنتاج الفحم والفولاذ في كل من فرنسا و ألمانيا الاتحادية , وذلك بجعل نقاط الخلاف بينهما كنقطة ارتكاز و كمصدر للتعاون بدل النزاع بداية بالمعاهدة الأوروبية (الجماعة الأوروبية للصلب والفحم) الموقع عليها في 1951 لتضم ستة دول أوروبية هي فرنسا , ألمانيا , ايطاليا , هولندا , بلجيكا و لوكسمبورغ والتي أنشأت على أساس فكرة جون موني[3] الذي اقترح فكرة بناء الصرح الأوروبي من خلال إنجازات ملموسة و محددة تنجز بصفة مشتركة و بالاستناد إلى مذكرة رئيس الوزراء الفرنسي روبرت شومان الذي اقترح نظاما بين فرنسا و ألمانيا و باقي الدول الأوروبية الغربية من خلال إنجازات ملموسة كإنشاء هذه

1- فتح الله و لعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسيطية ،ط1،المغرب:دار توبقال للنشر،1997،ص38.

2- GRABICI ,Leonelle, la politique européenne de voisinage, confluences international ,2005,p51. .

3 MALTER- J.F et c pradeau, l'union européen en fiches, paris, édition Bréal, 1997, p18.

الجماعة التي تسيطر على قطاعين استراتيجيين بالنسبة لإعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية .

في 25 مايو 1957 وقعت الدول الستة في روما اتفاقية تأسيس السوق الأوروبية المشتركة حسب مقدمة معاهدة روما والغاية منها : هو إرساء وتدعيم أسس الوحدة بين الشعوب الأوروبية , التقليل من الفوارق التنمية بين مناطق الدول الأعضاء , تنمية المبادلات و إرساء تعاون اقتصادي مع العالم الخارجي إلى جانب الدفاع عن المصالح التجارية للدول الأعضاء . وتضمنت الاتفاقية قاعدتين أساسيتين هما :

1 – الحريات الربعة: - حرية تنقل السلع

- حرية تنقل الأشخاص
- تنقل الخدمات و رؤوس الأموال

2 – و القاعدة الثانية متعلقة بالسياسات المشتركة و نجد فيها إنشاء سياستين مشتركتين في قطاعين أساسيين لبناء الصرح الأوروبي و لاقتصاديات الدول الأعضاء هما القطاع الفلاحي و قطاع النقل .

إن العامل الاقتصادي الذي بدأت به الدول الأوروبية في مسارها التكاملي كان له الدور فعال في تفعيل المجالات الأخرى من خلال اعتماد الدول الأوروبية على آليات فعالة للاستمرار نحو التكامل و على رأسها المرحلية سواء في المجال الاقتصادي انطلاقا من منطقة التبادل الحر , ثم الاتحاد الجمركي وصولا إلى السوق المشتركة , أو حتى بالنسبة للبدء بالمجال الأكثر مرونة و حيوية و تحقيقا للمصالح الأوروبية بداية بالمجال الاقتصادي ثم السياسي فالثقافي و الاجتماعي و الجانب الحضاري (دول مسيحية ذات ارث حضاري مشترك) بال إضافة إلى فتح المجال للانضمام التدريجي لباقي الدول الأوروبية حيث وقعت تسعة دول أوروبية سنة 1986 على الاتفاق الأوروبي الموحد ثم ثلاث دول أوروبية في 28 فبراير 1986 بدلا من 17 فبراير و الذي دخل حيز النفاذ في يوليو 1986 وطرحت فيه فكرة التوجه السياسي للتكامل .[1]

1- المجدوب أسامة ، العولمة و الإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، ط1،الدار المصرية اللبنانية ، 2000،ص62.

في 9 و 10 ديسمبر 1991 تم عقد قمة المجموعة الأوروبية في مايستريخت وفيها تم الاتفاق على التحويل المجموعة الأوروبية من مجموعة اقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة . وهذه المعاهدة واتفاقية الوحدة الأوروبية أسفرت عن اتفاق رؤساء و حكومات المجموعة على تكثيف و تمتين التعاون بين الشعوب المعنية , حيث امتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الاقتصادية و المالية و الأمنية و الدفاعية إلى السياسة الخارجية و بذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الأوروبية في مايستريخت التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية و النقدية وبشأن الاتحاد السياسي أيضا . [1]

وفي 1 جانفي 1993 بدا تطبيق معاهدة مايستريخت و اتخذ الاتحاد الأوروبي عدة خطوات للدخول إلى مرحلة ما بعد هذه المعاهدة في ميادين الاقتصاد و النقد و السياسة الخارجية و الأمن و الدفاع المشترك و المواطنة الأوروبية الواحدة وصولا إلى حكومة كونفدرالية للدول الأعضاء .

ومن ثم نجد معاهدة أمستردام لتحديد الخطوط العريضة للاندماج السياسي 1997 , هذا دون أن ننسى أن الدول الأوروبية منذ البداية اعتمدت مبدأ التوسع لكن مع ضبط شروطه لتصل إلى ضم 10 دول أخرى سنة 2004 (قبرص , استونيا , المجر, ليتوانيا , مالطا , بولونيا , لتوانيا , سلوفاكيا , الجمهورية التشيكية و بلغاريا و رومانيا .

مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

يتمتع الإتحاد الأوروبي ببنية هيكلية مؤسساتية ضخمة تسمح بتسيير الأمور المتعلقة بالاتحاد ككل في مختلف المجالات . و أهم هذه المؤسسات هي:

- المجلس الأوروبي: يضم رؤساء الدول الأعضاء و رؤساء حكوماتها و وزراء خارجيتها إضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية مهمة المجلس تتمثل فيما يلي:

– اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بمستقبل الجماعة الأوروبية .

– السماح بتبادل وجهات النظر بين أعلى المستويات الحكومية للدول حول مختلف القضايا المتعلقة ببناء الصرح الأوروبي وبعلاقات الجماعة مع العالم الخارجي.

1- السيسي صلاح الدين حسن ، الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، ط1، القاهرة، عالم الكتاب، 2003،ص 18.

- وضع إستراتيجية عمل السوق الأوروبية المشتركة واقتراح مشاريع جماعية ومتابعة تنفيذية .

البرلمان الأوروبي: تعتبر هيئة تشريعية بالنسبة لإقرار المسائل المتعلقة بالسوق الداخلية والموازنات والبث في المسائل المتعلقة بانضمام دول جديدة للمجموعة الأوروبية وقد تم انتخابه مباشرة عام 1989 .

اللجنة الأوروبية المشتركة: (المفوضية العامة) تقوم بالإشراف على تطبيق القوانين والاتفاقيات التي تصدر عن المجلس الوزاري ،لها سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بها وتحدد سياسة المجموعة .ولها الحق في تقديم اقتراحات لمشروعات القوانين من تلقاء نفسها أو بموجب تكليف من المجلس الأوروبي.[1]

مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة: يتكون من وزراء الدول الأعضاء في السوق المشتركة وفقا للموضوع المطروح للنقاش ويترأس بالتناوب بين هذه الدول لمدة 6أشهر ومهامه متمثلة أساس في تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء ،واتخاذ القرارات المهمة المرتبطة بتسيير السوق المشتركة .

مما سلف نصل إلى أن دول الضفة الشمالية من المتوسط مؤسسة على أساس علاقات تعاونية نظامية فيما بينها بشكل عميق ،وتتقاسم فيما بينها خطوط عريضة لثقافة وسياسة واحدة ،كما يغلب على هذه الدول الطابع المسيحي وهي كلها تنتمي إلى حلف عسكري واحد هو حلف الشمال الأطلنطي.

وهذا بدوره يقودنا إلى القول بأن المعايير الإقليمية متوفرة في هذه الضفة وعليه فهي تشكل إقليما . وبالتالي نتسائل عن حظ الضفة المقابلة في نسبة توفر هذه المعايير حتى نقول عنها إقليم ؟

الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط:

معظم دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط هي دول عربية يمكن تقسيمها إلى دول المغرب العربي ودول المشرق العربي.

المغرب العربي: يتشكل مما يعرف بدول شمال إفريقيا وهي المغرب الأقصى ،الجزائر ،ليبيا،تونس وموريتانيا

1- السيسي صلاح الدين حسن ، الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، مرجع سبق ذكره،ص21-22.

وهي دول مطلة على المتوسط ماعدا موريتانيا، لها حدود مع إفريقيا السوداء من ناحية الجنوب وحدود مع مصر والسودان من الشرق. وتقدر مساحته بـــ 608414 كيلومتر مربع ويبلغ عدد السكان حوالي 80 مليون نسمة أي ما نسبته 27 من إجمالي سكان الوطن العربي ونجد أن 78 من مجموع سكان المغرب العربي يعيشون في الجزائر والمغرب كما أنه من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان إلى 170 مليون نسمة في حدود 2025[1] أي ما يعادل سكان الدول الأوروبية المتوسطية الشمالية(اسباني،فرنسا،ايطاليا ومالطا).

وتتراوح نسبة فئة الأعمار كما يلي:[2]

الفئة	النسبة
0 - 14	10 - %34
15 - 65	41 - %61
فوق 65 سنة	%4.48

المصدر: الجزيرة نت.

من خلال الجدول نقول أن المجتمع المغاربي هو مجتمع فتي.

ويمكن التطرق إلى مختلف الخصائص المشتركة المغاربية و التي يميزها عن غيرها من المجموعات الإقليمية في العالم ونجد أن أهم هذه الخصائص هي :

- الخصائص الجغرافية: هي عبارة عن أرض واحدة بمعنى أنها تتواصل دون وجود حاجز طبيعي لذلك فهي تشكل فضاء مغاربي واحد متواصل.
- ثقافيا و حضاريا : الشعوب المغاربية هي شعوب إسلامية من أصل أمازيغي عربي ذات رصيد حضاري إسلامي مشترك .
- تاريخيا: مسار تاريخي مشترك و لدى شعوب المنطقة شعور الانتماء الواحد و المصير المشترك.

1- بشار الجعفري، مؤتمر برشلونة للأمن و التعاون في البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره،ص15-30.

2- http://www.aljazeera.net/nr/exercs/fc66Bff-412 E -8509-3f924874cl dd.htm

إلا أنه ورغم كل هذه الخصائص الموحدة ، إلا أن الواقع أوجد وحدة دون توحيد و يمكن تفسير ذلك من خلال عناصر خصوصية تاريخية كان لها دور في صعوبة الوصول إلى بناء الاتحاد المغاربي منها:

- الطبيعة القبلية والتي لم تسمح لدول المنطقة المغاربية تجسيد فكرة الأمة الدولة فلما توحدت المنطقة في عهد الموحدين في القرن الحادي عشر لم تستمر لأكثر من مئة سنة.
- ظاهرة التفكك و الصراع و التشتت و الحروب بين القبائل على الزعامة لم يسمح ببناء مؤسسات و قواعد حكم , بما كان في الدول الأوروبية .
- وجود فصل بين السلطة و الأهالي أي أن السلطة لم تنمي علاقاتها بالأهالي كما أن حكم الباي لم يكن ليمتد ليشمل كل منطقة , كما أن القبائل لما كانت تتصارع فيما بينها كانت دائما تستنجد بالقوى الأوروبية للحفاظ على الحكم لهذه القبيلة دون الأخرى .[1]

وعلى هذا الأساس يمكن الوصول إلى أن الوضع الراهن (عدم القدرة على تحقيق مشروع الاتحاد المغاربي) ليس صدفة بل له جذوره التي تضرب في عمق التاريخي للمنطقة . ومنه نتطرق باختصار إلى اتحاد المغرب العربي للوقوف على أسباب فشله و مستقبله , لقد كان المغرب العربي في بداية الأمر مجرد فكرة و لم يتبلور كمفهوم إلا بمناسبة الكفاح للتحرر من نير الاستعمار , فمنذ العشرينات إلى الخمسينات قامت الحركات الاستقلالية بربط نضالها من اجل التحرير الوطني بتبشيرها بمشروع بناء المغرب العربي.

وفي هذا الإطار انعقد مؤتمر طنجة بتاريخ 26 ابريل 1958 وكان ذلك غداة استقلال المغرب و تونس ويعتبر المختصون هذا اللقاء بمثابة المرجع الأول لبلورة المشروع المغاربي ، وما يمكن ملاحظته هو أن هذا اللقاء تم أربعة أشهر بعد بداية تنفيذ اتفاقية روما المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية .[2]

فقبل مؤتمر طنجة حصلت عملية قرصنة جوية التي دبرتها الأوساط الاستعمارية المتطرفة ضد الطائرة المغربية التي تقل في أكتوبر 1956 قادة الثورة الجزائرية من الرباط إلى تونس والتي حالت دون التآم أول قمة مغاربية .

1- الضريري عبد العباس فصيح ،الصراع الأجنبي على الوطن العربي دراسة لمعوقات التكامل الإقليمي،عمان :دار الصف للنشر و التوزيع ،1999،ص31-33.

2- فتح الله و لعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأوروميتوسيطية ، مرجع سبق ذكره، ص8.

وانتظر المغرب العربي 32 سنة بعد ذلك ليجتمع لأول مرة رؤساء الدول المغاربيين في زرالدة يوم 12 نوفمبر 1988 قبل أن يوقعوا جميعا على نص اتفاقية مراكش 1989 تاريخ ميلاد الاتحاد المغاربي ,إلا أن هذه المعاهدة جاءت عامة وغامضة خالية من الآليات اللازمة لتفعل ما يتم الاتفاق عليه .[1]

كما أنها تميزت بعدم المرونة كاعتماد أسلوب الإجماع في اتخاذ القرارات ، أكثر من ذلك أن بعض المواد من معاهدة مراكش شكلت خلافا بين أعضاء الاتحاد مثل المادة 14و المادة 15.

وبالتالي بقيت فكرة التأسيس الفعلي لاتحاد المغرب العربي رهينة الإرادة السياسية للدول الأعضاء , والتي كان من المفروض أن تصل إلى إقامة اتحاد جمركي سنة 1995 .[2]

إلا أنها لم تصل حتى إلى إقامة منطقة تبال حر ، ولعل الإنجاز الذي يستحق الذكر هو أن هذه الدول بالرغم من التوتر في العلاقات بينها خاصة الجزائر و المغرب فهي لم تدخل في حرب ، كم انه تم الإنشاء الهيكلي الكامل للاتحاد سواء تعلق بالهياكل التقريرية أو الاستشارية أو حتى لجنة المتابعة.

إلا أن هذا الإطار المؤسساتي لم يستطيع تجاوز المشاكل و الخلافات و النزاع أو حتى التقليص منها أو الحل التدريجي لها ، نجد بناء فوقي لم يتبعه بناء تحتي ، أكثر من ذلك أنه في السنوات الأخيرة دخل اتحاد المغرب العربي في جمود حيث أصبحت الدول الأعضاء غير قادرة على عقد قمة مغاربية بسبب تفاقم الخلافات المغربية الجزائرية حول قضية الصحراء الغربية ، التي تنادي فيها الجزائر بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير في حين تتمسك المغرب بفكرة الامتداد التاريخي . وبالتالي فاستقلال الصحراء الغربية لا يرضي المغرب و لا إلحاقها بالمغرب يرضي الجزائر. أما بقية الدول المغاربية فقد وجدت نفسها في موقف حرج بين الوقوف إلى جانب دون الأخر ، إضافة إلى الخلافات حول الحدود التي لا تزال عالقة بين هذه الدول .

منطقة شرق المتوسط :

تملك خصوصية من حيث كونها إقليم سياسي متأزم و غير مستقر وغير مؤهل للدخول في شراكة أو برامج تنسيقية دائمة تخدم مصالح الإقليم ، ويتعزز الحديث عندما نرصد نقاط الخلاف في برامج السياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة و سلسلة برامج الشراكة خصوصا إعلان برشلونة 1995 ، فكل تلك السياسات

1- بوكساني رشيد، دبش أحمد،مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة البصيرة، العدد4،الجزائر الدار الخلدونية للنشر و التوزيع،2004،ص88.

2- محيو أحمد ، اتحاد المغرب العربي دول تبحث عن تعاون ،مجلة الإدارة ، المجلد 9،العدد1،الجزائر :مركز التوثيق و البحوث الإدارية ، 1999، ص22-37.

المتوسطية و بشتى أنواعها لم تحسم البعد السياسي و الأمني , خصوصا قضايا الأمن و السلام ، فهناك المواقف السورية و اللبنانية و المصرية و الفلسطينية ، ومن أهم نقاط الخلاف القائمة الآن أمام نجاح أي تعاون أو حتى تنسق :

- قضية السلام في الشرق الأوسط .
- قضية السلاح النووي و امتلاك إسرائيل له .
- تحديد مفاهيم الإرهاب و المقاومة.
- حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني و إعلان دولته .
- جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .
- الحق باستعمال الوسائل المشروعة الدفاع عن السيادة .

وما يمكن ملاحظته هو أن الدول الضفة الجنوبية و الشرقية للبحر الأبيض المتوسط اقل مؤسسة من تلك الموجودة في الضفة الشمالية للمتوسط، وعلاقات التعاون بين هذه الدول غالبا ما تصطدم بعلاقات الصراع و المنافسة

, الترابط الإقليمي يظهر أكثر في الجانب الديني أي الإسلام كما أن هذه الدول تتقاسم نقاط مشتركة أخرى كاللغة و الإرث و التاريخ المشترك ومنه فمفهوم الإقليمية موجود .

المبحث الثالث: الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي

منذ نهاية الحرب الباردة ، أصبحت الجهة المتوسطية تدرك من قبل المؤسسات الجماعية في الإتحاد الأوروبي على أنها منشأ كل عوامل اللا إستقرار و التهديد الجهويين ، بل أكثر من ذلك أصبحت بمثابة إقليم يعكس بوضوح توجه " نظرية الأخطار المصدرة نحو الدول المتقدمة " ، إن تأكيد أو نفي هذا الطرح ، يتطلب منا دراسة و تحليل أهم الديناميكيا ت المنية الجديدة و التي بدورها ستكشف لنا عن الطبيعة المركبة للأمن في المتوسط من حلال تفاعلاتها المختلفة ليبرز في الأخير جنوب المتوسط كتهديد جهوي شامل و مركب.

المطلب الأول: ديناميكيات الأمن الجديدة في الجهة المتوسطية .

إن معظم الدراسات الأمنية الحديثة في أوروبا أصبحت تؤكد على أن مظاهر تدني الأوضاع الإقتصادية و الاجتماعية و تدهور البيئة إلى جانب ارتفاع النمو الديموغرافي التي تميز مجتمعات الجنوب تمثل مصادر للأخطار المجتمعية ، والتهديدات الفعلية ، بل أكثر من ذلك تهديدا أمنيا ، رغم التفوق العسكري الأوروبي، فإلى أي مدى يمكن اعتبار هذه العوامل على أنها مهددة فعلا للأمن الأوروبي، ثم كيف؟.

البعد الديموغرافي: إن الديموغرافيا تمثل إحدى المؤشرات الهامة في السياسة العالمية ، خاصة من زاوية التمركز في سلم القوى الذي يعتمد على التماسك المجتمعي المحلي أو الانتشار الثقافي و القيمي " عبر الوطني" ، هذه النظرة الواقعية للعامل الديموغرافي يبدو أنها تغيرت ، فإذا كان ينظر إليها بالأمس على أنها إحدى المكونات الأساسية للمتتالية السياسية أو اعتبارها بمثابة إحصائية أخلاقية فإن اليوم أصبح ينظر إليها من زاوية مدى انسجامها مع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الوطنية و مدى التحكم في التطور الديموغرافي الأكثر ملائمة للحفاظ على النظام الإيكولوجي على المستويين الوطني والإقليمي

بمعنى أدق ، أصبح المؤشر الديموغرافي من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث ، و الموسع ، نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات الهجرية "عبر– الوطنية" من الجنوب نحو الشمال المتوسطي ، لهذا السبب ، ركزت الدراسات الأمنية الأوروبية اهتماماتها على الظاهرة الديموغرافية في الضفة الجنوبية من المتوسط ، خاصة في السنوات الأخيرة ، وتعتبر دراسة " المخطط

الأزرق للمتوسط = Plan Bleu Pour La Méditerranée " واحدة من بين أهم الدراسات حيث شملت ست دول تمثل نسبة (10/9) من سكان جنوب المتوسط [1]، وكانت جل النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسات ، تصب في اتجاه واحد " تهديد الديموغرافيا الجنوب المتوسطية" ، وهذا ما أدى إلى تعزيز تنامي إدراك حسي بالخوف لدى الأوروبيين من خطورة الظاهرة الديموغرافية الجنوب المتوسطية على أمن المجتمعات الشمالية ، فإلى أي مدى يمكن التسليم بصحة هذه النظرة الأوروبية ؟ و هل أن ديناميكية العدد في الديموغرافيا المتوسطية ستقلب فعلا التوازن " الإستراتيجي – الأمني " القائم في هذه الجهة ؟

فعلا إن الديموغرافيا المتوسطية ، خاصة في الجهة الغربية ، قد عرفت نموا سريعا ، وتمثل دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركية الديموغرافية النشطة ، إن المعطيات الرقمية توضح تفوقا واضحا لصالح الديموغرافيا الأوروبية في الجهة الفرعية للمتوسط الغربي إذن الاختلال في التوازن ، لا يعتبر قضية آنية ، بل هو مشكلة مستقبلية ، فالخوف الأوروبي إذن لا ينبع من الاختلال في التوازن الديموغرافي في حد ذاته بل من عدم القدرة على الحفاظ عليه ، إن الفشل المحتمل في المستقبل المنظور في حفاظ الأوروبيين على الوضع الديموغرافي القائم (Demogrphic Status Quo) في الجهة المتوسطية ، يمكن تفسيره بطبيعة و ديناميكية البنى الديموغرافية في مجتمعات الضفتين ، أقصد نسبة الولادات ونسبة الشباب في كلا المجتمعين ، فهذه المؤشرات تزيد من مخاوف الأوروبيين من إمكانية انقلاب مركز الثقل السكاني من الشمال نحو الجنوب ، مما قد يؤثر على مستقبل طبيعة العلاقات الأورو متوسطية ، إن مثل هذا الانتقال لمركز الثقل السكاني ، لا يمكن أن نوعزه إلى العدد الإجمالي للسكان فحسب ، بل البنية السكانية هي العامل المحدد في تكريس التناقض ضمن النظام الديموغرافي المتوسطي ، فنسبة عدد السكان بين (0- 15) سنة تمثل (50 %) من مجموع سكان الضفة الجنوبية ، ففي حالة الجزائر مثلا ، ستبقى البنية السكانية متميزة بقوة شبانية كبيرة إلى غاية حوالي سنة 2015 [2] ، و بالمقابل السن المتوسط في المجتمعات الأوروبية يمر من (33.9 إلى 38.5 سنة) ، و هو متوسط العمر المهيمن على البنية السكانية الأوروبية ، إن هذا التوجه نحو الشيخوخة

1- Courbage Yousef ,démographie en rive sud de la méditerranée, annuaire de la méditerranée, p125.
2 - Bichara Khader,l' 'europe et la méditerranée géopolitique de la proximite,p69.

الذي أصبح يميز المجتمعات الأوروبية دون توفر قدرات التجديد، قاد " ألفريد سوفي " Alfred Sauvy إلى التشاؤم ، لأن حسب اعتقاده ، أوروبا العجوز ، ستكون يوما ما محل أطماع القوة البشرية الهائلة لمجتمعات جنوب المتوسط.

إن التباين في البنية السكانية لمجتمعات الضفتين له انعكاسات على تزايد و انخفاض قوة العمل وهذا ما يؤدي منطقيا إلى ارتفاع نسب البطالة في الجنوب و ارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال ، فتصبح عوامل التهديد و الصراع ذات الطبيعة " عبر الوطنية " تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية ، و تمثل في هذه الحالة الديموغرافية الجزائرية ظاهرة مخيفة ، على المستويين الداخلي و الخارجي ، مقارنة الديموغرافية في باقي دول جنوب المتوسط بصفة عامة ، فإن هذا التحول الذي ميز النظام الديموغرافي المتوسطي خلال القرن الماضي ، أين عرف النظام الديموغرافي الأوروبي ، انكماشا كبيرا في القوة البشرية في الوقت الذي غرقت فيه الديموغرافيا في مجتمعات الجنوب نموا سريعا ، أصبح يدرك على أنه معطى أمنيا باستحقاق ، وهذا من زاوية المؤشرات التالية:

- إشكالية التفوق العددي و أبعاده الأمنية.
- الانفجار الديموغرافي في مجتمعات الجنوب و إنعكاسته على الأمن المجتمعي الأوروبي.

فأما إشكالية التفوق العددي فإنها بدأت تبرز منذ نهاية القرن 19 حيث عرفت قواعد النظام الديموغرافي تحولا هاما إثر انقلاب العلاقات الرقمية التي ظلت تميز الديموغرافيا المتوسطية ، إذ على المستوى العالمي ، كان يمثل الأوربيون نسبة (20 %) من سكان عالم ، في حين أن تقديرات (2025) ، تقدر على أنهم سيمثلون حوالي (10 %) فقط من كان العالم ، إن هذه المتتالية الجديدة التي أصبحت تميز النظام الديموغرافي الأوروبي يدركها الأوروبيون من زاوية جد سلبية ، خاصة من زاوية تراجع قدرة نشر القيم الثقافية و الحضارية الغربية ، التي تتطلب وجود دينامكية بشرية هائلة رغم التطور التكنولوجي الحاصل في وسائل الإعلام و الاتصال ، فالعجز الديموغرافي في المجتمعات الأوروبية خاصة الجنوبية منها يكمن بالدرجة الأولى في ضعف القدرة التجديدية و شيخوخة البنية السكانية .

إن مثل هذا الوضع أفرز و سيفرز مستقبلا تبعية هجرية لمجتمعات الجنوب المتوسطية التي أضخت خزانا بشريا يضمن الحركية الاقتصادية و العلمية في أوروبا ، إن هذه التبعية الديموغرافية (شمال —

جنوب) يدركها الأوروبيون على أنها تهديد خطير لأمن مجتمعاتهم على المديين المتوسط والبعيد ، إن إشكالية التفوق العددي لا تزال مركزية في قوة الأمم و الشعوب ، رغم التقدم التكنولوجي ، لأن التكنولوجيا نفسها مركزها و محركها الأساسي هو "الرجل –الإنسان" و ليس " الرجل- الآلي" .

أما من حيث الانفجار الديموغرافي و انعكاساته على الأمن المجتمعي الأوروبي ، فإنه يفسر من خلال تأثيره على تفاقم أزمة البطالة التي تمس عادة فئة الشباب ، خاصة إذا تزامنت مع ظروف اقتصادية ، اجتماعية و سياسية غير مستقرة ، إن مثل هذا الوضع العام يعتبر مؤشرا خطيرا في زعزعة الأمن و الإستقرار الإقليميين في الجهة المتوسطية ، فمعظم الدراسات تؤكد على أن الطلب على سوق العمل سيرتفع بصورة مقلقة في السنوات العشر القادمة ، وهذا ما أكده فعلا ، نتائج مقررات مؤتمر " بالما دي مايوركا" ، بإسبانيا سنة 1996 [1]، إن هذا الطلب المتزايد على العمل يصدم بإمكانات ضئيلة في مناصب الشغل ، وهي ذات الوضعية التي تغذي كل أنواع و أشكال العنف البنيوي في أبعاده السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، مما قد يعرض الأنظمة الدولتية للزوال ، ويعطي فرصة لحالة عدم الاستقرار و اللا أمن في كامل الجهة المتوسطية ، فتصبح إسقاطات مثل هذه الأزمات على مجتمعات الشمال تحمل دلالات أمنية في بعدها المجتمعي ، والبشري ، فالأوروبيون يبررون طروحاتهم هذه بمعطيات رقمية دالة ، فالوضعية الحالية لاقتصاديات دول جنوب المتوسط الموجودة تحت عملية التصحيح الهيكلي ، لا يبدو أنها قادرة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتزايدة للكتلة البشرية الهائلة من الشباب البطال ، إذ بالاعتماد على قوة العمل الهائلة التي تميز هذه المجتمعات ، فإن هذه الأنظمة مدعوة لتوفير 256000 منصب شغل في الجزائر و 268000 منصبا في المغرب و 78500 منصبا آخر في تونس ، أي توفير ما مجموعه 602500 منصب شغل إضافي كل سنة حسب تقديرات سنة 2000 [2] ، إن الأخطر ، هو أن جل المؤشرات الاقتصادية الكلية منها و الجزئية تدل على أن ،دول جنوب المتوسط لا تبدو قادرة على التقليل من حدة البطالة و انعكاساتها أو حتى الحفاظ على النسب الحالية ، الشيء الذي يعقد أكثر مهمة الأنظمة السياسية القائمة في مواجهة المطالب الداخلية المختلفة و إسقاطات التحولات العالمية الكبرى.

1- Courbage Yousef, Op.Cit.P138-139.
2- Bichara khader,l' 'europe et la méditerranée, Op.Cit.P70.

من هذا المنطلق ، ينظر الإتحاد الأوروبي إلى الديموغرافيا المتوسطية على أنها " رهان جيو بوليتيكي" ذو أولوية أساسية ، إذ يعتبر أنه من الخطأ ألا يكترث الأوروبيون ، عندما يتعلق الأمر بأمنهم الشامل ، بالفوضى وتعفن الأوضاع على مسافة لا تتعدى (14 كلم) من حدوده[1]، فالأهمية الجيو بوليتيكية للظاهرة الديموغرافية في المتوسط الغربي تحديدا تأثرت بشدة بعامل الجوار الجغرافي ، الذي ساهم بصورة أساسية في كثافة التدفقات الهجرة وتنامي عوامل اللا أمن ذات الطبيعة " عبر- وطنية" (عبر متوسطية) ، إن مثل هذه التوجهات تنامت بفعل بروز أفكار لدى الرأي العام الأوروبي لدى الطبقة السياسية أو حتى من خلال الدراسات الأكاديمية التي تؤكد كلها على هاجس الهجرة الشاملة نحو أوروبا ، التي تعتبر في نظر الأوروبيين على أنها " اقتحام "جنوبي للشمال "استعمار"، " وعودة للبرابرة" ، فالظاهرة الديموغرافية في بعدها الهجري اكتسبت طابعا حضاريا دينيا مما يجعلها أكثر تأثيرا وأهمية في العلاقات السياسية الأمنية " الأورومتوسطية" ، إن الخطر الديموغرافي الذي يشكله جنوب المتوسط في نظر الأوروبيين سيزدا د حدة إذا ما فسر من زاوية تأثيره على النظام البيئي الإقليمي المتوسطي ، فمعظم المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية الكبيرة تقع على الشريط الساحلي لجنوب المتوسط ، هذه الكثافة السكانية أدت إلى اتساع المناطق الحضرية و التجمعات الصناعية الكثيفة في هذه المدن الكبرى (Méga Villes) ، إن غياب التنظيم و الانتظام في الأنسجة البشرية الكبيرة (السكانية) و الصناعية لهذه المدن أفرز نتائج كارثية في بعض الأحيان على البيئة المتوسطية سواء تعلق الأمر بتلوث الفضاء المتوسطي أو بالضغط المركز لهذه التجمعات الحضرية على المصادر الطبيعية كالمياه مثلا ، لهذه الأسباب ، أصبح البحر الأبيض المتوسط الأكثر تأثرا بالنشاط الإنساني ، خاصة بعد الثورات الصناعية التي عرفتها أوروبا و يعرفها الجنوب في الوقت الراهن ، لذا أصبحت البيئة لدى الأوربيين ، انشغالا أمنيا هاما.

البعد البيئي: منذ منتصف الثمانينات ، تنامي الاهتمام بمسائل البيئة في الجهة المتوسطية ، إذ تم وضع عدة سيناريوهات على المديين المتوسط ، والعيد (2000- 2025) ، بالتركيز تحديدا على تأثير كل من الحركات البشرية والسكانية ، الحركة العمرانية ، الزراعية، الصناعية ، الطاقة ، السياحية و النقل على النظام البيئي المتوسطي ، معظم أهداف هذه الدراسات ارتكزت على محاولة الكشف عن

1- Bichara khader,l' 'europe et la méditerranée, Op.Cit.P71.

الأشكال التي يمكن لتدهور النظام البيئي أن تؤثر بها على الأمن في مختلف أبعاده في المتوسط ،

فالدراسة التي أعدها " المعهد الكتالوني" (إسبانيا) أثبتت أن نسبة (18%) من الخبراء الأوربيون المستجوبين أكدوا على أن التدهور البيئي و إفرازاته على الأمن الأوروبي في مفهومه الموسع يأتي في المرتبة الثانية بعد التهديد الهجري القادم من الجنوب [1]، فالتهديد البيئي ينحصر أساسا في ندرة الموارد الطبيعية ، إلى جانب إشكالية التلوث التي تتخذ أشكالا ومواقع مختلفة ، فأما ما تعلق بإشكالية التلوث ، فإنه على الطول السواحل المتوسطية ، نجد ما يفوق (44) مركزا لتكرير البترول والغاز ، إضافة إلى الحركة النشيطة و الكثيفة لناقلات البترول العملاقة التي تتسبب في حوالي 650000طنا سنويا من البترول[2] ، وهذا ما يؤدي عمليا ، إلى خلق مشاكل بيئية خطيرة ، تؤثر على استمرارية الثروة السمكية التي تعبر مصدرا اقتصاديا هاما لبعض المجتمعات (حالة المغرب) أو مصدرا غذائيا ، كما يمكن أن يؤثر على النشاط السياحي الذي يعتبر بدوره قطاعا إستراتيجيا لاقتصاديات دول أخرى (حالة تونس) ، أما إذا نظرنا إلى التلوث من زاوية الجو ، نجد أن كمية (Co_2) قد ارتفعت إلى حد 2.2 مليون طن سنويا سنة 2010 ، أي بزيادة نسبة 50% [3] ، على ما كانت عليه في بداية التسعينيات ، إن هذه النسبة المرتفعة من التلوث موجودة بالضفة الشمالية، إلا أن الأوروبيين يدركون هذه الوضعية على أنها مصدر تهديد خطير على أمن حياة ورفاهية مجتمعاتهم ، لكن بالمقابل يتغاضون عن التهديد الذي يمكن أن تشكله النفايات المكدسة في أعماق البحار (Macrodèchets) ، التي أصبحت تدرك بدورها على أنها إحدى مصادر الثروات الدولية المستقبلية [4] ، لكن بالرغم من اعتبار التلوث ضمن الاهتمامات " البيئية – الأمنية" ، إلا أن ندرة الموارد الطبيعية تبقى القضية المركزية ، فالماء مثلا يمثل إحدى الرهانات الإستراتيجية / الأمنية في البحر الأبيض المتوسط ، كيف؟

لقد أصبح الماء منذ السنوات الأخيرة من الألفية الثانية أحد أهم مظاهر " الدبلوماسية البيئية " في السياسة العالمية ، وستبقى موجها أساسيا لها في السنوات القادمة ، إذ ينظر لعنصر الماء في الجهة

1- معهد كتالونيا المتوسطي، "ندوة المجتمع المدني الأورومتوسطي" ، برشلونة: مكتبة دار الكتاب العربي، ص230.

2 – نفس المرجع. ص230.

3- نفس المرجع، ص 238.

4- Jacques Theys,"L'environnement au xxi^{eme}siecle entre continuités et ruptures",futurible,fev/mars,n°239/240.p12.

المتوسطية على سبيل المثال على أنه مادة إستراتيجية ، بعد البترول [1] ، ستميز طبيعة العلاقات وأشكال التعاون بين و عبر الوحدات و الجماعات السياسية في الجهة المتوسطية ، هذا عندما نعلم أن اختلال التوازن في استغلال هذه المادة الحيوية ، قد يكون إحدى مصادر التوتر و ربما حتى الصراعات على مستويات مختلفة ، في الوقت الذي تشير فيه الدراسات المستقبلية أن بعد حوالي 30سنة ، 50% من سكان الجهة المتوسطية سيعانون من أزمة " ندرة المياه" [2] ، فمعظم المعطيات خاصة الاقتصادية منها و الديموغرافية تؤكد صحة هذه التقديرات ، إن ندرة المياه هذه ، ستمثل بعدا جديدا بل نقطة هامة لجيوبولتيكا جديدة في المتوسط ، باعتبار أن الكثير من مصادر المياه هذه ذات طبيعة "عبر- وطنية " الشيء الذي يقودنا إلى الاعتقاد بتشكل علاقات " أورو متوسطية" قد يسيطر عليها الطابع النزاعي.

إن حالة اختلال التوازن في النظام البيئي المتوسطي ، إنما تعود بالدرجة الأولى إلى عدم استغلال الموارد المائية بصورة عقلانية ، إذ نجد أن حوالي 60% من هذه الموارد في دول جنوب المتوسط مستغلة أكثر من طاقتها ، هذا يعني أنها ستكون على المدى المتوسط مهددة بالنضوب ، خاصة إذا علمنا أن الفلاحة تستغل أكثر من 75% من هذه الموارد [3] ، و هذا ما يجعلنا نتنبأ إذا استمرت الوضعية بهذا الشكل ببروز أو تنامي تهديد خطير ضد " الأمن المائي " في المتوسط ، إن هذا التهديد ليس مجرد إدراك حسي فقط بل أن الأرقام و الإحصائيات تؤكد بوضوح هذا الطرح ، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع الطلب على المياه تقابله إمكانات اقتصادية و تكنولوجية محدودة لدى دول الجنوب مما يؤدي بالضرورة إلى أزمات خطيرة في استغلال المياه و بالتالي تأثير ذلك على الجوانب مما يؤدي بالضرورة إلى أزمات خطيرة في استغلال المياه وبالتالي تأثير ذلك على الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية ذات البعد الإقليمي .

1- Jacques Theys, idem,p13.
2- Idem.p13.

3- معهد كتالونيا المتوسطي،مرجع سابق ، ص 246.

لهذه الأسباب ، نعتقد أن الإفراط في استغلال المياه ذو إسقاطات جهوية خطيرة من منظور أمني ، كونه لا يقتصر فقط على دول الجنوب فحسب ، بل أن نسب الإستغلال في دول الشمال تبقى إلى حد ما مرتفعة إذ نجدها تمثل 30% بإسبانيا ، و 27% بإيطاليا رغم أن مصادر هذه المياه طبيعية و متجددة ، لكن التخوفات تبقى مطروحة أكثر في حالة وصول نسب الإستهلاك إلى 100% هنا ستجد الدول نفسها مرغمة على استغلال مياه المصادر غير المتجددة (حالة ليبيا) ، وهذا ما سيزيد من اتساع الهوة في توزيع واستغلال الموارد المائية بين الضفتين [1] ، وهي ذات العملية التي ستعقد أكثر العلاقات " الأورو متوسطية " بل وقد تعرضها للتوتر ، إلا أن الأمر لا يتوقف عند تراجع المصادر المائية كبؤرة للتوتر بين دول و مجتمعات الضفتين بل تصاعد الضغوطات على هذه المصادر يزيد الأمر خطورة و تعقيدا ، إذ تعتبر دول شرق المتوسط على سبيل المقارنة الأكثر عرضة لندرة المياه ، لتأتي دول غرب المتوسط (الجزائر ، تونس) في الدرجة الثانية [2] ، حيث تتخذ الأزمة المائية في هذه الجهة الفرعية مظهريين:

- إزدياد الضغط على المصادر المائية الطبيعية مع تراجعها في آن واحد.
- عدم قدرة الدول على استغلال أو التوجه نحو مصادر مائية غير طبيعية نظرا لتطلبها مبالغ مالية مرتفعة.

و مما سبق يتبين ، أن أهمية الماء في المتوسط تكمن من الناحية " الجيو بوليتيكية " في ندرة مصادره و عدم التساوي في توزيعه بين الشمال و الجنوب المتوسطين ، 86% في الشمال ، 14% في الجنوب ، من جهة و أهميته الحيوية باعتباره عاملا أساسيا للتنمية من جهة أخرى ، إن هذا الطرح أكدته نظرية " المخطط الأزرق " الصادرة شهر جويلية سنة 1997 حيث أعتبر الماء من خلالها كرهان كبير على المستويات الاقتصادية الاجتماعية و السياسية [3] ، بمعنى أن النظرة الأمنية للماء في المتوسط لا ترتكز فقط على المنظور النزاعات التي قد تنشأ بين المجتمعات و الدول نظرا لندرة هذه الثروة ، لكن النزاعات هذه قد تكون بنفس الحدة بسبب الخلل في الفرق الصارخ بين الإمكانات المائية بين

1- Benblidia Mohammed, jean margat,domitille vallée," pénuries d'eau prochaines en méditerranée",futuribles,n°233,juillet/aout,1998,p11.
2-Ibid,p18.
3- Ibid,p10.

الشمال و الجنوب ،رغم توفر عامل الجوار الجغرافي [1] الشيء الذي أدى إلى تكريس القطيعة بين النظامين المائيين في المتوسط ، وهذا ما قد يصعد من المؤشرات الصراعية ، فعدم التوازن هذا ، لا يمكن تفسيره فقط بعوامل المناخ أو الطبيعة ، بل أن تفاعل عوامل ثقافية ، اقتصادية مع تنامي الديموغرافيا و غياب إستراتيجيات مائية بفعل التخلف الثقافي و التكنولوجي في مجتمعات الجنوب ، أثر من جهة أخرى على تكريس الإختلالات الكبرى و بالتالي تغذية المصادر الصراعية المهددة للأمن الأوروبي على مستوى الجهة المتوسطية.

إن معظم الدراسات المستقبلية حول الماء و علاقته بالأمن تؤكد طرحنا هذا ، إذ أثبتت الدراسة التي قام بها البنك العالمي سنة 1995،" أن كثير من الصراعات في هذا القرن (القرن العشريين) كان فيها البترول هو الرهان ، في القرن القادم (القرن الواحد والعشريين) ستكون الحروب بسبب الماء". [2]

إن مثل هذه الحروب أو الصراعات تنشأ عموما من التوزيع غير العادل للثروة المائية على حساب دول الجنوب التي ستتعرض مجتمعاتها لحالة خطيرة من الندرة إذا ما استمرت الأوضاع المناخية ، الديموغرافية والعمرانية على حالها ، و هذا ما سوف يؤدي إلى:

- عدم الإستقرار الداخلي (القطري)بسبب التنافس بين القطاعات المستغلة للماء في دول الجنوب هذا التنافس (في حالة استمراره) سيأخذ طابعا صراعيا خاصة مع تنامي القطاع الخاص ، اللامركزية و استقلالية المؤسسات ، إن احتمال انتشار هذه الصراعات و التنافس غير المنظم على الثروات المائية بين القطاعات المختلفة على المستوى القطري ، سوف يهدد بدون شك الأمن الداخلي / الوطني ، و بالتالي تعريض الأمن و الإستقرار والإقليميين للخطر.

1- Vaulx Maurice,"vers une guerre de l' eau en méditerranée au xxI^{mem} siècle?", annuaire de la méditerranée, op cit ,p113.
2- Ibid. P112-113.

– التنافس على الوصول إلى المصادر الأقل تكلفة و التي تتميز بسهولة التعبئة و النقل و التحكم فيها كون هذا النوع من الماء يجعل الدول أو الوحدات " تحت – وطنية" تشعر بأمن أكبر كونها (المياه) دائمة ، داخلية وذات نوعية جيدة ، كما يمكن للتنافس على مصادر المياه النادرة أن يكتسي بعدا صراعيا ، في حالة كونه مصدرا " عبر – وطنيا".

في سياق الأمن هذا ، الذي سببته الفوضى الإيكولوجية التي أصبحت تميز العلاقات الأورومتوسطية ، خاصة في بعدها الأمني ، أعتبر الأمن الإيكولوجي محورا هاما في السياسة الأمنية الأوروبية في الجهة المتوسطية ، فقط لكون الأولويات مختلفة أو حتى متناقضة ، فدول أو مجتمعات الجنوب تسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية و النمو السريع ، لكن على حساب التوازن البيئي ، في غياب توفر ثقافي بيئية وإمكانات مالية كافية لحماية النظام البيئي ، هذا في الوقت الذي ترى فيه المجتمعات الأوروبية أن حكاية البيئة المتوسطية ضمن أولوياتها الأمنية ، لذا ، نجد أن الإتحاد الأوروبي يشدد في هذا الإطار على ضرورة بناء تصور جديد للأمن الإيكولوجي في المتوسط.

البعد الاقتصادي: يعتبر البعد الاقتصادي ، أحد أهم ميادين التناقضات ، ومصدر التهديدات و المؤشرات الصراعية في العلاقات " الأورو متوسطية" ، وذلك من خلال عاملين أساسيين : التبعية الغذائية (جنوب – شمال) و التبعية الطاقوية (شمال –جنوب) ، يضاف إلى هذين العاملين اتساع الهوة في درجة الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي على المستوى المجتمعي ، كما أن أقل من نصف سكان الجهة المتوسطية يستعملون أكثر من (5/4) من القيمة التجارية السنوية المحققة في المتوسط ، خاصة إذا علمنا أن الوضعية إنتاجية الاقتصاديات المحلية الموجودة معظمها تحت التصحيح الهيكلي تعكس حقيقة عدم التوازن في مستوى الرفاه الاجتماعي ، والذي يعتبر عاملا ماديا و بسيكولوجيا يزيد في

تغذية التوترات " السيو –سياسية " داخل مجتمعات جنوب المتوسط ذات الانعكاسات السلبية في نظر الأوروبيين على الأمن البشري و المجتمعي في الضفة الشمالية من الجهة المتوسطية [1] ، إن المعطيات الكمية تعكس هذا الإدراك ، إذ نجد مثلا : الفرد الإسباني أكثر غنا من نظيره المغربي 10 مرات ،

1- Bichara Khader,l' 'europe et la méditerranée, Op.Cit.P72-73.

بينما يفوق الفرد الفرنسي نظيره المصري غنا 13 مرة ، إن هذه الأرقام تعكس تراجع المستوى المعيشي وضعف الدخل الفردي لمجتمعات جنوب المتوسط خاصة تحت تأثير السياقين الاقتصاديين الجهوي و الوطني و الذين يتميزان منذ أزيد من عشرية بعدم الإستقرار بفعل تفاعل عوامل مختلفة أهمها تتخلص في تلك التي ذكرناها آنفا كالعوامل البيئية ، النمو الديموغرافية السريع الانتشار العمراني غير المنتظم مع ارتفاع مذهل في نسبة البطالة.

إن بؤر الصراع و التهديد تكمن كذلك في التناقضات الموجودة ضمن العلاقات الاقتصادية الأورو متوسطية من خلال طبيعة بنية هذه العلاقات و التي ساهم في قولبتها العامل التاريخي و الجوار الجغرافي إلى جانب خصائص اقتصاديات دول الجنوب المتوسط ، من هذا المنظار ، نجد أن الدول الأوروبية المتوسطية تسيطر على إنتاج ما نسبته 80% من الدخل الوطني الخام للجهة المتوسطية ، تستحوذ على ما يقارب 85% من مجموع التجارة ، 89% من مجموع الصادرات و 80 % من مجموع الواردات [1] ، إن هذه المعطيات الرقمية ، إنما تدل على النتائج الهزيلة لسياسات الجماعة الأوروبية تجاه الجهة المتوسطية و التي لم تتمكن فعلا من تغيير بنى أو اتجاه مسار هذه العلاقات ، أو محاولات توجيهها نحو مسار توازني و لو نسبيا ، إن وضعية اللا تناظر هذه كرستها البنى التصديرية و الاستيرادية بين دول الإتحاد الأوروبي و دول الإتحاد المغاربي ، إذ نجد مثلا أن أكثر من 70% مما تصدره الدول المغاربية موجهة نحو أسواق الإتحاد ، وبالمقابل يقارب أقل 4% من مجموع صادراته (الإتحاد الأوروبي) موجهة نحو الأسواق المغاربية ، ،إضافة إلى أن نسبة 70% من الصادرات المغاربية نحو الإتحاد الأوروبي تمثل أكثر من 8% من دخلها الوطني ، وبالمقابل فإن صادرات الإتحاد الأوروبي نحو الأسواق المغاربية لا تمثل سوى 4 % من مجموع صادراتها ،أي أقل من 0.5 % من دخلها الوطني الخام ، إن بنية العلاقات الاقتصادية من خلال هذه المؤشرات الرقمية تبرهن على مدى حيوية

الأسواق الأوروبية بالنسبة لاقتصاديات الدول المغاربية ، مما يصعد من علاقات التبعية (جنوب — شمال) ، في غياب نسبي لتبعية (شمال — جنوب) بنفس الحدة رغم توفر العامل يتسم بلا تناظر ولا تكافؤ بارزين يؤديان بالضرورة إلى إفراز نوع من " حالة محدودية حرية الحركة " بالنسبة لدول

1- Vaulx Maurice, Ibid. P63

الضفة الجنوبية ، مما قد يكرس أكثر البعد الصراعي في العلاقات الاقتصادية و التجارية الأورومتوسطية و بالتالي صعوبة إقامة أطر علاقاتية تعاونية أو على الأقل الحفاظ على علاقات "هادئة" و غير مهددة.[1]

إن اختلال التوازن في العلاقات في العلاقات الاقتصادية الأورومتوسطية ، زاد من حدة التبعية الغذائية (جنوب — شمال) إذ تبرز معظم الأرقام تناقضات فضيعة من منظور الاحتياجات الغذائية ، فالقسم الأعظم من واردات الدول المغاربية مثلا هي أغذية ضرورية لتغطية الاحتياجات الأساسية لكتلة بشرية متنامية بصورة مخيفة بنسبة 3.2 %[1] ، لكن إذا كان القطاع الزراعي بشكل عام يميز علاقات غير متناظرة و غير متكافئة ، فإن البعد التجاري المحظ ، يعتبر أكثر نزاعية ، سواء تعلق الأمر بالقطاع الزراعي أو بقطاع الصيد البحري ، فالصادرات الزراعية الجنوبية نحو الشمال والتي تكتسي أهمية قصوى لدى بعض الدول المصدرة لها ، لا توليها الدول الأوروبية نفس الأهمية ، هذا إلى جانب تأثير تشابه المناخ وخصائص التربة على التشابه في المحاصيل الزراعية بين القطاعات الزراعية حول المتوسط ، هذا التشابه في المحاصيل الزراعية و الذي يمس بالدرجة الأولى تلك المتميزة بسرعة التلف ، تتطلب تسويقا أو تصديرا سريعا ، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها و بالتالي تعرضها لمنافسة شديدة من قبل المحاصيل الزراعية الأوروبية ذات الأسعار المنخفضة و النتيجة في الأخير هي تهديد قطاعات زراعية كاملة في دولة جنوب المتوسط بالإفلاس ، وعجزها بالتالي عن لعب أي دور في اقتصاديات هذه الدول مم ا قد يكرس أكثر ، تنامي الصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية على السواء.

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري ، فإن مجال حقوق الصيد تعتبر إحدى نقاط الخلافات العالقة في العلاقات التجارية الأورومغاربية على وجه التحديد ، خاصة خلاف الإتحاد الأوروبي مع المغرب الذي يمكن أن يتطور في أي لحظة غلى بؤرة نزاع قد يهدد الاستقرار الإقليمي.

1- Maurice Vaulx, Ibid. P65

فالحصيلة النهائية لوضع العلاقات الاقتصادية الأورومتوسطية ن، هي هيمنة منطق التبعية الشديدة (جنوب – شمال) ، بانعكاساتها السلبية على النمو الاقتصادي الاجتماعي في الضفة الجنوبية والذي يؤدي حتما إلى الإحساس بالعداء والغيرية تجاه مجتمعات الضفة الشمالية ، إن مثل هذا الإحساس سيزيد من الإدراكات الخاطئة و تغذية العوامل النفسية المؤدية إلى تفاقم وتنامي الصراعات الشاملة في الجهة.

لكن وجود بعض الدول البترولية في الضفة الجنوبية (الجزائر – ليبيا) ، يقلل إلى حد ما من شدة التبعية هذه ، لتأخذ شكل الإعتماد المتبادل على الأقل في الميدان الطاقوي ، الشيء الذي جعل أوروبا تفكر بجدية في إعادة صياغة علاقاتها الاقتصادية ، خاصة الطاقوية ، فالحدود التقليدية بين الأمن الأوروبي وأمن المناطق الأخرى الواقعة على التخوم المتوسطية بدأت تتلاشى ، معلنة بذلك بروز جيوبوليتيك جديدة للتزود الطاقوي تعكس جليا التداخل أو الإرتباط المتبادل بين البيئتين الشمالية و الجنوبية في المتوسط ، خاصة من منظور أمني ، في ظروف تشهد تناميا متزيدا لشبكات الغاز و البترول الرابطة بين شمال إفريقيا و جنوب أوروبا ، إذ نجد مثلا أن 70% من غاز إسبانيا مصدره الجزائر ، لذا فإن تحقيق الأمن الاقتصادي الأوروبي ، رهين بتحقيق الأمن الطاقوي ، بل أكثر من ذلك تحقيق الأمن الشامل في بعده البشري بالدرجة الأولى.

فعدم استقرار الدول الممونة للإتحاد الأوروبي بالبترول يعني حدوث أزمة طاقوية حادة في أوروبا [1] ستؤثر على أمنها الاقتصادي و البشري على السواء ، وباعتبارها دولة بتـــرولية و غـــازيـــة ، فإن الجـــزائر تحتل موقعا متميزا في إطار العلاقات الطـــاقوية الأورو متوسطية ، لمعطيات جغرافية ، سياسية و حتى تاريخية ، فالمشهد "السياسي- الأمني" الذي ميز الساحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة ، جعلها تتبوأ مكانة متميزة في حسابات مهندسي " الإطار الأمني الطاقوي " [2] و الأمن الشمولي لدى الجانب الأوروبي ، فالجزائر هي الشريك الأول للإتحاد الأوروبي ، إذ تمثل سوقه 70% من صادرات الجزائر و 59% من وارداتها في بداية التسعينيات فالعشر أهم شركاء الجزائر ، تسعة

1- Pierre Noël, "pétrole et sécurité Internationale: de nouveaux enjeux", défense national, janvier, 1999, p97.
2- ibid. P101-104.

منها دول أوروبية فشدة الاعتماد المتبادل الاقتصادي عموما ، والطاقوي خصوصا بين دول الإتحاد الأوروبي و الجزائر جعل من هذه الأخيرة طرفا أساسيا في معادلة الأمن الجهوي في المتوسط.

المطلب الثاني: الطبيعة المركبة للأمن في المتوسط

إن أي محاولة لتفسير أو فهم أشكال أو حجم التأثير الفعلي للأبعاد الاقتصادية ، الديموغرافية و البيئية على الأمن الأوروبي بمفهومه الشامل ، يستوجب علينا منهجيا و تحليليا دراسة هذه الأبعاد في صورتها التفاعلية و الديناميكية ، حتى نتمكن من الوقوف على النتائج المختلفة لهذه الأبعاد من حيث تأثيرها على الأمن الأوروبي في الجهة المتوسطية عموما و الجهة الفرعية للمتوسط الغربي على وجه التحديد. لكن إذا سلمنا أن النتائج الأهم في التفاعلات المختلفة هي : التدفق الهجري و تنامي التيار الإسلامي في بعديه السياسي والحضاري ، فإن جنوب المتوسط في هذه الحالة ، لن يدرك كتهديد ديموغرافي أو بيئي أو اقتصادي ، بل كتهديد جهوي شامل و مركب.

إن تنامي القطيعة بين ضفتي الجهة المتوسطية ، يتخذ شكل التدهور المستمر للأنظمة الإيكولوجية الاقتصادية ، الديموغرافية وحتى السياسة في الجهة الفرعية الجنوبية ، إن هذا التدهور الشامل و المستمر أصبح يكتسي صبغة نزاعية تهديدية من خلال تفاعل هذه الأنظمة المختلفة وتداخل عناصرها في

شبكة علاقات مترابطة تؤثر فيما بينها بصورة تبادلية ، فالتدهور الشامل للنظام الأيكولوجي المتوسطي ، سواء من زاوية تأثر الموارد البحرية و الساحل من جراء الإستغلال المبالغ فيه و غير العقلاني أو بسبب تلوث المياه العذبة و إنهاك الأراضي الصالحة للزراعة و تقلص المساحات الغابية بسبب التوسع العمراني الفوضوي و تركيز المنشآت الصناعية ، وهذا ما أفرز وضعا إنسداديا عاما بسبب تراكم المشاكل و الصعوبات المختلفة ، هذا الوضع العام أدى إلى عدة مظاهر كالحرمان والفقر ، الندرة والبطالة ، مظاهر ساهمت كلها في دفع التدفقات الهجرية نحو دول و مجتمعات الإتحاد الأوروبي بكل ما تحمله هذه القوافل البشرية من عوامل التعبير الثقافية و الدينية في شكل مطالب هويتية تتناقض عموما و النظم القيمية الغربية و حتى قوانينها الوضعية إلى جانب المشاكل و الأزمات " السوسيو اقتصاديةّ" التي تطرحها على المجتمعات المستقبلية (الأوروبية) .

مهما كانت طبيعة التفاعلات الحادثة بين المؤشرات أو الأبعاد الأمنية المختلفة ومهما كانت نتيجة تأثيرها في صياغة أو بلورة بنى أمنية معينة في الجهة المتوسطية ، فإن إدراك خطورة تهديد هذه العوامل (الإيكولوجية ، الديموغرافية ، الاقتصادية، ...) لا يمكن تفسيرها ، بل فهمها إلا ضمن ظاهرتين أساسيتين تقولب بنى الأمـــن الجهوي في المتوسط : يتعلق الأمر هنا بالهجرة و تنامي الحركات الأصولية الدينية أو ما يسمى ص بالإسلام السياسي".

جنوب المتوسط تهديد جهوي شامل ومركب: قلنا أن الجنوب أصبح يدرك لدى الأوروبيين على أنه تهديد غير تجزئي ، بل النظرة الكلانية لمفهوم الإقليم المتوسطي أكسبت طبيعته التهديدية نظرة كلانية شاملة ومعقدة ، هذه النظرة الشاملة لمفهوم " تهديد" الجنوب يمكن توضيحها و فهمها في إطار سياقين متداخلين : السياق الهجرتي و السياق الديناميكي السياسي الديني ، كيف ذلك؟

السياق الهجرتي: لقد أكدنا في تحاليلنا السابقة أن الإتحاد الأوروبي متخوف من الإنفجار الديموغرافي في مجتمعات جنوب المتوسط وخطورة هذا الإنفجار تكمن في استمرار الضغط الهجري نحو مجتمعاته إذ تميزت فترة الثمانينات من القرن الماضي بضغط هجرتي مستمر تميز بانتقال حجم تأثيره وثقله من محيط إلى مركز النظام الديموغرافي العالمي ، لقد مست هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة ترتيبا عالميا غير مهيأ ، في وقت تميزت فيه هذه الحركية البشرية خلال الانتقال من الجنوب نحو الشمال بسلسلة من التعقيدات التقنية الثقافية و الاجتماعية ، بل وكذلك الإيكولوجية لتشكل من خلال تفاعلها ما

أسميناه ، " الهاجس الأمني الأوروبي الجديد" في مرحلة اتصفت بانتشار مكثف لظاهرة الإرهاب على مستويات مختلفة من النظام العالمي ، فالهجرة ينظر لها من زاوية " التهديد" أو "الخطر" كونها ظاهرة مفرزة لعلاقات صراعية تعود أسبابها الرئيسية إلى انتشار ثقافة عدم التسامح وكره الأجانب ، فمن خلال عامل الهجرة كمتغير أساسي في معادلة الأمن الأوروبي في متوسط ما بعد الحرب الباردة ، أضحت الأزمات و الصراعات ولأول مرة في تاريخ العلاقات الأورومتوسطية تمر عبر ما أسميناه النظام الفرعي للمتوسط ، بعدما كانت تحدث عموما بعيدا عنه ،إن التهديد الهجري ، يمكن فهمه أو تفسيره بناء على مقاربتين متكاملتين : مقاربة بسيكو ثقافية و أخرى سوسيو اقتصادية.

المقاربة البسيكو ثقافية: من خلالها يمكن أن نفهم على أن الإتحاد الأوروبي (الدول ، المجتمعات والنخب) لا يريد أن يرى قوته البشرية ، خاصة من حيث العدد ، تتراجع أمام تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط (المغاربة خاصة) التي تشكل بنيتها السكانية هاجسا أمنيا حقيقيا ، باعتبار أن البنية الشبانية للمجتمعات المتوسطية أخلت بشكل خطير بتوازن النظامين الديموغرافيين بين ضفتي المتوسط ، إن هذا الاختلال يدرك على أنه تهديد للأمن المستقبلي للمجتمعات و الأمم الأوروبية التي تعودت على التفوق الديموغرافي على أمم الجنوب المتوسطي ، ففقدان هذا التفوق ولد إحساسا لدى المجتمعات الأوروبية بتزايد خطر الاقتحام أو " الغزو" من طرف البرابرة الجدد القادمين من الضفة الجنوبية للمتوسط ،فأوروبا " العجوز" قلقة من حقيقة المعادلة الديموغرافية الجديدة في جهة المتوسط والتي أدت إلى تنامي الإحساس بالرعب و الخوف بسبب زيادة الولادات عند الآخرين وعدم مراقبة تدفقاتهم الهجرية لذا برز إدراك لدى الفرد الأوروبي ، إذ يصرح الأوروبيون " بعد غزونا ، سوف يغرقوننا بسيل من الأطفال ، في وقت سوف يؤدي عقمنا المتنامي إلى اضمحلالنا و زوالنا "

إن هذا الإحساس نلمسه ليس فقط لدى الفرد (المواطن الأوروبي) ، بل كذلك لدى الأحزاب السياسية والمواقف الرسمية لصناع القرار في هذه الدول ، فنجد مثلا أن ما بين (65-75%) من الفرنسيين يعتبرون أن العرب كثيرون في فرنسا ، وأغلبهم يتنبئون بصراعية العلاقات الاجتماعية و الثقافية بين المهاجرين أو أبناءهم و المجتمع الفرنسي [1] خاصة مع تنامي التيارات السياسية و الثقافية المعادية للأجانب الذين تقيم نسبة معتبرة منهم بصورة غير شرعية ، هذه الفئة البشرية تدرك لدى معظم الدوائر الأوروبية الرسمية و غير الرسمية على أنها تشكل خطرا على مستقبل أوروبا

1- Bichara khader,l' 'europe et la méditerranée, Op.Cit.P81.

الفصل الثالث:التحديات الأمنية في المتوسط و آثارها على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

منذ التحولات الكبرى التي ميزت المسرح الكوني ،أصبح البعد الإستراتيجي للمتوسط أكثر نسبية من أي وقت مضى ، ومن هنا أعادت دول الضفة الشمالية تشكيل نظرتها تجاه المتوسط ،والضفة الجنوبية منه بشكل خاص ، خاصة أن التحولات على مستوى الإدراكات الحسية للتهديدات و الأخطار الجديدة ،وعلى مستوى طبيعة مصادرو أبعاد التهديدات التي بنيت عليها إستراتيجيتها الجديدة وفق بيئة أمنية متوسطية ضمن إطار لا عسكري للأمن ،لذا نعتبر أن دراسة قضايا الأمن في المتوسط في بعدها الغير العسكري مهمة للغاية ،وإذا كان الاستقرار والأمن في حوض البحر المتوسط يرتبط بالاستقرار الاقتصادي فإنه يرتبط بالاستقرار السياسي والاستقرار المجتمعي في كل الدول المتوسطية ، وبالتالي فإن تخبط عمليات التنمية و انتشار البطالة والفقر خاصة في الضفة الجنوبية للمتوسط لا يؤدي فقط إلى بروز حالة عدم استقرار في هذه الدول ، ولكنه يؤدي أيضا إلى بروز تهديدات أمنية في كامل الحوض المتوسطي ،وهذا ما أدركته أوروبا التي تؤكد على خطورة هذه التحديات الجديدة مثل الإرهاب والتطرف الديني ،والهجرة غير الشرعية ،وتهريب المخدرات ,فالتحديات الأمنية في النظام العالمي الجديد وعصر العولمة أخذت بعدا جديدا ,ولذلك كان لابد من العمل المشترك لاحتواء هذه التهديدات وتحقيق منطقة أمن واستقرار.

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب

يرى البعض أن ظاهرة الإرهاب الدولي تطورت بشكل أصبحت معه قادرة للاستخدام كبديل للحروب التقليدية.وبذلك التغيير في الفواعل التي تخوض الحرب و التي كانت في السابق الدول فقط.وإذا كان هناك إجماع بين الشركاء في ضفتي المتوسط حول خطورة هذه الظاهرة بما تشكله من تهديد لأمن واستقرار المنطقة ، فإن هناك اختلافات كثيرة ومتعددة في إدراك الظاهرة وفهمها بسبب تعدد المداخل المفاهيمة ، ولهذا لم يتم التوصل إلى اتفاق حول تعريف موحد للإرهاب .

المطلب الأول:مفهوم الإرهاب

وإذا كان الإرهاب من الناحية اللغوية ينصرف معناه إلى الخوف و الفزع والتهديد لا يتعلق بالجهة الممارسة، و لا الممارس ضدها الإرهاب، فإنه موضوع فضفاض " بأن ما يعد إرهابا في نظر البعض لا يعد كذلك في نظر البعض الأخر" [1] .

لكنه بصفة عامة يمكن التمييز الفعل الإرهابي الذي يتسم بأعمال العنف ضد الدولة عن أي فعل أخر يتضمن إحداث ألوان عديدة من العنف [2]

حيث نجد عدة تعريفات لمفهوم الإرهاب فقد ركزت البعض منها على طريقة عمل و تنظيم الجماعات الإرهابية، ومن بين هؤلاء الباحثين كان "شميد Shmid"و"جوكمان Jongman " في كتابهما الإرهاب السياسي.ومن ثم عزل العناصر التي تكررت في التعاريف،ليخرجا بجدول رتبا فيه أهم العناصر المكونة لمفهوم الإرهاب و التي وردت بنسب مئوية وكانت: العنف كقوة مادية 83.3%،العنصر السياسي 65%، الخوف والرهبة المؤكدة 51%، التهديد47%،التأثيرات النفسية41.5%، الاختلاف بين الضحية و الهدف 37.5%،له هدف معين ،مخطط،منظم37.5%، أسلوب قتال إستراتيجية و تكتيك 30.5% .[3]

يمكن أن نصنف الإرهاب بالاعتماد على الخصائص التي تميزه عن باقي الظواهر و تجعله بعيدا عن مفهوم المقاومة المشروعة للشعوب من أجل الاستقلال و الحرية فالإرهاب يعتمد على العنف و استعمال القوة وتهديد الأشخاص و الممتلكات وترويع الأمنيين، كما يكون الإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية وإنما يكون غير ذا أهداف واضحة باستثناء الإستلاء على الأموال و المنافع الاقتصادية.[4]

إن الإرهاب كلمة قديمة، ففي المعجم الوسيط، هو وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية, ومنه ما يقوم به بعض الأفراد و الجماعات و الدول بالقتل وإلقاء

1- الجهماني ، ثامر إبراهيم ، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي ، دراسة قانونية ناقدة .
الجزائر: دار الكتاب العربي، طبعة 2001، ص ص 7و8.

2-إريك موريس آلان ، الإرهاب الدولي ، ترجمة أحمد حمدي محمود ، مصر الهيئة العامة للكتاب ، 1991 ص23.

3- زكور يونس ، الإرهاب وإشكالية تحديد المفهوم ، الحوار المتمدن،العدد8،1758ديسمبر2006.

4 - الجزائر والأمن في المتوسط : واقع و أفاق ، الملتقى الدولي الجزائر :جامعة منتوري 29 -30 أفريل2009 ،ص 257.

المتفجرات و التخريب.وعلى المستوى التأصيل الفقهي للظاهرة ، فقد بدأ استخدام كلمة إرهاب (Terrorism) في نهاية القرن الثامن عشر للتعبير بشكل أساسي عن أعمال العنف التي تقوم بها الحكومات لضمان خضوع شعوبها، ثم أصبحت تطلق بشكل أساسي على الإرهاب الذي يقوم به أفراد أو جماعات [1]

وعلى صعيد المؤتمرات الدولية وجهود المنظمات الإقليمية و العالمية، نجد أن المؤتمر الدولي الذي عقدته عصبة الأمم في عام 1937 والذي تمخضت عنه اتفاقية دولية لقمع ومنع الإرهاب ،اعتبر الإرهاب هو تلك الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ويكون هدفها أو من شأنها إثارة الفزع و الرعب لدى شخصيات معينة أو لدى جماعات من الناس أو لدى الجمهور.

أما الميثاق الأوروبي لقمع الإرهاب لعام 1977 فنص في مادته الأولى على نزع الصفة السياسية عن مجموعة من الجرائم التي اعتبرها بمثابة عمل إرهابي.
وبخصوص منظمة الأمم المتحدة، فبعد أن قررت منذ عام 1979 إنشاء لجنة خاص بالإرهاب تفرعت عنها ثلاث لجان، وكلفت إحداها بوضع تعريف للإرهاب الدولي، عجزت هذه الأخيرة في مهمتها بعد سنوات، بسبب تباين المواقف بين الدول، وبخاصة تلك التي تميز
الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة، وبين الإرهاب والنضال الشرعي ضد المحتل، وخلال اجتماع لوزراء الخارجية في الإتحاد الأوروبي في هولندا لبحث أهم القضايا المرتبطة بخطط مكافحة الإرهاب في 2001/11/16 قدمت بلجيكا صيغة مشروع لتعريف هذه الظاهرة ، حددتها

في مختلف الأفعال الإجرامية التي ترتكب بنية الإرهاب الجسيم للعامة، بهدف إجبار سلطة مثل دولة أو منظمة دولية على التصرف على نحو معين أو بهدف تدمير هياكل دولة أو مجتمع أو منتظم ة دولية " [2]

1 – لكريني إدريس:مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية ، المستقبل العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية,السنة 25 ،العدد281 ،(تموز/يوليو2002),ص40.

2– لكريني إدريس ،العرب والعالم بعد 11أيلول/سبتمبر:مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية،بيروت،مارس2004، ص277.

ومن خلال ما سبق و وفقا لمقاييس القانون الدولي ومبادئ أهدافه فأنه الإرهاب بالمفهوم الواسع هو كل فعل إجرامي غير مشروع، وسيان في ذلك، أيا كانت الجهة التي تمارسه سواء أكانت دولة أو تنظيما أو جماعة أو غير ذلك، فالوصف الإجرامي للفعل يتأثر بشخصية الفاعل، و بالتالي فإن العمل الإرهابي لا تنتفي عنه صفة الإرهاب عندما تمارسه دولة أو جهاز من أجهزتها [1] .

المطلب الثاني: احتواء ظاهرة الإرهاب

إذا كان الإرهاب الدولي يوقع ضحايا كثيرة، فإن الإرهاب الوطني أو الداخلي هو أشد فداحة، و الأوسع انتشارا، وله القدرة على التأثير في المصالح الأوروبية و الغربية الموجودة في الدول العربية،إضافة إلى سرعة انتشار الانعكاسات الناتجة من هذه التأثيرات على الوضع الداخلي للدول الإتحاد الأوروبي، ولعل مع حصل في الجزائر و مصر وتركيا، وفي بلاد الباسك، أفضل دليل على ذلك . فالإرهاب الداخلي و الإقليمي والدولي يشكل أحد أهم المخاطر التي تواجه السياسة الأمنية لدول الضفة الشمالية للمتوسط في تعاونها مع دول الضفة الجنوبية، على الرغم من أنها رفضت دائما تلبية مطلب بلدان جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط الخاص بإدارة الإرهاب،و لم تبدأ إهتمامتها بهذا الأمر إلا عندما بات الخطر حقيقيا على استقرارها.

التي تشكل أهم تحديات القرن الحادي و العشرين.حيث إن القضاء على الإرهاب والتطرف ،والحد من ظاهرة انتشارها في البحر المتوسط يتطلب تعاونا وثيقا ومنظما بين جميع دول المنطقة حيث تنظر دول الضفة الشمالية على أن دول الضفة الجنوبية مصدر للإرهاب، مع أن شبكات الإرهاب ومراكز تمويلها ليست قاصرة على الدول المعرضة للإرهاب فقط، بقدر ما هي تمتد إلى دول أخرى عديدة ، لذا يجب على دول الضفة الشمالية أي الأوروبية، وفي إطار سياستها الأمنية تجاه منطقة المتوسط، أن تتعاون مع بلدان المنطقة العربية في الضفة الجنوبية من المتوسط من أجل مساعدتها على تحقيق صياغة موحدة لمكافحة الإرهاب التي تشكل عاملا من عوامل الاستقرار الإقليمي [2]

1- أيوب مدحت ،الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11سبتمبر 2001،مكتبة مدبولي، القاهرة،2003،ص135

2-علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص294

ومن الجهود الدولية لاحتواء الظاهرة الإرهابية ، تنامي الوعي الدولي في العقود الأخيرة بأهمية مكافحة الظاهرة الإرهابية من خلال إجراءات جماعية مشتركة وفعالة في إطار من التنسيق والتعاون، لقد وصل عدد الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالإرهاب سنة 1997 إلى إحدى عشر اتفاقية ترمي إلى القضاء على الإرهاب.

مكافحة الإرهاب في حوض البحر المتوسط تتم ضمن الحملة الدولية لمكافحته،التي تتجلى في المؤتمرات واللقاءات الأوروبية المتوسطية لاحتواء الظاهرة.

احتضنت مدينة برشلونة الإسبانية يومي 27و28 نوفمبر 1995 الندوة الأورومتوسيطية الأولى، التي جمعت وزراء الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي مع نظرائهم في دول جنوب وشرق البحر المتوسط ،حيث أجمع المشاركون على ضرورة تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة لضمان أي تقدم وتنمية مشتركة بين جميع البلدان، حيث أكد البيان على أن الهدف العام هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة للحوار والمبادلات و التعاون ضمن السلام والاستقرار والازدهار، ويتطلب ذلك تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[1]

حيث تضمن البيان الصادر عن هذا الاجتماع مكافحة الإرهاب، ومن الملاحظ أن الجزائر التي عانت من الإرهاب والتي عرفت تصعيدا له لا مثيل له في المنطقة جعلها تركز وفي كل الجولات من المحادثات مع الطرف الأوروبي، الذي كان يعتبر تصاعد المد الأصولي في

الجزائر ضمن إطار ممارسة الحريات السياسية لكن نظرته هذه تغيرت بعد أحداث سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، وتأكد ذلك مع هجمات مدريد 11مارس 2003 وتحول الإرهاب إلى ظاهرة دولية .

إن اللقاء الأورومتوسطي الذي انعقد قي مدينة "بلرمو Palerme " في الثالث والرابع من جوان 1998 الذي تم فيه دراسة مسألة الوقاية ومكافحة الإرهاب على العكس من إعلان برشلونة الذي لم يتناول الظاهرة بجدية كبيرة، حيث شهدت مكافحة الإرهاب تطورات في تقريب وجهات النظر

حولها في مؤتمر شتوتغارت في الخامس عشر والسادس عشر من أفريل 1999، الذي تم فيه التأكيد على المحافظة على السلم و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط من خلال مجموعة من المبادئ هي

1- مصطفى عبد الله أبو القاسم، الشراكة الأوروبية المتوسطية النتائج وردود الأفعال،الطبعة الأولى ، معهد الإنماء العربي، بيروت، 2002،ص78

كالتالي:

1 -التأكيد على إعلان برشلونة 1995 كأساس للشراكة الأوروبية – المتوسطية.

2 -احترام مبادئ الأمن وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

3 -عدم قابلية الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط للتجزئة.

4 -الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل.

5 -الاعتماد على وسائل التعاون الأمني.

6 -عدم التدخل في فض المنازعات الحالية.

7 -الالتزام بمدخل عام و متوازن لقضية الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط.[1]

1 - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم،الشراكة الأوروبية المتوسطية ترتيبات مابعد برشلونة،معهد الإنماء العربي،لبنان، 2002 ،ص347.

المبحث الثاني:تحدي الهجرة.

إن الهجرة بصفة عامة لا يمكن اعتبارها ظاهرة جديدة أو حديثة العصر وإنما هي ظاهرة طبيعية إنسانية قديمة قدم التاريخ عرفتها وستعرفها كل الشعوب خاصة الأوروبية التي تشكل قبلة للمهاجرين من دول العالم الثالث.وعلى الرغم من أن قضايا الهجرة وخاصة السرية (غير الشرعية) أصبحت قضية تهم كافة الدول المطلة على الحوض البحر المتوسط، حيث تنامت بشكل كبير في السنوات الأخيرة رغم آثارها الوخيمة على المهاجرين،مما يطرح لنا قضية أمن الدول ، سواء الدول المصدرة للهجرة أو الدولة المستقبلة، من جهة وأمن المنطقة ككل و بشكل أساسي من جهة أخرى، وهذا في إطار العلاقات المتشابكة والمعقدة بين ضفتي البحر المتوسط ، فما مدى تأثير الهجرة على الأمن في البحر الأبيض المتوسط؟

المطلب الأول:تعريف الهجرة.

إنه من الصعب إعطاء تعريف محدد و موحد للهجرة نظرا لوجود ظواهر مشابهة لها وبالتالي تعاريف مشابهة لتعريفها مثل ما هو الفرق بين الانتقال و الهجرة ،بين المهاجر ، الأجنبي ، اللاجئ . تعدد التعاريف راجع أيضا إلى تعدد جوانب الظاهرة ، وبالتالي فأن كل تعريف سيركز على جانب دون الأخر، أضف إلى أن ظاهرة الهجرة عرفت تطورات كثيرة خصوصا في السنوات الأخيرة، مما ينتج عنه التعدد في التعاريف كذلك

فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي تعرفها الموسوعة الحرة " Wekipedia " بأنها أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان أخر.

كما تعرف موسوعة " Universalis " الهجرة بأنها عملية انتقال من مجال جغرافي إلى آخر، حيث تنطبق على الانتقال الجماعي للأفراد دون أن تكون لديهم نية العودة إليه.

وأما في الموسوعة السياسية فتدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة [1]

ومن بين التعاريف التي تعتمد على معيار دوافع الهجرة نجد المعجم القانوني، فهي العملية التي يذهب

1- الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ج7، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1994،ص67.

من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل [1]

كما نجد من يعرف لنا المهاجر بأنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها، والعامل الأجنبي عنده هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل،

و اللاجئ هو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده الأصلي وتمثل الهجرة السرية أو غير الشرعية أو غير القانونية أحد الأبعاد السيئة لهذه الظاهرة،وهي من الأنواع الحديثة للهجرة و التي بدأت تخرج عن نطاقها التقليدي كمحاولات معزولة و أصبحت تعتمد على شبكات منظمة و مهيكلة حول شبكات متداخلة، تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

على هذا الأساس تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا. [2]

أو كما جاءت في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية بأنها الانتقال أو الحركة من مكان إلى أخر أو إلى دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة أي بعيدا الأطر الرسمية و القانونية المتعارف عليها دوليا. [3]

والمصطلح المتداول في منطقة شمال إفريقيا وفي الجزائر بشكل خاص هو "الحرقة" ومعناه حرق كل الأوراق و الروابط التي تربط الفرد بجذوره و بهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.

وأصبحت تشكل هذه الظاهرة الحرقة المثيرة للقلق سواء بالنسبة للدول التي تسمى بالدول المصدرة لها أو بالنسبة للدول التي تسمى بالدول المستقبلة ، حيث نجد أن دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض

المتوسط تمثل الدول المصدرة، في حين تمثل دول الضفة الشمالية أي دول جنوب أوروبا الدول المستقلة،ولقد أدى تطور الظاهرة إلى أن أصبح يشمل عدة فئات ومن عدة نواحي، حيث لم تعد الهجرة غير الشرعية حكرا على الرجال فقط، بل تعدته إلى فئة النساء،كما أصبحت تشمل الأطفال

1- Berger N.,La Politique Europeenne Dasile Et Dimmigration,Enjeux Et Perspectives,Bruxelles,Bruylant,2000,P 15.

2- George P.,Les Migration Internationales, Paris,Press Universitaire De France,1976,p 28.

3-عبد اللطيف محمود، الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي، القاهرة، 2003، ص14

القصر والمتزوجون وذوي الأطفال،كما أصبح المرشحون للهجرة من فئة حملة الشهادات المهنية و الجامعية ومن كل المناطق.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية.

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل أوسع باعتبارها تشغل بال الدول و الحكومات المستقبلة لها في المنطقة ، فلابد من معرفة الدوافع والأسباب التي وراء بروز وتنامي هذة المشكلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.ويمكن تلخيص هذه الدوافع فيما يلي:

1 -العوامل الاقتصادية: يجلى التبيان في في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول المصدرة و الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية ، فالأفراد ينتقلون من المناطق حيث تكون مستويات الدخل والشغل و الظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة، إلى المناطق تكون الظروف مساعدة على رفع مستوى معيشتهم،ففي المتوسط يبدو التباين واضحا بين الضفة الجنوبية والضفة الشمالية بسبب تذب وتيرة التنمية في دول جنوب الضفة المتوسطية خلافا لما نجده في الدول المستقبلة التي تعيش وضعية اقتصادية متقدمة إضافة لمشكلة البطالة التي تمس عددا كبيرا من سكان الضفة الجنوبية ، خاصة منهم فئة الشباب و الحاصلين على الشهادات الجامعية.

2 -العوامل الاجتماعية: إن الهجرة في المنطقة المتوسطية، تدور في مجالين مختلفين ديموغرافيا ، أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل و السكن والخدمات الاجتماعية وغيرها والآخر يعرف انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب

،فالانفجار الديموغرافي تتولد عنه عدة مشاكل أهمها البطالة، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية الأخرى المتمثلة في الفقر،ضعف التعليم، مشاكل الصحة و انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها.

1- غرهام ايفانز و جيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث"الهجرة غير الشرعية" الإمارات العربية المتحدة،مركز الخليج للأبحاث،الطبعة1 ،2004، ص330.

تظهر موجات الهجرة –سواء القانونية أو غير الشرعية– من خلال صورتين، الأولى اقتصادية و الهدف منها تحقيق حياة أفضل ومن ثم عودة المهاجر إلى بلده الأم للاستقرار النهائي و الانفتاح على الحياة العامة من خلال الاستثمار.وأما الصورة الثانية فتكون لغرض الاستقرار النهائي في بلد غير الدولة الأصلية أي دون الرغبة في العودة. وطبعا المهاجر في كالتا الصورتين مدفوع تحت أسباب معينة نحو ذلك، فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو كل ذلك.[1]

لذلك يمكن إظهار العلاقة بين الهجرة الغير شرعية أو السرية و النمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي في الشكل ألاستنتاجي التالي:

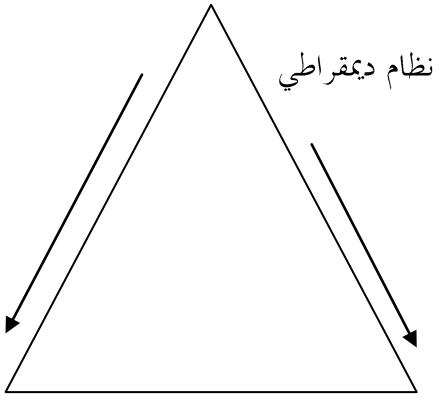

هجرة غير شرعية ⟵ قطاع الاقتصاد

ولهذا فقد أولت أهمية كبيرة للهجرة من خلال إدراجها في جميع الاتفاقيات و تم ربطها بمسائل الأمن و الاستقرار في المنطقة،والتي تعتبر الضفة الجنوبية المنطقة الكلاسيكية الأولى لتوجهات الهجرة نحو الضفة الشمالية للمتوسط لاعتبارات القرب الجغرافي و الروابط التاريخية التقليدية بين الضفتين ورغم هذه الروابط إلا أن دول الضفة الشمالية ترى في هذه التدفقات الكبيرة خطرا على أمنها خاصة مع تجليات العولمة.

وعلى الرغم من أن ظاهرة الهجرة تنم عن كثير من السلبيات، إلا أنها تكتسي بعض الإيجابيات،خاصة بالنسبة للبلدان الأصلية للمهاجرين، خاصة من تلك التحويلات للأموال حيث تعتبر

1- Tandonnet Maxime, migration : la nouvelle vague questions contemporaines, paris : l' harmattan, 2003.

هذه التحويلات مصادر دخل رئيسية لبعض العائلات التي يتواجد أحد أفرادها في الضفة الشمالية للمتوسط، فإنها كذلك تعتبر مصادر مالية لبعض الدول مثل دول المغرب العربي كجهة رئيسية في غرب البحر الأبيض المتوسط (الضفة الجنوبية المصدرة للمهاجرين) والجدول التالي يبين تحويلات المهاجرين المغاربة المقيمين في دول الشمال المتوسط.

	الجزائر	المغرب	تونس
1995	1294	1969	753
1996	1045	1165	820
1997	1075	1839	765
1998	1080	2011	792
1999	1108	1938	860
2000	-	2108	795
2001	815	3262	930

جدول يوضح التحويلات بالنسبة المهاجرين المغاربة المقيمين في الخارج " الوحدة مليون دولار" [1]

وتتجلى أهمية التحويلات بالنسبة لاقتصاديات الدول المغاربية أكثر إذا ما قمنا بمقارنتها بمؤشرات

الاقتصاد الكلي مثل الناتج الداخلي الخام، الصادرات و الواردات، و النتائج المحصل عليها يوضحها الجدول الأتي

	الجزائر	المغرب	تونس
التحويل/ الناتج المحلي الخام	%2.36	%9.63	%4.46
التحويل/ الصادرات	%8.99	%45.83	%14.04
التحويل/ الواردات	%11.56	%29.71	%9.74

جدول مقارن بين تحويلات المهاجرين وبعض المؤشرات،" سنة 2001 ". [2]

1-Khachani Mohamed, dialogue sur la cooperation migration en mediterranee occidentale, dans : http://www.iom.int/documents/officialtexte/FR/ Khachani paper.pdf.p9.
2-Idem.- p9

لقد كان بالإمكان الاستفادة من ظاهرة الهجرة المغاربية إلى دول الضفة الشمالية من المتوسط إيجابيا من خلال جعلها أداة ربط و تواصل بين المجتمعات والثقافات بين ضفتي المتوسط، لكن دول الضفة الشمالية جعلت من قضايا الهجرة هاجسا يثير مخاوف كثيرة لدى الدول الأوروبية على أمنها و نمطها الاقتصادي و الاجتماعي، وعلى هندستها السياسية، وعلى ثقافتها مما ينتج عنه فقدان الهوية الأوروبية أمام النسب المتزايدة للأجانب ويتجلى هذا الخوف في السؤال الذي طرحه "هيرفي لوبرا Herve le bras" "هل سنكون فرنسيين في عام 2025؟" [1]

المبحث الثالث:الجريمة المنظمة

يعتبر المجتمع الدولي الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول و اقتصاديتها، لأنها تمس بالاقتصاد مباشرة و بالقدرات المادية و المالية للأمم، فقد تجدرت هذه الجريمة من الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة تقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها و انتشارها، فهي في ذلك لا تتوانى في استخدام مختلف الوسائل، كالتخويف، الاختطاف، الترهيب، الابتزاز، بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل، التسليح و الاتصال.

المطلب الأول:ماهية الجريمة المنظمة.

وقد عرفت الشرطة الدولية (الأنتربول) الجريمة المنظمة على أنها كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع و متواصل وهدفها الأول تحقيق أرباح و وفوائد دون أي التفات إلى الحدود الوطنية.[2]

و تعرف الجريمة المنظمة من خلال باعث الربح الذي تسعى إلى تحقيقه على أنها الظاهرة الإجرامية حين يكون من خلفها جماعات معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي حين يكون من خلفها جماعات معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي و تهدف إلى الربح،

1-http://www.eu.int/chaillot/choi44f.htm

2-غربي محمد، الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو إستراتيجية،في كتاب الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتجية،ص257.

وهي تهدف إلى الربح، وهي قد تتخذ الإقليمي الوطني صعيدا لنشاطها،أو قد تختار أن تقوم بأنشطة إجرامية عبر وطنية، أو تكون لها صلات بمنظمات مماثلة في دول أخرى.[1]

ويعرف البعض الأخر الجريمة المنظمة بأنها مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج يتسم بالثبات و الاستقرار، يمارس أنشطة غير مشروعة بهدف الحصول على المال مستخدما في ذلك العنف و التهديد و الترويع و الرشوة لتحقيق هذا الهدف ، وذلك في السرية تامة لتأمين و حماية أعضائها.[2]

وتعرف الجريمة المنظمة من خلال طابع الاستمرارية الذي يميزها عن الأنشطة الإجرامية الأخرى بأنها مشروع إجرامي قائم على أشخاص يوحدون صفوفهم من أجل القيام بأنشطة إجرامية، على أساس دائم و مستمر ، من خلال كيان أو تنظيم عصابي ، ذي بناء هرمي[مستويات قيادية ووسطى ومتخصصة و تنفيذية]، ويحكم هذا الكيان نظم و لوائح داخلية صارمة ، تضبط إيقاع العمل داخله، و يستخدم في سبيل تحقيق أغراضه العنف و التهديد والابتزاز و الرشوة لإفساد مسئولي إنقاذ القانون وأجهزة العدالة الجنائية بوجه عام ، وفرض سطوتهم عليهم ، لتحقيق أقصى استفادة من القيام بالنشاط الإجرامي ، سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة [3]

ومن أنشطتها المعتادة ، نجد جريمة غسيل الأموال غير المشروعة ، تهريب المخدرات والأسلحة و المعادن الثمينة و التحف الأثرية ، وحتى الحيوانات النادرة، و السيارات وبطاقات القرض، و تهريب البشر و تجارة الرقيق و السياحة الجنسية ،النصب في مجال التأمينات، جرائم الكومبيوتر، سرقة الملكية الأدبية ، تهريب الأسلحة للإرهاب ، القرصنة في البحرية . . .الخ. ومنه يمكن تعريف الجريمة المنظمة الدولية على أنها ذلك السلوك الذي يرتكب إخلالا بقواعد القانون الدولي وإضرارا بالمصالح التي يحميها، أو هي الأفعال التي تنتهك مبادئ القانون الدولي العام و تضر بالمصالح الدولية التي يحميها هذا القانون، أي أنها سلوك (فعل أو امتناع) مخالف للقانون الدولي، و يضر ضررا كبيرا بمصالح وأموال الجماعة الدولية، التي يحميها هذا القانون .

1- بسيوني محمود شريف ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية – ماهيتها و ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2004، ص11

2 - قشقوش هدى حامد ،الجريمة المنظمة –القواعد الموضوعية والإجرامية و التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة،2000، ص 15.

3- خليل سناء ،الجريمة المنظمة والعبر وطنية الجهود الدولية و مشكلات الملاحقة القضائية،المجلة الجنائية القومية، القاهرة،المجلد39،العدد الثاني، جوان 1996،ص88.

ويستقر في العلاقات بين الدول الاعتقاد بأن هذا السلوك يجب أن يعاقب جنائيا.[1]

كما أن الجريمة المنظمة هي أيضا عابرة للحدود و لا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم و ما يسجل بكل اندهاش هو أن النشاط غير المشروع قد شكل سنة 1998، 2% من الناتج الإجمالي العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ، كما أن العلاقات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر مابين 300و 500 مليار دولار سنويا ، وهذا ما يفسر لجوء التي تنشط في الخفاء بمختلف توجهاتها و أهدفها إلى الاستفادة من هذه الظاهرة.

إن الجريمة العابرة للحدود تشكل خطرا أمنيا متصاعدا ، حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي و لم يعد من السهل التحكم فيها إلا بالتعاون و تبادل المعلومات و خلق ميكانزمات تسهل عمل الفرق الأمنية المكلفة [2] بملف هذه الجريمة فالمصلحة المشتركة بين دول ضفتي المتوسط تتطلب تكاتف الجهود.

تشكل ظاهرة الاتجار بالمخدرات الملف البارز ضمن الجريمة المنظمة لأن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى، حيث أوضح تقرير لمنظمة الأمم المتحدة سنة 2004 ، أن رقم الأعمال العالمي لتجارة المخدرات يقارب حوالي 500 مليار دولار سنويا و هو يمثل نسبة 8% من التجارة العالمية ، وبين نفس التقرير أن زراعة المخدرات تمثل الدخل الرئيسي لحوالي 4 ملايين من السكان في العالم . بسبب انتشارها الواسع و المتزايد ن أصبحت تجارة المخدرات من أكبر العوامل التي لها انعكاسات على الاقتصادية و السياسية في العالم، و شكلت "عالما جديدا" خارج القانون ، وقد برزت بشكل كبير خلال سنوات التسعينيات على المسرح السياسي الدولي ، فنهاية الحرب الباردة أعطت مجال حرية أكبر للمنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال المخدرات ،كما أن انفتاح التجارة الدولية ساعد على سهولة تمرير و تبادل المواد المخدرة .

ويمثل إنتاج و تجارة المخدرات أحد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان الضفة الجنوبية و دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط على حد سواء، وإن كان هذا الملف يخص المغرب العربي مباشرة والمغرب الأقصى بصفة أدق ، حيث يعتبر المغرب من بين كبار البلدان

1-غربي محمد، المرجع السابق، ص 257.

2- أحمد ابراهيم مصطفى سليمان، الإرهاب و الجريمة المنظمة-التجريم وسبل المواجهة،دار الطلائع،القاهرة2006،ص118.

المنتجة و المصدرة لمختلف أنواع المخدرات ، خاصة نبتة القنب الهندي أو الحشيش ، وهو يعد إلى جانب لبنان المزود الرئيسي لأوروبا بهذه المادة حيث تقدر صادرات المغرب العربي نحو السوق الأوروبية من هذا المخدر، حوالي 2000 طن سنويا و نجد أن نسبة تتراوح مابين 60% إلى 80% من القنب الهندي المضبوط في أوروبا مصدرة من المغرب.

كما يعتبر المغرب كذلك مصدرا و معبرا لبعض المخدرات الشديدة المفعول مثل الكوكايين و الهيروين الآتية من بلدان أمريكا اللاتينية، و الموجهة إلى السوق الأوروبية على وجه الخصوص والتي تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق ، أو عبر الأراضي الجزائرية التي أصبحت تعتبرا معبرا أساسيا للتهريب، نتيجة تضييق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق.

إن دول الضفة الشمالية (متمثلة في الإتحاد الأوروبي) تعي أهمية التنسيق مع دول الضفة الجنوبية خاصة تلك الدول المنتجة كالمغرب، وتجلى هذا من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (عندما كان وزيرا للداخلية) إلى المغرب سنة 2005 (نوفمبر) لبحث مسألة المخدرات في إطار مشترك، وهذا من أجل إقامة منطقة أمن و استقرار، إذ يدخل ملف مكافحة المخدرات ضمن برنامج الحوار السياسي المني و مكافحة الجريمة المنظمة بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط .

واعتبر الشركاء الأورومغاربية إن ظاهرة المخدرات من بين أهم عوامل الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بالدول المعنية، سواء المنتجة أو المستهلكة لهذه السموم، وبالتالي يجب العمل في إطار مشترك من اجل القضاء – أو التقليل – من خطورة هذه الظاهرة [1]

وترجع أسباب تنامي نشاط شبكات إنتاج و تهريب المخدرات في المنطقة المغاربية التي هي جزء أساسي من حوض الجنوبي للمتوسط إلى عاملين أساسيين هما:

1 ـ وجود طلب فعلي متزايد في دول الضفة الشمالية، سواء كان هذا الطلب تجاري أو استهلاكي.

2 -مشكل البطالة و ارتفاع نسبها مما أدى إلى غياب إمكانيات وفرص الشغل،(أنشطة إنتاجية بديلة) خاصة في شمال المغرب التي بقيت على هامش كل حركة اقتصادية.[2]

ومع زيادة تفاقم ظاهرة المخدرات تتأكد المسؤولية بين دول ضفتي المتوسط عامة و منطقة غرب المتوسط- الأورو مغاربي- على وجه الخصوص على العمل في إطار مشترك من أجل احتواء هذا المشكل الذي أصبح ظاهرة متعددة الأبعاد، والقيام بمبادرات تنموية من الجانبين قصد فتح أنشطة إنتاجية بديلة في المناطق التي تنتشر فيها زراعة المخدرات ،فمثلا تدخل إلى دول

الإتحاد الأوروبي ما بين 4 و 6 أطنان من الهيروين عبر طريق البلقان شهريا، وهذا ليس بالأمر الهين، وإنما يدعو إلى القلق .

لأن شبكات تجارة و تهريب المخدرات تعتبر ممولا و محركا رئيسيا للحروب و النزعات، لارتباطها الوثيق بالمنظمات التي تتاجر بالأسلحة.

1-Baghzouz Aomar,le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de barcelone,pour une de sécurité partage en méditerranée occidentale, dans(mondialisation et sécurité),op,cit,p300.

2- فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية ، در توبقاللنشر،المغرب،1997، ص212.

المطلب الثاني: التعاون الدولي لوقف الجريمة المنظمة .

أبرمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، واعتمدت و عرضت للتوقيع و الانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة نوفمبر عام 2000.

يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أمام جميع الدول من 12 إلى 15 ديسمبر 2000 في بالمير بإيطاليا ، ثم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حتى سنة 2002 يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية من تاريخ إيداع الصك الأربعين أو قبول الإقرار أو الانضمام ، بدء النفاذ في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الأربعين أو القبول أو الإقرار أو الانضمام ، وتتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير بما في ذلك التدابير التشريعية و الإدارية ، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الوطني ، لضمان تنفيذ التزامتها بمقتضى هذه الاتفاقية ، وتجرم كل دولة الأفعال المجرمة وفقا للمواد 5- 6 – 8 -23 وهي

الاستفادة من عائدات الجريمة و تجريم الفساد وجمع وتبادل وتحليل المعلومات ، التعديل بعد انقضاء خمس سنوات على بدء نفاذ هذه الاتفاقية ، يجوز للدولة الطرف أن تقترح تعديلا لها .

إن معظم القوانين الوطنية لا تعرف مفهوم الجريمة المنظمة ، و تتباين المجتمعات الوطنية في مكافحتها لهذه الظاهرة فمن ينظر إليها كإرهاب دولي ومن يراها من زاوية المافيا المنظمة و من يرى أنها جماعات مسلحة أو عصابات منظمة أو أنها في خانة الجرائم الاقتصادية خاصة فيما يعني غسل الأموال و تزييف النقود ، وأمام هذا الرعب المنظم الذي يشكل تحديا لوجود ومستقبل هذه الدول وللقواعد القانونية ولقانون العقوبات ، وأمام تقصير السلطات التي تتصدى لجريمة عندما تشكل تحديا للسلطة و ليس تحديا للمجتمع ، إذ أن هذه الأنظمة تبدو و كأنها عاجزة عن مواجهة الجريمة ، فما معنى أن نواجه جريمة المخدرات بقانون الصحة ؟

إن نوعية هذه الجريمة ، تحتم وجود إجراءات دولية ، تتشابه مع الإجراءات الوطنية ، وقد تتناقض معها خاصة لمواجهتها .

تنطوي الجرائم المنظمة على خصوصيات من حيث نوعيتها والتخطيط و التنفيذ لها ، لذا تستأهل إنشاء أجهزة متخصصة لمكافحتها ،ويتصدر القانون الإيطالي الواجهة ، حيث أنشأ جهازا مختصا في مكافحة المافيا ، وقياسا عليه أنشئ في كل بلد عربي جهازا لمكافحة الإرهاب .

دور التشريعات الوطنية في مكافحة الجريمة المنظمة : خلت العديد من التشريعات ، وتضمنت الأخرى قواعد قانونية لمكافحة الجريمة المنظمة ، و كل منها يتحرك انطلاقا من نسبة المخاطر التي يواجهها .

ففي التشريع الجزائري[1] الذي يعرف قصورا تأسيسيا من حيث أنه لا يزال يحمل في ثناياه بصمات التشريع الجنائي الفرنسي ، لا يعرف الجريمة المنظمة لذا تنصب دراسات الباحثين على بعض التشريعات في مواجهة بغض الجرائم مثل الإرهاب والجرائم الاقتصادية فيرى الأستاذ الغوثي بن ملحة أستاذ القانون الجنائي في جامعة الجزائر أن البحث في الجريمة المنظمة يتم عبر استقراءات و استنباط واستدلال ، في حين أن الجريمة المنظمة لا تكتسي هذا الرداء السياسي بشكله الواضح لسبب بسيط و هو أن هدف الجريمة الربح فقط أما حركات التمرد و التخريب الاقتصادي فهي مسائل

سياسية مرتبطة بالأنظمة السياسية و ما يهم الجريمة المنظمة هو بيع السلاح و وجائب الحرب الأهلية ، لكن المشرع اقترب من مفهوم الجريمة المنظمة ، ولعل المشرع الجزائري لامس الجرائم المنظمة وفي صميمها من خلال معالجة التخريب و الإرهاب و هي الجريمة التي دمرت المجتمع الجزائري و لا زالت تفتك به ، إذ أصدر المرسوم 30- 9-1992 و المتعلق بمكافحة الإرهاب و التخريب و هي جريمة تستهدف أمن الدولة و السلامة الترابية و استقرار المؤسسات و سيرها العادي عن طريق أي عمل و يتوافر الركن المادي على شكل التدابير و ارتكاب المخالفات الموصوفة بأعمال تخريبية أو إرهابية ، و الركن المعنوي قائم على القصد الجنائي و الغرض بالمساس بأمن الدولة و سلامة التراب الوطني و الاستقرار ككل ومع تطور الجرائم المنظمة ، وانتشارها في الجزائر فإن المشرع الجزائري استدرك هذا القصور فأصدر سنة 2004 ليتمم قانون الإجراءات الجزائية ، وقانون العقوبات .

فقرر في المادة الثامنة : أنه لا تنقضي الدعوى العمومية بالتقادم في الجنايات و الجنح الموصوفة بأفعال إرهابية و تخريبية وتلك المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و الرشوة أو اختلاس الأموال العمومية .

1- الغوثي بن ملحة ، الجريمة المنظمة في أحكام قانون العقوبات الجزائري ، مجلة الصراط، أصول الدين ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص73.

و في المادة 37 من القانون قرر المشرع : يجوز تمديد الاختصاص المحلي لوكيل الجمهورية إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى عن طريق التنظيم في جرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات و جرائم تبييض الأموال و الإرهاب و الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف .

أما في التشريع الفرنسي[1] : جرم المشرع الفرنسي عصابات الأشرار و الإرهاب و إتلاف الأموال عن طريق الحرائق أو التفجير و عن طريق الترويع و التخويف ، بل إن السلطات الفرنسية أخضعت عصابات الأشرار لقواعد خاصة من حيث الادعاء و التحقيق و المحاكمة ، و يتكون عناصر الإجرام

المنظم في التشريع الفرنسي على التآمر القائم بين عدة أشخاص الذي يتبلور في العزم في أنشطة مادية ، وقد ترتكب جريمة واحدة أو عدة جرائم .

لم تعد الجريمة مشكلة معزولة تستطيع أي دولة معالجتها بمعزل عن الدول الأخرى ، و إذا أردنا فهم الجريمة و مكافحتها علينا أن ننظر إليها ضمن عالمي.

كانت الجريمة المنظمة باستثناء بعض عمليات التهريب عبر الحدود ، شأنا محليا أو في أسوأ الحالات شأنا يتناول البلد المعني بكامله ، ولكن خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، تمكنت مؤسسات الجريمة المنظمة من استغلال ما حصل من تحرر اقتصادي و فتح الحدود بين البلدان و الذي أدى إلى توسع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات فقد اعتمدت مجموعات الجريمة المنظمة التي تمارس نشاطات غير قانونية أو تتاجر بالسلع المحرمة ، فرص العولمة ، و اليوم أصبحت الجريمة المنظمة ظاهرة تتخطى حدود البلدان و موضوع اهتمام دولي لأن خطرها على الاستقرار الإقليمي ، بل و حتى العالمي أصبح حقيقيا جدا ، خاصة و أن مجموعات الجريمة المنظمة تستفيد بطرق عديدة من العولمة فالشركات المشروعة لا تزال مقيدة بقوانين محلية و بقوانين و أنظمة الدول التي تستضيفها ، أما عصابات و شبكات الجريمة الدولية فتتدبر من خلال الرشوة و الابتزاز و التهديد و الاستغلال الكامل للمزايا التي تمنحها الأسواق المفتوحة و المجتمعات المفتوحة .

1- العشاوي عبد العزيز ، أبحاث في القانون الدولي، محاضرات للدراسات العليا:الجريمة المنظمة، دار هومه ، الجزائر،2008،ص275.

وتستفيد العصابات بطرق عديدة من عدم و جود هيئات فعالة لتطبيق القوانين و عدم و جود ممارسات سريعة و فعالة لتبادل تسليم المتهمين في دول عديدة ، هو مبدأ أساسي في الجريمة الدولية .

تزداد صعوبات اكتشاف عمل مجموعات الجريمة المنظمة الدولية نظرا لأن هذه المجموعات تميل إلى استخدام شركات مشروعة كالمؤسسات المالية المتعددة الجنسيات كغطاء لها في بعض الأحيان لتخفي المنظمة الإجرامية نفسها داخل شركة كبيرة .

إن الخط الفاصل بين الأعمال التي تشكل جريمة منظمة دولية ، يكون غالبا غير واضح المعالم ، فلدينا ثلاثة أنواع من شركات الأعمال المرتبطة بالجريمة ، شركات تجارية غير مشروعة مثل اتحادات

المخدرات وشركات قانونية ترتكب جرائم مالية كالمصارف التي تتخصص في تسهيل تبييض الأموال و التهرب من الضرائب ، وهناك شركات قانونية تأسست بالكامل أو جزئيا من أموال الجريمة المنظمة .[1]

و لا تقيم منظمات الإجرام روابط مع بعض الشركات التجارية الشرعية و مع بعض القطاعات الحكومية و حسب ، بل وتسعى لاكتساب الثروات من الإرهاب و الحروب الأهلية التي تغذيها و تشعل نارها ، بل و تمون العصيان المسلح ضد حكوماتها و تقيم علاقات تمويلية و تسليحية مع ملوك الطوائف ، وتسهل زراعة و تسويق المخدرات في تلك المناطق ، لتنقل الهيروين إلى أوربا ، و لهذا تستمر الحروب، و تسعى جماعات الجريمة المنظمة إلى الاستفادة من تجارة النفط كإنتاج مشروع و هو ثروة غير متجددة ، في الوقت نفسه تؤمن الجريمة المنظمة سلعا و تقدم خدمات معينة عليها طلب شعبي خدمات و سلع لا ترغب دولة معينة أو مجتمع معين في توفيرها لأسباب سياسية أو تتعلق بالصحة العامة أو أسباب دينية أو الأعراف الثقافية أو الإثنية و الدافع في هذه الحالة أيضا هو الربح.

و تصبح المقاضاة أكثر صعوبة عندما يتسم العمل الإجرامي بصفة العابر للحدود الوطنية ، فعند وقوع أعمال إجرامية ضمن نطاق بلدان مختلفة لا يمكن إجراء محاكمة ناجحة للمجرمين إلا إذا وضعت كل أجزاء أحجية التحقيقات الدولية جنبا إلى جنب و تم ربطها ببعضها البعض ، و يتطلب هذا العمل تعاون الشرطة و القضاء الدوليين ، ورغم ذلك تبقى هناك عقبات كثيرة تمنع هذا التعاون ، أنظمة قانونية مختلفة بيروقراطية ، انتشار الفساد في معظم دوائر الدول النامية.

1- العشاوي عبد العزيز ، نفس المرجع.ص277.

المبحث الرابع : آثار التحديات الأمنية على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

تعتبر الهجرة غير الشرعية ، التهريب و الجريمة المنظمة أهم التهديدات و أبرزها تحديا التي لها آثار تمتد إلى غاية أوروبا، مع ازدياد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر أو عبر الاختراق الحدود ، فالهجرة أصبحت تتقاطع مع الجريمة المنظمة في أجزاء عديدة لتشكيل موصلا حركا له لآثاره الواضحة لهذه العصابات التي تنظم نفسها في إطار مهيكل منظم من قلب الساحل إلى غاية شواطئ الضفة الجنوبية من المتوسط فهي تهرب البشر و المخدرات و السلع وغيرها تتقاطع مصالحها مع الجماعات

الإرهابية التي توفر لها الحماية مقابل مبالغ مالية ضخمة، تعتبر مصدرا هاما للموارد المالية لتلك الجماعات ما يعني وضوح عن مدى تشعب و تداخل التهديدات التي تواجه العلاقات بين فرنسا و الجزائر اقتصاديا واجتماعيا.

حيث يعد البحر المتوسط بالنسبة للجزائر بعدا استراتيجيا لأمنها القومي التي تخضع حدوده لمعايير المراقبة المشتركة بين دول الضفة الشمالية(فرنسا) ودول الضفة الجنوبية (الجزائر) هذا ما يحدد مسار الدبلوماسية الجزائرية إلى ضرورة تحديد المنطقة من كل الأخطار والتوترات التي تنعكس على كل الدول المتوسطية.

المطلب الأول:تأثير الهجرة عل العلاقات الجزائرية الفرنسية.

يبدو للوهلة الأولى أن موضوع الهجرة ليس من الموضوعات التي يمكن يكون لها تأثير بالغ على العلاقات الدولية عموما و على العلاقات الجزائرية الفرنسية بشكل خاص ، لكننا إذا تتبعنا العلاقات بين الدولتين نكتشف أن الهجرة كانت من بين المواضيع المؤثرة في علاقاتهما ن لتكون أحد العوامل التعاون أحيانا و التنازع أحيانا أخرى ،ويبرر تأثيرها خاصة في السنوات الأخيرة، وتعتبر الجزائر المثال البارز على مدى تأثير الهجرة على العلاقات بينا وبين فرنسا بلد الاستقبال الرئيسي.

حيث كانت الهجرة بين الجزائر وفرنسا منظمة بموجب اتفاق 1962و القاضي بحرية التنقل بين البلدين ، ولكن ابتداء من سنوات التسعينيات من القرن الماضي زاد تأثير الهجرة على العلاقات بين البلدين بالنظر إلى التطورات التي عرفتها منطقة المتوسط ككل، فمن جهة ظهور الجماعات الأصولية في الجزائر و تأثيرها ونشاطها في فرنسا ، ومن جهة ثانية صعود الحركات اليمينية الفرنسية المعادية للأجانب وللجالية الجزائرية باعتبارها جزء من الجالية العربية المسلمة خاصة ، أدت إلى توتر العلاقات بين مجتمع الإقامة و المهاجرين.

فطالما استنكرت الجزائر التي تأثرت بنشاط الجماعات المسلحة من إيواء فرنسا لهذه الجماعات باسم حق اللجوء السياسي، ولما رأت الحكومة الفرنسية أن هذه الجماعات تستهدفها بالدرجة الأولى أيقنت أنه لا غنى لها عن التعاون مع الدولة الجزائرية، لتصبح الجماعات الإسلامية عدوا مشتركا خصوصا بعد هجمات 11 سبتمبر التي شكلت تحولا هاما في الإستراتجية الدولية تجاه التنظيمات الإسلامية في العالم وأوروبا ، ففي مقال نشرته جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر 2002 أن قاضي مكافحة الإرهاب الفرنسي " جون لوي بروغيير" أكد أن شبكات الإرهاب الجزائرية تشكل أكبر تهديد لفرنسا و صرح بأن 12 ألف شخص من الإسلاميين تم اعتقالهم.

تدريجيا صارت الهجرة أحد العوامل المؤثرة بصفة مباشرة على العلاقات بين البلدين من خلال تأكيد الدول الفرنسية على مسؤولية الدولة الجزائرية في مراقبة الهجرة غير الشرعية

والسرية ومنع وصولها إلى حدود الإتحاد الأوروبي،وبذلك أصبحت الجزائر معنية مباشرة بمراقبة و منع الهجرة المارة منها نحو فرنسا وباقي دول الإتحاد الأوروبي.

ويتمثل دور الجزائر في مراقبة حركات العبور و محاربة شبكات الهجرة السرية مقابل الاستفادة من مساعدات اقتصادية، وهكذا تعتبر الجزائر دولة مهمة وحلقة أساسية في السياسة المتوسطية (فرنسا) تجاه الهجرة فهي مصدر لنوعين من الهجرة هجرة أصلية وهجرة عبور، ولهذا كانت تدرج الهجرة والسرية منها على وجه الخصوص ضمن القضايا المطروحة للنقاش، باعتبارها مصادر تهديد لأمن المنطقة تتطلب التعاون بين البلدين في الضفتين لمحاربتها، ففي اللقاء وزراء الدفاع الدول العشر* المنعقد في شهر ديسمبر2004 بفرنسا تم التأكيد على ضرورة التعاون لمواجهة المخاطر المهددة للأمن في المنطقة و على رأسها الإرهاب، شبكات تهريب المخدرات والسلاح وكذا الهجرة السرية والذي تم فيه الاتفاق بين المجتمعون على تبني مخطط عمل مشترك لمواجهة هذه التحديات.

و قد أكد سفير فرنسا في الزائر في حديث له مع جريدة "La Tribune" الصادرة يوم 26جوان 2002 أن أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل العلاقات الجزائرية الفرنسية متميزة هو وجود أكثر من مليون جزائري وما يقارب المليون فرنسي من أصل جزائري.

وإن كان في فرنسا ينظر للمهاجرين على أنهم خطر ومصدر تهديد ، ففرنسا اليوم متخوفة من أن تجد نفسها مغرقة بالأمواج البشرية القادمة من الجنوب ،هذا التخوف من أخطار الهجرة و النمو الديموغرافي في الجنوب المتوسط – الجزائر- يتخلص ويتجلى هذا الخوف في السؤال الذي طرحه "هيرفي لوبرا Herve le bras" "هل سنكون فرنسيين في عام 2025؟" وبشكل عام مع تصاعد الأحزاب اليمينية التي تتميز بشدة خطابها وعدائها للمهاجرين، ويتجلى هذا في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في ماي 2002 أين تبين صعود حزب اليمين بزعامة Le pen الذي ركز في حملته الانتخابية على معاداة الأجانب و المهاجرين، حيث أن الأحزاب اليمينية في فرنسا التي تعتبر المهاجرين مصدر تهديد ثقافي وخطر على الهوية و الثقافة الوطنية وتنادي بإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية كحل

* الدول العشرة تضم خمس دول من الضفة الشمالية للمتوسط هي **فرنسا** ، إيطاليا، اسبانيا ، البرتغال و مالطا و خمس دول من الضفة الجنوبية هي **الجزائر**، تونس، المغرب، ليبيا و موريتانيا

.ففي عملية لسبر الآراء في فرنسا جاءت نتائجه 65% و 75% من الفرنسيين يعتقدون أن هناك فائضا من العرب و أن علاقتهم بهم ستكون عدائية وفي المقابل فإن 45% و55% من المهاجرين المغاربة يرون أن الفرنسيين عنصريون. [1]

فالخطاب السياسي الحالي سواء في فرنسا بزعامة الأحزاب اليمينية المتطرفة للعرب و المسلمين أو الجزائر ممثلا بالحركات الإسلامية المعادية لفرنسا و ثقافتها، يبين أن توجه عام للعلاقات الثقافية بين شعوب المنطقة تأخذ منحى الاختلاف بدلا من التفاهم و الانسجام.

كما القول بأن المهاجرين الجزائريين يهددون أمن واستقرار المجتمع الفرنسي لدرجة الربط بين المهاجر والإرهاب، هو من قبيل الدعاية، لأن تحميل ذنب عمل إرهابي على جالية بأكملها خطأ كبير، فالإرهاب ليست له جنسية إذ نجده في باقي دول العالم الغربي كما في فرنسا ، ومن الجرم الربط بين الإرهاب و الجالية الجزائرية في فرنسا ، الأمر الذي من شأنه أن يثير عدائية للجالية الجزائرية في فرنسا.

ولهذا فقد كانت الهجرة الدولية ذات وزن و تأثير بالغ الأهمية على العلاقات الجزائرية الفرنسية في وقت أصبح من غير الممكن التغاضي عن تأثير هذه الظاهرة على مسار العلاقات الدولية.

1- Kheillil M., l'intégration des maghrébins en france, paris, presses universitaires de France, 1991, p.64.

المطلب الثاني: تأثير ظاهرة الإرهاب على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

لقد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية عدة أزمات أعادت الاضطرابات إلى العلاقات بين البلدين، من هذه الأزمات اختطاف الطائرة الفرنسية Air Bus A320 ، و تصريح الرئيس الفرنسي حول إقامة لقاء حول الوضع الجزائري و لقاء الرئيس شيراك ، زروال إثر الإحتفال الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة.

اختطاف الطائرة Air Bus A320 : إنها ضربة قوية على العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث تأتي هذه العملية بعد الحملات المتتالية التي قامت بها السلطات الفرنسية في الأوساط الأصولية في فرنسا.حيث في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 1994 استطاعت جماعة مسلحة متكونة من أربعة أشخاص ، من التسلل إلى داخل طائرة فرنسية من نوع Air Bus A320 ، وأخذ الطائرة و ركابها كرهائن.

هذا الاختطاف أثار عدة مشاكل بين الجزائر و فرنسا ، وأولها من يقوم بالتدخل و إنهاء عملية الاختطاف .

فالسلطات الجزائرية و بحجة تواجد الطائرة على الأراضي الجزائرية ، كانت تطالب بالتدخل و إحالة العملية للقوات الخاصة ،ولأنها أيضا مسؤولة على حياة الرهائن.

أما السلطات الفرنسية و بحجة أن الطائرة ذات جنسية فرنسية، طالبت من السلطات الجزائرية ترك الطائرة تغادر مطار هواري بومدين باتجاه فرنسا، الشيء الذي رفضته السلطات الجزائرية في أول الأمر رغم الضغوطات الفرنسية، لكن بعد مقتل الفرنسي الأول• ،اضطرت السلطات الجزائرية بالقبول، وهذا بعد الضغط الكبير للسلطات الفرنسية، للجزائر و تهديدها بقطع كل القروض تجاه الجزائر.

وقد تم إنهاء عملية الاختطاف بمطار مرسيليا بعد تدخل الفرق الخاصة للدرك الفرنسي،لكن بعد إنهاء هذه العملية لم يعني انتهاء الاضطرابات، فالسلطات الفرنسية لم تقدم تشكراتها للحكومة

•Yannick beugnet fonctionnaire a l'ambassade de france a alger.

الجزائرية بعد إنهاء عملية الاختطاف، إلى جانب إقصاء الرحلات الجوية و البحرية الفرنسية تجاه الجزائر، الذي يمكن اعتبارها كشبه اتهام للجزائر بعدم إمكانيتها من حماية مصالح الأجانب.

كما أتى هذا الاختطاف بموجة من التصريحات تمس بالشؤون الداخلية للجزائر، فبعدما أكدت السلطات الفرنسية لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، وتعمل على مساعدة الجزائر بكل شرائحها [1] ، تأتي تصريحات فرنسية التي ترى أن الجمود الحالي (STATUTQUE) للوضع الجزائري لا يسمح بإيجاد حل للقضية الجزائرية، فالمواجهة بين الطرف الحكومي و سياسة الضغط التي ينتهجها من جهة ومن جهة أخرى الجماعات الإسلامية المسلحة ستبقي العنف لأعوام طويلة، والحل حسب السلطات الفرنسية هو المسار الديمقراطي الذي سيؤدي إلى انتخابات حقيقة تسمح بظهور جبهة ديمقراطية موحدة. [2]

لقد أثارت عملية اختطاف الطائرة حرب إعلامية كبيرة بين صحافة البلدين إذ كل صحافة توجه أصبع الاتهام للطرف لأخر فنجد أغلبية الجرائد الجزائرية كانت ترى في هذه العملية رد فعل للجماعات الإسلامية المسلحة لكل الهزائم التي منيت بها في الجزائر وفرنسا.

تصريح ميتران بعد عقد لقاء أوروبي حول الجزائر فيفري 1995 : بعد كل الاضطرابات التي أحدثتها قضية الإيربوس A320 ، العلاقات الجزائرية الفرنسية تعرف ضربة قوية ثانية ، وهذا بعد التصريح الذي أدلى به الرئيس ميتران حيث اقترح لقاء في أوروبا حول الجزائر.

فقد صرح ميتران ما يلي " لو يتمكن الاتحاد الأوروبي من تنظيم لقاء في أوروبا ، ويكون مستوحى من مختلف الآراء المقدمة في الآونة الأخيرة،كلقاء المعارضة الجزائرية في روما، وبما أنه لن يكون لقاء للأطراف المتضاربة ، يمكن أن يكون هناك أمل وتلقي بعض الحلول استجابة الأطراف.

ومباشرة بعد هذا التصريح كان رد فعل السلطات الجزائرية ، حيث تم استدعاء السفير الجزائري بفرنسا إلى ارض الوطن و طلبت وزارة الخارجية من السفير الفرنسي إثر استدعاءه لمقر الوزارة بإعطاء توضيحات حول ما قام به الرئيس الفرنسي.

1-Le matain du 03 Janvier 1995.
2-op.cit.

هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية ، جعلت الفرنسيين يحاولون توضيح سياستهم قصد التخفيف من حدة الأزمة،فحاول الناطق الرسمي للحكومة ساركوزي إعطاء المحاور الرئيسية للموقف الفرنسي من الأزمة الجزائرية والتي قدمها في ثلاث نقاط هي كالتالي.

- فرنسا لن تقبل أي نشاطات على أراضيها تكون مخلة بأمنها
- أن تتمكن الجزائر من إيجاد حل لمشاكلها، وهذا سيكون بإجراء حوار سياسي مع كل الأطراف التي ترفض العنف و الإرهاب
- أن يتمكن الشعب والاقتصاد من الاستفادة من المساعدات الدولية

أما شيراك وإثر تدخله أمام أعضاء البرلمان أقصى كل محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وكل محاولة إعطاء دروس للجزائريين كما رأى أنه على الحكومة الفرنسية أن تواصل محاربتها للإرهاب و محاربتها لكل من يتبنون العنف.

أما الصحافة الفرنسية و عن طريق جريدة لموند Le monde كتبت " القيام بضغوطات خفية لإنهاء العنف شيء لكن إرغامهم على إجراء ما شيء آخر وسيصعب مهمة إيجاد حل للأزمة الجزائرية ".

ولقد اتسمت سياسة فرنسا (الجديدة) ، منذ سنة 1995م بميلها إلى التصالح مع الحكم في الجزائر ، وذلك بواسطة دعمها لأولئك الذين يرفضون أي حلول مع الإسلاميين المتشددين[1]،ومن الملاحظ أن فرنسا اتخذت في هذه الفترة بعض المواقف التي يمكن حصرها في :

- تصعيد عدائها تجاه أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، والتشهير بهم ووضعهم تحت المراقبة المستمرة.
- التعبير عن معارضتها لوصول المتطرفين إلى الحكم.

1- سعود صالح، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى لأن،طاكسيج للدراسات و النشر،الجزائر،2009.ص163.

- تدعيم الموقف الجزائري الداعي إلى مكافحة الإرهاب ، على المستوى الأوروبي و المغاربي و المتوسطي.
- اتخاذ مواقف إيجابية لضرب قواعد دعم الإرهاب في فرنسا وأوروبا .[1]

ويعد هذا التوجه محاولة فرنسية جديدة رمت إلى إستعادة مكانتها ، التي بدأت تفقدها في الجزائر ،لاسيما على إثر توجه هذه الأخيرة إلى تدعيم علاقاتها مع المنافسين التقليدين و الجدد لفرنسا من بينهم إيطاليا ،ألمانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان في مناطق تعد حيوية بالنسبة لإستراتيجيتها.

المطلب الثالث: تأثير الجريمة المنظمة على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

هل ما يحدث بالجزائر سيكون له أثار إيجابية أم سلبية أم هو عديم الأثر على العلاقات الجزائرية الفرنسية؟

إن 95% من الأفارقة الموجودين بفرنسا قدموا إليها من منطقة شمال إفريقيا ،من المغرب العربي بالضبط ، ورغم مساهمة هؤلاء المهاجرين في التنمية الفرنسية ، ورغم أن حضورهم جد حساس في بعض القطاعات الاقتصادية الفرنسية، إلا أن الرأي العام الفرنسي اليوم جد قلق من التهديدات التي تمثلها الفئة لمهاجرة الجزائرية بالأخطار التي تهدد بها الأمن العمومي و التوازن المالي للمؤسسات الاجتماعية و سوق العمل على الخصوص ، لأن الأزمة الاقتصادية و البطالة التي تضرب فرنسا قد خفضت بصفة هائلة الحاجات الكمية من اليد العاملة ، هذا إلى جانب أن أبناء المهاجرين اليوم لا يستجيبون لطلبات سوق العمل كما فعل آباءهم .

ومن المعلوم أن الجزائر تتربع على شريط حدودي بطول 6000كلم مع 08 دول و على طول 1200 كم مما يجعل الجزائر محور هام و منشط للأعمال الإجرامية العابرة للحدود من تهريب للمخدرات، التزوير و تهريب البشر ، فتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة وعلاقتها بمختلف الأعمال

الإجرامية ليشكل خطرا حقيقي على النظام و الأمن العموميان.

1 - سعود صالح، نفس المرجع، ص 165.

يقول جان فرنسوا الذي يعتبر رئيس قسم الأبحاث بمؤسسة الدراسات الإستراتجية بباريس للخبر بأن العولمة أزالت الحواجز بين الجريمة المنظمة و الإرهاب من 15 عاما فقد أصبح بمقدور مجرمين استعمال الإرهاب للضغط على الدول و حملها على التوقف عن محاربتهم [1].

إن التطور الحضاري المعروف عند فرنسا في حاجة ملحة للبترول العربي عامة والجزائري خاصة ونتج عنه ارتفاع الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل و أدى ذلك تضخم الأموال فازداد الأغنياء غنى و الفقراء فقرا وزاد ت الفجوى بينهما مما أدى إلى استغلال الطبقة العليا للطبقة الدنيا [2]

مما أدى إلى ظهور بعض الحرفيين و بعض المهنيين الذين يبيعون خدماتهم بأعلى الأسعار

وتكون النتيجة عائدا قليلا وإحباط لدى الأغلبية و عائدا ضخما لدى أقلية غير مؤهلة أصلا لإنفاقه ومن ثم تجد نفسها منتفعة لاستخدامه في التعاطي و الاتجار في المخدرات و هتك الأعراض.

رغم الجهود المبذولة في إطار القضاء على الأمية و الجهل في الجزائر فظلت معدلاتها مرتفعة و استمر تأثيرها واضحا على مستوى الجريمة و أنماطها ومعدلاتها ،أن هناك صلة وثيقة بين الاتجار و تهريب المخدرات و تهريب الأسلحة و التواطؤ مع الجماعات الإرهابية بحسب السلطات الجزائرية ، وهناك اتصال بين زيادة تهريب الأسلحة من قبل هربي المخدرات و الإرهاب مما يقود اتخاذ إجراءات أمنية مضادة. [3]

وفي السنوات الأخيرة سجلت الجزائر بعض النجاحات في منع عمليات التهريب، وقد خلصت تقارير أوروبية و فرنسية على الخصوص إلى تصنيف الجزائر أنجح الدول في مكافحة آفات العصر من بين دول شمال إفريقيا و المغرب العربي و أرجحت التقارير التي لم تخلق كثيرا في الاستنتاجات إلى أن نجاح الجزائر في 2009 وإحراز قفزة نوعية فيما تعلق بالوضع الامني و مكافحة تهريب الأسلحة و المخدرات و الجريمة العابرة للحدود إلى التنسيق الأمني القوي داخليا بين الأجهزة العسكرية و الشبه العسكرية في المجالات المذكورة وكذا مقاربة الكفاءات. [4]

1- يس حميد,العولمة أزالت الحواجز بين الإرهاب و الجريمة المنظمة،جريدة الخبر جانفي2010، ص6.

2- الصفي عبد الفتاح مصطفى و آخرون ،الجريمة المنظمة، التعريف، الأنماط، الاتجاهات،ط1،الرياض أكاديمية تأليف العربية للعلوم الأمنية

1999ص37.

3- أدم أمين، الجزائر تدعم وجود صلة بين الإرهاب و تجار المخدرات، 4 مارس2010،MAGHAREBIA.COM.

4- إدريس ولد القابلة، الحوار المتمدن ،العدد 1807،27جانفي 2007،ص1.

ومن أن هذه المشاكل نجد كذلك أحداث 27أكتوبر2005 ، من خلال وفاة شابين في مناطق " Clichy-Sous-Vois " في الضاحية الشمالية لباريس و محافظات "Seine-Saint-Denis"حيث البطالة مرتفعة ، وبما أن سكان هذه المناطق هم من أصل المهاجرين ، فقد كانت نقطة انطلاق لمئات المظاهرات الليلية ، التي انتشرت خلال 15 يوم ، ليس فقط في الأحياء الشعبية السكنية للباريسيين و إنما في أغلب التجمعات العمرانية .[1]

فلقد لعب هؤلاء المهاجرين الدور الكبير في هذه المظاهرات ، من خلال قيامهم أساسا بأعمال عنف تمثلت في حرق السيارات ،الحافلات و مدارس الأحياء ، وأمام هذه الفوضى اجتمع المجلس الوطني بطلب من عدد كبير من رؤساء البلديات الموجودة بالضواحي ، من أجل التصويت على تطبيق حالة الاستنفار لمدة ثلاثة أشهر ، مع منع التجول ليلا بقرار من الولاة ن وهذا الإجراء لم يطبق منذ أكتوبر 1961يعني حيث كانت التوترات أخطر في فرنسا قبل نهاية حرب الجزائر.

إن هذا النوع من المظاهرات التي يلعب فيها بشكل خاص الشبان المهاجرين دورا أساسيا تؤول إلى التضاعف و التأزم منذ أكثر من عشرين سنة ، حيث بدأت في التجمعات السكانية بمدينة ليون " Lyon " في التسعينيات ، لتصبح أكثر خطورة خلال المدة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية سنة 2003، أين امتزجت مع مختلف أشكال الانحراف ، و بذلك فهي تبحث بشكل أكبر على جلب الانتباه من أجل إيجاد حلول و مخرج لسكان هذه أو تلك التجمعات السكنية. [2]

خلال هذه الموجة الكبيرة لمظاهرات الأحياء السكنية لأكتوبر – نوفمبر 2005، حاولت الحكومة الفرنسية المساهمة في تحسين الوضع الاجتماعي في الأحياء التي يقطنها أغلبية كبيرة من ذوي الثقافة الإسلامية والمهاجرين غير القانونين ،إلى جانب ذلك حاولت مصالح الشرطة أن تعرف اليد الخفية وراء أعمال الشغب و العنف ، فرجال السياسة لم يخفوا تخوفهم من اكتشاف عمليات ما أسموها بالشبكات الإسلامية و الإرهابية، و عليه فإن هؤلاء المهاجرين لم تقتصر سلبيتهم على الجانبين الاقتصادي و الثقافي كما يوضح ذلك البعض، بل تعدت إلى أخطر من ذلك

1-Groupe des chercheurs, Les lactoses, géopolitique de méditerranée, paris ; armond colin, 2006, p112.
2-Ibid.p113

، من خلال مساسه بالجوانب الحساسة و الأمنية في فرنسا و أوروبا عامة.

وكم سبق في تعريف الجريمة المنظمة على أنها كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عملا غير مشروع ومتواصل بهدف الربح دون التفات إلى الحدود الوطنية ،ومن الأنشطة المعتادة لهذه الأنظمة السرية المتاجرة في الممنوعات من الأسلحة والمعادن الثمينة، وتهريب البشر ،لأنها تعتبر واحدة من أهم الطرق التمويلية لهذه الأنظمة ، وذلك عن طريق تكوين شبكات متخصصة في مساعدة المهاجرين السريين لقاء مبالغ مالية معينة ، وما إن تصل هذه الشحنات البشرية تباعا تستقبلهم أعضاء المنظمة أو الشبكة في الضفة الأخرى وفي فرنسا تحديدا لتستخدمهم كحراس أو أعضاء في مهام صعبة ، والأكيد أنهم سيكونون كأدرع بشرية لحماية الكبار.

فمن هؤلاء المهاجرين غير القانونين ، سواء أكانوا منخرطين في مثل هذه المنظمات أو فردى من اختار تجارة المخدرات بشتى أنواعها ،والتي يحصلون عليها من عند التجار المختلفة جنسياتهم ، الذين يحضرون كميات كبيرة و يوزعونها على المهاجرين غير الشرعيين بغرض بيعها ،وقد لوحظ ذلك في عدة فرنسا وخاصة في ضواحي المدن الكبرى كالعاصمة باريس و مرسيليا ...أين يتوافد مستهلكوا المخدرات على غير قانونين لأقتناءها ،حيث رأى هؤلاء المهاجرين في هذه الطريقة ، الوسيلة الأسهل لتحصيل المال رغم خطورة العملية [1].

كما أن انعدام فرص العمل و البطالة التي تمس هذه الشريحة في فرنسا ، تدفع بمعظمها إلى تنظيم شبكات متخصصة في السرقة ،إذ أن معظمهم ينام في النهار ولا يستيقظ إلا في المساء ليباشر عمله أي "السرقة" بكل أنواعها ، حيث أنهم قاموا بتنظيم أنفسهم في شبكات متخصصة في هذه العمليات، فمنهم من هو متخصص في الاستيلاء على الهواتف النقالة، إضافة إلى أجهزة التصوير و الكاميرا و إعادة بيعها لأشخاص معينين يدخلونها للجزائر،نظرا لثمنها المنخفض، في حين تختص مجموعة أخرى في اقتحام المساكن ،وفرقة أخرى في سرقة السيارات الفاخرة، ونقلها إلى مدينة أليكانت ، أين

يتواجد أشخاص يعملون على تغيير رقمها التسلسلي الداخلي و بطاقة الترقيم و إدخالها إلى الجزائر لبيعها،كما توجد فرق أخرى من الشباب المهاجرين بطريقة قانونية ، تختص عمليات تختص في

1 – الفاروق عمر ،الحكومة الاسبانية تستثمر في ظاهرة الحرقة للاستفادة من دعم الاتحاد الأوروبي، جريدة النهار،الجزائر الخميس22 جانفي 2009.

السرقة داخل الأسواق المغطاة و المحلات الفاخرة ، بعد أن تعلموا تقنية نزع جهاز التسعيرة ، إضافة وجود شبكة أخرى للسرقة تتحرك في مختلف المدن، مهمتها متابعة برامج الاحتفالات و الأسابيع الثقافية و الفنية ، أين يسهل جمع أكبر عدد ممكن من المسروقات[1]

وعليه فقد تأكد أن الجريمة المنظمة فعلا تشكل خطرا –لكن بدون مبالغة– على الاستقرار والنمو في كل من البلدين فرنسا في الشمال من المتوسط مما يؤثر على بلد مصدر المهاجرين الجزائر ، نظرا لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير سوية و انخراطها في الحياة المجتمعية ضمن هذه المجتمعات ن مما يجعلها فريسة سهلة في يد الشبكات التي تتعاط مختلف الأساليب غير الشرعية في كسب قوتها و استمرارها ، ومن هنا يمكن فعلا أن تشكل هذه الظاهرة تهديدا لأمن تلك الدول،على هذا الأساس ، تظهر لنا جليا ضرورة أن تنتهج هذه الدول السبل المتاحة قانونيا لمحاربة هذه الظاهرة ، وذلك في إطار التفاهم و البحث المعمق في أسبابها ومساعدة الدول المصدرة لها على تهيئة الجو الملائم للقضاء على دوافعها، خاصة إذا علمنا أن الهوة السحيقة بين الدول شمال الضفة وفرنسا على وجه الخصوص ، والجزائر لا تزال مستمرة في التجدر و التعمق.

1–عمر الفاروق،الحكومة الاسبانية تستثمر في ظاهرة الحرقة للاستفادة من دعم الاتحاد الأوروبي، جريدة النهار،الجزائر الخميس 22 جانفي 2009.

الفصل الرابع: مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل التحديات الأمنية.

تزداد إشكالية العلاقات الفرنسية الجزائرية ، لذلك تهدف هذه الدراسة لفحص مدى تماسك المراهنة الفرنسية على الجزائر كدولة محورية في منطقة المغرب العربي ، كمنطقة نفوذ احتكارية خاصة بها في الإستراتجية العالمية الراهنة ،وذلك ببحث إمكانية معرفة فرص التغيير الممكنة وأفاق التأثير على الإستراتجية الفرنسية حيال الجزائر.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل إمعان النظر في العلاقات بين فرنسا و الجزائر،على صعيد العلاقات و العوامل الحاكمة للتغيرات الراهنة والمستقبلية ، والتي تطرح علينا ضرورة تفحص المتغيرات الجديدة على صعيد محددات هذه العلاقات من خلال المراحل السابقة و الراهنة ومدى امتداد تأثيرها في التغيرات المستقبلية ، وذلك في ضوء التحديات ، والتي على رأسها تصاعد حدة الصراع الدولي على النفوذ في الجزائر، بالإضافة إلى مدى قدرة فرنسا على أوربة سياستها تجاه الجزائر.

وبالتالي سوف تنطلق دراستنا في هذا الفصل بناءا عن السؤال التالي:
إلى أي مدى سوف تؤثر هذه التحديات على مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية ؟ وفي إطار الإجابة على هذا التساؤل قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: نتناول فيه تأثير التنافس الدولي المتزايد على مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية
المبحث الثاني: ونتناول فيه أهم المشاهد المستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية

المبحث الأول: تأثير التنافس الدولي المتزايد على مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية

منذ بداية التسعينيات القرن العشريين شهدت الساحة الدولية جملة من التحولات شملت العلاقات الدولية ،النظم السياسية والبنى الأيديولوجية، حتى بدا أن العالم قد دخل حقبة تاريخية جديدة مازالت ملامحها في طور التشكل والتبلور في ظل مغادرة قوى فكرية وسياسية و عسكرية تقليدية ميدان التنافس الدولي، وتركه لقوة عظمى كانت ومازالت هي القوة الوحيدة المهيمنة على القرار الدولي الأمر الذي رفضته فرنسا التي دعت إلى إحلال نظام دولي متعدد الأقطاب ،وذلك خدمة وحفاظا لمصالحها بالدرجة الأولى ،التي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية – القوة المتفوقة – بتهديدها خاصة داخل نطاق ما يمكن تسميته " منطقة النفوذ الفرنسية " والتي تشمل الدول التي استعمرتها فرنسا سابقا،وأهمها الجزائر والتي عملت فرنسا على تقويضها ضمن مجال نفوذها تزامنا مع تفاعلات دولية و إقليمية شكلت البيئة الخارجية ومحددا أساسيا للعلاقات الفرنسية الجزائرية.

ومع اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمصالح فرنسا باعتبارها قوة تقليدية في المنطقة، فقد ازداد اهتمام الدولتين بالجزائر، بهدف العمل على زيادة كل طرف لنفوذه و احتواء الطرف المضاد، ومع تزايد الأهمية الإستراتجية للجزائر ،حيث بدأ التنافس بين القوى الكبرى ،والتي وجدنا من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا على مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية.

المطلب الأول: التحدي التنافس الأمريكي لفرنسا في الجزائر

إن مبادرة الحلف الأطلسي بإقامة حوار أمني مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الحلف الأطلسي تعتبر تجسيدا عمليا لسياسة الحلف الجديدة المتمثلة في التوسع نحو الجنوب لاحتواء التهديدات و المخاطر الآتية من هذه المنطقة،وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن دخول الحلف (الذي تشرف عليه إشرافا مباشرا) في حوارات أمنية معمقة مع دول الجناح الجنوبي من حوض المتوسط سيسمح لها أن تنسق طروحاتها الأمنية مع طروحات الدول المعنية بالحوار لمواجهة التهديدات التي قد تعجز هذه الدول عن التصدي لها لقلة إمكاناتها أو قلة خبرتها ، فيمكن لهذه الدول أن تستفيد من الخبرات العسكرية والأمنية للحلف الأطلسي التي تمكنها من مواجهة التحديات الأمنية التي تعترضها، و التوسع من المنظور الأمريكي الأمني سيتيح له من خلال الحلف الأطلسي مراقبة المخاطر الأمنية من الجنوب عن كثب، خاصة أن التخوف من احتمال لجوء الجماعات الإرهابية المتواجدة في الحوض لأسلحة كيماوية أو نووية يمكن أن تكون قد اشترتها بطرق سرية لضرب المصالح الأمريكية والغربية على حد سواء ،بمعنى آخر أن التهديد الجديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يتجاوز في حدته التهديد السوفيتي السابق،ففي هذه المرحلة برزت قوى جديدة ، ومفاهيم و نظريات جديدة ، نتجت عنها قضاياو أزمات و تحديات ومطالب جديدة ،وبشكل تلقائي، ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أبرز المستفيدين من الوضع الجديد هذا، حيث خلت الساحة الدولية من منافس أو خصم قوي للولايات المتحدة هو في مستوى قوة ومكانة الاتحاد السوفيتي سابقا فحملت نفسها نتيجة ذلك مسؤولية قيادة العالم مما دفع بها إلى توسيع تواجدها في كل مكان ومنه الجزائر في منطقة المغرب العربي .

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمت بدول حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال اقتراحها لحوار أطلسي مع دول الضفة الجنوبية، إلا أن اهتمامها الأكبر كان مع دول المغرب العربي الذي تمثل الجزائر دولة أساسية فيه التي أرادت أن تقيم معها شراكة اقتصادية و عسكرية تشبه إلى حد بعيد الشراكة التي طرحتها الدول الأوروبية المتوسطية على دول الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط في برشلونة عام 1995، من هذا المنطلق جاءت الشراكة الأمريكية – الجزائرية.

لم تكن للولايات المتحدة سياسة محددة اتجاه الجزائر ومنطقة المغرب العربي بصف عامة خلال فترة الحرب الباردة حيث كان يحتل مكانة هامشية ضمن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. [1]

حيث كان هدفها الرئيسي طوال فترة الحرب الباردة هو الحد من النفوذ الشيوعي و تعزيز المصالح الغربية ، وكانت تعول في ذلك على الدور الذي تلعبه فرنسا في المنطقة بحكم العلاقات التاريخية ، ولكن منذ نهاية الحرب الباردة و انهيار الإتحاد السوفيتي ، بدأت اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الجزائر تزداد شيئا فشيئا ، إلى أن تعززت بعد أحداث 11سبتمبر2001بشكل كبير.

منذ منتصف التسعينيات زاد الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بالجزائر،والذي برز من خلال الحوار الأطلسي المتوسطي،ومبادرة إيزنسات الاقتصادية في1998 وتأكد هذا عندما أعاد الأمريكيون رسم منظورهم الجيو –استراتيجي إزاء الجزائر، وذلك في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 2000 للكونغرس حول إستراتجية الأمن القومي الأمريكي للقرن الواحد و العشرين ، حيث أكد :" الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا ، التي تشهد حاليا تحولات كبرى." [2]

وبعد أحداث 11سبتمبر 2001 ساهمت الأحداث في ترقية الدور الإستراتيجي للجزائر، حيث اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية منطقة مهمة في تنفيذ الرزنامة الإستراتجية الأمريكية الجديدة لمرحلة مابعد أحداث 11سبتمبر 2001 لتعيد رسم الخريطة مجددا، ويتم معها صياغة سياسة دولية –كونية جديدة ، لكنها امتداد لسابقتها ،تقوم على دعائم و اعتبارات طارئة ، تتمثل في المزاوجة بين تأمين موارد الطاقة ومكافحة الإرهاب.

ولما كانت منطقة المغرب العربي و الجزائر على وجه الخصوص مصدرا للعنصرين معا،باعتبار الجزائر أحد أهم مصادر الاحتياط و التموين بموارد الطاقة من جهة ، وأحد أهم مصادر الإرهاب الدولي من جهة ثانية ،وفوق كل هذا وذاك أحد أهم المواقع الإستراتجية لتأمين الأول واحتواء الثاني ، نشأ الاهتمام الأمريكي بالجزائر وتدعم بشكل أكبر وأقوى من ذي قبل ،وبدأت معه" ترسيم سياسة

1- Benantar Abdenour, regain d'intérêt américain pour le Maghreb quelques réflexion préliminaires, dans, Abdenour Benantar et autres : les états unis et la Maghreb regain -d'intérêt ?, Alger; édition du CREAD.2007.P05.

2-بيرم فاطمة،أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة،مذكرة الماجستيرفي العلوم السياسية 2010،جامعة باتنة،ص194.

جهوية أمريكية تمليها إستراتجيتها تمليها إستراتجيتها الشاملة ، باعتبارها قوة عظمى (Hyper puissance)" [1]

كما أضحت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ نهاية حقبة التسعينيات ، سيما بعد الانفراج الذي عرفته الأزمة الداخلية بالجزائر ن والتي كانت أيضا مصدرا قلق لديها ، لما قد يمثله وصول ما تسميه الإسلام الأصولي أو الراديكالي إلى السلطة بالجزائر من آثار تعتبرها وخيمة على كافة المنطقة ، وعلى مصالحها فيها و على حلفائها الأوروبيين [2].

ومن هنا تبلورت معالم سياسة أمريكية جديدة تجاه المنطقة وتجسدت في مبادرتين ، الأولى عسكرية أمنية تتعلق بالحوار الأطلسي من خلال الشراكة من أجل السلم الذي أطلقه حلف الأطلسي "الناتو " ، والثانية هي مبادرة أيزنستات للشراكة الأمريكية- المغاربية التي أعلن عنها في جويلية 1998من أجل تأسيس منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي الثلاث، وهنا يظهر الاختلاف بين المقاربتين الفرنسية و الأمريكية اتجاه الجزائر.

حيث تتمحور المقاربة الفرنسية حول الاعتبارات التاريخية و الجغرافية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية معا.

في حين تتمحور المقاربة الأمريكية حول اعتبارات اقتصادية وأمنية (النفط و الإرهاب بشكل خاص)، وتدرك الولايات المتحدة أكثر من غيرها ، أن مقاربتها هذه سوف تصطدم في جوانبها الاقتصادية و السياسية دون الأمنية بالمقاربة المقابلة ولابد ،سيما وأنها تعتبر الجزائر منطقة نفوذ فرنسية ، كما أن المقاربة الأمريكية تستدعي لتحقيق أهدافها جملة من الآليات و الوسائل ، والتي تتطلع الولايات المتحدة من خلالها إلى تجسيدها من جهة ، و لأنها تستجيب بطبيعتها لسياستها الكونية الجديدة لما بعد الحرب الباردة من جهة ثانية ، وبناء على كافة هذه الاعتبارات ، أخذ الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي عامة ، بالجزائر خاصة يتنامى ويزداد حجمه ، وأخذت معه ترتسم الأهداف و تتضح أكثر .

1-Yahia zoubir,la politique étrangère américaine au Maghreb: constances et adaptations,in:www.meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/JV1N01a8.htm,juillet/2006.

2-يشير بعض الملاحظين الأمريكان إلى أن : الجزائر هي المغرب العربي، وأن عدم الأمن فيها هو عدم الأمن في كافة المغرب

Michel rousset, le non Maghreb un risque?, in : l'annuaire de méditerranée 1998, العربي paris,publisud,1998,p156.

من هنا يمكن تحديد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر كالتالي:

أهداف السياسة الأمريكية:

تشير وثيقة إستراتجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عن البيت الأبيض في 07 فيفري 2000، وهي السنة التي توجهت فيها اهتمامات الولايات المتحدة بالجزائر بجملة من الإجراءات العملية التي مثلت لبداية مرحلة جديدة أعقبت نهاية تطور الذي عرفته تلك الاهتمامات ، على النحو الذي تبرزه العلاقة النوعية التي وصلت إليها هذه المرحلة ،انضمام الجزائر للحوار المتوسطي عام 2000 الذي بادر به الحلف ،وتحسن العلاقة بين الجانبين الأمريكي والجزائري وعلى كل المستويات بالإضافة إلى الزيارات التي يقوم بها مسؤولي الإدارة الأمريكية وبشكل منتظم ومتنامي ومن أعلى المستويات للجزائر بين الحين والحين ،وتتمنى الولايات المتحدة تقوية علاقاتها بالجزائر ، وتشجع الإصلاحات السياسية و الاقتصادية
فيها.[1]

ويمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الأمريكية اتجاه الجزائر في العناصر الآتية:

– الهيمنة على موارد الطاقة و الثروة المعدنية فيها من خلال ضمان الوصول إلى منابعها وحماية منشأتها و تأمين استمرار تدفقها.

– الجزائر سوق كبيرة لاستهلاك، كما أنها تشكل مناخا جد مشجع للاستثمارات في مجال الطاقة وبعض المواد الأولية الأخرى.

– مكافحة وتطويق ما تسميه بالجماعات الإرهابية (نشاط تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة) ومحاصرة تنظيماتها، ودعم و تشجيع قوات الجزائر في تأمين الاستقرار فيها، مع تقديم التدريب و التمويل اللازمين لذلك.

– السعي من أجل بناء قاعدة إستراتجية لها من خلال بناء قاعدة عسكرية وإقامة قيادة عسكرية بشمال إفريقيا ،أو على الحدود مع منطقة الساحل الأفريقي، بشكل يخضع المنطقتين الحاضنتين لعنصري الطاقة والإرهاب.

– كسب الجزائر إلى جانبها و تأمين ولاءها لها،وإدراجها ضمن مخططاتها،وذلك من خلال دعم

1-Yahia zoubir,la politique étrangère américaine au Maghreb. Op.cit

عملية الإصلاح و الدمقرطة فيها على الطريقة الأمريكية، فضلا عن تكثيف المبادرات و المشاريع واستحداث الأطر التي تستوعب و تحتوي الجزائر وتوجهاتها،بما يخدم مسار ومنطق ومصالح السياسة الخارجية الأمريكية.

– السعي من أجل دفع الجزائر التي لم تعترف بإسرائيل و لا تقيم معها علاقات نحو التطبيع مع إسرائيل، وتشجيعها على ذلك.

– حماية خط التجارة البحري،سيما ما تعلق منه بتجارة النفط والغاز.

– تشجيع قيام تجمع اقتصادي مندمج بالمنطقة المغاربية ككل الذي تعتبر الجزائر الدولة الرئيسية فيه– اتحاد المغرب العربي– قوامه قرابة 100 مليون نسمة،ومحاولة تحفيز الجزائر من أجل المضي نحو تجسيد وتذليل العقبات التي تحول دون ذلك،لأن تحقيق مثل هذا المسعى لا يخدم فقط مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التجارية والاقتصادية من خلال ما يوفره هذا الاتحاد من تعزيز و تأمين فرص التجارة و الاستثمار بداخله،بل ومصالحها الأمنية و العسكرية أيضا.

الآليات المعتمدة لدى الولايات المتحدة في تنفيذ سياستها في الجزائر.

اتفاقية التبادل الحر الأمريكية–الجزائرية: منذ عام 1995 تاريخ انتخاب اليامين زروال رئيسا للجمهورية ،انتقلت خلالها الولايات المتحدة في علاقاتها بالجزائر من مرحلة التردد إلى مرحلة التموقع،[1] بعدما كانت متوقفة في السابق بسبب توقيف المسار الانتخابي،حيث عادت العلاقات بينهما إلى التحسن لكن بشكل نسبي حتى مطلع الألفية الثالثة،وما بعد استلام الرئيس بوتفليقة للسلطة في أفريل 1999 ،حيث عرفت هذه العلاقات تحسنا كبيرا ،رافقه تحول واضح في سياسة الجزائر الخارجية بعد انضمامها لمبادرة الحلف الأطلسي المتوسطية المعروفة باسم الحوار المتوسطي عام 2000،و التي أعقبها زيارة الرئيس بوتفليقة لمقر الحلف مرتين على التوالي سنتي 2001و [2] 2002 ،وبدء الجزائر لمفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وزيارة الرئيس الجزائري أيضا للولايات المتحدة مرتين في عام واحد شهر جويلية و شهر ديسمبر 2001،كل ذلك وغيره دفع بهذه العلاقات إلى الاتجاه نحو مستويات نوعية و متقدمة ، حتى قيل إن إدارة الرئيس بوش الابن تجني الآن ثمار ما زرعته إدارة كلينتون، ذلك أن هذه الأخيرة تعاملت مع الجزائر خلال أصعب فترات حياتها

1-Robert Martimer, les Etats-Unis face à la situation algérienne, in : monde arabe Maghreb machrek, n°149, juillet-sept1995, p4-5.

بعد الاستقلال 1992-1999،في حين جاءت الإدارة التي بعدها في ظرف عرفت فيه الجزائر وضعا أكثرا استقرار وأكثر انفتاحا.

إن مثل هذا الظرف دفع بالمنظمة الأمريكية الخاصة بضمان الاستثمار و ترقيته فيما وراء البحار أوبيك / OPIC ،وكذا هيئة ضمان الصادرات والواردات "إكزيم بنك" شهورا بعد انتخاب بوتفليقة رئيسا للجمهورية إلى تخصيص 1.5مليار دولار للاستثمار في الجزائر من مجموع 2مليار دولار المخصصة للمغرب العربي ككل[1] .

وقد كانت لأحداث 11سبتمبردورا متميزا في تقريب مواقف الطرفين وتحسين علاقتهما وكذا في تنسيق أعمالهما لمواجهة ظاهرة ما يعرف بالإرهاب ،وتشير مثلا الأرقام إلى أن سنة 2000 وحدها فقط ، شهدت نسبة تبادل تجاري جد مرتفع وصل إلى 5.3مليار دولار ، معظمه في قطاع المحروقات[2] .

وهي النسبة التي ارتفعت بشكل محسوس عام 2004لتصل 7.5مليار دولار ، معظمه أيضا في قطاع المحروقات ،فضلا عن استثمارات أمريكية بلغت في السنة نفسها 14.7ملياردولار ،منها 224مليون دولار خارج قطاع المحروقات[3].

كما أقدمت إدارة إكزيم بنك الأمريكي في الفترة نفسها قرضا إلى الحكومة الجزائرية يعادل 70% من قيمة صفقة إجمالية قدرها 600مليون دولار ،لشراء12 طائرة من شركة بوينغ الأمريكية ،فحين أبرمت شركة أمريكية للتبغ مع أخرى جزائرية بروتوكول اتفاق في مارس2001 تستثمر بموجبه الشركة الأمريكية 800 مليون دولار في هذا القطاع بالجزائر، ليبقى بعدها هذين العنصرين الإرهاب والنفط الأكثر حضورا و الأكثر تشجيعا لترقية العلاقات بين البلدين ،كما يشهد لذلك عدد ونوعية الزيارات التي قام بها و لايزال المسئولون الأمريكيون للجزائر من جهة ، واستحواذ موضوع المحروقات على مضامين اتفاق الإطار حول التجارة و الاستثمار ، الموقع بينهما في جويلية 2001 من جهة ثانية وهو الاتفاق الذي انتهى إلى تبني:

1- صادق بن،استقرار الجزائر مرتبط بالإصلاحات، في الخبر1999/9/8،ص1-3.

2 - الجزائر –عناصر الدولة،بدون مؤلف،في

WWW.ISLAMICNEWS.NET/COMMON/VIEWITEM.ASP?DOCID=49920&TYPEid=28Item ID=438

3- الخبر 2005/7/19،ص6.

اتفاق ثنائي للاستثمار وتنازلات تجارية متبادلة بالإضافةتجنب الازدواج الضريبي، كما فتح وبشكل موسع قطاع المحروقات أمام الشركات الأمريكية للاستثمار فيه، أما الهدف من هذا الاتفاق فيتمثل في رغبة الطرفين مضاعفة المبادلات بينهما ، والسماح للمؤسسات الأمريكية الاستحواذ على أكبر حجم ممكن من السوق الجزائرية .[1]

وما يؤكد قوة حضور موضوع الطاقة في المبادلات التجارية بين البلدين ، هو قيمة حجم الاستيراد الأمريكي من الجزائر لشهر جويلية 2006 وحده فقط، حيث وصل إلى 922مليون دولار حسب ما أوردته نشرة المركز الوطني للإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.[2]

تضمن الجزائر، وحسب آخر إحصائية صادرة فيها في جوان 2007، وأكدتها مجموعة أكسفورد للتجارة(OBG)،في الفترة نفسها تقريبا ،حوالي 5% من حاجيات الولايات المتحدة من الغاز المميع ،وهو ما يعادل 5مليار متر مكعب،ويتوقع رفعه إلى 12مليار متر مكعب بحلول عام 2015 ليصل إلى حوالي 20% من مجموع احتياجات الولايات المتحدة منه [3]، وتحتل الجزائر المرتبة الثانية عالميا من حيث تصديرها هذا النوع من الغاز الذي أخذ الطلب عالميا يتزايد بنسب مرتفعة كل عام ،سيما بالنسبة للولايات المتحدة 11% سنويا ،الأمر الذي جعل من الجزائر أحد المصادر الثلاث الأساسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة بخصوص وارداتها من الغاز المميع إلى جانب كل من قطر و أستراليا ، وتدل الإحصائيات أن التجارة العالمية للغاز المميع سترتفع بنسب محسوسة خلال السنوات القادمة ،لتنتقل من 122.7مليارمتر مكعب عام 2000 ،بعد أن كان لا يتعدى نسبة 92.5 مليار مكعب عام 1995، إلى 155.8مليار متر مكعب عام 2005 ، ثم إلى 183 مليار متر مكعب عام 2010، وهو ما يعني ارتفاع قدره 98% خلال 15 سنة "1995-2010" [4] ،ويعرف التعاون الجزائري –الأمريكي في مجال الطاقة كثافة واضحة ، وبشكل خاص في مجال التنقيب و إنتاج النفط ،كما يشهد على ذلك الوجود المكثف لشركات نفط أمريكية بالجنوب

1-الخبر:2001/9/7، ص3.وفي رسالة بعث بها الرئيس بوتفليقة إلى رئيس المجلس الأمريكي الموحد الخاص بإفريقيا في سبتمبر 2001 اعتبر ما أسماه التهويل للوضع الداخلي للجزائر وسيلة يستخدمها بعض منافسيكم للإبقاء على محميات يدعون امتلاكها،مما تسبب في حرمان الشركات الأمريكية أمام منافسة مثيلاتها

الأوروبية لها،من مكاسب لها في الجزائر.

2- جلال بوعاتي ، الولايات المتحدة الزبون الأول للجزائر، الشروق اليومي، 2006/9/3،ص6.

3- www.aai-online.com. جوان 2007.

4- البترول و تأثيره في اقتصاديات الدول،بدون في: www.moqatel.com/openshare/Behoth/EKtesad8/Petrol/index.htm

الجزائري، والتي وصلت استثماراتها في هذا القطاع إلى أكثر من 5 مليار دولار عام 2006 ، وهذا بعد أن بلغت عام 2004 حوالي 2.7 مليار دولار ،ويتوقع ارتفاعها عام 2010 إلى 8 مليار

دولار ،لتصبح بذلك ثاني أكبر جاذب للاستثمارات الأمريكية النفطية الخارجية بعد السعودية ، في حين لم تتجاوز الاستثمارات الفرنسية في هذا القطاع عام 2003 عتبة 500 مليون أورو،فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الزبون الأول للجزائر بحجم 11 مليار دولار ، وحسب مجلة جيوبوليتيك الفرنسية الصادرة في 19-04-2007 ،فإن شركات نفط أمريكية كثيرة تمكنت من كسب موقع قدم لها بحقول النفط الجزائري، والتي كان لها الأثر الواضح في الرفع من إنتاج النفط الجزائري من 832ألف برميل يوميا مطلع عام 2000 إلى 1.5 مليون برميل يوميا عام 2006. [1]

و لهذا نجد الفيلسوف الفرنسي" روجي جارودي" الذي وضع بعض المؤشرات التي تحذر من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ قال أن :" الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية خصوصا بعد انهيار الشيوعية هو وضع اليد على دول العالم[2] .

كما توقع بعض المحللين الأمريكيين انقطاع العلاقات الأمريكية الأوروبية بسبب سياسة فرنسا، حيث نجد William Hawkins يقول:" الخطر الأكبر على حرية، أمن وسلامة الولايات المتحدة ربما لن يأتي في مطلع القرن العشرين من أعدائنا المعلنين...،ولكن من أصدقائنا الذين يحلمون بمراقبة اقتصادنا ومحاصرة العملاق الأمريكي" [3] ، حيث عملت فرنسا على محاربة الأحادية الأمريكية على كل الأصعدة.فعملت على خلق قطب فاعل منافس للولايات المتحدة الأمريكية عبر تشجيعها لمشروع الاتحاد الأوروبي ولتطويق منطقة نفوذها عبر خلق نظام إقليمي يضمن لها ذلك.

1- ص.حفيظ،واشنطن أول مستورد للنفط الجزائري،في الخبر،9-3-2006،ص6.

2- سعيد اللاوندي ، القرن الحادي و العشرون ...هل يكون

أمريكيا؟،.....ص 86

3- Laughland John ,l'Amériques contre l'europe,surtout contre la France, revue françaises de géopolitique,n°3,2003,p252 .

المطلب الثاني: التحدي الصيني لفرنسا في الجزائر

بعدما كانت الجزائر ساحة صراع على النفوذ وحلبة منافسة اقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، دخل لاعب جديد من الوزن الثقيل على خط المنافسة هو الصين ،التي قد أصبحت أحد عمالقة العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ،وإن كانت لاتقتصر الظاهرة على الجزائر فقط بل تشمل كافة القارة الإفريقية، إذ تشير إحصائيات أوروبية إلى أن حجم التبادل بين الصين وإفريقيا ارتفع من 40 بليون دولار عام 2005 ،إلى 55.5 بليون في 2006 ،وبلغت استثمارات المؤسسات الصينية مليار دولار [1]

لذلك تعتبر الصين اليوم أهم القوى الصاعدة على الصعيد العالمي في فترة مابعد الحرب الباردة ،فإذا كان وزن الصين الاقتصادي المتزايد يمكن ملاحظته بسهولة ،فإن معدلات النمو الصينية وتأثيرها على ميزان القوى العالمي هو ما يخيف القوى الكبرى في العالم ،هو أحد أهم الاهتمامات البحثية المطروحة لدى الأوساط الأكاديمية حاليا [2]

فالصين غير راضية وتسعى لتحدي النظام الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية ،وبذلك تصنف الصين بأنها قوة تصحيحية صاعدة في النظام الدولي ،لتكريس النظام التعددي بدلا من النظام الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ،وهي كذلك من الدول القليلة التي تدافع بشدة عن المفهوم التقليدي للسيادة ،فهي تكافح كقوة محافظة بإعادة تأكيد السيادة والاستقلال الداخلي في وجه المفاهيم الناشئة حول حقوق الإنسان ،الحكم الذاتي والتدخل الإنساني ،كما أن تحرك الصين نحو دعم حرية التجارة ،ودخول منظمة التجارة العالمية ،أملته اعتبارات اقتصادية وخصوصا الوظيفية وأهمها رغبة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في تعزيز شرعيته عبر التنمية الاقتصادية.

ولتجسيد ذلك على الصعيد الدولي تبنت الصين سياسة الصعود السلمي ،والتي تعني إلى جانب بناء القوة والنفوذ الإقليمي والدولي الصيني ،طمأنت الدول الأخرى حول طريقة توجيه هذه القوة المتنامية

1- رشيد حشانة ،الصين تدخل إلى حلبة المنافسة بين أوروبا وأمريكا في المغرب العربي،في : http ://web.alquds.com/166608

2- هنري كيسنجر،الصين وأمريكا مسار العداوة الحرج،في :

www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=306721&issueno=9701

في الجانب الآخر ،ولإزالة الشعور باللا أمن وعدم الثقة في أوساط جيرانها ،تبنت الصين شعارات مسالمة شكلت الخطوط العريضة في سياستها الخارجية .

وترجع أسباب إتباع هذه الدبلوماسية، إلى أن الصين تسعى إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الصيني ،حيث أقرت الصين إصلاحات اقتصادية عديدة وبذلك أصبحت الصين أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا فخلال 25 عاما أصبح الناتج الداخلي الصيني ينمو بمعدل سنوي يقارب 10 % ،ويتوقع العديد من الاقتصاديين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة و تعميق الإصلاحات الاقتصادية ، والإبقاء على معدلات النم العالية ،إذا نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة ،وإصلاح نظامها البنكي.

وتلعب التجارة دور هائل في ازدهار الاقتصاد الصيني،حيث حقق نمو الصادرات الصينية عام 2005 نسبة 28 % ،والوردات نسبة 17.6 % ،والصين هي ثالث أكبر اقتصاد تجاري عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا[1] .

هذا النفوذ التجاري الصيني الذي هيمن على جنوب شرق آسيا ، وبعيدا عن هذه المنطقة ،أيضا في أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط ،وإفريقيا ومن شمالها الجزائر الدولة المحورية في منطقة المغرب العربي،موضوع دراستنا .

وهذا ما فسرته فرنسا بأنه يشكل خطرا كبيرا على مصالحها الواسعة في الجزائر،وسوف نعمل على توضيح مظاهر المنافسة الصينية لفرنسا في الجزائر،والتي يمكن حصرها في الجانب الاقتصادي خاصة في جانب المبادلات التجارية بين الصين والجزائر،نظرا لتركيز الصين على هذا الجانب بشكل كبير.

مظاهر المنافسة الفرنسية الصينية على الجزائر:

بات حضور الصين في المشهد الدولي يشكل فعلا جيو- سياسيا كبيرا،حيث تقود بكين في إفريقيا بصفة عامة والجزائر هنا بصفة خاصة ،سياسة فتح أو غزو اقتصادي لا سابق لها.
فهي تستثمر في كل شيء، في كل القطاعات،الزراعية و الصناعية والمعدنية،مع رغبتها الواضحة التي يصعب إرواؤها في الحصول على البترول،التدخل الصيني الذي قلب الموازين ووضع فرنسا القوة ذات النفوذ التقليدي في الجزائر في ذهول كبير أمام هذا الاكتساح.

1- عصام الزعيم،صعود الصين وتحولها الأبعاد و الأفاق، في: http://albadil.net/?Id=287&page=ShowDetails&table=articles

ويعود دخول الصين إلى الساحة الجزائرية إلى حدثين مركزيين: [1]

– اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية، وكونها تريد أن تمارس ثقلها حتى في المناطق التي كانت غريبة عنها.

– ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الصيني هو في كامل توسعه ،كما أن تطوره المثير يتكئ على حاجة كبرى للطاقة ،فالصين هي ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم ،بعد الولايات المتحدة الأمريكية،وقبل اليابان وألمانيا،فالصين تمثل اليوم ما يقرب من 6 % من الطلب العالمي على الطاقة،ويرى الاقتصاديون أنها ستتضاعف في سنة 2030، وكي تحافظ الصين على درجة نمو تقارب 8 % فإنه يستوجب عليها أن تستورد الموارد الطاقوية بطريقة ذكية.

بعد دخول الصين نادي الدول الكبرى المستهلكة للطاقة بعد النمو الكبير الذي عرفه اقتصادها منذ مطلع التسعينيات ،وتنامي حاجتها الماسة إلى موارد الطاقة ،سيما بعد تجاوز الإنتاج المحلي فيها حدود الاكتفاء الذاتي ابتداء من عام 1993، من أهم العوامل المؤثرة في سوق النفط العالمي ،حيث لا تزال الصين ومنذ هذه السنة 1993،تعتمد بشكل مستمر و متصاعد على النفط المستورد لتغطية احتياجاتها منه، وقد وصلت نسبة الاستيراد فيها عام 2000 إلى 8.33 % من مجموع ما تستهلكه، وإلى 15.8 % عام 2004 بعد أن كانت 6.7 % عام 1995. [2]

وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة سترتفع بشكل محسوس عام 2010 لتصل إلى 50 % ،وإلى 80 % ،عام 2020،الأمر الذي حدى بالبعض إلى التوقع بأن تمثل نسبة الطلب الصيني الخارجي على النفط عام 2010 إلى ما يعادل ثلث مجموع الطلب العالمي ، كما يتوقع أن ترتفع نسبة وتيرة الطلب هذا أي من حيث حجم النفط المستورد من عام 2003، 30% – و هي السنة التي احتلت فيها الصين المرتبة الثانية عالميا (5.18مليون ب.ي) بعد الولايات المتحدة (19.6 مليون ب.ي) من حيث استيراد النفط ،لتسبق بذلك اليابان التي تراجعت إلى المرتبةالثالثة(4.99 مليون ب.ي)– إلى أكثر من 50% عام 2030، لتصل حسب توقعات وكالة الطاقة الذرية إلى (10 مليون ب.ي) [3].

1–هند بطلموس،المغرب والصين تفاعل دبلوماسي في عالم متغير،في: http://www.annabaa.org/nbanews/57/097.htm

2- عبد العظيم محمود حنفي،المملكة والدور الاستراتجي والجيو سياسي،في المنطقة في : www.haras.naseej.com
3-Vincent Joguet, pékin change la donne, in jeune afrique l'intelligent, N°2240,14-20/12/2003, p34.

ومع دخول الصين بما يمكن وصفه معترك الطلب العالمي و المنافسة الدولية على الطاقة ، وتسببها نتيجة ذلك في اشتداد درجة هذه المنافسة أمام تراجع المنتوج و شح العرض وبدء نضوب الاحتياطات على النحو الذي أكده كافة الخبراء القطاع ، فإن هذا سيؤدي حتما وبشكل تلقائي إلى توسيع مساحة وفضاء المنافسة الدولية حول مصادر الطاقة ،ذلك نتيجة الحاجات الذاتية الماسة إلى موارد إضافية من الطاقة ،و التي تعرف تراجعا واضحا في المنتوج المحلي ، وبداية نضوب في احتياطاتها ، وأمامها مصادر لا تزال بعضها بكر الاكتشافات الأخيرة في القارة الإفريقية ، وبعضها لايزال يضخ ويملك احتياطات واعدة منها شمال إفريقيا، والجزائر على الخصوص.

وهكذا يتعدى الخلاف والصراع حول الاستحواذ على مصادر الطاقة نتيجة مشكلة النسب العالية التي يعرفها ارتفاع حط الطلب العالمي على هذه الثروة ،بعد أن أضحت مشكلة عالمية ،وهو ما يؤكد في النهاية أن مثل هذا المعطى يعد من أهم العوامل التي تدفع باتجاه المنافسة،وممكن أيضا إلى التصادم الدولي حول موارد الطاقة.

العلاقات الصينية الجزائرية:

صادف تاريخ 20 من شهر ديسمبر 2010الذكرى الثاني والخمسين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر، فمنذ ذلك الوقت حتى الآن،أجرى الجانبان الصيني والجزائري تعاونا اقتصاديا و تجاريا متينا على أساس العلاقات السياسية الممتازة بين البلدين ،وخاصة خلال السنوات الأخيرة ،تواكبا مع تعزيز القدرة الصينية الشاملة بعد تطبيق الصين سياسة الإصلاح و الانفتاح على الخارج واستقرار الأوضاع الاجتماعية في الجزائر ،شهدت على إثرها العلاقات الاقتصادية والتجارية زخم نمو جيد في ظل الجهود المبذولة من الجانبين ،حيث جرى التعاون بين البلدين في مجالات التجارة و الطاقة و البنية التحتية واستخدام طاقة الشمس بصورة سلمية.

فللجزائر مكانة خاصة في تاريخ علاقات التعاون الصيني الأفريقي منذ تأسيس الصين الجديدة عام 1949،حيث شهد البلد العربي الأفريقي كثيرا من الأحداث الهامة للصداقة و التعاون بين الصين و إفريقيا ،وتكونت صداقة عميقة بين الشعبين الصيني و الجزائري منذ فترة حرب التحرير في سبيل الاستقلال الوطني الجزائري،وبعد إقامة حكومة الجزائر المؤقتة في سبتمبر 1958،اعترفت

الصين بها على الفور ،فكانت أول دول غير عربية تعترف بحكومة الجزائر المؤقتة،ثم أقيمت العلاقات الدبلوماسية في العشرين من ديسمبر من نفس العام ،وبعد استقلال الجزائر عام 1962،شهدت العلاقات الثنائية الودية تطورا مطردا.

بعد انتهاء الحرب الباردة ،قدمت الجزائر دعما كثيرا للصين في قضايا حقوق الإنسان و تايوان ...الخ ،كما قدمت الجزائر خلال رئاستها الدورية لمنظمة الوحدة الأفريقية من 1999 إلى 2000،مساعدات كبيرة للأعمال التحضيرية لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي،مما أسهم في تأمين إقامة المنتدى في بكين بنجاح في أكتوبر عام حسب الموعد المحدد،وبعد أن وقع البلدين لأول مرة اتفاقية التجارة و المدفوعات عام 1964،ينمو التبادل التجاري بينهما بشكل متواصل ،خاصة في السنوات الأخيرة ،مع تحسن الأوضاع الداخلية في الجزائر تدريجيا ونمو اقتصادها ،زاد حجم التبادل التجاري بينهما مرة أخرى ،حيث بلغ 198.85 مليون دولار أمريكي عام 2000، وارتفع إلى 433.8 مليار دولار في 2002، وبلغ 659.97 مليون في عام 2003،منها 565.08مليون دولار صادرات صينية للجزائر،بزيادة 83.1% عن سنة 2002. [1]

وبهذا تكون الصين سادس أكبر مصدر إلى الجزائر،لتتقدم بعدها إلى المركز الخامس في 2004، ثم إلى المركز الرابع في 2005 لتصل سنة 2006 للمركز الثالث،بعد كل من فرنسا وايطاليا ،تاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الخامس بعدما كانت في المركز الثالث سنة 2005،وقد بقيت محافظة على هذا المركز حتى سنة 2009،حسب الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري.[2]

وقد بدأ التعاون الصيني الجزائري في المجال مشاريع المقاولة والعمالة عام 1979،هذا التعاون الذي عرف تزايدا كبيرا ،حيث وصل في نهاية سبتمبر 2002 إلى 198 اتفاقية حول مشاريع المقاولات ،قيمتها نحو 1.898 مليار دولار، تقوم الشركة الصينية العامة للمشروعات الهندسية و غيرها من 14 شركة صينية بأعمال مشاريع المقاولة رئيسيا،ففي عام 2001 كانت الصين في المركز الخامس عالميا و المركز الأول إفريقيا ،من حيث قيمة اتفاقيات مشروعات المقاولة و العمالة في الجزائر.

1- L'office National Des Statistiques Algerien(Ons),les dix premiers pays fournisseurs de l'Algérie de 1998 à 2006,in: http://www.ons.dz/IMG/pdf/10-1er –pays-fournisseur92-06.pdf.

ومن أهم أكبر المشاريع الجار ي إنجازها بالجزائر، ميدان الهياكل القاعدية في مجال النقل البري،و مشروع الطريق السيار شرق – غرب العملاق،و الهياكل الإستشفائية و الري،وكذا انجاز مشاريع بناء السكنات فضلا عن مشروع نقل مياه الجوفية على مسافة 750كم بين عين صالح وتمنراست في الجنوب الجزائري، والمباني الجديدة لوزارة الخارجية وغيرها.

المطلب الثالث: انعكاسات التنافس الدولي على العلاقات الجزائرية الفرنسية

اتخذت الحكومة الفرنسية عدة مواقف و مبادرات في كل من المجال: السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي لمواجهة المنافسة الأمريكية وتحقيق أهداف الإستراتجية الفرنسية إزاء دول الجنوب بما فيهم دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر.

فإلى أي مدى عملت فرنسا على تجسيد التعاون وإعادة إرساء علاقات مع الجزائر في ظل التغير و التجديد لمواجهة المنافسة الأمريكية؟

المجال السياسي: عرف المحلل المراقب السياسي Alain Frachonفرنسا بأنها: " عضو غير عادي ضد للولايات المتحدة الأمريكية، ينتمي إلى المعسكر الغربي، لديه وسائل محدودة ويتمتع بنفوذ عالمي خاص ".[1]

فعلى الرغم من كون فرنسا إحدى أهم دول المعسكر الغربي إلى جانب الولايات المتحدة ،إلا أنها وبسبب تهديد هذه الأخيرة لمصالحها ،وذلك عبر المناقشة التي أعلنتها عليها آخذت الطابع العلني منذ نهاية الحرب الباردة جعل فرنسا تتخذ موقع الضد منها في العديد من المناسبات، حيث عملت وبطرق مختلفة على محاربة التواجد الأمريكي في مناطق نفوذها التقليدية بما فيها القارة الأفريقية وفي مقدمتها الجزائر، وما زاد من تخوف فرنسا حول إمكانية فقدان نفوذها في هذه المنطقة هو ما تميزت به علاقاتها مع الجزائر من تقلبات وخلافات دورية ،والتي لم تكن تتطور إلى درجة القطيعة الدبلوماسية و الاقتصادية خاصة من خلال الأزمة الجزائرية ،وما اتخذته الحكومة الفرنسية من مواقف ساهمت في تباعد الدولتين و اختلال العلاقات بينهما مما سهل على الولايات المتحدة ،بسبب مواقفها المعتدلة، الولوج إلى المنطقة و بكل سهولة ،مستغلة في ذلك نقاط ضعف الدبلوماسية الفرنسية لتثبيت أقدامها هناك.

فعملت فرنسا على استعادة الاحتفاظ بمستعمراتها وعلى رأسها الجزائر من خلال روابط سياسية شاملة ، تقوم على ثبات الهدف (المصالح الشاملة) و تختلف أساليب ترجمة تلك الأهداف حسب المعطيات الموضوعية المختلفة، وحسب البصمات الخاصة المميزة لمتخذي وصانعي القرار، التي تعبر عن تصورهم، والعوامل التي حددت لهم الهدف والبدائل.

1-Frederic Charillon,peut-il encor y avoir une étrangère française?, politique étrangère,N°4,2002,p913.

حاولت فرنسا بعدها، إرساء قواعد الاستقرار الدائم بدل العلاقات التي تبقى رهينة الواقع باضطراباته، فتم التوقيع بينها و بين الجزائر على عدة عقود أعطت دفعا جديدا للتعاون، وخلقت ظروفا إيجابية لعلاقة حسنة بين البلدين، كما كان للزيارات المكثفة المتبادلة بين الشخصيات السياسية الدور المباشر في تحقيق هذه الإيجابية التي انعكست من خلال استمرار الحوار السياسي بين باريس و الجزائر.

بدأت هذه العلاقات تتجدد و تعرف انتعاشا ملحوظا بعد زيارة وزير الشؤون الخارجية M.H vedrineإلى الجزائر في 29 و 30 جويلية 1999، أين اتفقت الدولتان على تقوية و تجديد الشراكة في كل الميادين، ثم لقاء كل من مسؤولي البلدين في باريس في ديسمبر 1999 والآخر في الجزائر في أفريل 2000، سمحت بتعريف الأطر العامة لهذه الشراكة وهي تتمحور حول خمسة نقاط أساسية في مجال التعليم العالي، الشراكة التقنية لمساعدة الاقتصاد الجزائري، الشراكة في ميدان الصحة وفي مساعدة الجماعات المحلية و تطوير الشراكة في ميدان الشباب و الرياضة.[1]

كما يجدر التذكير باللقاءات على المستوى العالمي بين البلدين و التي عبرت بطريقة صريحة عن إرادات تجديد العلاقات الفرنسية –الجزائرية كزيارة Jérôme Lambert رئيس مجموعة الصداقات: فرنسا –الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي في 16 إلى 20فيفري 2002،والتي سبقتها زيارة رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى فرنسا، يوم 24و 25 أكتوبر 2001 وقبلها زيارة وزير الخارجية الجزائري يوسف يوسفي في 25و 26 جانفي 2000.[2]

و دائما ضمن إرادة فرنسا في تجديد الحوار السياسي مع الجزائر شهدت سنة 2001 زيارات مكثفة قام بها مسئولون فرنسيون غلى الجزائر ، حيث قام كاتب الدولة الفرنسي للسياحة بزيارة إلى الجزائر في 26 إلى 29 جانفي ،ثم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من 28 إلى 30 جانفي ، ووزير الداخلية من 4إلى 5 فيفري ، ووزير الخارجية في 13 فيفري ،وكاتب الدولة للتجارة الخارجية من 13 إلى 14 جوان ،الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية قام بزيارة عمل إلى الجزائر في 1ديسمبر 2001 في إطار زيارة المغرب العربي والذي أجرى محادثات مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة

Les action de coopération entre la France et l'algérie.in:http://www.France diplomatie.fr.-1
http://www.Sénat.fr-2

حول محاربة الإرهاب الدولي و الوضعية في أفغانستان و الشرق الأوسط كمحاولة من فرنسا تقريب وجهات نظر البلدين حول القضايا الدولية.[1] بالإضافة إلى سلسلة اللقاءات التي جمعت بين المسئولين من البلدين و التي استغلتها فرنسا كفرص سائحة للتقرب من الجزائر و إعادة بعث الحوار السياسي،كتلك اللقاءات على هامش اجتماع مؤتمر الفرنكوفونية في بيروت في أكتوبر 2002،ولقاء رئيسي البلدين في 8 فيفري 2002 على هامش اجتماع رؤساء فرنسا و 13 رئيس دولة أفريقية, للحديث حول التنمية و الشراكة في إفريقيا و لقاء الرئيسين على هامش المؤتمر 21 لفرنسا –إفريقيا في Yaoundé في جانفي 2001 بباريس، ولقائهما في الرباط ثم القاهرة خلال اجتماع القمة الأوروبية–الإفريقية.[2]

وقد كانت هذه الزيارات المكثفة للمسئولين الفرنسيين إلى الجزائر، و اللقاءات الهامشية التي تمت بينهما، بمثابة رد فعل فرنسي على المنافسة الأمريكية حول المنطقة عامة و الجزائر على وجه خاص، لما شهدته هذه الأخيرة من تحولات داخلية هامة وتوجهات خارجية تقربها من الولايات المتحدة، مما دفع بفرنسا إلى التحرك لوضع حد لهذا التقارب الجزائري الأمريكي، حيث عبر عن ذلك المحلل الفرنسي Paul marie de la goree " الجزائر تغير من حاضرها ومن مستقبلها ، فكان على السياسة الفرنسية أن تواكب ذلك"[3]

ومن نفس المنطلق عملت فرنسا على استدراك الأخطاء التي قامت بها تجاه الجزائر وقد كان في مقدمتها التضييق من مجال تنقل الجزائريين من و إلى فرنسا، مما خلق مشاكل سياسية و اجتماعية بين البلدين، الأمر الذي زاد من سياسة العزلة ضد الجزائر التي فرضتها فرنسا ، فقامت هذه الأخيرة بتحسين شروط تسليم التأشيرات للجزائريين الراغبين في الذهاب إلى فرنسا كميا ونوعيا في إطار تحسين العلاقات الإنسانية بين البلدين، حيث تضاعف عدد التأشيرات المسلمة ثلاث مرات خلال ثلاثة سنوات لتصل إلى 150.000 تأشيرة للمرور ، كما تم تسهيل إجراءات دراسة الملفات

ibid. -1
La Republique Algerienne Democratique Populaire, notre sur les relations algro-française,Alger,le -2 ministère des affaires étrangères, mai 2004,p03.
Paul Marie De Lagorce, la France et la maghreb,politique étrangère,N°4,hiver1995/1996,p929.-3

وتبسيطها و تحسين ظروف الاستقبال للجزائريين في الفرنسية بالجزائر ن وتم فتح قنصليتي عنابة و وهران بعدما تم إغلاقهما خلال الأزمة الجزائرية. [1]

كما ساعد الوضع الدولي المصالح الفرنسية في دفع علاقات التقارب بين الجزائر و الحكومة الفرنسية ومن بين متغيرات تلك الفترة ، الموقف الإيجابي الذي تبنته فرنسا إزاء الصحراء الغربية ، بعدما امتنعت أمريكا عن تزويد المغرب بالأسلحة و اعتمدت سياسة التوازن إزاء الصحراء الغربية ، فأخذت فرنسا تعبر عن نفس اتجاه الجزائر في موقفها من البوليساريو بعدما كانت تناقضها.

ومنه فقد كان للمجال السياسي أو بالأحرى الإرادة السياسية الفرنسية في إعادة تفعيل العلاقات الثنائية مع الجزائر و تطبيعها ، الدور الهام في دفع مساعي التقارب في المسائل القائمة بين البلدين ،بغرض التسوية وتحقيق التعاون البناء ، الأمر الذي من شأنه أن يبطئ من تقدم مسار التقارب الأمريكي الجزائري، و بالتالي إعادة استرجاع مكانة فرنسا في المنطقة.

المجال الاقتصادي:

من أجل تطوير العلاقات بينها و بين الجزائر، لجأت فرنسا إلى اتخاذ إجراءات و توجهات اقتصادية معينة ، لا تحيد عن الاتجاه المحدد للإستراتجية الفرنسية إزاء الجزائر، و الهادفة إلى إبعاد النفوذ الأمريكي عن المغرب العربي عامة و التقارب الجزائري الأمريكي على وجه خاص.

ومن هذا المنطلق عملت فرنسا على مساعدة الجزائر في إرساء أسس اقتصاد حر ، فقامت بمساندتها في عملية مفاوضتها مع المنظمة العالمية للتجارة وكذلك عبر تطوير الشراكة بين مؤسسات البلدين ،خاصة بين القطاع العام و القطاع الخاص و تقديم المساعدة التقنية للأزمة لتحقيق التنمية المستدامة و الإعمار المحلي ،كما عملت فرنسا على الحفاظ على مكانتها في العلاقات الاقتصادية مع الجزائر حيث تعتبر الممول الأول للجزائر قبل الولايات المتحدة و إيطاليا و ألمانيا وهي ثالث زبون لها ،وبهذا تعتبر الجزائر الشريك الثاني لفرنسا بعد الصين.

1- Le dispositif consulaire français en Algérie et la circulation de personnes.

وضمن إطار الإستراتجية الفرنسية الرامية إلى تقويض منطقة نفوذها بإبعاد التواجد الأمريكي عنها ،شجعت هذه الأخيرة رجال الأعمال الفرنسيين على الاستثمار في الجزائر و استغلال السوق الجزائرية التي لا تزال مجالا حديثا واسعا للاستثمارات الأجنبية ، كما تكثفت الزيارات إلى الجزائر و لقاءات رجال الأعمال للبلدين منذ عام 1998،حيث فاق عددهم 4800 رجل أعمال في عام 1999 وأكثر من 26000 في 2001، كما سجلت الشركات الفرنسية حضورا قويا خلال الصالون الدولي للجزائر حيث كان عددها 120 مؤسسة سنة 1999 و 320مؤسسة سنة 2002

ومنه لم تتوقف فرنسا منذ سنة 1995 على تطوير و تعزيز حصصها في التجارة مع الجزائر عامة و التركيز على الولوج إلى السوق الجزائرية خاصة، ففي سنة 1999 كانت حصة فرنسا من السوق الجزائرية 25.79% بعيدا أمام حصة الولايات المتحدة التي تقدر بنسبة 11.2%، إيطاليا 10.5% ،ألمانيا 8% ،إسبانيا 5.3% ،فالجزائر هي الشريك الأول لفرنسا من بين هاته الدول حتى أمام تونس و المغرب.[1]

فالسلطات الفرنسية تبنت منذ سنة 2000 آليات مختلفة في طبيعتها محبذة تطوير العلاقات التجارية مع الجزائر،حيث أعادت النظر في سياسة : Assurance Crédit كما حذفت بروتوكول الأمن الذي وضعته كسياسة وقائية من انتقال العنف إبان الأزمة الجزائرية إلى أراضيها ، بالإضافة إلى تطبيع شروط المساعدة للتصديرات الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة المبادلات التجارية بين البلدين وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

السنوات	1999	2000	2001	2002
الصادرات	2.418140	3.060000	3.385726	2.710000
الواردات	1.482317	2.740000	2.999623	2.999623
الإجمالي	3.900457	5.800000	6.385349	6.463000

الجدول: المبادلات التجارية الفرنسية الجزائرية(مليار أورو)[2]

La Republique Algerienne Democratique Populaire, notre sur les relation Algro-française ,op.cit,p05-1

يتضح جليا من خلال هذا الجدول تزايد نسبة المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا التي كانت تقدر ب: 3.9 مليار أورو سنة 1999 لترتفع إلى 6.46 مليار أورو سنة 2002، أي الضعف تقريبا في مدة قصيرة تقدر بأربعة سنوات فقط ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن 96 % من الصادرات الجزائرية إلى فرنسا عبارة عن محروقات أما التصديرات الفرنسية إلى الجزائر، فهي عبارة عن تجهيزات مهنية 24 % ،مواد استهلاكية 21 %، تجهيزات آلية وسيارات 20 % ،مواد غذائية زراعية 18 % ،مواد وسيطة 17 %.[1]

وضمن الإرادة الفرنسية الهادفة إلى تطبيع العلاقات الثنائية بينها وبين الجزائر، قامت هذه الأخيرة بإبرام عدة إتفاقيات و التوقيع على العديد من العقود كانت بمثابة الإطار القانوني الذي من شأنه أن يقرب أكثر بين البلدين كعقد الشراكة المبرم بين Gaz de France وسوناطراك حول التنقيب عن حقول الغاز في الصحراء الجزائرية و تسويقه ، كما وقعت الجزائر مع الشركة الفرنسية Spicapag في منتصف ديسمبر 2000 على عقد ب: 364 مليون أورو حول إنجاز أنبوب توصيل البترول ما بين ورقلة و ميناء أرزيو ، وشركة Entrepos Oléoduc التي وقعت على عقد ب: 120مليون أورو للتنقيب على حقول الغاز ، وفي بداية أكتوبر 2001 وقعت شركة Total_Elf_Fina على عقد للتنقيب في جنوب شرق البلاد و هو استثمار يقدر بحوالي 25مليون أورو ،كما تم تطوير الشراكة و التعاون بين البلدين لتمس قطاعات عديدة ما عدا البترول و الغاز كشركة Michelin_Danon_Vivendi_Cgm ...[2].

وفي المجال المالي تم التوقيع على اتفاقية بين القرض الشعبي الجزائري Cpa و الوكالة الفرنسية للتنمية Afd ، كما تم الاتفاق بين الحكومتين الفرنسية و الجزائرية على تحويل جزء من الديون الجزائرية لدى فرنسا على شكل استثمارات ، حيث يقدر ب 3.5مليار أورو ،تحول منها 61 مليون أورو إلى استثمارات في الجزائر [3].

كما تم التوقيع على عدة إتفاقيات في كل من مجال : النقل ، الأرشيف الجزائري، الشباب والرياضة، السياحة، ... ، ساهمت كلها في إرساء أسس جديدة للشراكة بين فرنسا و الجزائر سواء

1- Les relations franco-algérienne.p1 in:http://www.france-diplomatie.fr

كانت ذات طابع مركزي أي بين الحكومتين وعلى المستوى غير المركزي بين المدن الفرنسية و المدن الجزائرية أو الجماعات المحلية ، كتلك الشراكة المبرمة بين مدينة عنابة و Dunkerque ،سطيف و ليون ،قسنطينة و Grenoble ،الجزائر وكل من باريس و مرسيليا. [1]

فقد عملت فرنسا على تنويع و تكثيف إبرام الاتفاقيات مع الجزائر الأمر الذي من شأنه أن ينمي العلاقات بين البلدين ، خاصة منها الاقتصادية لما تلعبه هذه الأخيرة من دور مهم في توثيق الروابط بين الدول ،وهنا ستكون فرنسا قد حققت هدف إستراتيجيتها الرامية إلى إبعاد أي تدخل أجنبي في منطقة نفوذها التاريخية.

المجال الثقافي:

واجهت فرنسا في المجال الثقافي منافسة عنيدة من قبل التيار الأنجلوساكسوني و على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، التي بادرت من أجل كسر الاحتكار وزعزعة النموذج الفرنسي و نشر النموذج الأمريكي ، و للسيطرة على الفضاءات الثقافية و الاجتماعية حيث العوامل المؤهلة _غياب تقنيات و وسائل الحماية الثقافية_ لتعزيز النفوذ و التمركز.

و للتكيف مع الوضع ، بات من الضروري على فرنسا التغيير في أسلوب التوجه و ممارسة التعاون الثقافي ، وذلك بالتنسيق الجماعي بين مختلف وحدات الضفة الجنوبية ، سيما دول المغرب العربي بما فيها الجزائر ، وتوحيد أساليب التبادل الثقافي و العلمي و المعرفي ، لأن دواعي هذا التوحيد متوفرة ، ويمكن الإشارة إليها في الخصائص السياسية و التاريخية و البيئية و المصالح المشتركة بين فرنسا و كل وحدة سياسية تطل على المتوسط.

ويثير التنافس الثقافي في المجالات الحيوية لفرنسا عزم القادة الفرنسيين على مواصلة الصراع من أجل كسب الرهان بمضاعفة أساليب الاحتفاظ بمكانتها الثقافية الفرنكوفونية من المزاحمة التي تؤمن بأن الأهداف الثقافية هي تحديات العصر الجديد.

وتجدر الإشارة هنا، أنه في تقرير إحصائي صدر في جويلية 1999 مؤشر عليه من طرف أمانة وكالة مابين الحكومات للفرانكوفونية خلص واضعوه إلى إعادة تأكيد نقطة أساسية ، وهي أن الجزائر

1- La Republique Algerienne Democratique Populaire, notre sur les relation Algro-française ,op.cit,p13

تبقى الدولة الثانية بعد فرنسا من حيث الحجم الديموغرافي للنخبة التي تحمل جنسية البلد،أي قبل دولة أوروبية و جارة أيضا كبلجيكا التي تتخذ من الفرنسية لغتها الرسمية ، ولعل هذه المفارقة هي التي دفعت المؤسسات و الهيئات الثقافية و التعليمية الفرنكوفونية إلى الإصرار على توسيع برامجها المختلفة لتشمل العنصر الجزائري وفق مسارين اثنين ، أولا : الارتكاز على المصالح الثقافية الرسمية التابعة للسفارة الفرنسية بالجزائر كوسيط ونقطة وصل أساسية تنفذ هذه البرامج ميدانيا.

ثانيا: محاولة تخطي وتجاوز الهيئات الحكومية الرسمية بالتعامل مباشرة مع المؤسسات المجتمع المدني و المدارس الخاصة و دور النشر و مراكز البحث و الدراسات و أيضا الباحثين و الأساتذة كشخصيات فردية[1].

و قد تم التجسيد الميداني لعدد من مشاريع المد الفرانكوفوني هذه في ديسمبر 1996 من خلال اعتماد إطار قانوني يربط الجزائر بفرنسا و يحدد معالم النشاط الثقافي فيها لفترة عشر سنوات ، بالتركيز على تنظيم تربصات و بعثات تكوينية لفائدة الإطارات العليا في سلك ما بعد التدرج ففي سنة 2000 بلغ عدد المستفيدين 5000 كمعدل سنوي[2].

ومن جهة أخرى ن عمد الفرنسيون على إعادة فتح عدد من المؤسسات الثقافية و التعليمية التي أغلقت منذ بداية الأزمة الأمنية سنة 1992 وفي هذا السياق أعاد المركز الثقافي الفرنسي فتح أبوابه في 15 جانفي 2000[3].

كما تم توقيع عدة اتفاقيات كرست الشراكة في الميدان الثقافي بين البلدين ، كتلك الاتفاقية حول إنشاء مدرسة عليا جزائرية للأعمال أو اتفاقية فتح ثانوية في الجزائر في 21 أكتوبر 2001 و فتحت أبوابها للمتمدرسين في سبتمبر 2002 ، والتي أعقبت فتح المدرسة الجزائرية الدولية بباريس في أكتوبر 2001[4].

كما ساندت فرنسا ومن نفس المنطلق الذي يهدف إلى إبعاد النفوذ الأمريكي عن المنطقة على

1-الخبر الأسبوعي: العدد 9 من 3-9 ديسمبر 2001، ص6.

2- نفس المرجع ،ص6.

3- http://www.france-diplomatie.fr

4- la Republique Algerienne Democratique Populaire, notre sur les relations Algro-française, op.cit, p10

إحداث تحول كبير في الميدان التربوي الجزائري ، بترسيخ اللغة الفرنسية أكثر ، الأمر الذي من شأنه أن يبعد الانجليزية عن مدارس هذه الأخيرة.

وعقب زيارة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا التي امتدت من 14 إلى 17 جوان 2000 ،عمدت فرنسا على استغلال هذه المناسبة لإعطاء طابع جديد للتعاون و الشراكة في الميدان الثقافي بين البلدين ، وفي إطار توحيد أساليب التبادل الثقافي و العلمي و المعرفي ، تم الإعلان عن فتح سنة ثقافية جزائرية بفرنسا.[1]

ومن هنا يتضح جليا،أن فرنسا مدفوعة بطموحها الكلاسيكي في تقلد مركز و قطب ثقافي عالمي من جهة ، ورغبتها في الحفاظ على مكانتها و علاقتها الثقافية مع مستعمراتها السابقة و التي تمثل مجال ممارسة نفوذها من جهة أخرى ، عملت على استغلال كل الوسائل و الظروف المواتية و تسخيرها في توثيق روابطها مع الجزائر الأمر الذي من شأنه أن يبعد الخطر الأمريكي الذي يهدد مصالحها في المنطقة ،وهذا ما يبرر وبطريقة مباشرة تأثير المنافسة الأمريكية الأوروبية حول منطقة المغرب العربي، بما فيها الجزائر ، على العلاقات الفرنسية مع هذه الأخيرة.

1- la Republique Algerienne Democratique Populaire, notre sur les relation Algro-française ,op.cit,p12

المبحث الثاني: مشاهد مستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية

فعدما تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل ، أهم التحديات التي تواجهها العلاقات الجزائري الفرنسية ، وبناءا عليها و على نقاط أخرى ، كان من الضروري لما يتطلبه البحث العلمي في مجال العلاقات الدولية القيام بمحاولة الكشف وتوقع مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية نظرا لما تمثله من مرحلة ذات أهمية كبيرة أولا لموضوع بحثنا هذا ، وثانيا إمكانية الاعتماد عليها كمرحلة بداية لموضوع آخر في نفس الميدان أي العلاقات الجزائرية الفرنسية.

وقبل الحديث عن مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية يجدر بنا أولا ضبط بعض المفاهيم و تحديد الأدوات التي سنعتمد عليها في هذا المبحث و التي تتمثل في مصطلح الدراسات المستقبلية و ما يدور حوله من تساؤلات و غموض.

حيث أن هناك مجموعة من الأسباب و العوامل تدفعنا إلى الاهتمام بالمستقبل ودراسته، ومن أبرزها نذكر:[1]

– إن الرغبة الملحة في معرفة المجهول تشد كلا من الباحث و الإنسان العادي إلى معرفة المستقبل ، لاسيما وأن الكثير يتوقع أن يكون الغد أفضل من الحاضر ، ويأمل ويعمل على ذلك.

– إن علم المستقبل لا يفيدنا فقط في وضع تصورات مستقبلية، ولكنه يفيدنا أيضا في تقييم الماضي و الحاضر.

– ارتباط المستقبل بالواقع السياسي، حيث أن علم المستقبل يمكن المتخصصين من القيام بدراسات حديثة و جدية، قد تغطي فترة زمنية تتراوح من 10 إلى 50 عاما.

– الدراسات المستقبلية تعتبر ضرورية ، و تؤدي إلى الإبداع الإنساني ، حيث أن تطور مثل هذه الدراسات يحفز الأفراد على الاهتمام بمستقبلهم .

وعلى ذلك تعرف الدراسات المستقبلية (الاستشرافية) بأنها إعمال للعقل و الخيال في المستقبل ،

1-خلدون الشمعة ، سوسيولوجيا المستقبل : بين المستقبلية وعلم المستقبل، مجلة العربي، الكويت :إصدارات وزارة الإعلام ، العدد 10،مارس-أفريل 1979،ص210.

إبداعها يتمثل في قدرتها ليس فقط في استخلاص خبرة الماضي و عظمته ودرسه ، أو في إدراك حقائق الحاضر و إسقاطاته على المستقبل ، و لكن أيضا اختراق حجب الغد ، و التعرف على ما يمكن أن يحمله من تحديات و آفاق و مخاطر. [1]

كما يمكن تعريفها بأنها: تأمل للحاضر و وضع بدائل من خلاله للمستقبل، من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد.[2]

فالاستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي و الحاضر معا ، كما أنه لا يقدم تنبؤات و لا تفاصيل مؤكدة ، فهو لا يتعدى محاولة الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل ، وقد خلص أغلب المفكرين و العلماء في هذا المجال ، بأن الدراسات المستقبلية تعتبر فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الاجتماعية المختلفة.[3]

ومهما يكن الأمر ، يمكن القول بأن الدراسات المستقبلية لها أهمية قصوى بالنسبة لنا ، باعتبار أنها تمكننا من معرفة البدائل التي يمكن أن تكون عليها أوضاعنا ، خلال عقدين أو أكثر من الزمن ،و الأهم من ذلك معرفة حال الآخرين في المستقبل ، فتساعدنا على توقع المشكلات الممكن حدوثها في الفترة التي يتحول فيها وضع العالم ، و أوضاعنا الداخلية بهذا الشكل أو ذاك .[4]

و لقد اعتمدنا في دراستنا لمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية كأداة منهجية على منهج التحليل المستقبلي Prospective Analyses و المسمى أيضا بالاستشراف (الاستشفاف)، و هو يعني: " القدرة على التوكيد على أن واقعة أو ظاهرة ما توجد.. أو وجدت أو ستوجد في وقت لم تكن ملاحظة ذلك الحدث قد أعطيت لنا " [5]

1- هلال علي الدين و آخرون ، العرب و العالم ،الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988،ص13.

2- إبراهيم سعد الدين و آخرون ، صور المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989، ص25.

3- جمال علي زهران ، الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة، السياسة الدولية، القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتجية، العدد 153،جويلية2003،ص206.

4- سليم قلالة،أهمية الدراسات المستقبلية في القرن الواحد و العشرين،مجلة دراسات إنسانية،جامعة الجزائر،كلية العلوم الإنسانية،دار الحكمة ،العدد الأول،2001،ص259.

5- وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائ، شركة شهاب، 1991، ص32.

ومن بين أهم التقنيات المستعملة في الدراسات الاستشرافية المستقبلية ، تقنية السيناريو و يتم إعداد السيناريو و تطويره عبر ثلاث مراحل : [1]

1 - دراسة حقائق الوضع القائم أي توصيف مظاهر و معطيات الظاهرة في الزمن الحاضر.

2 - اختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة ، أي تحديد مسار هذه الظاهرة مستقبلا عبر الأخذ بإحدى المسارات المحتملة لها .

3 - تصور الآثار و مداها الناجمة عن مثل هذا المسار، أي بعد نختار المسار المحتمل نبدأ في تحديد التبعات التي ستلي ذلك الاختيار.

والسيناريو أو المشهد هو مجموعة من التنبؤات المشروطة Conditional Forecasts التي تنطلق من مفهوم:" ماذا ...لو " أي ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت عدة شروط ؟ فالمشهد إذا هو تصور ذهني و فكري لمجموعة من الحالات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما. أي أنها وصف لمسار محتمل و بعبارة أدق: نقول أن الاستشراف هو دراسة لحالات احتمالية لها شروط و مؤشرات معينة.[2]

كما يمكن تعريف السيناريو بأنه وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل.

ويمكن القول أن أي دراسة استشرافية تنطلق من ثلاثة سيناريوهات رئيسية محتملة:

1 - السيناريو الخطي أو الإتجاهي: أي استمرار الأوضاع الراهنة أو بقائها على حالها و هذا ليس معناه أن يكون المستقبل بالضرورة مطابقا للحاضر بل يمكن أن يكون هناك بعض التحسن أو التدهور.

2 - السيناريو الإصلاحي: ويفترض حدوث نوع من التحول أو الإصلاح في الظاهرة المدروسة.

و عن الأفق الزمني المناسب و المختار لدراستنا هذه، يمكن وصفه بالمستقبل المتوسط، ويتراوح ما بين خمسة إلى عشرين عاما ن و يمكن إرجاع أسباب اختيار هذا المجال الزمني إلى عدة أسباب أهمها،

1 – وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 97.

2– جمال على زهرام، الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة، مرجع سابق، ص30.

الديناميكية التي عرفتها العلاقات الدولية ، الأمر الذي يجعل من الصعب توقع مسار السياسة الفرنسية إزاء الجزائر أين يمثل المسرح الدولي أهم محدداتها الخارجية ، وهذا على المدى الطويل ، كما أن اختيار هذا المجال الزمني للدراسة كان بهدف دراسة تكون أقرب إلى العلمية و الدقة و الموضوعية في التحليل.

وفي محاولة لدراسة المسارات البديلة لمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية ،هذا المستقبل الذي تتبلور معالمه في إطار عدة عوامل مؤثرة أو تحديات ،و ما يترتب عن هذه التحديات من صراعات ، وتنافسات ، وأشكال جديدة من التعاون والتنافس. فأي مستقبل لمستعمر الأمس و الصديق الاستراتيجي الحالي؟

و محاولة دراسة المسارات البديلة لمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية، والتي تحكمها عدة اعتبارات، و في مقدمتها الواقع الراهن للعلاقات بين البلدين و الذي هو عبارة عن محصلة تطور تاريخي طويل و معقد أفرزته جدليات داخلية وخارجية حيث أنه من المحتمل استمرارها في المستقبل.

و بما أن المستقبل ليس أمرا مفروضا أو محتوما، و إنما هو بدائل متنوعة تتدخل في صياغتها قوى معقدة يمكن تحليلها و التعامل معها، فإن مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية لن يحدث في فراغ، وإنما تتبلور معالمه في إطار بيئيتين رئيسيتين، الأولى تتمثل في الأوضاع الداخلية الجزائرية التي طالما كانت بمثابة المحدد الرئيسي لسياسة فرنسا إزاء منطقة المغرب العربي ككل و الجزائر على وجه خاص وبيئة دولية لها مواصفاتها و نتائجها و توقعاتها، و تترتب عليها تناقضات و صراعات و تنافسات و أشكال جديدة من التعاون و التنافس.

و سوف نحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على صور و أشكال مختلفة التي يمكن أن يكون عليها المستقبل، أي استشراف مشاهد (سيناريوهات) مستقبلية بديلة. و هي على النحو التالي:

1 – المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للعلاقات الجزائرية الفرنسية (السيناريو الخطي)

2 - المطلب الثاني: تقارب و توثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية.(السيناريو الإصلاحي)

3 - المطلب الثالث:تباعد العلاقات الجزائرية الفرنسية.(السيناريو الثوري)

وسنعتمد في طرح هذه المشاهد على أسلوب تحليل متعدد المستويات و متداخل المتغيرات، من خلال توضيح العلاقات الترابطية التفاعلية بينها، والتي تفضي إلى مستقبل محتمل و نمط علاقاتي معين.

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للعلاقات الجزائرية الفرنسية.

سنحاول من خلال هذا المطلب استشفاف العلاقات الجزائرية الفرنسية، وذلك عبر تصور وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل و التي تشكل فيما بينها مؤشرات للمشهد الأول للاتجاهات المستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية ، ألا وهو المشهد الخطي أو الإتجاهي ،الذي يعبر عن امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يذكر.

لما كان الحاضر ابنا شرعيا للماضي، فإن المستقبل ابن شرعي للحاضر، و في الحالتين فإن شرعية انتماء الحاضر للماضي و المستقبل للحاضر، تأتي من تلمس الثوابت و الاتجاهات العامة ،باعتبار أن الأحداث و الوقائع انعكاس للثوابت التي ترسخت خلال التاريخ في تفاعلها مع الحاضر ، ليعاد إنتاجها وفق الأحداث الجارية ، وأن المستقبل ليس إلا علاقة بين الثوابت التاريخية في حالتها الجارية في صراعها مع تطورات الواقع الجديد، بما يصنع مستقبلا محددا.[1]

ويقوم هذا الاتجاه على ركيزة أن عالم الغد هو امتداد لعالم اليوم الذي هو بدوره امتداد لعالم الأمس، وإن اختلاف المستقبل عن الحاضر، و عن الماضي القريب،هو اختلاف في الدرجة ، لا اختلاف في النوع ، فالتغيير الذي سيحدث بالنسبة للمستقبل هو تغيير كمي أساسا أكثر مما هو تغيرا كيفيا ، أي أنه تغير في الكم ،أو في الحجم أو في السرعة ، ...الخ. [2]

بما أن مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية لن يحدث في فراغ، وإنما تتبلور معالمه في إطار بيئتين أو محددين رئيسيين لطالما شكلتا المحددان الرئيسيان لهذه العلاقات .

الأولى و التي تتمثل في الأوضاع الداخلية لكل من البلدين الجزائر وفرنسا على حد السواء، من حيث درجة قابليتها لعلاقات كل طرف مع الآخر.

1- المسفر محمد صالح ، مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، شتاء 2007، ص54.

2-جمال علي زهران، الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة،مرجع سابق،ص35.

و الثانية متعلقة ومتمثلة في البيئة الدولية، ونقصد بها هنا القوى الطامعة في الجزائر و ثرواتها و موقعها الجيو استراتيجي.

قد عايشت الجزائر ظروف سياسية و أمنية و اقتصادية و اجتماعية معينة ، وعلى الرغم من أنها أوضاع داخلية بحتة ،إلا أنها أثرت و بطريقة مباشرة على العلاقات الجزائرية الفرنسية ،بل وشكلت محددا أساسيا لها ، إذ أنه كلما شهد مسار الأحداث الجزائرية تطورات جديدة انعكس ذلك بطريقة أو بأخرى على السلوك الفرنسي إزاء هذه الأخيرة ،بل حتى قد امتد تأثير الأزمة الجزائرية ليشمل العلاقات الفرنسية المغاربية ككل.

فبلا شك و بعد تتبع تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية ، يمكن أن ندرك بسهولة بأنها مطبوعة بأزمة دائمة ، وأن ما يميزها هو التجاذب و التنافر معا، فهي من جهة علاقات قائمة إلى حد كبير على الشك و انعدام الثقة المتبادلة و التعارض في المواقف ، وعلى الانتقادات و الاتهامات الموجهة من قبل كل طرف إلى طرف الآخر .

و هي من جهة ثانية علاقات تبعية قوية تجعل من الجزائر مورد كبير و أولي للطاقة الفرنسية، كما تجعل فرنسا من فرنسا الشريك التجاري الأول للجزائر، في جميع المبادلات الاقتصادية.

إن هذه المفارقة التناقضية هي التي تفسر كيف أن الصراع المستمر لم ينجح في القضاء على الشعور الدفين بالمصير المشترك ، وبالتالي فالقناعات المتبادلة بارتباط الحاجيات والمصير ، بين كل من فرنسا و الجزائر ، سوف تلعب دور قوي في الحفاظ على الوضع القائم ،بتبوء فرنسا لمرتبة الشريك التجاري الأول للجزائر ، والمتعامل الأول معها في بقية المجالات الأخرى.

هذا مع عدم نفي وجود فترات للتوتر أو الفتور في العلاقات بينهما ،مما قد يؤدي إلى حصول تذبذب في تلك العلاقات ،ولكنها ستبقى لصالح فرنسا، بالرغم من تناقص حدتها أو وتيرتها.

وكما يكمن مشهد الاستمرارية في العلاقات الجزائرية الفرنسية ، في تأثير العديد من العوامل ، والتي يأتي في مقدمتها العامل الجيو سياسي الذي تفرضه الضرورات الأمنية ، والحفاظ على المكانة ، و العامل الاقتصادي ، الذي يهدف إلى المحافظة على الجزائر كسوق متميزة بالنسبة لفرنسا ،والعامل الاجتماعي الذي ما زالت تفرضه مسألة الهجرة وتنقل الأشخاص بين الدولتين .

1- عوامل جيو سياسية: يقترن سعي الدائم إلى أداء دور دولي فاعل، بإستراتيجية إعادة أوروبا موحدة اقتصاديا و متعاونة سياسيا و أمنيا ، من جهة ، و المحافظة على مناطق نفوذها التقليدية

بما أن فرنسا ما تزال تعد نفسها مؤهلة لقيادة الانبعاث الأوروبي، وأنها المحرك الرئيس لكل المنظمات الأوروبية الأخرى ، التي تهدف إلى تحقيق الأمن و التعاون و الاستقلالية لأوروبا الكبرى ، لكي تصبح قطبا دوليا، ومن ثم أداة جذب ليس فقط لمنطقة الشرق ، وإنما أيضا لمنطقة الجنوب، التي تزخر بالثروات و الأسواق ، التي تعد في عالم اليوم مجالا إستراتيجيا لا يمكن لأية قوة طامحة في الاعتلاء إلى مستوى القطبية ، أن تتركه لقوى أخرى منافسة لها. [1]

كما أن انشغال الزعامة السياسية الفرنسية بالفكرة القائلة: أن فرنسا ما تزال قوة عالمية، وهذا ما عبر عنه: الآن جوبيه (رئيس الوزراء الأسبق) في عام 1995 أمام الجمعية الوطنية، ما قاله أسلافه عن "أن فرنسا يمكن و يجب أن تؤكد دورها كقوة عالمية "[2]

قد أدى بها إلى أمرين :

1 - الإصرار على تطوير الرادع النووي الخاص به لاسيما أثناء إجراء تجاربها النووية الست الأخيرة عام 1996، تعزيزا لموقعها القيادي باعتبارها القوة الرئيسية في القارة مما يسمح لها بالقدرة على تأثير في قرارات الأمريكية المعتقلة بالأمن في المتوسط.

2 - التعبير عن طموحاتها العالمية ، عبر تصميمها على الإحتفاظ بدور أمني خاص ، في معظم مناطق نفوذها التقليدية ، وبالأخص في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وشمال إفريقيا ،و الذي هو نتيجة لقناعتها أنها ما تزال بالفعل تمتلك دورا عالميا.

و تعد الجزائر اليوم ـــ ضمن هذا الإطار الجيوبوليتيكي الذي رسمته فرنسا لنفسها ـــ و الذي تعمل على المحافظة عليه كمدار للتأثير المباشر فيه ، أن تمنع على الأقل خضوعها لسيطرة دولة أو دول أقوى

منها، أهم دولة محورية في إطار هذا المدار ، وفي منطقة جنوب المتوسط [3]

ويبدو أن البرنامج الذي وضع أسسه الجنرال ديغول ، بناء على فكرة إستراتيجية مفادها "أن من يسيطر على قلب أوروبا يمكنه أن يسيطر على العالم " و الذي عملت السياسة الفرنسية على إنعاشه

1- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة، أمل الشرقي، عمان ، الأهلية للنشر و التوزيع ، 1998، ص80.

2- المرجع نفسه،ص84.

3- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى ، المرجع السابق، ص86-88.

بقيادة جاك شيراك(الديغولي) منذ سنة 1995، وبما يتلاءم مع المتغيرات الدولية ، قد أملى عليها دعوة الجزائر للمشاركة في الحوار الأطلسي المتوسطي ، من قبل وزير الخارجية الفرنسي السابق هيرفيه دوشاريت حول عقد ميثاق للأمن و الاستقرار في المتوسط ، وهو ما جرى التحضير له منذ منتصف التسعينيات ، والذي تقرر آنذاك أن تتم مناقشته في سنة 2000. [1]

وتضم آليات هذا الحوار الذي دعيت الجزائر للمشاركة فيه تدابير أمنية عبر تدريبات و مناورات وحدات عسكرية مشتركة ، واتفاقيات لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة ، ذلك بناء معطيات جيوبوليتيكية أمنية من بينها: [2]

1 - إبقاء منطقة شمال إفريقيا ، بالذات الجزائر ، تتأرجح بين منطق الاستقطاب و الإحتواء ، جراء غياب توافق إستراتيجي بين أعضاء مجموعة دول التحالف الغربي.

2 - بروز تحديات أمنية جديدة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، بسبب ما يسمى انتهاء الحرب الباردة و إختفاء القطبية الثنائية .

3 - إزدياد الرغبة المؤكدة للقوى المحورية المتوسطية فرنسا على الخصوص في التدخل الفردي و الجماعي ، في تسيير المسائل الأمنية و إدارة الأزمات في المنطقة.

4 - إعادة النظر في وظيفة المنظمات الأوروبية والغربية و في مقدمتها الحلف الأطلسي ، وتوسيع ومجال نشاطها ليشمل دائرة شمال إفريقيا و الساحل الأفريقي

وتكمن دوافع فرنسا وراء ضم الجزائر للحوار الأطلسي المتوسطي ، في بروز مؤشرات تعاون عسكري و أمني بين الجزائر وواشنطن ، وذلك من أجل تأهيل الجزائر للقيام بدور فعال في

الأكثر حساسية في المنطقة ، ضمن المخططات الإستراتيجية العسكرية الفرنسية المبنية على بعدين ، أولهما :

1 - تأكيد تطلعاتها الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط .

2 - التكفل بكل التهديدات التي قد تأتي من دول الضفة الجنوبية أيا كان نوعها.[3]

1

-الخبر الأسبوعي، 2000/02/23، ص05.

2- نفس المرجع.

3- آركي رامازاني: الشراكة الأورو المتوسطية، إطار برشلونة، دبي مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، دراسات عالمية، العدد22،1998،ص19.

وبناء على أن فرنسا التي أنتابها الإرتياب من عدم الاستقرار في الجزائر ، و ما يفرزه من مخاطر تهدد مصالح الغرب ، و احتمالات ما ينجم عنها من انتشار للأسلحة المحرمة و زيادة التطرف ، وخصوصا في حالة قيام نظام حكم إسلامي فيها ، و الذي من الممكن انتقال أنموذجه إلى دول أخرى ، ترى أي فرنسا أن دور الجزائر سواء أكان في إطار الأورومتوسطي ، أم في التعاون الأورومغاربي أم الحوار الأطلسي المتوسطي، أم في المشروع المتوسطي الجديد (الساركوزي) يكمن في:

1 - دعم التوجهات الجديدة لفرنسا نحو تكريس خياراتها حول استقلالية الأبعاد و التدابير الأمنية العسكرية، في المتوسط عن الهيمنة الأمريكية.

2 - توظيف الجزائر في دعم الأمن و الاستقرار في دائرة مجالها الجيوبوليتيكي ، البحر الأبيض المتوسط و أفريقيا ، وهو ما سعت إلى تطويره عبر العديد من الصيغ ذات الأبعاد الإستراتيجية ، لتحقيق ميثاق الأمن و الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط ، و تحت قيادتها و رعايتها. [1]

و على الرغم من أن الجزائر ما تزال تعد طرفا مهما في علاقات فرنسا الدولية ، جراء تزايد أهمية مكانتها الدولية في عالم اليوم إلا أن تقويم صانع القرار الفرنسي و مواقفه تجاهها ، لم تكن صائبة ، طيلة العشرين سنة الماضية ، و بالخصوص منذ بداية أزمتها السياسية سنة 1992، وذلك فيما يتعلق بتطوير هذه المكانة لصالحها ، مما جعلها تدخل في منافسة دولية ، يبدو أنها لن تتمكن فيها

من استعادة دورها إلى ما كان عليه في السابق ، و هذا نتيجة لمؤثرات تاريخية ، و لسوء فهم لمتغيرات و أوضاع متعلقة بالجزائر ، و هو ما ظهر في تعاملها معها من منطلق السيادة المحدودة و ذلك ما عبر عنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بقوله : "... و صلت في عهد و جدت فيه استقلال بلادي محاصرا... فرنسا تعاملنا من منطلق السيادة المحدودة ، حصار مضروب على الجزائر ...و تدابير لا تخدم العلاقات بين الشعوب ، التي تقاسمت التاريخ و الثقافة ، و تفرض عليها الجغرافية أن تتعامل مع بعضها البعض بكل وضوح ..." [2]

1- سعود صالح، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر: منذ 1981 إلى الآن، دراسة مستقبلية، طاكسج كوم للدراسات للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009ص 186.

2-نفس المرجع.ندوة صحفية أثناء زيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة يوم 2000/02/23.

وعليه فإن هذه المرحلة التي تبدو فيها العلاقات السياسية قد عادت إلى ما يسمى بالعلاقات الطبيعية وليس العلاقات المتميزة ، لا تعبر عن إستراتيجية فرنسية واضحة المعالم ، لأن هذه الأخيرة تتطلب مواقف مسؤولة و تدابير كبيرة لتجاوز العقبات و لحل المشاكل المتراكمة ، واتخاذ إجراءات سريعة لإستدراك الوقت الذي ضيعته في المدة الأخيرة.

إن العلاقات الجزائرية الفرنسية ستجابه في المستقبل المباشر و القريب، بعقبات كبيرة، قد لا تستطيع تجاوزها، لأن المشاكل و الملفات العالقة بين البلدين و المتعددة، و على الرغم من وضوح معالمها بالنسبة الطرفين، من غير الممكن تجاهلها أو القفز عليها فإن استمرارها بدون حل سيظل مؤثرا على تطور العلاقات الثنائية بين البلدين، و يبدو أن فرنسا ما تزال تنتهج و لأسباب إستراتيجية، سياسات تعمل على إبقائها عالقة حتى تتمكن من استثمارها لاحقا في الوقت المناسب.

2- عوامل اقتصادية: منذ استقلال الجزائر استمرت فرنسا تعلن عن إمكانية قيام تعاون "أنموذجي" تراعي فيه مصالح الطرفين، بين أن هذا الإعلان كان يرمي في الواقع إلى استغلال التوظيف المستمر للمتغيرات الجديدة، واستعمالها كوسائل ليس لتطوير هذا التعاون كما هو معلن وإنما لتحقيق علاقات متواصلة، ترمي إلى الحفاظ على الجزائر كمنطقة نفوذ تقليدية، و العمل على تطويرها كمنطقة عبور، وذلك في إطار دولي يؤشر تسابق الدول الكبرى فيه للعمل من أجل الاستحواذ على ما تحتويه الجزائر من ثروات متنوعة و سوق متميزة. [1]

وتفيد حركة العلاقات بين البلدين أنها بقيت أسيرة لعدة عوامل داخلية و خارجية، تفاعلت مع مجموعة من العوامل التاريخية و النفسية، أدت إلى بروز العديد من الخلافات، أثرت سلبا في تطورها بما لا يتماشى معا المصالح المشتركة بين الدولتين، و ما لا يتوافق مع إعلان قادتهما في كل منافسة تقريبا أن لهما رؤية متطابقة لتطوير العلاقات فيما بين بلديهما، لأن تطبيق هذه التصورات كان يصطدم كل مرة، كان يصطدم كل مرة، باختلاف وجهات النظر حول كيفية تنفيذها.[2]

إن هذا التباعد لم يؤثر في توجه العلاقات الدولية، وذلك لأن الجزائر ما تزال تحتوي على مخزون

1-سعود صالح ، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر: منذ 1981 إلى الآن، دراسة مستقبلية، المرجع السابق،ص187.

2- صالح سعود ، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة من 1962 إلى 1981، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،بغداد1984،ص248-249.

كبير من الثروات النفطية و المنجمية، وتوجد بها مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، التي تنتظر استثمارها، وفي الوقت نفسه، تمثل سوقا كبيرا للمنتوجات و الصناعات الأجنبية، لاسيما وأن توجهها الحالي نحو إعادة هيكلة اقتصادها، قد دفعها إلى المزيد من الإستيراد و الإستهلاك، خصوصا من فرنسا.[1]

إضافة إلى ذلك فإن وضعية العلاقات الاقتصادية بين البلدين سنة 1999 تبين أن الجزائر ما تزال تعد الزبون التاسع عشر بالنسبة لفرنسا حيث استقبلت نسبة 0.86% من إجمالي الصادرات الفرنسية إلى العالم، في حين اعتبرت الممون التاسع و العشرين ،وذلك بنسبة 0.53 من إجمالي واردات فرنسا من الخارج، بحيث أصبح الميزان التجاري لصالح فرنسا، وذلك بانتقاله من 698 مليون فرنك فرنسي سنة 1997 إلى 6.497 مليار فرنك فرنسي سنة 1998. [2]

ومن جهة أخرى فإن فرنسا أصبحت سنة 1999، الزبون الأول للجزائر فيما يخص المواد خارج المحروقات بنسبة 18.5 % من إجمالي الصادرات الخارجية ، و أنها إستفادت من هذه الأخيرة أي الجزائر لأنها استطاعت أن تسدد 80 % من وارداتها نقدا خلال سنة 1998م.

ولقد أكدت فرنسا سنة 1999 ، أن العلاقات التجارية بين البلدين مرشحة للتطور النوعي ، لاسيما على الصعيد الإنتاجي ، وذلك بعد إن تم توقيع اتفاق لتشجيع الحماية الثنائية للاستثمارات في السنة ذاتها ، مما أدى إلى حل إحدى المشاكل التي كانت عالقة بين البلدين ، رغم أن شركة كوفاس(شركة تأمين و تغطية الصادرات الفرنسية إلى الخارج) ، ما تزال تعتبر أن الجزائر دولة ذات مخاطر.[3]

ويعود سبب ارتفاع الميزان التجاري لصالح فرنسا إلى تمسكها بإستراتجية المحاصرة و الهيمنة ، المبنية على مجموعة من الخطوات السياسية التالية:

1- سعود صالح، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر: منذ 1981 إلى الآن، دراسة مستقبلية، المرجع السابق، ص188.

2- نفس المرجع ،ص188.

3-الخبر الأسبوعي، 2000/02/23، ص05.

1 - لجوئها(مثلها في ذلك مثل دول الشمال) إلى انتهاج سياسة الحماية لمنتجاتها الزراعية ، وإتباع سياسة الحصص بالنسبة لما يقابلها في الجزائر ، وذلك لمنع منتجات هذه الأخيرة من الوصول إلى أسواقها ، وهو الأمر الذي تأكد جليا أثناء المباحثات الثنائية حول آليات تحرير الأسواق وفتحها أمام منتجات البلدين ، مثل اشتراطها ضرورة مرور الجزائر بمرحلة تأهيل ، حتى تتمكن من الدخول في حرية التبادل السلعي .

2 - اعتراضها على طلب الجزائر ضرورة التخفيف من عبء المديونية الجزائرية ، وذلك على غرار ما قامت به مصر ، انطلاقا من أن هذه المديونية تشكل جراء ثقلها ، أحد الأعباء الكبيرة على الاقتصاد الوطني الجزائري ، فخدمات هذه الديون شكلت في سنة 1999 حوالي 40 % من قيمة الصادرات ، ويكمن سبب هذا الرفض ، أن فرنسا تدرك أن الجزائر إحدى الدول الغنية بثرواتها و القادرة على الوفاء بإلتزاماتها .

3 - مطالبتها بتطبيق سياسة إعادة هيكلة اقتصادها و إنشاء منطقة تجارة حرة ، تمكنها من الدخول في مجال المنافسة الدولية و الإفادة منها ، إلا أن هذه المطالبة تنطوي على مخاطر كبيرة ، منها الحد من تسريع آلية الإتحاد الاقتصادي على المستوى الإقليمي (المغاربي و

العربي) ، التي تدرك دوله أن تقدمها لن يكون في المستقبل إلا مشتركا ، ومنها أيضا وضع اقتصاديات مختلفة ، وغير متكافئة في حالة المنافسة . [1]

وعليه ، فإن إدراك فرنسا للصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر ، وعدم توفر الإمكانات التي تؤهلها للقيام بالإجراءات التي تخفف من آثارها ن حتى وإن سايرت بعض الضغوط الممارسة عليها (فرنسيا و أوروبيا) قد أجبرت النظام السياسي عبر إستراتيجية شاملة ، الجزائري إلى الإعلان عن استعداده و قبوله لانتهاج سياسة اقتصادية (كانت ترفضها الجزائر في الماضي) و ذلك مقابل الحصول على مزايا تمكن البلاد من الخروج من أزمتها الحالية ، و إجتياز مرحلتها الإنتقالية لما بعد الأزمة ، مما دفعها للدخول في مسارات الإصلاح و إعادة الهيكلة و الخوصصة و قبولها المشاركة في المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي انعقد في نهاية سنة 1999 في القاهرة . [2]

---

1 - Bounoua Chakib,les défis d'aujourd'hui et demain de la coppération Maghreb-Union Europeene,Alger:L'économie n°=33,mai1996,p24.

2- سعود صالح، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر : منذ 1981 إلى الآن، دراسة مستقبلية، المرجع السابق، ص190.

إن هذا التوجه هو ما ظل يطالب به الغرب عموما ، وفرنسا خصوصا من أجل الإبقاء على امتيازاتها الاقتصادية، و بضمانها التحكم فيها كسوق متميزة في المنطقة.

و على العموم فإن المتغيرات التي عرفتها الجزائر عبر مسيرة العشر سنوات الماضية و التي أدت بها في النهاية إلى الانتقال من اقتصاد مسير اشتراكي ، إلى اقتصاد سوق ، فضلا عن محاولات فرنسا المستمرة ، في الحفاظ على مصالحها الحيوية جراء المنافسة الدولية ، و بالذات الأمريكية ، قد سهلت على فرنسا تهيئة الوضع الذي يساعدها على التأثير في اقتصاديات الجزائر ، الذي أصبح لزاما عليها الدخول إلى اقتصاديات بديلة ، وعلى وفق شروط و إلتزامات مضمونة و هذا ما أكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة : " ..... إننا إنتقلنا من اقتصاد مسير.....إلى اقتصاد سوق ، و أننا في مرحلة انفتاح تعتبر اقتصاد (بزار و سوق سوداء) ... وقد يساعد (تجار "الموت") هذا الوضع ، لأنهم لا يصطادون إلا في "المياه العكرة" .... أن المؤسسات المالية تلاحظ أننا جادون في الإصلاحات ، و أن الرأسمال الأجنبي حريص على مصالحه ..و نحن نعمل على ضمان الاستقرار و سنعطي كل الضمانات للاستثمارات الأجنبية ، لأنه لزاما علينا أن ندخل إلى اقتصاديات بديلة" [1]

وتؤكد ذلك السياسة الفرنسية الحالية التي أخذت تتجه إلى مد إستثماراتها إلى تلك الميادين البديلة

للمحروقات ، وخصوصا عندما أدركت أن الجزائر تتوجه إلى إنعاش هذه البدائل من جديد ، و ذلك في إطار هيكلة اقتصادها للدخول في مرحلة ما بعد النفط.

3- عوامل اجتماعية:

من أهم العوامل الاجتماعية الدافعة لأستمرارية العلاقات الجزائرية الفرنسية ، مسألة الهجرة ، بما تمثله من تنقل للأفراد و كيفية إقامتهم ، التي تعد مؤشرا مؤثرا في اتجاه التقارب و التباعد بين الطرفين . إلا أن فرنسا التي ظلت عبر تاريخها الحديث تعلن أنها تسعى إلى تطبيق سياسة الإلحاق الحضاري للآخرين، لم تتمكن من إيجاد حلول جذرية لمسألة المهاجرين، ويرد ذلك إلى أنها استمرت في توظيفها من أجل تحقيق أهداف أخرى، سياسية و اقتصادية ، ومن بينها الحيلولة دون أن تصبح هذه المسألة طرفا قويا في الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية الفرنسية.[2]

1- الخبر الأسبوعي، 2000/02/23.المرجع السابق.ص5.

2- آركي رامازاني: الشراكة الأورو المتوسطية، إطار برشلونة، المرجع السابق، ص20.

ومن الملاحظ أن الجالية الجزائرية التي حصل بعض أفرادها على الجنسية الفرنسية ، ما تزال تعاني من ظاهرة الفهم المشوه لوضعها الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي ، وهو الوضع الذي تزيد العنصرية المتفاقمة و الصراعات السياسية من تعميقه لدى الشعب الفرنسي ، و ذلك على إثر تراجع أوضاع فرنسا الاقتصادية من جهة ، وتصاعد ظاهرة العنف باسم الإسلام ، من جهة أخرى ، و هو ما جعل دور هذه الجالية مهمشا في صنع القرار السياسي فيما يتعلق بشؤونها ، و في رسم إستراتيجية متكاملة تحافظ على حقوقها ، و لا تجعلها بسبب ارتباطها العاطفي و الثقافي و السياسي ببلادها ، عرضة للتغيرات (الأزمات) ، السياسية التي تحدث من حين لآخر بين الجزائر و فرنسا ، و الذي أدى إلى ضياع الكثير من حقوقها السياسية و الاجتماعية.[1]

و من الجدير بالذكر أن قضية الهجرة ، و إنتقال الأشخاص و ما تمثله في العلاقات الثنائية بين البلدين ، هي أكبر من اعتبارها مجرد قضية مطلبية أو أجنبية ، و إنما هي قضية تتطلب معالجة حضارية سياسية في فرنسا ، و تنموية سياسية في الجزائر ، لأن مخرجات الحلول التوفيقية (تسوية أمر واقع) ، أكدت أنها حلول لم تكن صائبة.[2]

ونتيجة لإدراك السلطات الفرنسية أن الجزائر لن تجرؤ على اختيار الحل الشامل لها ، بالصورة التي تنهي ما يسمى بالمغتربين و الاغتراب ، لأنها لا تتوافر على الإمكانات اللازمة لإعادة مواطنيها إلى

الوطن ، و التكفل بمصيرهم ، فإنها لجأت كما كانت في السابق إلى توظيفها كوسيلة ضغط على الجزائر ، من جهة وإلى استغلالها على المستوى الداخلي ، و المساومة بوضعها و بأصوات أفرادها في الوقت المناسب ، سواء ما تعلق منها بالتجنس ، أم بتحسين أوضاعها المعيشية ، و إلى ربطها بأوضاع أمنية جديدة لا تخدم المصالح الأساسية للجالية ، من جهة أخرى ، مما جعل و ضعها كجالية يدور في حلقة مفرغة.[3]

وعليه ، فإن البقاء الاضطراري لهذه الجالية ، و حتى تزايدها ، سيظل مسؤولية مزدوجة ، ملقى جزء كبير منها على عاتق الدولة الفرنسية (تنظيما و تأهيلا و استقرار) لأنها ما زالت تسهم في بناء اقتصاد فرنسا و في تنميتها ، كما أن عودتها تعتبر مسؤولة ملقاة على عاتق الدولة الجزائرية تنظيما و تكفلا و إعادة لأنها تستطيع المساهمة في بناء اقتصاد بلادها ، و تمتلك حقوق المواطنة ، التي تملي عليها

1- سامي الخزندار ، المسلمون والأوربيون،نحو أسلوب أفضل للتعايش، دبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1997،ص29.

2- نفس المرجع،ص22.

3-محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة،المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر ، 1995،ص174-175.

التكفل بإيجاد الحلول لمشاكلها بالخصوص ما يتعلق منها بمسألة الجيل الجديد.[1]

بما أن الجزائر ، ليست لها مشاكل مع الذين يحملون الجنسية المزدوجة ،لأنها أصبحت أمرا واقعا ، لا يمكن تجاهله بسبب وجود حوالي مليون ناخب ، يؤدون واجب الاقتراع في البلدين ، كما أنها أصبحت ترحب بقدوم أولئك الذين لم يرتكبوا أي فعل معاد تجاه بلدهم خاصة المستوطنين و أبنائهم (الأقدام السوداء) فإن من واجب فرنسا التي يعيش بها خمسة ملايين مسلم (منهم مليون يحملون الجنسية الفرنسية) أن تجعل خصوصيتهم الثقافية متلائمة من النماذج الأخرى المتواجدة على أراضيها ، بدلا من استمرار استغلالها و توظيفها بما يخدم إستراتيجيتها تجاه بلدهم الأصلية.[2]

أن عملية البحث عن الحلول لمثل هذه العوامل الاجتماعية التي تعد من المشاكل المهمة و المؤثرة سلبا في تطور العلاقة بين البدين ، و في الاتجاه الذي يخدم الإستراتيجية السلمية لفرنسا تجاه الجزائر هي عملية لن تأتي ثمارها إلا في المديين القريب و المتوسط ،بشرط أن يبدأ العمل بها منذ الآن ، لأن عدم التكفل بهذه الجالية ، سيؤدي إلى إرتكاب المزيد من الأخطاء البوليسية بحقهم ، تحت ذريعة المحافظة على الأمن ، كما سيؤدي إلى عودة العنف و تفاقم أشكال العنصرية المسلطة عليها كافة ، تحت أداء الخطر الذي تمثله الهجرة المسلمة ، و الهجرة غير الشرعية التي ازدادت تفاقما في الفترة الأخيرة .[3]

1- سعود صالح، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر : منذ 1981 إلى الآن، دراسة مستقبلية، المرجع السابق، ص193

2- Lucile Prvost, la seconde gerre d'algerie.le quiproquo franco-algérien, paris, flammarion, 1996, p100-101.

3-سعود صالح، المرجع السابق.ص193.

ومما سبق ذكره ، وبتفاعل كل من الأوضاع الداخلية الجزائرية و الأوضاع الدولية بما فيها المنافسة الأمريكية الفرنسية ، وكذا المنافسة الصينية الفرنسية حول منطقة المغرب العربي عموما و الجزائر خصوصا ، وأمام محدودية الإتحاد الأوروبي إلى الارتقاء إلى قوة سياسية عالمية ، تقف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية و تقييم نظام دولي متعددا لأقطاب ، فإن السياسة الفرنسية ستبقى تتسم بالإضطراب ، حتى و لو حدث تعديل طفيف سواء إيجابي أو سلبي ، و إنما سوف تبقى لصالح فرنسا مع وجود ضغوطات ،وشد وجذب ، سواء من طرف الجزائر أو القوى الدولية المنافسة لفرنسا ، مما يؤدي بفرنسا بإعادة حساباتها و مراجعة إستراتيجيتها ، الأمر الذي سيبقي العلاقات الجزائرية الفرنسية على ما هي عليه ، أي استمرار مشهد واقع ومنطق التذبذب و عدم الاستمرارية في العلاقات بينهما.

المطلب الثاني: تقارب و توثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية.

سنحاول من خلال هذا المطلب ، استشراف مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية ، و ذلك عبر تصور السيناريو الثاني المحتمل لها ، وهو المشهد الإصلاحي الذي يفترض حدوث نوع من التحول أو الإصلاح في الظاهرة المدروسة و هي العلاقات بين البلدين ، ويتوقع هذا الاتجاه حدوث تغيرات على مستوى محددات هذه العلاقات بين البلدين و المتمثلة في الأوضاع الداخلية الجزائرية، والأوضاع الدولية والإقليمية ، حيث يتوقع تقارب و توثيق العلاقات الجزائرية الفرنسية أكثر مما عليه في الوقت الراهن ، هذه العلاقات التي عرفت نوعا من الاضطرابات حينا و الفتور حينا آخر ، خاصة بسبب التحديات التي تواجه فرنسا ، التي ذكرناه في المبحث الأول من هذا الفصل.

سيركز هذا المشهد على ركيزة أساسية وهي تجاوز فرنسا لهذه التحديات ، واستغلالها و تكثيف ترابطاتها بشكل كبير مع الجزائر على كل المستويات وليس الاقتصادية فقط ، خاصة تحسين العلاقات السياسية عن طريق تكثيف تبادل الزيارات ، زيادة المساعدات لهذه الدول ...، بمعنى خلق نوع جديد من العلاقات في محاولة لتجاوز أحقاد الماضي ، وبداية مرحلة جديدة للتعاون ، بعد عقود من العداء التاريخي ، و بالتالي توثيق علاقاتها مع الجزائر ، خاصة بعد مجيء نيكولا ساركوزي للحكم و تبنيه لسياسة التجديد على أمل بعث أمجاد فرنسا في المنطقة .

فأما عن الأوضاع الداخلية الجزائرية ، فيتوقع الملاحظين و المتتبعين للقضية الجزائرية و الذين ينتمون بأفكارهم و تنبؤاتهم إلى هذا الاتجاه أو المشهد ، بأن الجزائر سوف تعرف تحسنا ملحوظا فيما يخص وضعها الأمني و السياسي سيؤدي إلى نمو اقتصادي و اجتماعي و ثقافي معا و قد بنوا نظرتهم هذه على أساس مجموعة من الإحصائيات حول عمليات العنف و التوتر داخل البلاد إذ يرو أن عدد ضحايا هذه الأعمال في تنازل منذ أفريل 2001، و قد بلغ عدد الضحايا منذ هذا التاريخ من 200 قتيل في الشهر إلى 120 قتيل بالتقرب سنة 2002 ، وعدد ضحايا الأعمال الإرهابية في انخفاض متزايد حسب ما كان متوقع أن يصل إلى ضحيتين فقط في سنة 2010. [1]

وعند هذه المرحلة فقط ، يمكن القول أن الأوضاع الداخلية قد عرفت نوعا من الاستقرار وعندها يمكن أن يحل بين فرنسا و الجزائر مناخ جديد يسمح بإعادة الحوار السياسي الثنائي ، كما ستتأكد

1- http://www.Sénat.fr.

إدارة تحديد العلاقات بين البلدين و التي ستمس جميع الميادين ، الثقافية ،التربوية ، التقنية والعلمية ، كما ستطور و ستكثف من نسبة المبادلات الاقتصادية و التجارية بينهما ، و خاصة تطور الاستثمارات الفرنسية في الجزائر ، التي ظلت لسنوات ماضية حبيسة الأوضاع الأمنية و السياسية السائدة ، ومنه فإن حصول إصلاحات للأوضاع الجزائرية المختلفة سيعمل بطريقة أو بأخرى على إعادة تطبيع العلاقات بين البلدين بتقريب كل واحدة من الأخرى ، في ظل ظروف دولية و إقليمية مشجعة على ذلك .

فيمكن اعتبار التعديل ، الذي ادخله ساركوزي على سياسة فرنسا المغاربية ، انعكاسا لتقويم شامل للمرحلة السابقة ، أظهر تراجع النفوذ الفرنسي في مقابل تنامي المد الأمريكي و الأسيوي ، وبخاصة في الجزائر ، أهم قوة اقتصادية في شمال إفريقيا ، حيث بات الأمريكيون يحتلون المرتبة الأولى بين المستثمرين الأجانب ، و لاسيما في قطاع الطاقة ، على رغم أن فرنسا لا زالت محافظة على مركز الشريك التجاري الأول.

كما نجد فريقا من الباحثين المختصين في ميدان الدراسات المستقبلية للعلاقات الفرنسية الأمريكية، يتوقع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المناطق و القضايا التي تدخل في مجال نفوذ و اختصاص السياسة الفرنسية ، لتترك لها مهمة مباشرتها خاصة منطقة المغرب العربي ، وهذا ما صرح به كل من Madeleine Albright و Ronald Neuman خلال سنتي 1997 و 1998 ، حيث شجع اهتمام و مسؤولية فرنسية أكبر في المغرب العربي وخاصة في الجزائر نظرا لقوة الروابط التي تقرب بين البلدين ، و في مقدمتها العامل الثقافي الذي يجعل من فرنسا الفاعل الأول في المنطقة ، إضافة إلى عامل التطور التكنولوجي و المعلوماتي الذي تشهده الساحة الدولية ، بما فيها شبكة المعلومات الإنترنيت و التلفاز ، لتجعل مجتمعي البلدين يتقربان أكثر ، وتجعل العلاقات بينهما متداخلة و مصالحهما متقاطعة ، ورؤيتها لمستقبل هذه العلاقات تسير باتجاه واحد، من أجل ذلك قامت فرنسا بوضع برنامج مستقبلي يربط الجزائر بدول الإتحاد الأوروبي ، و هو برنامج يعمل على تكثيف علاقاتهم الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية و السياسية تمثل في مشروع ميدا للشراكة الأورو متوسطية بما فيها أورو جزائرية سيعمل على خلق إقليم موحد بين ضفتي المتوسط ، الأمر سيبعد المنافسة الدولية وخاصة الأمريكية حول المنطقة.[1]

1- Georges Eric Touchard, Tensions Congonctuelles ou Crise durable entre les états unies et la France , Défance National, jeuillet ,2003,p76.

ومن الاعتبارات أو الأسباب التي تعمل مشتركة على دعم إمكانية تحقيق هذا المشهد الإصلاحي في المستقبل نجد ما يلي:

– تعد فرنسا من أكثر الدول الكبرى ، معرفة بالجزائر و كذلك صداقة مع نخبه السياسية الحاكمة ، بالإضافة إلى ولع الشعوب المغاربية بفرنسا و أي شيء يعود إلى فرنسا ، ربما هذا يرجع إلى الخلفية التاريخية و الارتباط الغوي بفرنسا ، و إلى الشعور دائما بالتبعية أو الارتباط بفرنسا ، هذا بالإضافة إلى الجالية المغاربية الكبيرة التي تمثل الجالية الجزائرية جزء كبير ومهم منها في فرنسا ، مما جعل الارتباط وثيق بين فرنسا والجزائر، وفي هذا السياق المتفائل ، يمكن إدراج الاهتمام الذي تابعت به الجزائر التصريح الذي أدلى به ساركوزي بعد فوزه ، و الذي وعد فيه بإطلاق مبادرة لتطوير الشراكة مع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط قريبا ، و الظاهر أن الحكومات المغاربية فوجئت بتخصيص ساركوزي فقرة مهمة من كلمته للبلدان العربية المتوسطية ، و التي بوأها المرتبة الثالثة بين أولويات فرنسا الدولية حلال المرحلة المقبلة بعد أمريكا و الاتحاد الأوروبي ، وهذا ما نلمسه من خلال الحرص الفرنسي على أن يقوم الرجل الأول في باريس نيكولا ساركوزي ، بعد بوصوله للحكم في ماي 2007 ، مباشرة بزيارة الدول المغاربية ، و الذي مرده إلى إصرار فرنسا على عدم تضييع سلة الذهب هذه التي تفطنت إليها القوى الدولية.

فعلى عكس الرؤساء الفرنسيين السابقين ، الذين كانوا يستهلون جولاتهم المغاربية من الرباط ، تأكيد للعلاقات الخاصة بين المغرب و فرنسا ، اختيار نيكولا ساركوزي أن يبدأ جولته المغاربية من الجزائر ، على رغم العلاقات الصعبة و المتوترة بين الجانبين ، وكان ذلك في 11 جويلية 2007، ثم تلتها زيارة أخرى لمدة 3 أيام من 3 إلى 5 ديسمبر 2007. [1]

لم يكن الأمر مجرد خيار بروتوكولي ، وإنما كان يعكس تعديلا أساسيا في تحالفات فرنسا في المنطقة ، مثلما أكدت ذلك نتائج المحادثات بينه(ساركوزي) وبين نظيره عبد العزيز بوتفليقة.

بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أقرب إلى دعم الجزائر ، بينما فرنسا أقرب إلى الموقف المغربي، ستلقي على الأرجح واشنطن و باريس على سياسة متشابهة ، و ذلك لأدراك ساركوزي

1– رشيد خشانة، ساركوزي في مرايا المغاربيين..ارتياح هنا و استياء هناك ، في

http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html?siteSect=20073&sid=7780457&ek=1178873925000&ty=st&rs=yes.

لثقل الجزائر في المغرب العربي ، و ما يمكن أن يسفر عنه تقارب الآراء بين فرنسا و الجزائر من تقارب وتوثيق ، وتعزيز للنفوذ الفرنسي في المنطقة ، وقد نجح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في الحصول على عقود اقتصادية من الجزائر لم تكن فرنسا لتحلم بها مطلقا ، فالعقود بين فرنسا و الجزائر بالملايير لصالح باريس ، على أن تقوم هذه الأخيرة بإقامة منشآت نووية سلمية و قطاعات صناعية أخرى ، فمجموعة توتال الفرنسية النفطية وقعت وحدها عقدا مع شركات المحروقات الوطنية الجزائرية سونطراك ، لتشييد مجمع بتروكيميائي في منطقة أرزيو غربي الجزائر بقيمة ثلاثة مليار دولار ، منها 1.5 مليار تستثمرها مباشرة المجموعة الفرنسية ، كما أن مجموعة ألستوم الفرنسية أعلنت أنها حسمت تفاصيل عقد مع الجزائر لبناء محطة لتوليد الكهرباء ، تعمل واحدة بالغاز و الثانية بالبخار تبلغ طاقتها 1200 ميغاواط بقيمة إجمالية 31 مليار يورو.

و يدخل في الحساب اعتبار أن الشركات الفرنسية لصناعة السيارات و الأدوية و المنتجات الزراعية ، و مشتقات الألبان و الأجبان ، و السكك الحديدية و قطارات الأنفاق ، هي أول مصدر للجزائر ، وهذه القطاعات تدر على فرنسا شهريا و ليس سنويا ملايير الدولار ، بالإضافة إلى الصفقات الاقتصادية التي أبرمها ساركوزي مع الجزائر ، فإنه أتى بسياسة أو دبلوماسية جديدة ، و التي عرفت بالدبلوماسية النووية ، في خطوة جريئة منه بإعلانه إمكانية التعاون بين الجزائر و فرنسا في المجال النووي المدني بطريقة سلمية ، حيث أكد أن فرنسا مستعدة لمساعدة الجزائر على امتلاك المفاعلات النووية ، و مواجهة التحديات الطاقوية للقرن الواحد والعشرين .

وهنا نتساءل هل من مصلحة راجحة لفرنسا في بيع مفاعلاتها النووية إلى الدولة الجزائرية ؟

بالنسبة إلى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي و المسئولين الصناعيين في القطاع النووي الفرنسي ، فهي فرصة سانحة ، لا يجب تضييعها ، حيث جاء في خطاب للرئيس ساركوزي خلال زيارته للجزائر في مدينة قسنطينة بتاريخ 5 ديسمبر 2007 ما يلي : " إن التقاسم النووي المدني ، سيكون أحد ركائز معاهدة حسن النوايا من العالم الغربي إلى العالم الإسلامي " ، حيث كانت الجزائر البلد العربي الأول الذي سيستفيد من هذا الاتفاق.

ولشبك العلاقات الجزائرية الفرنسية أكثر و لإدامة الاستفادة الراهنة و المستقبلية ، طالب الرئيس الفرنسي الجزائر بالانضمام إلى الإتحاد المتوسطي الذي من شأنه أن يحافظ على مصالح فرنسا و يضمن استمرار عمل شركاتها العابرة للقارات ، و التي لا تستثمر إلا في جغرافيا العالم الثالث ، فماذا لو كانت هذه الجغرافيا غنية بالنفط والغاز ، حيث روج ساركوزي لمشروعه هذا أثناء حملته الانتخابية ، و التي أكدها بعد دخوله قصر الإليزيه ، لتفعيل الشراكة الأورو متوسطية ، متعهدا بوضع هذا الملف بين الملفات الرئيسية في ولايته ، و قال : " علينا تجاوز جميع الأحقاد كي نفسح المجال أمام تجسيدا حلم السلام الكبير و حلم الحضارة العظيم " ، مضيفا " أتوجه بنداء إلى شعوب المتوسط لأقول لها إن كل اللعبة ستكون في المنطقة المتوسطية " ، مؤكدا أنه " آن الأوان لإنشاء اتحاد في المتوسط أسوة بتشكيل الإتحاد قبل 60 عاما " .

ومع ذلك ، يمكن القول أن مشروع ساركوزي ، ليس سوى امتداد لخطة فرنسية كان أعلن عنها رئيس الحكومة السابق دومينيك دو فيليبان ، و رمت لتنشيط العلاقات مع الجزائر ، و استطرادا ، مجابهة المنافسة الأمريكية وحتى الصينية المتناميتين في المنطقة المغاربية.[1]

ويرمي مشروع ساركوزي إلى استعادة فرنسا مكانتها في منطقة نفوذها التقليدية و مواجهة التمدد الأمريكي الآسيوي ، بالإضافة إلى تحقيق المصالح الاقتصادية و السياسية و الإستراتيجية ، و إلى إنقاذ اللغة الفرنسية من التراجع في منطقة كانت تعتبر طيلة نصف قرن من أهم مناطق انتشارها .

– أما فيما يخص التنافس الذي ساد على الجزائر بين الأقطاب المتعددة ، للنظام الاقتصادي الدولي ، منذ منتصف التسعينيات ، نتيجة تزايد فرص استغلال المنطقة استثماريا و تجاريا ، بالإضافة للموقع الاستراتيجي ، فرغم احتدام التنافس بين الولايات المتحدة و فرنسا على الساحة الجزائرية ، كما اتضح من خلال سياستهما و ردود أفعالها تجاه الأحداث في الجزائر ، فإن هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على هذا التنافس بعدة اعتبارات منها أن فرنسا و الولايات المتحدة حلفاء و لن يتصارع بعضهم مع بعض ، كما أن وضع أمريكا في مواجهة مع فرنسا في الساحة الجزائرية بعد وصول ساركوزي إلى سدة الرئاسة ، طرح خاطئ ويائس ، لأن فرنسا تعرف المنطقة معرفة أفضل ، لأسباب معلومة و يمكنها أن تكون مع الأوروبيين الآخرين ، مدافعا عنها على الساحة الدولية بهدف تسوية نزاعات قائمة ، بصفتها تقدم رؤية أخرى و أسلوبا مغايرا في معالجة المشاكل من دون احتكاك

مع الإدارة الأمريكية .

ونفس الشيء بالنسبة للصين ، بصفتها قوة دولية اقتصاديا و عسكريا ، والتي قد تصبح خلال

1- رشيد حشانة، ساركوزي في مرايا المغاربيين..ارتياح هنا و استياء هناك ، مرجع سبق ذكره.

المستقبل البعيد قوة عالمية عظمى ، ولكن في الأجل المنظور و المتوسط ، تبقى قوة إقليمية فقط ،اهتمامها الأول بالقضايا السياسية

الإقليمية (تايوان ، كوريا الشمالية ، و العلاقة مع القوى الإقليمية الأخرى) ، حتى وإن انتشرت عالميا فإن ذلك يكون بشكل طفيف أو سطحي في الوقت الحاضر ، بالرغم من المخاوف الكبيرة التي تعتري القوى الدولية الأخرى من هذا التنامي الصيني ، هذا إضافة لقوة العودة الفرنسية في الساحة الجزائرية ، و انتباهها لنقطة القوة بالنسبة للمنافسة الصينية في المنطقة ، و المتمثلة في الأسعار ، بمعنى أن الشركات الفرنسية أصبحت تركز على ضرورة كسر الأسعار الصينية المنخفضة ، بمنتوجات ذات جودة وبنفس أسعار المنتوجات الصينية ، بالإضافة إلى تفضيل التجار الجزائريين التعامل مع الشركات الفرنسية أو ذات الأصل الأوروبي على تلك الصينية ، نظرا للعلاقات التاريخية ، و اعتياد المواطن الجزائري على المنتجات الفرنسية و الأوروبية بشكل كبير، فضلا إلى عامل البعد الجغرافي بين الصين والجزائر ، الذي سيلعب دور كبير في تعطيل التواجد الصيني في الجزائر.

و بتفاعل كل من هذه الظروف الخارجية و الأوضاع الداخلية الجزائرية التي تفرز في النهاية بيئة داخلية و أخرى ملائمة لإعادة تفعيل و تنشيط الدبلوماسية الفرنسية تجاه الجزائر التي تؤدي إلى تطبع العلاقات بين هاذين البلدين ، وهنا يبرز السيناريو الإصلاحي للعلاقات الجزائرية الفرنسية ، و المتمثلة في التقارب و توثيق العلاقات بينهما .

المطلب الثالث: تباعد العلاقات الجزائرية الفرنسية.

بعد أن تطرقنا في المطلبين الأول والثاني ، من هذا المبحث إلى المشهدين الأوليين المحتملين لمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية ، سنحاول من خلال هذا المطلب توقع مستقبل هذه العلاقات عبر تصور المشهد الثالث و الأخير و المتمثل في المشهد الثوري أو الاتجاه الراديكالي.

وينطلق أصحاب هذا الاتجاه في دراسة المستقبليات على أسس الفكر الماركسي ، و يبنون نظرتهم للمستقبل على أساس قناعتهم بحتمية التقدم ، و بالتالي على أساس تصور ظهور تكنولوجيا جديدة فعالة ، أو تنظيم اجتماعي جديد ، أو مختلف تماما عن التنظيم الاجتماعي الموجود في الحاضر ، يكون من شأنه إحداث تغير كيفي ، من شأنه ألا يصبح المستقبل مجرد امتداد للحاضر ، بل يجب أن يتم النظر إليه على أنه يمثل نقيضا للحاضر إن لم يكن نقيضه في كافة جوانبه ففي بعضها على الأقل .[1]

وهم بالتالي يبنون تنبؤات عن المستقبل على أساس التخيل الإبداعي Créative imagination الذي يعتمد على إسقاط الحاضر على المستقبل أو على تجميع للاتجاهات الموجودة في الحاضر و اتخاذ مسار معاكس لها ، بل يبني هؤلاء صورة المستقبل على أساس بداية راديكالية لا تستند إلى الحاضر و إلى ما هو متوقع بناء على استقرائه ، و يرون إذن أن أي شيء يمكن للعقل البشري أن يتصوره فإنه يمكن تحقيقه طالما أنه لا يتعارض مع القوانين الطبيعية .[2]

و يرى أصحاب هذا الاتجاه و المختصين في دراسة العلاقات الدولية ، خاصة منهم المهتمين بدراسة العلاقات الجزائرية الفرنسية ، أنه سيحدث تحول راديكالي لواقع هذه العلاقات (أي أنه سيقع ما لم يكن في الحسبان ، وهو تقارب جزائري أمريكي في مقابل تباعد فرنسي جزائري) ، وذلك لما ستشهده بيئة هذه العلاقات من تحولات راديكالية ، سواء الداخلية منها أو الخارجية

كما تكمن ظاهرة التغيير في العلاقات الجزائرية الفرنسية في دور مجموعة من المتغيرات ، من ضمنها تأثير تغير المسلمات ، و مفهوم القوة و ظاهرة الاستقطاب ، التي عرفتها العلاقات الدولية على إثر ما يسمى بانتهاء الحرب الباردة .

1–جمال علي زهران، الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2- نفس المرجع ،ص33.

- تأثير تغير المسلمات (الأمن):قادت المتغيرات الدولية لاسيما منذ بداية التسعينيات إلى أحداث تغيرات جديدة في مفهوم الهياكل و المنظمات الإقليمية ، الاقتصادية منها و السياسية الأمنية ، التي عرفتها العلاقات الدولية ما بين الدول ، و بالذات تلك التي أقامتها دول ضفتي البحر المتوسط ، باعتبارها تشكل محيط بحيرة مستقبل العالم ، و فرضت عليها أبعادا جديدة ، لا تتعلق بشكلها أو بإعادة تركيبها و توسعها ، و إنما تمثلت في مراجعتها المستمرة ، لمفاهيمها و أهدافها لكي تتأقلم مع هذه المتغيرات، للمحافظة على استمرارها بما يخدم مصالحها الإستراتيجية المتبادلة ، في عالم فقدت القوى التقليدية الكبرى الكثير من تأثيراتها التي كانت ترتكز على القوة العسكرية ، و ذلك أمام بداية ظهور قوى دولية ناشئة ، تمتلك مقومات قدرات جديدة مالية وثقافية .[1]

و تمثل ظاهرة التغير هذه في منطقة البحر المتوسط و محيطها تحديا من نوع خاص ، لأنها ترسم حدود علاقات أطراف دولية فاعلة في داخله ، و لكنها في الوقت نفسه ، غير متوازنة ، من حيث امتلاك القوة و أدوات التأثير ، التي تحول دون تسرب تأثير تضارب المصالح المتعددة إليها ، و التي يمكن أن تجعل منها مجرد تنظيمات و مشاريع شكلية ، غير مجدية و غير مستمرة .[2]

و لقد أدى إزدياد اهتمام الأطراف الدولية الأخرى بمنطقة البحر المتوسط ، إلى تسارع تأثيرها كطرف ثالث ، لأن بحثها عن أوضاع مستقرة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا تؤمن بوساطتها مصالحها المتوخاة ، دفع بها إلى تطوير مفاهيمها ، ومن بينها الأمن .[3]

إن مفهوم الأمن الذي كان سائدا لم يعد من المسلمات الثابتة ، و إنما أصبح في إطار تطوير ظاهرة الإعتمادية المتبادلة ، مابين الدول ، من ضمن المتغيرات المتحركة (المتبدلة ، المتطورة) ، وهو ما جعله يتطور من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري المعبر عن مجرد غياب الحرب أو انتفائها ، إلى تصور أكثر تعقيدا (بمعنى الأمن المواطني- الإنساني) أي الذي يقوم على التعاون و الاعتماد المتبادل لتحقيق التنمية الاقتصادية و التنمية البشرية المستديمة ، و بما يتطلبه ذلك من وضع حد لظاهرة التسلح ، ومن تعزيز لحقوق الإنسان ، وبناء الديمقراطية ، و حماية البيئة و تحسين معيشة الأفراد و التوزيع العادل للموارد ، وتوفير البدائل .[4]

1- العزاوي قيس جواد ،العرب والغرب على مشارف القرن الحادي و العشرين مؤشرات إستراتيجية ، باريس،مركز الدراسات العربي الأوروبي1997، ص102-103.

2- فيرنرفاينفلد، و آخرون، التحولات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا التحديات والاحتمالات أمام أوروبا و شركائها، دبي سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997،ص9.

3- نفس المرجع، ص9-10.

4- فيرنرفاينفلد، و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص12.

و تواجه فرنسا ذات التطلع لقيادة هذه المنطقة أوروبيا و متوسطيا ، و التأثير فيها ، تراجعا في إمكانات تحقيقها لهذا الطموح ، وذلك أمام ازدياد الضغوطات الإقليمية و الدولية ، وهو ما جعلها تلتقي في هذا المنحى مع عدم قدرة الجزائر ، التي تعد طرفا رئيسا في النظم الإقليمية و كإتحاد دول المغرب العربي و النظام الإقليمي العربي التي تعاني من ظاهرة عدم الإستقرار ، و سوء التنظيم فيما بين أعضائها ، و هو ما جعل علاقتها مع محيطها تتعرض لنوع من التهديدات (خاصة الضفة الشمالية) ، نتيجة لإختراق نظمها بأساليب مختلفة ، من قبل قوى أخرى منضوية تحت نظم و مشاريع إقليمي مواجهة لها كالمشروع الأورو متوسطي ، و الحوار الأطلسي المتوسطي . [1]

و لقد تبين نتيجة لتطور هذه المتغيرات ، و تفاعلها مع ظاهرة اختراق نظم إقليمية تنتمي إليها الجزائر ، من قبل نظم إقليمية تنتمي إليها فرنسا ، أن مفهومها لا يمكن تثبيته كمسلمة مطلقة ، لغياب مدلول ثابت و متفق عليه لمفهوم كل من المشروع الأورو متوسطي و الإتحاد الأوروبي ، وهو ما يعكس إختلاف الرؤى فيما يتعلق بالأهداف المستقبلية للمشروعين ، وما يحوم حولهما من شكوك لدى بعض الأعضاء من جهة ، وإلى عدم اليقين لدى ، البعض الأخر منهم ، من جدية العمل على تطبيقها بما يحقق المصالح المشتركة. [2]

و لهذا فإن التعاون في المجال الأمني الذي تدعو إليه كل الأطراف ، لا يمكن أن يقتصر على نظام المؤتمرات و دبلوماسيتها الهادفة إلى بناء الثقة ن وهو الهدف التي تسعى الجزائر إلى الوصول إليه لا سيما ما يتعلق منه بمكافحة الإرهاب و توسيع الشراكة ، فالنظام الأمني يتأسس على الأمن المتغير، من الحوار السياسي الذي تسعى فرنسا لاستمراره ، لأنه يعبر عن سياسة متغيرة تساعدها على تأقلم إستراتيجيتها مع المعطيات التي تفرزها العلاقات الدولية عموما ، و علاقتها الثنائية مع الجزائر خصوصا في المستقبل .

– تأثير تغر القوة: لقد أضحى مفهوم القوة الذي كان يقترن بالمجال الأرضي أكثر ارتباطا في الوقت الحاضر بالعوامل الاقتصادية و الثقافية العابرة للحدود ، حيث أصبح من الصعوبة بمكان استمرار الربط التقليدي بين عناصر القوة الاقتصادية و العسكرية ،و ذلك جراء بروز عناصر جديدة كالمعرفة

1- ناصر الدين أسد، نحن و الأخر، عمان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ص112-113.

2- Basfao Kacem Et Jeav Henry Robert, le Maghreb l'Europe et la France, paris,cnrs 1996, p268-271.

التي أصبحت تزاحم العسكري في كل مكان .[1]

و تفيد تجارب العلاقات الجماعية في إطار الاتحاد الأوروبي ، في إطار المشروع الأورو المتوسطي ، تآكل جدوى العلاقات الثنائية بسبب محدوديتها و إنتقائيتها فيما يتعلق بأطروحات التعاون ما بين الشمال و الجنوب ، و يفيد مسار العلاقات الجماعية في إطار المشروع الأورومتوسطي و الأورومغاربي إن دول الضفة الشمالية ترمي إلى تجاوز العلاقات ذات الطابع المحدود و الإنتقائي ، وتحييد المسائل السياسية ذات الطابع الثنائي مع الدول الجنوب ، باعتبارها من معوقات فرض هيمنتها لإحتكار إمكانات القوة لديها ، بالمقابل فإن دول الضفة الجنوبية ترمي تحقيق تعاون أفضل مع المجموعة الأوروبية ، يلزمها بإستمرار دعمها فتح أسواقها أمام منتجات الجنوب .[2]

و على الرغم من أن المتغير الاقتصادي يبدو الأكثر تأثيرا في الوقت الحاضر ، بيد أنه غير كاف في تأمين مصالح الطرفين ، إلا إذا تم دعم هذا التعاون بإستقرار و سلام عادل ، يشعر فيه الجميع بالمسؤولية من جهة و تشعر فيه دول الجنوب بدورها في تحقيق النمو الذاتي على المدى الطويل ، من جهة أخرى .

- تأثير تغير الإستقطاب: بما أن المستقبل في منظوره المتوسط و البعيد يعد أمرا غير معروف بدقة ، فإن بعض الدول الطامحة إلى القطبية ، و في مقدمتها فرنسا ، مجبرة الآن منفردة أو مع غيرها على الأخذ بعين الاعتبار ، كل الوسائل التي يمكن استخدامها في سياستها الشاملة ، حتى تتمكن من التكيف مع التحولات الحالية و المستقبلية ، مع مراعاة السرعة التي يمكن تحملها ، وذلك للتفاعل مع هذا النظام الدولي مهما كان شكله المنتظر ، للتأثير في مستقبله و تطويعه بما يخدم الهدف المرجو ، بما أن دول الشمال ، و في مقدمتها فرنسا ليست مستعدة لتقديم المساعدات من حدود لدول الجنوب ، حتى تتمكن هذه الدول من تنمية إمكاناتها الاقتصادية و البشرية ن وتحقيق تكاملها ، الذي لا يمكن أن تجد لها مكانة مستقبلية إلا من خلاله ، و مثال ذلك الجزائر ، التي أعلنت أن لا ملاذ لحل أزمتها إلا بوساطة تسريع آلية الإتحاد الاقتصادي على المستوى المغاربي و العربي حتى تتمكن من مواجهة

1- وليد عبد الحي ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص31-34.

2- زكي العابدي و آخرون ، المعنى و القوة في النظام العالمي الجديد،، ترجمة : سوزان خليل، مصر ، سينان 1994، ص 16-25.

التحديات العالمية الجديدة ، بالذات تلك التي تمارسها فرنسا تجاهها ، مستغلة في ذلك ثقل الإرتباط القائم بين الطرفين .[1]

إلا أن طبيعة السياسة الفرنسية التي بنيت على" التصادم " مع الجزائر ، ما تزال غير مهتمة كثيرا بما تطرحه هذه الأخيرة من بدائل مختلفة ، لبناء علاقات جديدة معها ، في إطار انفتاحها على الخارج ، من أجل الحصول على مزايا التحول الحقيقي ، نحو إقامة شراكة عامة و مسؤولة باعتبار أنها ليست ضرورية فقط لمصلحتها و إنما أيضا لمصلحة جيرانها الذين يقاسمونها التاريخ و المستقبل هذا على العكس من تلك الشراكة الجزئية و الانتقائية المحدودة ، التي تعمل فرنسا على تثبيتها معها ، بحجة أنها تتماشى مع طبيعة إستراتيجيتها ، و مع طبيعة ما هو متوفر لديها من عناصر القوة ، ففرنسا ، على سبيل المثال ، ما تزال على الرغم من تراجع إمكانات القوة لديها دولة نووية ، و تؤدي أدوارا متميزة في بعض المناطق من العالم ، ومتمسكة بإصرار على الحفاظ بمناطق نفوذ لها ، وخصوصا منطقة المغرب العربي ، بالذات الجزائر ، التي ساعدتها خبرتها على كيفية التعامل معها ، جراء علاقاتهما المتبادلة ، و المتشابكة التي لا يستطيع كل منهما الانفكاك منها، هذه المعطيات و الدلائل تشير إلى أن العالم يتجه إلى التعددية القطبية ، المبنية في جانب كبير منها على المعرفة و التكنولوجيا ، باعتبارها أحد المصادر المهمة للقوة في المستقبل البعيد ، كما أن الوضعية الحالية لفرنسا تشير إلى أنها لا تمتلك مميزات القطب الدولي ، إلا إذا تعاونت مع محيطها المباشر و غير المباشر ، بما فيه محيطها الجنوبي الذي تؤدي فيه الجزائر دورا محوريا .

و لهذا فإن تأثير تغيير الإستقطاب سيدفع بفرنسا إلى المزيد من الضغط على الجزائر ، لغرض توظيفها من أجل تحقيق إستراتيجيتها الهادفة إلى تكريس علاقاتها معها بما يحافظ على مصالحها العليا ، و يدعم إستقلالها سياسيا و اقتصاديا تجاه القوى الأخرى المنافسة لها .

ولهذا فإن مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية ، وفي بعديها المتوسط و البعيد لا تحكمه فقط متطلبات فرنسية مستقلة نظريا وتطبيقا وإنما تحكمه أيضا منطلقات جديدة تعتمد في جزء كبير منها

على متغيرات أوروبية و أطلسية و متوسطية ، فعلى المستوى الثنائي فرنسا- الجزائر ، أظهرت أسباب التباعد ودوافع التقارب التي مرت بها العلاقات الثنائية في السنوات الأخيرة ، إستمرار فرنسا توظيف

1- Bounoua Chakib,les défis d'aujourd'hui et de demain de la coppération Maghreb Union Européenne, Alger , L'économie n°=33 Mai 1996,p26-27 .

نقاط الضعف التي تعاني منها الجزائر ، مدخلا لتنفيذ إستراتيجيتها الهادفة إلى جعل هذه الأخيرة منطقة عبور لتحقيق مصالحها الحيوية ، و أن أخطاء فرنسا حيال الجزائر و التي أدت إلى تراجع مكانتها أمام منافسة الآخرين لها ، دفعها إلى مطالبتها بإعادة تقويم سياستها ، و طرحها ضمن إطار التكيف مع المتغيرات التي حدثت في الجزائر و ما تطرحه قيادتها من أساليب جديدة للتعامل مع شركائها . [1]

على أن المؤثرات الحالية تفيد أن العوامل التقليدية التي ظلت تحكم السياسة الفرنسية ستستمر مهيمنة على توجهاتها العامة ، و بالخصوص فيما يتعلق بتوظيف بعض الجزئيات لإدارة إستراتيجيتها ، معتمدة في ذلك على ثقل الروابط التاريخية و الإجتماعية و الإقتصادية ، و ما نتج عنها من قضايا ما تزال عالقة ومن دون حل إلى حد الآن ، و هي قضايا لا تتوافر لدى الجزائر الإمكانات التي تؤهلها في المستقبل من حلها أو تجاوزها ، كثقل المديونية و مسألة الهجرة ، و الجدير بالملاحظة أن السلطات الفرنسية التي تعاملت بحذر مبالغ فيه و تناقض مع الجزائر قد وجدت نفسها :

أولا: أنها مجبرة على التعامل مع المسألة الأمنية بأسلوب جديد ، و ذلك لوضع حد لأي إنزلاقات أمنية تمس مصالحها الإستراتيجية ، نظرا لحاجة الجزائر لتحقيق الإستقرار ، و توفير الأمن للخروج من أزمتها لجأت فرنسا في السنوات الأخيرة إلى مزيد من التنسيق و التعاون ، لوضع حد لظاهرة الإرهاب ، لأن إستمرارها كظاهرة تتجاوز حدود الدول ، ستقود بالضرورة إلى المزيد من تنافر العلاقات مما سيؤثر سلبا في المصالح المشتركة لدول المنطقة بأسرها ، ويبدو أن فرنسا ستستمر في تطوير هذا السلوك على المستوى الثنائي و كذلك الدولي ، من أجل تفكيك قواعد الإرهابيين ، وقطع الطريق أمام تمويليهم و دعمهم ، و لأن مثل هذا العمل لا يمكن أن يأتي ثماره ، إلا إذا توفرت جهود جماعية و متواصلة لتحقيقه ، وتدل مؤشرات هذه الظاهرة أنها ستؤدي إلى انحسارها مستقبلا ، بسبب إدراك مخاطرها على المستوى الإقليمي و الدولي ، مما سيدعم العلاقات الجزائرية الفرنسية .

ثانيا: إنها مضطرة إلى التعامل مع الجزائر مستقبلا ، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي ، ضمن علاقات أفضل مما هي عليه الآن ، و ذلك للحفاظ على مكانتها كأول متعامل معها في هذا الميدان ، و لاستمرار حاجتها المتزايدة من المحروقات في المستقبل ، لا سيما و أنها وجدت نفسها أمام منافسة دولية متصاعدة في منطقة تعتبرها إلى فترة قريبة من المناطق " شبه المغلقة " الخاصة بمناطق نفوذ

1- Chenal Alain, le proche Orient et le Maghreb , paris , l'année stratégique, frend 1997,p125.

وهي المنافسة نفسها التي أخرجتها منذ بداية التسعينيات من المشرق العربي ، و ما تزال تلاحقها في مغربه ، و يبين تطور العلاقات الجزائرية الأمريكية و الأسيوية على الصعيد الاقتصادي ستكون ذات تأثير سلبي على المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر ، بالإضافة إلى أن الساسة الجزائريين قد أعلنوا ضمن تطلعاتهم المستقبلية ، أنهم لا يفرقون بين الشركاء ، وأن معيارهم الوحيد هو مراعاة مصالحهم ، و مساعدة خروج بلادهم من أزمتها ، و أن فرنسا التي أضاعت العديد من مواقعها لن تتمكن من استعادتها في المستقبل القريب . [1]

ثالثا: أن مواقف الساسة الفرنسيين ستزداد حدة و تناقضا تجاه مسألة الهجرة ، متذرعة في ذلك بحرصها على المحافظة على أمن مواطنيها و مصالح بلادهم ، و ذلك خلافا لمواقفها تجاه إنتقال الأشخاص التي ستعرف بعض التحسن ، لأنها ستسهل تنقل العديد من الفئات ذات المصالح الاقتصادية و المهارات العلمية و الفنية أو ما يسمى بالهجرة الذكية أي هجرة الكفاءة (الهجرة الانتقائية) ما بين البلدين ، و هو ما لا تعارضه فرنسا من حيث المبدأ ، لأنها ستساعد مواطنيها (الأقدام السوداء أومن أصل جزائري) على العودة إلى الجزائر ، تحت غطاء التعاون و الشراكة وحرية إنتقال الأشخاص و الاستثمار ، الذي تم الاتفاق عليها ما بين الطرفين ، و هو ما سيدعم في المستقبل المصالح الفرنسية في الجزائر . [2]

أما موقف فرنسا حيال الجمعيات الإسلامية المتواجدة على أراضيها ، فإنها اتسمت بإستغلالها و توظيفها لمصالحها ، والحيلولة دون تنامي نشاطها و فك ارتباطها بدولها الأصلية ، كما أن المؤشرات تتجه إلى أنها ستبقى محل نقاش بين النخب السياسية الفرنسية من جهة ، و بين الحكومة الفرنسية و الحكومة الجزائرية ، من جهة أخرى ، مما سيؤدي إلى تضاءل إيجاد حل لها في المستقبل ، باعتبار أنها لا تتعلق بالهجرة الجزائرية فقط ، سيما و أن الموقف منها يتوزع على تباين داخل الرأي العام الفرنسي :

أولهما: تيار عنصري يخلط بين التهديد الذي تتعرض له فرنسا ، و نشاط هذه الجمعيات .
ثانيهما: تيار متعاطف يرى أن المسلمين ليسوا كلهم أصوليين ، و أن الأصوليين ليسوا كلهم

1- جون بيير شوفنمان،فكرة عن الجمهورية قادتني إلى ....، ترجمة ، ليلي غانم ، مصراته ليبيا ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع 1993.ص 41.
2- جريدة الشعب اليومية 2000/2/24 الجزائر.

إرهابيين ، و في كل الحالات فإن المسالة ستبقى ورقة سياسية إنتخابية بدون حسم بسبب إرتباطاتها الخارجية و التنظيمية القوية فيما بين البلدين ، مما يزيد من صعوبة التوصل إلى حل نهائي بشأنها ، سواء في المستقبل القريب أو البعيد .[1]

وعلى العموم فإن آفاق العلاقات الجزائرية الفرنسية ستبقى متأثرة بمدى إستقرار الوضع في الجزائر ، و بمدى فهمها للتغيرات التي ستمر بها هذه الأخيرة ، أما في حالة تجدد ظاهرة الأزمة ، فإنها ستعمل من أجل تدويلها بالطريقة التي لا تتجاوز مواقفها و مصالحها ، حتى لا تخسرها كمنطقة نفوذ ، وسط نزاع داخلي و تنافس دولي ، مخرجاته ليست مضمونة ، إلا أن السير تجاه هذا الأفاق ، لا يبدو أمرا سهلا بالنسبة للعلاقات بين البلدين في المستقبل .

أما بالنسبة فيما يخص العلاقات الجماعية المتعددة نجد :

- على المستوى الأوروبي : لقد تحولت المناطق التي كانت تعد أطرافا هامشية أي غير مؤثرة بالنسبة لأمن فرنسا حسب المعطيات الجديدة ، لتصبح هي محور الأهمية لمستقبل الأمن الأوروبي عموما و التي من بينها القوس الجنوبي الممتد عبر شمال إفريقيا و المتوسط .[2]

ومن الملاحظ أن الجزائر التي تحتل موقعا مهما في هذا المجال الجيوبوليتيكي ، ما تزال أوضاعها مهيأة حتى بعد تجاوز أزمتها الحالية لإنتاج حالات جديدة من عدم الاستقرار مستقبلا بسبب الصعوبات الداخلية (اقتصادية خصوصا) و الضغوط الخارجية المتنامية قد تكون مشابهة لتلك التي عرفتها في فترة التسعينيات ، من القرن الماضي ، و إذا كانت الأطراف الأوروبية لم تتمكن من التوصل إلى رد فعل منسق إزاء مثل هذه الحالات ، مثلما كانت تدعو إليه فرنسا ، فإنها ستسعى مستقبلا لدى حلفائها لتحقيق مثل هذا التوافق تجاه أي تطور جزائري داخلي محتمل ، فهذا يعد من بين أهم أساليب الضغط الخارجي التي يمكن أن تحد من تفاقمها ، خصوصا وأن التجربة قد بينت لفرنسا عدم

قدرتها على إيجاد حلول لمثل هذه النزاعات بإمكاناتها الذاتية .[3]

ومن أهم المؤشرات التي ستظل تدفع فرنسا لمثل هذا السعي هي :

1- Hassan Remaoun m , l'Emigration en France et en Europe vue d' Algérie , paris annuaire du l'Afrique du nord, t28, cnrs1994,p988-990.

2- زاد زكي خليل ، التقييم الاستراتيجي ،دبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،1997،ص80.

3- جاك شيراك، فرنسا الجديدة فرنسا للجميع ، ترجمة أنطوان الهاشم ، بيروت ، مجلة المشهد السياسي ، العدد 8 بتاريخ 1997/8، ص139.

– إستمرار المخاوف الفرنسية من إمتداد آثار هذه النزاعات إلى أوروبا و إليها بالذات ، نتيجة لخصوصية علاقاتها التاريخية و الثقافية و البشرية و الاقتصادية التي تربطها بالمنطقة ، مما سيؤدي إلى زعزعة استقرارها و أمنها .[1]

– أثبتت الأزمة الجزائرية ، أن محاولة الفصل بين تأثيراها الداخلية و الخارجية غير ممكنة ، في عالم اليوم ، و عليه فإن هذه الأزمة امتدت إلى داخل فرنسا و خارجها ، نتيجة لكثافة العلاقات الاقتصادية و البشرية بين البلدين ، مما سيدفعها في المستقبل إلى الإعتماد على شركائها الأوروبيين لاستعادة العديد من إمتيازاتها التي خسرتها في الماضي ، من ناحية ، و موازاة لذلك سيتطلب منها مجهودات إستثنائية لقيادة أوروبا ، في مواجهة و منافسة الولايات المتحدة الأمريكية ، بشكل مباشر و مفتوح ، من جهة أخرى ، كل ذلك سيتطلب بدوره مدة طويلة ، حتى تتمكن من التغلب على تراكمات الماضي و مؤثراتها السلبية ، التي حكمت سياستها تجاه الجزائر ، إلا أن المعطيات الداخلية الفرنسية و المتغيرات الخارجية الحالية تحد من الارتقاء إلى هذه المرتبة.[2]

– إن اهتمام العديد من الدول بما أفرزته الأزمة الجزائرية من مضاعفات ، أدى إلى تفاقم شعورها بحالة اختلال المرتكزات الأمنية في المنطقة ، مما دفعها إلى البحث عن أساليب جماعية لإيجاد حلول لها ، إن هذا الاتجاه سيملي على فرنسا الأكثر تأثيرا بهذا الاختلال على المستوى الخارجي ، إلى بذل المزيد من المساعي" لتصدير" الإستقرار إلى الجزائر ، حتى لا تتعرض في المستقبل " لإستيراد " نوع جديد من " اللاّ إستقرار" إلى أراضيها ، ومن ثم إلى جيرانها ، و على الرغم من أن الأمن و الإستقرار لا تسوقه دولة لأخرى ، إلا إذا كان في إطار المصالح المشتركة فإن الدولتين مدعومتين لتنشيط و تطوير هذه المصالح فيما بينهما .[3]

– على مستوى التحالف الأطلسي : من الملاحظ أن توجه فرنسا نحو إعادة ترسيخ إستقلالها السياسي ، بدا أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة ، و أكثر قبولا من قبل حلفائها الرئيسين في الحلف

1- زكي خليل زاد ، التقييم الاستراتيجي،مرجع سبق ذكره ، ص 57.

2-نفس المرجع.

3- جاك شيراك، فرنسا الجديدة فرنسا للجميع ، مرجع سبق ذكره ،ص64.

الأطلسي، وذلك على إثر إعلان عودتها إلى هذا الحلف ، وتحمل مسؤولياتها من جديد في قيادته ، و إعادة قواتها الدفاعية و أساليبها بتنسيق " دقيق " مع الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

بالإضافة إلى أن التحرك الفرنسي في عالم تهيمن عليه عولمة " بلا كوابح " تقودها مؤسسات عابرة للقارات شعارها فرض أنماذج جاهزة لتطبيقها على الجميع ، قد فرض عليها التوجه لإعادة بناء علاقات جديدة مع جيرانها ، ليس فقط على مستوى القارة الأوروبية و إنما أيضا على مستوى جنوب البحر المتوسط ، أو الجنوب ، وذلك اعتمادا على مبدأ المصالح المشتركة .[2]

ولقد توضح هذا التوجه من خلال دعوتها الجزائر للمشاركة في الحوار الأطلسي المتوسطي سنة 1999 ، و إلى المشاركة في المشروع المتوسطي الجديد الذي سيتحول إلى أسلوب شراكة من نوع جديد بين الشمال و الجنوب ، يهدف في إطاره العام إلى ضم الجزائر مستقبلا ، إلى التحالف الغربي (الأطلسي المتوسطي) ، وتأهيلها للمساهمة في تحقيق أهدافه ، المتمثلة في تنويع سياسات أوروبا و تطويرها تجاه منطقة الجنوب ، لوضع حد للتهديدات و المخاطر التي تتعرض لها المصالح الغربية ، و الفرنسية خصوصا .[3]

إن توظيف هذا الحوار للتوصل إلى مفاهيم و أسس جديدة ،، لتطويق مصادر عدم الإستقرار، والقضاء عليها في محيطها ، ينطوي على إضفاء مرونة على السعي الفرنسي نحو تحقيق الإستقرار، على المستوى القريب ، لأن الجزائر التي عانت كثيرا من أزمتها على سبيل المثال بدأت تزداد انفتاحا على الغرب و تسعى إلى التقرب منه ، بسبب زيادة إعتمادها على الإستيراد و الإستهلاك الذي سيعتمد كثيرا على الأسواق الخارجية ، و بهدف توسيع مصادر التموين و الإستثمار التي تتطلبها عملية التنمية المنشودة لديها ، و التخفيف من ضغط مديونيتها المؤثرة سلبا على هذا التوجه ، مما سيؤدي إلى مزيد من تبعية الجزائر لهذه الدول المانحة و المستثمرة فيها ، و هو ما ستستغله فرنسا عبر سياسات مختلف

لتنفيذ إستراتيجيتها.[4]

وستلجأ فرنسا التي تتطلع على المستوى البعيد لتكوين " قطب أوروبي " منافس للقطب الأمريكي

1- جاك شيراك ،فرنسا الجديدة فرنسا للجميع ، مرجع سبق ذكره ،ص65.

2- جريدة الخبر الأسبوعي، 2000/2/23الجزائر، ص5.

3- نفس المرجع.ص5.

4- الأسد ناصر الدين ، نحن و الآخر ، عمان المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ص112-113.

القائم ، أو للأقطاب المحتملة ،إلى توسيع هذا التطلع ليشمل مجالها الجيوبوليتيكي الجديد [1]، لأنه على الرغم من امتلاك دوله لقدرات اقتصادية و أمنية أكبر من القدرات الأمريكية المتراجعة ، ستبقى بحاجة إلى توسيع شراكتها مع دول الجنوب اقتصاديا و أمنيا ، سبيلا يساعدها على الارتقاء إلى المستوى الحقيقي الذي سيجعل منها ندا دوليا منافسا للأقطاب الدولية المحتملة ، وبحكم ما تمتلكه الجزائر من ثروات ومجال إستراتيجي ،و إمكانات تأثير في محيطها فإنها ستبقى الشريك " المفضل " لدى فرنسا في المستقبل، إذا تحقق هذا الهدف المستقبلي يتطلب مدة زمنية أطول مما يتوقعه الساسة الفرنسيون ، وذلك نتيجة للصعوبات التي تواجه بلادهم و التي تحد من تطلعاتها، و التي من بينها :

- تراجع إمكانات قوتها المادية و التقنية و العسكرية ، مما جعلها غير مؤهلة لمواجهة أي صراع إقليمي بمفردها ، أو حتى تقديم المساعدة لحل أي نزاع داخلي كما حدث في الجزائر.

— أنها ما تزال تعتمد في تدخلاتها الخارجية على الإمكانات اللوجيستيكية الأمريكية كما حدث أثناء تدخلها في رواند .

— تفيد علاقات الدول الأوروبية فيما بينها ، أنها لا تتوافر على رؤية متوافقة ، تؤهلها لترسيخ هويتها الجماعية و تمتين بنيتها الإقتصادية ، لمواجهة التيارات المطروحة حاليا كالعولمة ، و ما يدفعها لإتخاذ مواقف موحدة للتعامل مع محيطها. [2]

إن هذا الواقع ، و ما سيفرزه من احتمالات ، سيؤدي إلى الحد من طموحات العلاقات الجزائرية الفرنسية ، التي تتجه الآن إلى البحث عن شركاء جدد و أقوياء ماديا و معنويا في إطار سياسة يغلب عليها الطابع البراغماتي الذي لا يفضل شريكا على آخر ، إلا بما يستطيع أن يقدمه هذا الشريك من مجهودات داعمة للجزائر سياسيا و اقتصاديا ، و بما يؤدي إلى إعادة تأهيل الجزائر للخروج من أزمتها

و حتى تتبوأ مكانتها الدولية التي تتلاءم مع مستواها ، إن محاولات إنضمام الجزائر إلى المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية و الإنخراط فيما يسمى بالحوار المتوسطي الأطلسي ، لا يخدم مصالحها بالمحصلة لأن مثل هذه المؤسسات ، و بالخصوص في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أصبحت أداة في يد القوة الكبرى و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ورائها الشركات المتعددة الجنسية ، مما سينعكس سلبا على الجزائر و يضعها في مدار تبعية ذات أشكال مختلفة و

1- زبغنيو بريجنسكي ، مرجع سبق ذكره ،ص80-86.

2- الكيالي هيثم ، والآن أي دور لفرنسا في القرن الجديد ؟! ، مصر وجهات نظر، عدد2، مجلة شهرية 2000، ص43-44.

متعددة عند هذه المؤسسات ، ومن ثم للدول الكبرى و تحديدا فرنسا ، لأن إمكانات الجزائر لا تؤهلها لحماية مصالحها ضمن هذه التجمعات ، فمن ناحية سيدفع بها إلى الابتعاد عن محيطيها العربي ، الذي لا تستطيع تحقيق ذاتها إلا من خلاله ، لأن هذا المحيط يمتلك كل مقومات القوة المادية و المعنوية ، التي تمكن دوله مجتمعة من المحافظة على قدراتها في مجابهة التحديات الخارجية ، و تحقيق مصالحها المشتركة ، و من ناحية أخرى فإن عدم الارتياح الذي أظهرته فرنسا على إثر وصول القيادة السياسية الجزائرية الجديدة 1999إلى السلطة بقيادة عبد العزيز بوتفليقة ، قد بين عدم توافق رؤى قادتها مع التوجهات الجديدة و عدم إدراكها و قبولها لأبعادها ، وهو ما تمثل في إظهار ردود أفعال ناجمة عن تلك " العقد التاريخية " و المواقف السياسية السلبية المتراكمة ، التي لم تستطع التخلص منها لحد الآن أو تجاوزها في الأقل ، وعلى العموم ، فإن الواقع يبين أن كل طرف منها ما زال يمتلك من عناصر القوة ، ما يمكن أن يزود به الآخر ، ويدعم موقعه و مكانته الدولية ، و إنهما يشتركان في محيط البحر الأبيض المتوسط الذي يعد بكل الحسابات الجيوبولتيكية و الإستراتيجية مستقبل العالم ، وأن كلا منهما يعد البوابة الرئيسة للقارة التي يوجد فيها ، بالنسبة للآخر ، إلا أن سلبية المعطيات الحالية ، وعدم التوافق في التوقعات المنظورة ستبقى ملازمة للسياسة الفرنسية ، وعاملا مثبطا لعلاقاتها مع الجزائر في المستقبل المنظور .

الخاتمة

لقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى واحد من المواضيع التي تستحق المعالجة بالبحث و التحليل قصد تقصي الحقائق و الكشف عن الأسس المختلفة و الرئيسية في موضوع التحديات الأمنية في المتوسط وآثار ذلك على العلاقات الجزائرية الفرنسية.

مع بدايات القرن الواحد و العشرين ، تعرف العلاقات الدولية نوعا من الاضطراب ، بالنظر إلى الأحداث الواقعة في شتى أرجاء العالم ، مما جعل بعض الفاعلين المهتمين و الخبراء يشعرون بنوع من القلق حيال المستقبل غير واضح المعالم ، خصوصا مع التحولات السريعة التي تشهدها الساحة الدولية و زيادة التحديات الأمنية.

إن الأمن لم يعد مقتصرا على ذلك المفهوم التقليدي ، الذي كان يعتمد على مستوى كسب الدولة لترسانتها العسكري ،بل تعدى هذا الطرح ليشمل مجالات و مستويات عدة فأصبح يمس المجال الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الإنساني بالإضافة للعسكري ، حيث نجد هذا المفهوم تطور و ارتبط بعدة مصادر تهدد أمن الدول .

في هذا الجو المضطرب ، تبقى منطقة بحر الأبيض المتوسط من بين أهم المناطق توترا في العالم حيث يحتل الأمن الصدارة في ترتيب الأولويات ، و يعد من بين المواضيع الحساسة التي تحظى بالعناية والاهتمام سواء من طرف الدول المطلة عليه أو من تلك غير المطلة .

ولا بد من التأكيد على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مما انعكس على مسار العلاقات الدولية ، إلا أن التحولات العميقة التي مست السياسة الأمنية العالمية و الإقليمية ،كانت بمثابة العامل المحفز على بروز مقاربات جديدة بديلة في مواجهة التحديات الأمنية الصاعدة ، وعليه اعتبرت القطاعات الاقتصادية ، المشاكل البيئية ، و التوترات الاجتماعية إلى جانب الظاهرة الديموغرافية كمصدر تهديد فعلي للأمن الأوروبي بمفهومه الأكثر شمولية و عمقا ، فتم التفكير في بناء إستراتيجية جديدة تتلاءم و طبيعة هذه التحديات الأمنية الجديدة ووفقا للإتجاهات التي سارت عليها الخطابات السياسية حول الأمن ، وكنتيجة لكل هذه التطورات تم الإعلان عن مشروع الشراكة الأورومتوسيطية أو ما عرف بمسار

برشلونة سنة 1995، وهذا المشروع كما أراده الأوروبيون قد إرتكز على منطق السلال الثلاث التالية سلة الأمن و السياسة ، وسلة الإقتصادية و المالية ،و السلة الإجتماعية ،الإنسانية والثقافية ، و قد اعتبرت عناصر الإستقرار الإقليمي ، التنمية المشتركة و الرفاهية بمثابة الأهداف المعلنة في هذا المشروع ، إلا أن القراءة النقدية للوثائق الرسمية لمسار برشلونة (إعلان برشلونة 1995، مؤتمر شتوتغارت 1999، مرسيليا 2000)، مكنتنا التوصل إلى حقيقة غير تلك المعلن عنها من طرف الإتحاد الأوروبي من حيث الأهداف المراد تحقيقها ، إنها أهداف سياسية ذات صبغة أمنية بحتة ، من منطلق أن سلال الشراكة الثلاثة صبغت بشكل متطابق مع مصادر التهديدات الجديدة التي أصبحت تؤكد عليها الخطابات السياسية و الأكاديمية الأوروبية حول الأمن في الجهة المتوسطية ، فكل سلة تمثل إستراتيجية قطاعية لاحتواء التهديدات الصادرة عن ميدان تخصصها ، لتصبح بذلك الشراكة كمشروع فاعل بمثابة إستراتيجية أوروبية لاحتواء التهديد الجنوبي الجديد على المستوى الإقليمي المتوسطي ، ولإنجاح هذه الإستراتيجية الجديدة لجأ الإتحاد الأوروبي إلى تبني سياسة أمنية شاملة ، ترتكز على ميكانيزمات جديدة فرضتها الأجندة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، ولهذا تعتبر المبادرة الأوروبية التي اتخذت شعار الشراكة الأورو متوسطية محاولة لإعادة بناء التهديد القادم من الجنوب أكثر ما هي نتيجة لوجود تهديد عسكري فعلي، فهي مبادرة تعكس خطر التنمية الإقتصادية ،التوترات الإجتماعية و الاختلال الديموغرافي في مجتمعات الجنوب ،بمعنى أنها ميكانيزم لبناء توازن للمصالح الأوروبية أكثر ما هي مصلحة أورومتوسيطية مشتركة.

إن المستهدف في مشروع الشراكة الأورو متوسطية من قبل الطرف الأوروبي ، هي البنى الإجتماعية لمجتمعات الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط ، لأن من بين أهم أهداف المسار القطاعي الاجتماعي الإنساني و الثقافي هو تفكيك و إعادة بناء أنماط تفكير جديدة ، تحطيم الأنساق العقدية و المنظومات القيمية في المجتمعات الجنوبية و محاولة صقلها على النمط الأوروبي ، فالحقل الإجرائي للمشروع الأوروبي هو مجتمعات الجنوب ، أما الهدف فهو صياغة هويات جديدة بمصالح لا تتناقض ولا تنافس الطموحات الأوروبية.

إن إقامة منطقة أورو متوسطية يعمها السلم و الإستقرار تقتضي رؤية شاملة للأمن ، و هذا فعلا ما ظهر لنا من خلال الدراسة ، فالأطراف الأورومتوسيطية اقتنعت بوجود تحديات أو مخاطر عبر

وطنية تتجاوز الحدود الجغرافية ، و بالتالي فمواجهة هذه التحديات و الأخطار يجب أن تتم في إطار جماعي ن وتنسيق مشترك من أجل احتوائها و القضاء عليها ، و بهذا تتأكد الفرضية التي طرحنها في الدراسة بأن الأمن غير قابل للتجزئة و التقسيم و بأن هناك وعي و إدراك مزدوج بوجود مصادر تهديد ، إذ أن هناك علاقة تكافؤ بين الأمن الأوروبي و الأمن جنوب متوسطي.

إن إقامة منطقة متوسطية يعمها السلم و الإستقرار يتوقف على العديد من النقاط لا بد من أخذها بعين الاعتبار:

– التحديد الدقيق للتهديدات الأمنية التي لم تعد محصورة في التهديد العسكري بل تشمل العديد من الجوانب سواء الإقتصادية ، الإجتماعية و الثقافية ، فالأمن متعدد الأبعاد الذي سمي بالأمن الموسع .
— ضرورة التفريق بين التهديدات الضفة الشمالية للمتوسط و الضفة الجنوبية له ، و ضرورة طرح هذه التهديدات في طاولات المشاورات بكل موضوعية ، فإلى جانب الهجرة و الإرهاب و الجريمة المنظمة نجد الفقر ، الأمية ،مشاكل البيئة ، نقص الاستثمارات و المديونية ...
– هناك العديد من المسائل التي تحول دون إقامة منطقة للسلم و الإستقرار ، لعل أهمها تلك المتعقلة بالسلم ذاته ، إذ أنه لا تزال هناك صراعات جهوية قائمة .

و تتجاوز فرنسا جميع ما قامت به في الماضي ، وجميع مواقفها الحالية و سياستها الراهنة تجاه الجزائر بصفة خاصة والمغرب العربي بصفة عامة ،لتطرح مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية ، وتدعو دول جوب المتوسط لحضور لمؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي في 27 نوفمبر 1995، ولقد حضر خمس عشرة دولة من دول الإتحاد الأوروبي و اثني عشر دولة من جنوب المتوسط .

إن المصلحة الرئيسية التي تحدد علاقة فرنسا بالجزائر، ذات طبيعة إستراتيجية أمنية ، فالإستراتيجيون الفرنسيين يصنفون الجزائر ، ضمن أهم المناطق المعنية بإمكانية تشكيل خطر كبير على الأمن الفرنسي و الإستقرار الإقليمي للدولة الفرنسية ، وأهم هذه التهديدات الإرهاب الدولي ، خاصة بعد ظهور ما يعرف "بتنظيم القاعدة في المغرب العربي" ، و ما زاد ذلك خطورة هو إمكانية امتلاك تلك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل ، في منطقة متوسطية لا تبعد إلا مئات الكيلومترات عن فرنسا ، فهم يعتقدون أنه من الضروري ، تجنب الوصول لحظة يكون فيها بإمكان

الجزائريين تهديد الأراضي الفرنسية ، وذلك بالحيلولة دون وصولهم إلى أوضاع تقنية و تقدم في ميدان تكنولوجيا السلاح و التقنية العسكرية عموما ، تسمح لهم بإنتاج صواريخ باليستية أو قارية .

والمصدر الثاني للتهديد ، هو الانفجار السكاني الذي يدفع ويمكن أن يدفع بملايين البشر من الفقر و انعدام الأمن و الحرية إلى الهجرة نحو القارة الأوروبية القريبة و خاصة فرنسا ، و ما يكون أن يمثله من خطر زعزعة الإستقرار الاقتصادي و الاجتماعي فيها ، بالإضافة إلى التهديدات الأخرى طبعا ، كالجريمة المنظمة ...الخ ، لذلك تبدو فرنسا حريصة على إيجاد نظم قادرة على ضبط النفس و تثبيتهم في مناطقهم ، و مستعدة لتأييد و دعم النظم التي تسعى إلى ذلك ، كما يشكل الدفاع عن المصالح الثقافية ميدانا آخرا لتحديد بنية العلاقات الفرنسية الجزائرية ، وهذا هو هدف الحفاظ على مؤسسات علمية و تعليمية و تربوية عديدة ، وتقديم المساعدات لتدعيم موقع اللغة الفرنسية ، كما هو الحال بالنسبة للمنظمة الفرنكوفونية ، وتطوير برامج تهدف إلى الإبقاء على علاقات رعاية و حماية النخب الثقافية المحلية ، بهدف عزلها نسبيا عن قطاعات الرأي المعتبرة تقليديا معاديا ، و جذبها أكثر ما يمكن إلى دائرة النفوذ و التأثير والولاءات الفرنسية ، أما عن المصالح السياسية ، فإن فرنسا تعمل على إقناع النخب الحاكمة في الجزائر بتبني قيمها و مؤسساتها و قوانينها ، بالإضافة إلى استخدام أصوتها في المحافل الدولية لمساندة مكانة و مطالب فرنسا عالميا ، لأن هذا الهدف يبقى أحد العناصر الأساسية في الخارطة النفعية الفرنسية ، وأخيرا و ليس آخر المصلحة الإستراتيجية ، و التي ترجع إلى التموقع الإستراتيجي للجزائر الدولة المحورية لمنطقة المغرب العربي بين ثلاث قارات ، هذا بالإضافة إلى كون هذه السياسة أداة لمنع التغلغل للقوى الأخرى ، على غرار الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة هذه الأخيرة .

إن العلاقات الجزائرية الفرنسية "ظاهرة مميزة" تتمثل في ما أطلق عليه واقع جزائري فرنسي مشترك ، جعلها تتصف بالطابع الخاص و غير عادي .

لعب العامل التاريخي دورا مهما في بلورة و صياغة العلاقات الجزائرية الفرنسية ، بل شكل أحد ثوابتها .

تمثل الجزائر بالنسبة الدبلوماسية الفرنسية محورا هاما و هدفا غير متغير ، حيث أنها تعتبرها نافذة إلى العالم الثالث ، الأمر الذي يدفعها للإبقاء و تطوير علاقاتها معها في كل الميادين ، و هنا يبرز

الخيار الإستراتيجي المؤكد لها المبني على مفهوم طويل الأمد ، في حين كانت الجزائر دائما من خلال علاقاتها مع فرنسا تهدف إلى تحقيق شروط تطورها و نموها الذي يفتح مجالا واسعا للشراكة من جهة ، والدفاع عن الإستقلال الوطني من جهة ثانية ، هذا الإختلاف في إستراتيجيتي البلدين يجد تفسيره في إختلاف التوجهات و النظم السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية و الثقافية ، و هو نفسه الإختلاف الأيديولوجي الذي طبع التعاون بين البلدين و ميزه ، و هو الذي يفسر الإختلافات التي عرفتها على الدوام .

إن التدهور الذي عرفته العلاقات بين فرنسا و الجزائر إنما راجع لأسباب مرتبطة بعوامل ظرفية أكثر مما هي بنيوية ، فهي لم تصل إلى القطيعة التامة ، و هذا بفضل تداخل مجموعة من الروابط الثقافية ،الإجتماعية و الإقتصادية و تعدد المصالح المشتركة بين البلدين ، كما أن سعي فرنسا إلى تحسين هذه العلاقات هو تكريس لمنظور فرنسي يقضي بإحلال علاقات توافقية : شمال- جنوب محل علاقات تصارعية شرق- غرب التي كانت سائدة ، مرت العلاقات بين البلدين بمراحل عديدة ، وقد أثبت الواقع بأن تحرك المسؤولين الفرنسيين ظل يتسم بالخط الديغولي ، فالاستمرارية واردة وإن كانت تندرج ضمن رؤية جديدة لواقع العلاقات الدولية.

طبيعة العلاقات الاستغلالية الاستعمارية خلفت شبكات نفسية (ميولات استهلاكية) و هيكلية مساعدة على استمرار التبعية التجارية لفرنسا و استمرار الإختلالات التجارية لصالحها .

أن تقويم العلاقات الجزائرية الفرنسية ، قد إرتكز في أحد جوانبه على عوامل ثابتة ، أظهرت مدى أهمية إستمراره ا و التي من بينها أن بحث فرنسا الدائم من أجل توفير الأمن الذي تجاوز مفهومه حدودها الدولية ، ظل مرتبطا في جزء كبير منه بتوفير الأمن و الإستقرار في الجزائر بإعتبارها دولة محورية في الضفة الجنوبية للمتوسط ، وعليه ظلت تسعى بإستمرار لإقامة مشاريع إقليمية تمكنها من تحقيق هذا الهدف ، والتي كان من بينها دعوة الجزائر للانضمام إلى الحوار الأطلسي المتوسطي، و أن تحول الجزائ إلى الخوصصة و اقتصاد السوق قد مكن فرنسا من إيجاد آليات جديدة للإدارة من هذا التحول ، وذلك عبر تمكينها من التحكم في مديونية الجزائر ، ودعمها للمؤسسات الإقتصادية الخاصة ، ذلك في إطار تطلعها للمحافظة على الجزائر كسوق متميزة ، و أن ضعف إمكانية الجزائر ، وعدم تأهيلها في الوقت الحاضر لإيجاد حلول لمسألة الهجرة ، و التحكم في توجيه تنقل الأشخاص ، قد منح

فرنسا فرصة مواتية لاستغلالها بما يحقق أهدافها تحت ذريعة المحافظة على الأمن ، عبر قطع الطريق أمام الخطر الذي يمكن أن ينتقل إليها عبر الجنوب بواسطة هذه الهجرة.

إن المعطيات الحالية تشير إلى أن الإستقطاب ، وما أفرزه من متغيرات جديدة ما يزال يعمل لصالح فرنسا ، فيما يتعلق بعلاقاتها مع الجزائر ، وهو ما ساهم في توظيف إفرازات هذا التحول ، للضغط على توجهات هذه الأخيرة ، بما يحفظ على مصالحها التقليدية و المستقبلية .

إن مؤشرات و مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية ، بقدر ما يبين أنه مازال يثير القلق لدى الإستراتيجيين الفرنسيين ، واستمرار عدم تفهم القيادة السياسية الفرنسية للتحولات التي تمر بها الجزائر ، و لجدية توجهاتها الجديدة لتوسيع شراكتها مع العالم الخارجي ، بقدر ما يشير إلى أن مستقبلها المتوسط والبعيد لا تحكمه منطلقات و تطلعات فرنسية مستقلة ، و إنما تتحكم فيه إلى حد بعيد متغيرات ثنائية و جماعية ، مما سيجعلها مستقبلا ، مجبرة على التعامل مع الوضع الأمني في الجزائر ، بأسلوب جديد حتى لا يتزلق الوضع للماس بمصالحها الحيوية ، و مع الملف الاقتصادي بأسلوب أفضل مما هو عليه الآن يراعي فيه مبدأ المساهمة في الإستثمار المبني على الشراكة و نقل التكنولوجيا و الخبرة و توظيفها بما يتماشى و المتطلبات الأساسية لترسيخ التنمية المستدامة و بصبغ و آليات مختلفة ومتعددة ، وذلك لتدارك الفرص التي أضاعتها في السابق ، أما مسألة الهجرة و إنتقال الأشخاص فإن مواقف مسؤوليها ستزداد حدة في التعامل معها ، وهو ما سيجعلها أداة تأثير سلبية في مسير علاقات البلدين مستقبلا و هو ما يستدعي إعادة النظر في توظيفها من قبل فرنسا و التعامل معها عبر منطلقات البعد التاريخي و حقوق الإنسان و الحق في الحياة ، وعلى العموم فإن مستقبل هذه الإستراتيجية سيظل متأثرا بترسبات الماضي ، و بما تمتلكه الدولتان من إمكانات تدفع كل منهما الأخرى إلى إستمرار التعامل معها ، بما يفيد فرنسا ستبقى الشريك الأقرب من الجزائر ، إلا أن العلاقات بين البلدين لن تتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة لها ، كما كان في السابق ، لأن تراكم سلبيات المعطيات التي رافقتها ، ولحد الآن ، و عدم توافق الرؤى و التوقعات المنظورة بين قادة البلدين ، ستبقى ملازمة لها و عاملا مثبطا لتطوراتها في المستقبل المتوسط في الأكثر.

المراجع

1/ الكتب باللغة العربية

1- السيسي صلاح الدين حسن ، الإتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)
السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، ط1، القاهرة، عالم الكتاب، 2003.

2- مصطفى عبد الله أبو القاسم، الشراكة الأوروبية المتوسطية النتائج وردود الأفعال،الطبعة الأولى ،معهد الإنماء العربي، بيروت،2002.

3- الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ج7، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية الجزء الأول، القاهرة د.د.ن ،1969 .

4- زيغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى :الأولوية الأمريكية و متطلباتها الجيو إستراتيجية،ترجمة أمل الرقي،الأهلية للنشر والتوزيع ،الأردن 1999.

5- عامر مصباح، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، الجزائر.

6- وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، شركة شهاب، 1991.

7- لكريني إدريس ،العرب والعالم بعد 11أيلول/سبتمبر:مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الثانية،بيروت،مارس2004.

8- هويدي أمين ،أحاديث في الأمن العربي ،بيروت ، دار الوحدة العربية ،ط 1، 1980.

9- وليد عبد الحي، تحو ل المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، الجزائر، مؤسس ة الشروق للإعلام و النشر، 1994.

10- الجهماني ثامر إبراهيم ، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي ، دراسة قانونية ناقدة ، الجزائر: دار الكتاب العربي، طبعة 2001.

11- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.

12- الخزندار سامي ، المسلمون والأوربيون،نحو أسلوب أفضل للتعايش، دبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،1997.

13- الزبيري محمد العربي ، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة،المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر ،1995.

14- الصفي عبد الفتاح مصطفى و آخرون ،الجريمة المنظمة، التعريف، الأنماط، الاتجاهات،ط1،الرياض أكاديمية تأليف العربية للعلوم الأمنية 1999.

15- الضريري عبد العباس فصيح ،الصراع الأجنبي على الوطن العربي دراسة لمعوقات التكامل الإقليمي،عمان :دار الصف للنشر و التوزيع ،1999.

16- العابدي زكي و آخرون ، المعنى و القوة في النظام العالمي الجديد،، ترجمة : سوزان خليل، مصر ، سينان 1994.

17- العزاوي قيس جواد ،العرب والغرب على مشارف القرن الحادي و العشرين مؤشرات إستراتيجية ، باريس،مركز الدراسات العربي الأوروبي1997.

18- المجدوب أسامة ، العولمة و الإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، ط1،الدار المصرية اللبنانية ، 2000.

19- غرهام ايفانز و جيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث"الهجرة غير الشرعية"، الإمارات العربية المتحدة،مركز الخليج للأبحاث،الطبعة1 ،2004.

20- أسد ناصر الدين ، نحن و الأخر، عمان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

21- أمين سمير وياشير فيصل ، البحر الأبيض المتوسط في العالم المعاصر : دراسة في

التطور المقارن ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،د.د.ن.

22- إريك موريس آلان ، الإرهاب الدولي ، ترجمة أحمد حمدي محمود ، مصر الهيئة العامة للكتاب ،1991.

23- بسيوني محمود شريف ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية – ماهيتها و ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2004.

24- زاد زكي خليل ، التقييم الاستراتيجي ،دبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،1997.

25- آركي رامازاني: الشراكة الأورو المتوسطية، إطار برشلونة، دبي مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، دراسات عالمية،1998.

26- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة، أمل الشرقي، عمان ، الأهلية للنشر و التوزيع ،1998.

27- زيد محمد إبراهيم ، الأمن الشامل و النظام العالمي الجديد، دراسة في الأفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1991.

28- إبراهيم سعد الدين و آخرون ، صور المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1989.

29- سعود صالح، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى لأن،طاكسيج

للدراسات و النشر،الجزائر،2009.

30- أحمد إبراهيم، مصطفى سليمان، الإرهاب و الجريمة المنظمة-التجريم وسبل المواجهة، دار الطلائع، القاهرة، 2006.

31- جون بيير شوفنمان،فكرة عن الجمهورية قادتني إلى ....، ترجمة ، ليلي غانم ، مصراته ليبيا ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع 1993.

32- جاك شيراك، فرنسا الجديدة فرنسا للجميع ، ترجمة أنطوان الهاشم ، بيروت ، منشورات عديدات، 1996.

33- عامر مصباح،معجم المفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الطبعة1،المكتبة الجزائرية بوداود باب عزون ، الجزائر2005.

34- كامل عمرو عبد الله ، أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية من9 إلى11جانفي 1996،ط1 ،مركز الدراسات العربي الأوروبي ،1996.

35- غربي محمد، الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو إستراتيجية،في كتاب الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتجية.

36- فيرنرفاينفلد، و آخرون، التحولات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا التحديات والاحتمالات أمام أوروبا و شركائها، دبي سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997.

37- قشقوش هدى حامد ،الجريمة المنظمة –القواعد الموضوعية والإجرامية و التعاون

الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

38- كامل ممدوح شوقي ، الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 1985.

39- محمود عبد اللطيف ، الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي، القاهرة، 2003.

40- محيو أحمد ، اتحاد المغرب العربي دول تبحث عن تعاون ،مجلة الإدارة ، المجلد 9،العدد1،الجزائر :مركز التوثيق و البحوث الإدارية ، 1999.

41- أيوب مدحت ،الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11سبتمبر 2001،مكتبة مدبولي، القاهرة,2003.

42- هلال علي الدين و آخرون ، العرب و العالم ،الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1988.

43- و لعلو فتح الله ، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسيطية ،ط 1،المغرب:دار توبقال للنشر،1997.

44- معهد كتالونيا المتوسطي، "ندوة المجتمع المدني الأورومتوسطي ة " ، برشلونة: مكتبة دار الكتاب العربي

45- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008) ، ترجمة سليمان الرياشي، ،ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

ب/ باللغة الأجنبية:

45 – Davide Philippe, mondialisation et sécurité partager? Acte de colloque international mondialisons et sécurité, palais des nations, Alger 4-7 mai 2002, communication ,deuxième édition.

46 – Liauzu Cloud, l'Europe et l'afrique méditerranée le suez 1869 hors jours, Bruxelles : édition complexe, 1994.

47 – Boukhobza Mohamed: guerre du golf- enjeux stratégique et conséquences a long terme, prospective et stratégie, Alger : institue national ,1991.

48 – Commission des communautes europeennes, la communauté europeenne méditerranée et le Moyen-Orient, Bruxelles : communautés européennes, 2001.

49 – Gabrici Leonelle,la politique européenne de voisinage, confluences international ,2005 .

50 – Malter J.F Et Pradeau C, l'union européen en fiches, paris, édition Bréal, 1997.

51 – Berger N., la politique européenne et d'immigration, enjeux et perspectives, Bruxelles, bruylant , 2000.

52 – George P.,les migration internationales, paris, press, universitaire de France, 1976.

53 – Tandonnet Maxime, migration : la nouvelle vague questions contemporaines, paris : l' harmattan, 2003.

54 – Kheillil M., l'intégration des maghrébins en France, paris, presses universitaires de France, 1991.

55 – Groupe des chercheurs, Les lactoses, géopolitique de méditerranée, paris ; armond colin, 2006.

56 – Benantar Abdenour, regain d'intérêt américain pour le Maghreb quelques réflexion préliminaires, dans, Abdenour Benantar et autres : les états unis et la Maghreb regain d'intérêt ?, Alger; édition du CREAD.2007.

57 – Rousset Michel, le non Maghreb un risque?, in : l'annuaire de méditerranée 1998, paris,publisud,1998.

58 – laughland John ,l’Amériques contre l’europe,surtout contre la France, revue françaises de géopolitique,n°3,2003.

59 – Charillon Frédéric,peut-il encor y avoir une étrangère française ?, politique étrangère ,N° 4,2002.

60 – La république algérienne démocratique populaire, notre sur les relations algro-française, Alger, le ministère des affaires étrangères, mai 2004.

61– De lagorce Paul marie, la France et la maghreb,politique étrangère,N°4,hiver1995/1996.

62 – Bounoua Chakib,les défis d'aujourd'hui et demain de la coppération Maghreb-Union Europeene, Alger : L’économie n°=33, mai 1996.

63 – Prvost Lucile, la seconde gère d'algerie.le quiproquo franco-algérien, paris, Flammarion, 1996.

64 – Touchard Georges Eric, Tensions Conjoncturelles ou Crise durable entre les états unies et la France , Défance National, juillet ,2003.

65 – Basfao Kacem et henry jeav robert, le Maghreb l'Europe et la France, paris,cnrs 1996.

66 – Chenal Alain, le proche Orient et le Maghreb , paris , l'année stratégique, frend 1997.

67 – Remaoun Hassan m, l'Emigration en France et en Europe vue d' Algérie, paris annuaire du l'Afrique du nord, t28, cnrs1994.

2/المقالات المنشورة:

68- لحياني ن ، العالم أمام التحديات الأمنية ،مجلة الجيش ،العدد 519، أكتوبر 2006.

69- بوسالم ر ،الأمن في البحر الأبيض المتوسط ،من أجل نظرة أمنية موحدة ،مجلة الجيش العدد 452 ،مارس 2001.

70- الأيوبي المقدم الهيثم ، قوة أوروبية جماعية خارج نطاق الأطلسي ، مجلة الدفاع الخليجي ، العدد 54، نوفمبر 2000.

71- خالد عبد اللطيف ، مستقبل العلاقات بين دول الشمال و الجنوب البحر المتوسط، السياسة الدولية ، السنة 32، العدد 123، يناير 1996.

72- مخيمر أسامة فارق ، تعريف الدولة المتوسطية ،دراسة الخصائص الإجتماعية و الإقتصادية ،السياسة الدولية ،يوليو 1997.

73- بشار الجعفري، مؤتمر برشلونة للأمن و التعاون في البحر الأبيض المتوسط ، مجلة معلومات دولية ، العدد30، أيلول 1995.

74- بوكساني رشيد، دبش أحمد،مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة البصيرة، العدد4،الجزائر الدار الخلدونية للنشر و التوزيع،2004.

75- محيو أحمد ، اتحاد المغرب العربي دول تبحث عن تعاون، مجلة الإدارة، المجلد 9، العدد1، الجزائر:مركز التوثيق و البحوث الإدارية، 1999.

76- زكور يونس ، الإرهاب وإشكالية تحديد المفهوم ، الحوار المتمدن،العدد8،1758ديسمبر2006.

77 - الجزائر والأمن في المتوسط : واقع و أفاق ، الملتقى الدولي الجزائر :جامعة منتوري 29 -30 أفريل2009.

78- لكريني إدريس:مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية ، المستقبل العربي بيروت، مركز
دراسات الوحدة العربية,السنة 25 ،العدد281 ،(تموز/يوليو2002).

79- إدريس ولد القابلة، الحوار المتمدن ،العدد 27،1807جانفي 2007.

80- خلدون الشمعة ، سوسيولوجيا المستقبل : بين المستقبلية وعلم المستقبل، مجلة العربي، الكويت :إصدارات وزارة الإعلام ، العدد10،مارس-أفريل 1979.

81- جمال علي زهران ، الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة، السياسة الدولية، القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتجية، العدد 153،جويلية2003.

82- سليم قلالة،أهمية الدراسات المستقبلية في القرن الواحد و العشرين،مجلة دراسات إنسانية،جامعة الجزائر،كلية العلوم الإنسانية،دار الحكمة ،العدد الأول،2001.

83- المسفر محمد صالح ، مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، شتاء 2007.

84 - آركي رامازاني: الشراكة الأورو المتوسطية، إطار برشلونة، دبي مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، دراسات عالمية، العدد1998،22.

85- جاك شيراك، فرنسا الجديدة فرنسا للجميع ، ترجمة أنطوان الهاشم ، بيروت ، مجلة المشهد السياسي ، العدد 8 بتاريخ 1997/8.

86- الكيالي هيثم ، والآن أي دور لفرنسا في القرن الجديد ؟! ، مصر وجهات نظر، عدد2، مجلة شهرية 2000.

87- يس حميد,العولمة أزالت الحواجز بين الإرهاب و الجريمة المنظمة،جريدة الخبر جانفي 2010.

88 - الفاروق عمر ،الحكومة الاسبانية تستثمر في ظاهرة الحرقة للاستفادة من دعم الاتحاد الأوروبي، جريدة النهار،الجزائر الخميس 22 جانفي 2009.

89- صادق بن،استقرار الجزائر مرتبط بالإصلاحات، في الخبر1999/9/8.

90- الخبر 2005/7/19 .

91- الخبر:2001/9/7 .

92- بوعاتي جلال ، الولايات المتحدة الزبون الأول للجزائر، الشروق اليومي،2006/9/3.

93- ص.حفيظ،واشنطن أول مستورد للنفط الجزائري،في الخبر،9-3-2006.

94- الخبر الأسبوعي: العدد 9 من 3-9 ديسمبر 2001.

95- جريدة الشعب اليومية 2000/2/24 الجزائر.

96- جريدة الخبر الأسبوعي، 2000/2/23الجزائر.

97- A .A.ounaies. perceptinsand concepts of Security in the EMP countries a South Méditerranéen model of security.http:// www.id.gv.jo /seminars /4%20ambassador%20ouanaies.rtf.

98- زقاع عادل ،إعادة صياغة مفهوم الأمن ،برامج البحث في الأمن المجتمعي في:
http://www.geocities.com/adelzeggoh/recon1.html

99- Benchanane ,Mustapha, la situation géopolitique en méditerranée dans : http:// www.fmes France .org/img/confbenchanan.rtf.

100- Willa Pierre, la méditerranée colle espace inventé,dans : http://www.fscpo.unict/euromed/jm wp25.htm.

101- http://www.aljazeera.net/nr/exercs/fc66Bff-412 E -8509-3f924874cl dd.htm

102- Khachani Mohamed, Dialogue sur la coopération migration en méditerranée occidentale, dans :

http://www.iom.int/documents/officialtexte/FR/ Khachani paper.pdf.p9.

103- http://www.eu.int/chaillot/choi44f.htm

104- أدم أمين، الجزائر تدعم وجود صلة بين الإرهاب و تجار المخدرات، MAGHAREBIA.COMفي مارس2010.

105- Yahia zoubir,la politique étrangère américaine au Maghreb: constances et adaptation, in : www.meria.idc.ac.il/journal_fr/2006/JV1N01a8.htm,juillju/2006

106- الجزائر –عناصر الدولة،بدون مؤلف،في www.islamicnews.net/common/viewitem.asp?docid=49920&typeid=28item id=438

107- البترول و تأثيره في اقتصاديات الدول،بدون في: www.moqatel.com/openshare/Behoth/EKtesad8/Petrol/inind.htm

108- رشيد خشانة،الصين تدخل إلى حلبة المنافسة بين أوروبا وأمريكا في المغرب http ://web.alquds.com/166608 :

109- هنري كيسنجر،الصين وأمريكا مسار العداوة الحرج،في www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=306721&issueno=9701

110- عصام الزعيم،صعود الصين وتحولها الأبعاد و الأفاق http://albadil.net/?Id=287&page=ShowDetails&table=artartic

111- هند بطلموس،المغرب والصين تفاعل دبلوماسي في عالم متغير،في http://www.annabaa.org/nbanews/57/097.htm

112- عبد العظيم محمود حنفي،المملكة والدور الاستراتجي والجيو سياسي،في المنطقة www.haras.naseej.com

113- L'office national des statistiques algérien(ons), les dix premiers pays fournisseurs de l'Algérie de 1998

à2006,in: http://www.ons.dz/IMG/pdf/10-1er –pays-fournisseur92-06.pdf.

114- Les action de coopération entre la France et l'algérie.in:http://www.France diplomatie.fr.

115- http://www.Sénat.fr

116- Les relations franco-algérienne.p1 in:http://www.france-diplomatie.fr

117- رشيد خشانة، ساركوزي في مرايا المغاربيين..ارتياح هنا و استياء هناك ، في

http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html?siteSect=20073&sid=7780457&ek=117873925000&ty=st&rs=yes

الرسائل الغير منشورة.

118- قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية " دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية " ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية، الجزائر ، 2010.

119- يرم فاطمة،أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة،مذكرة الماجستير في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية،جامعة باتنة. 2010.

120- صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة من 1962 إلى 1981، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد1984.

121- مزياني مصطفى أمين ، الجزائر و التعاون الأمني في غرب البحر الأبيض المتوسط 1999-2007 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،الجزائر2009.

الملحق رقم01:

نص إعلان برشلونة و برنامج العمل الملحق به

الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي

27-28 نوفمبر 1995.

إن مجلس الاتحاد الأوربي ويمثله رئيسه السيد خافير سولانا ، وزير الشؤون الخارجية بأسبانيا .

والمفوضية الأوروبية، ويمثلها السيد مانوال مارين، نائب الرئيس،

وألمانيا ويمثلها السيد كلاوس كينكل ، نائب المستشار، ووزير الشؤون الخارجية،

والجزائر، ويمثلها السيد محمد الصالح الدمبرى، وزير الشؤون الخارجية،

والنمسا، وتمثلها السيدة بينيتا فيريرو- فالدنر، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية.

وبلجيكا، ويمثلها السيد إيريك ديريك، وزير الشؤون الخارجية،

وقبرص، ويمثلها السيد أليكوس ميكابيليداس، وزير الشؤون الخارجية،

والدانمارك ، ويمثلها السيد أول لونسمان بولسان ، وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية

ومصر، ويمثلها السيد عمرو موسى وزير الشؤون الخارجية،

وأسبانيا،ويمثلها السيد كارلوس واستند ورب وزير الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوربية.

وفنلندا، وتمثلها السيدة تاريا هالونين، وزيرة الشؤون الخارجية .

وفرنسا، ويمثلها السيد هيرفى دى شاريت ، وزير الشؤون الخارجية .

واليونان، ويمثلها السيد كارلوس بابولياس، وزير الشؤون الخارجية .

وأيرلندا، ويمثلها السيد ديرك سبر ينق، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية.

وإسرائيل، ويمثلها السيد إيهود باراك، وزير الشؤون الخارجية .

وإيطاليا، وتمثلها السيدة سوزانا انييلى ، وزيرة الشؤون الخارجية .

والأردن، ويمثله السيد عبد الكريم الكباريتى ، وزير الشؤون الخارجية .

ولبنان ، ويمثله السيد فارس بويز، وزير الشؤون الخارجية.

ولوكسمبورج، ويمثله السيد جاك ف. بوس، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية للتجارة الخارجية والتعاون.

ومالطة، ويمثلها السيد قويدى دى ماركو، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية.

والمغرب، ويمثله السيد عبد اللطيف فيلالى، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية.

وهولندا، ويمثلها السيد هانزفان ميرلو، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية.

والبرتغال، ويمثلها السيد خيم جاما، وزير الشؤون الخارجية.

والمملكة المتحدة ، ويمثلها السيد مالكو لم ريفكيند ك س م ب ، وزير الشؤون الخارجية وشئون الكومنولث ،

وسوريا، ويمثلها السيد فاروق الشرع، وزير الشؤون الخارجية،

والسويد، وتمثلها السيدة لينا يالم – فالن، وزيرة الشؤون الخارجية .

وتونس، ويمثلها السيد الحبيب بن يحيى ، وزير الشؤون الخارجية .

وتركيا، ويمثلها السيد دونير بايكال، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية.

والسلطة الفلسطينية، ويمثلها السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية.

المشاركون في المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة :

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، ترتكز على تعاون شامل وتضامن تمشيا مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات أساسها الجوار والتاريخ.
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديد ، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا.

- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين.
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف كنظير لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب حمايتها مع الاهتمام بطبيعتها.
- مشددون على أن هذه المبادرة الأورومتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في نجاحها. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛ بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام بكل ما يعنيه ذلك.
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنها تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يتطلب توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا متوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للشراكة .

يوافقون على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين – الشراكة **الأ**وروبية المتوسطية– عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وتركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار.

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل إمكانياتهم .من أجل هذا يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي .

وفي هذا السياق يتعهد المشاركون في إعلان المبادئ التالي على :

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك وفقا للإلتزمات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك الناجمة عن الاتفاقيات الإقليمية والدولية المشاركين فيها.
- تنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامهم السياسي مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقضائي.

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية و ضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب الأصل أو الجنسية أو اللغة أوالدين أ والجنس.
- الأخذ بعين الاعتبار، عن طريق الحوار بين كل الأطراف،إلى تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية و نبذ الأجانب
- احترام وتأكيد احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات في المجتمع ومكافحة مظاهر التعصب و العنصرية وكره الأجانب. كما يشدد المشاركون على أهمية التعليم المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- احترام سيادتهم المتساوية وكذلك كل الحقوق المتعلقة بسيادتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلعون بها بحسن نية وفقا للقانون الدولي.
- إحترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم و العمل دائما وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بالوحدة الإقليمية للدول كما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المعنية
- الإحجام طبقا للقانون الدولي عن التدخل المباشر أوالغير مباشر في الشئون الداخلية لشريك آخر احترام وحدة الأرض ووحدة الشركاء الآخرين.
- حل الخلافات بالطرق السلمية ومناشدة كل المشاركين عدم اللجوء إلى التهديد أواستخدام القوة ضد وحدة الأرض لشريك آخر بما فيها اكتساب الأرض بالقوة والتأكيد على الحق في التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على و تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها، وبالانضمام إلى تلك الاتفاقيات، وكذلك باتخاذ التدابير الملائمة.
- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها؛
- تشجيع الأمن الاقليمى بالعمل مثلا على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية و عن طريق الانضمام إلى والتمسك بنظم الحد من التسلح الدولية والإقليمية والانضمام إلى اتفاقيات ومراقبة التسلح ونزع السلاح مثل معاهدة الحد من الأسلحة النووية (NPT) واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (CWC) واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC) و/أو الترتيبات الإقليمية مثل إقامة المناطق متروعة السلاح بما فيها نظم التحقق من ذلك وأيضا عن طريق تنفيذهم بحسن نية للالتزامات التي تنص عليها مواثيق مراقبة و نزع و الحد من انتشار التسلح.

ستسعى الأطراف إلى إيجاد منطقة بالشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمائية والبيولوجية و نظم تسليمها.

بالإضافة إلى ذلك ستتخذ الأطراف خطوات عملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية وكذلك التكديس الزائد للأسلحة التقليدية.

- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة بأدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح و الانضمام إلى اتفاقية (CCW) .
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.
- الأخذ في الاعتبار أية إجراءات لبناء الثقة والأمن بين الأطراف بهدف خلق "منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط" بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورومتوسطى على المدى البعيد.

شراكة اقتصادية ومالية : بناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتوازن من أجل تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يقر الشركاء بالمشاكل الناشئة عن مشكلة الدين في النمو الاقتصادي لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط . ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار في المنتديات الملائمة و بهدف تحقيق تقدم حول هذه المسألة.

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تفاوت درجاتها، يحدد المشاركون الأهداف الآتية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورومتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين .

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ فى الاعتبار درجات النمو المختلفة و تعتمد على :

- التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة.

- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه .

أ) منطقة تجارة حرة :

سوف تنشأ منطقة التجارة الحرة عبر اتفاقيات أوروبية –متوسطية جديدة واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوروبي .حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية (WTO) .

بهدف الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة، ستتم إزالة الحواجز التعريفية (الجمركية) وغير الجمركية تدريجيا في تجارة المنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم التفاوض عليها بين الشركاء و انطلاقا من حركة تدفق التجارة التقليدية و تبعا للحد المسموح به في مختلف السياسات الزراعية ومع الالتزام بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات (الجات)، فسيتم التحرير التدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية من خلال المنافذ المفضلة و المتبادلة بين الأطراف، كذلك فإن تجارة الخدمات بما فيه خق التأسيس سوف تحرر تدريجيا طبقا للاتفاقية العامة لتحرير الخدمات (الجاتس) – (GATS)

قرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة هذه عن طريق:

- تبني إجراءات مناسبة بشأن قواعد المنشأ والتصديق وحماية الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة.
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار.
- تسوية وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ولرفع مستوى القطاع الإنتاجي ،و لتأسيس أطار مؤسسي ومنظم ملائم لاقتصاد السوق. إضافة إلى ذلك، سيحاولون تخفيف العواقب الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن هذه التسوية وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا.
- تشجيع الآليات الهادفة إلى تنمية نقل التكنولوجيا .
- **ب) تعاون اقتصادي و عمل مشترك :**

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

- يعترف المشاركون بأن النمو الاقتصادي يجب دعمه بالتوفير الداخلي، كقاعدة لكل استثمار، وبالاستثمار الخارجي المباشر معا. يشددون على أنه من المهم تهيئة مناخ مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير .

- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، على أساس ارادى وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تجارة حرة.
- يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بتهيئة مناخ وإطار قانوني مواتيين .يعتبرون ضروريا القيام ببرنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحركا إقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة والتأكيد على تمسكهم باتفاقية برشلونة و خطة عمل البحر الأبيض المتوسط يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج في مجال البيئة يتعهدون بإنشاء برنامج عمل ذو أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال.
- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل.
- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة مثلى، و التطوير للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة.
- يعترف المشاركون بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة .يقررون أيضا خلق الشروط الملائمة للاستثمارات و أنشطة الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها.
- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المثلى وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات.
- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة . سيركز هذا التعاون بالتحديد على المعونة الفنية والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع الزراعات صديقة البيئة .يوافقون أيضا على التعاون بهدف استئصال الزراعات غير الشرعية و تنمية الأقاليم التي تضررت من ذلك.
- يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد :

- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات .في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات.
- يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص التقديم الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛ وستؤخذ في الاعتبار عند الاتفاق عليه نتائج مفوضات التجارة متعددة الأطراف القائمة عن خدمات النقل البحري والتي تعقد من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO).
- يتعهدون بتشجيع التعاون بين السلطات المحلية و دعم التخطيط الإقليمي.
- يعترفون بأن العلوم والتكنولوجيا لها تأثير ملموس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويتفقون على تقوية القدرة على البحث العلمي والتنمية.
- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية؛
- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق المستخدمة وتبادل المعلومات .

ج) تعاون مالي :

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تجارة حر ونجاح المشاركة الأورومتوسطية تحتاجان إلى زيادة كبيرة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع خصوصا التنمية المستديمة المحلية و تحريك المؤسسات الاقتصادية المحلية.

و يلاحظ المشاركون في هذا الصدد:

- وافق المجلس الأوروبي المنعقد في(كان) على تكوين احتياطي قدره 4685 مليون وحدة نقد أوروبية (ECU) لغرض المعونة المالية للفترة ما بين 1995 و1999، وذلك في شكل اعتمادات مالية أوروبية و سوف يتم استكماله عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار في شكل زيادة في القروض كذلك المساهمات المالية الثنائية من قبل الدول الأعضاء.
- أن هذا التعاون المالي ستتم إدارته في إطار برنامج متعدد السنوات، تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية لكل من الشركاء.
- أن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجماعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل نجاح الشراكة وفي سبيل هذا، يوافقون على تشجيع الحوار حول سياستهم الاقتصادية وحول الأسلوب الأمثل للتعاون المالي.

الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية : تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الانسانى والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين التقدير المتبادل .

في هذا السياق يوافق المشاركون على إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية و في سبيل هذا:

- يؤكدون من جديد بان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب ويشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أن تلعبه أجهزة الإعلام بشأن الاعتراف والتفاهم المتبادل للثقافات كمصدر للإثراء المشترك.
- يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة .يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية. و في هذا المجال، يتعهد المشاركون بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادل الإنساني و خاصة من خلال تحسين الإجراءات الإدارية.
- يشددون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين الأحوال الصحية والمعيشية.
- يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية الذي يجب حسب رأيهم،أن يواكب التنمية الاقتصادية ويعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية.
- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة الأوروبية –المتوسطية و كعامل أساسي لتفاهم وتقارب أفضل بين الشعوب.
- و تبعا لذلك، يوافقون على تقوية وإدخال الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي بهدف تشجيع التبادل بين ممثلي التنمية وذلك في إطار القوانين الوطنية مثل قادة المجتمع السياسي والمدني،و العالم الثقافي والديني، الجامعات،المجتمع المدني، الإعلام، المنظمات، النقابات التجارية والشركات الخاصة والعامة.
- وعلى هذا الأساس، يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية.
- سوف يشجعون كل الفعاليات لدعم المؤسسات الديمقراطية وإرساء دولة القانون والمجتمع المدني.
- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا ذو أولوية يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة من أجل تسريع الانطلاق الاقتصادي.

- يعترفون بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم و يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج للتأهيل مهني وبرامج تساعد على خلق فرص العمل وغيرها .يتعهدون بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين قانونا على أراضيهم، و في مجال الهجرة غير الشرعية، يقررون زيادة التعاون فيما بينهم. وفي هذا الصدد، بالوعي الخاص عن مسئوليتهم في أعادة قبول المهاجرين، فقد وافق المشاركون على تبنى الخطوات و الإجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين في وضع غير شرعي. و لتحقيق ذلك، سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية.
- يتفقون على أقامة تعاون وثيق في مجال مكافحة الإرهاب والفاعلية الجماعية لهذه المكافحة.
- كذلك يعتبرون أنه من الضروري المكافحة الجماعية ضد تجارة المخدرات، الإجرام الدولي والفساد (الرشوة).
- يؤكدون على أهمية مكافحة العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح ويوافقون على التعاون في هذا السبيل .

متابعة المؤتمر

المشاركون :

- باعتبار أن مؤتمر برشلونة وضع أسس لعملية مفتوحة واجبة التطوير
- بتأكيدهم على تأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف تم تحديدها بهذا الإعلان.
- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية –المتوسطية صيغة عملية؛
- بقناعتهم أنه — في سبيل الوصول لهذا الهدف– يكون من الضروري متابعة الحوار الشامل وتحقيق مجموعة من الأعمال المحددة؛

يتبنون برنامج العمل المرفق:

سيجتمع وزراء الشئون الخارجية دوريا من أجل متابعة تطبيق هذا الإعلان وتحديد البرامج التي تساهم في تحقيق أهداف الشراكة.

ستخضع الأنشطة المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات للوزراء ولكبار المسئولين والخبراء، وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات مع المشاركين من المجتمع المدني و باستخدام أي وسائل مناسبة أخرى

وسوف يتم تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية والشركاء المدنيين.

وستجتمع بانتظام لجنة مشكلة من كبار المسئولين ، تدعى" اللجنة الأورو متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية لمجلس الأوروبي (الترويكا) وممثل عن كل شريك من الشركاء المتوسطيين، و تكون

مهمتها الإعداد لمؤتمر وزراء الخارجية و تقدير وتقييم متابعة أنشطة عملية برشلونة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا للأحوال .

وسوف تتولى الإدارات التابعة للمفوضية الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو متوسطية لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام1997 ، في إحدى الدول المتوسطية الإثنى عشر الأعضاء الشريكة مع الاتحاد الأوروبي و التي سوف يتم تحديدها من خلال المشاورات القادمة.

ملحق : برنامج العمل

1- مقدمـــــة:

يهدف هذا البرنامج إلى تطبيق أهداف إعلان برشلونة واحترام مبادئه عن طريق برامج إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا استكمالا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون القائم فعلا من خلال التجمعات الأخرى متعددة الأطراف

سيتم التحضير والمتابعة لمختلف البرامج وفقا للمبادئ والآليات المشار إليها في إعلان برشلونة.

و فيما يلي البرامج ذات الأولوية، التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون وهذا لا يمنع من توسيع التعاون الأورو متوسطي ليشمل برامج أخري طبقا لاتفاق الشركاء.

يتم توجيه هذه البرامج إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني

كما تستطيع دول أخرى والمنظمات الانضمام إلي تلك البرامج وذلك بعد موافقة المشاركين .و يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف .

كذلك في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأورو متوسطي بعين الاعتبار، وطبقا للأحوال، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات التي تمت على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد انتهاء مؤتمر برشلونة.

كما سيتم مراجعته خلال المؤتمر الأورو متوسطي المقبل على شكل تقرير تعده دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف المجموعات المذكورة فيما بعد، و المعدة من قبل اللجنة المعنية وفقا إعلان برشلونة .

2- مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار.

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بالإنشاء التدريجي لمنطقة سلام واستقرار و أمن في حوض البحر الأبيض المتوسط، سيجتمع كبار المسئولين دوريا وذلك اعتبارا من الربع الأول لعام.1996

- سيقومون بإجراء حوارا سياسيا من أجل تحديد أفضل الأساليب والطرق لتطبيق مبادئ إعلان برشلونة .
- سيقدمون اقتراحات عملية في الوقت المناسب للمؤتمر الأوروبي –المتوسطي لوزراء الشئون الخارجية المقبل.

سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأورو متوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا من الممكن دخولها حيز العمل ابتداء من 1996 .

3– الشراكة الاقتصادية والمالية : بناء منطقة ازدهار متقاسمة.

ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو المسئولين أو الخبراء بحسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية .من الممكن أن تكتمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تجارة حرة أور ومتوسطية:

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في إعلان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تجارة حرة عنصرا رئيسيا في الشراكة الأورومتوسطية .

وسوف يركز التعاون على التدابير العملية التي تهدف إلى تشجيع التجارة الحرة وما ينتج عنها مثل:

- التوفيق بين القواعد والإجراءات الجمركية بهدف الإدخال التدريجي للمنشأ التراكمي وبالنسبة للوقت الحالي؛ سوف تعطى الأهمية لإيجاد الحلول المناسبة للحالات الخاصة.
- التوفيق بين المعايير ويشمل ذلك عقد اجتماعات بواسطة التنظيمات الأوروبية للمعايير (القياسات) .
- إزالة جميع العوائق الفنية التي لا حاجه لها في مجال تجارة المنتجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة فيما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية و أية تشريعات خاصة بالمواد الغذائية.
- التعاون بين دوائر الإحصاء المختلفة بهدف تقديم معلومات صحيحة نتيجة استخدام قواعد متوافقة.
- إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (دون المساس بالمبادرات المعمول بها ضمن الأطر الأخرى) .

الاستثمار :

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق مناخ إيجابي يؤدى إلى إزالة الحواجز أمام الاستثمار،و ذلك عن طريق تحديد هذه الحواجز و إيجاد طرق لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيها القطاع المصرفي.

الصناعة :

تحديث الصناعة وتحسين المنافسة يشكلان عنصران رئيسيان في نجاح الشراكة الأورومتوسطية .في هذا الصدد، سوف يلعب القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية الاقتصادية للمنطقة وخلق فرص العمل. و سوف يركز التعاون على :

- توافق البنية الصناعية مع المتغيرات الدولية وخاصة مع انبثاق مجتمع المعلومات.
- وضع الإطار والتحضير لتحديث وإعادة هيكلة الشركات الموجودة وخاصة في القطاع العام بما في ذلك الخصخصة.
- استخدام المعايير الدولية أو الأوروبية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق والاعتماد وكذلك معايير الجودة .

سيعطي اهتماما خاصا لأساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المواتية لنموها، بما في ذلك إمكانية تنظيم ورش العمل، أخذا في الاعتبار الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED INVEST وداخل الاتحاد الأوروبي.

الزراعة :

مع العلم بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، إلا أن التعاون في هذا المجال سوف يركز على :

- دعم السياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج.
- تخفيض التبعية الغذائية.
- تشجيع الزراعات صديقة البيئة.
- التقارب على أساس اختياري بين الشركات والتجمعات والتنظيمات التجارية و المهنية في الدول الشريكة .

دعم الخصخصة.

- المعونة الفنية والتدريب.
- التوفيق بين معايير الصحة النباتية والحيوانية.
- التنمية الريفية الشاملة بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.
- التعاون بين المناطق الريفية وتبادل الخبرة والمعرفة الفنية في مجال التنمية الريفية.

تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية.

المواصلات :

إن إيجاد خطوط مواصلات فعالة و مترابطة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم بالإضافة إلي النفاذ الحر إلى سوق الخدمات في مجال النقل البحري الدولي يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير الشراكة الأورومتوسطية .

لقد تم خلال عام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية النقل البحري في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للنقل عبر المحاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

وسوف يركز التعاون على :

- وضع نظام فعال للمواصلات عبر المتوسطية يقوم على النقل متعدد الوسائل (بحري وجوى) من خلال تطوير وتحديث الموانئ البحرية والجوية، وإلغاء القيود التي لا مبرر لها، وتبسيط الإجراءات وتحسين عنصر الأمان البحري والجوي، والتوفيق بين القواعد الخاصة بالبيئة على مستوى عالي و يشمل ذلك رقابة أكثر فعالية للتلوث البحري وكذلك وضع نظام متوافق لإدارة النقل.
- إنشاء خطوط برية شرقية- غربية بين السواحل الجنوبية والسواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط .
- ربط شبكات المواصلات المتوسطية بالشبكة الأوروبية بطريقة تضمن عملهم المتداخل (المشترك) .

الطاقة :

على أثر المؤتمر رفيع المستوى الذي عقد في(تونس) عام 1995 واجتماع المتابعة الذي عقد في أثينا و كذلك مؤتمر الطاقة الذي عقد في(مدريد) 20 نوفمبر 1995

من أجل خلق الجو الملائم للاستثمار في شركات الطاقة أو لعمل تلك الشركات، فإن التعاون المستقبلي سوف يركز على :

- تشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى معاهدة الطاقة الأوروبية.
- التخطيط في مجال الطاقة.
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين.
- الكشف و التكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز.
- إنتاج و توزيع الفحم الجيري.

إنتاج الكهرباء ونقلها و توصي لشبكات الكهرباء و تنميتها .

فعالية الطاقة.

مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة.

تنمية برامج مشتركة للبحث.

التدريب و تبادل المعلومات في مجال الطاقة.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :

من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة فإن التعاون سوف يركز على :

البنية التحتية في مجال المعلومات والاتصالات (إطار تنظيمي مبسط، القياسات، تجارب المطابقة،التشغيل المتداخل للشبكات، الخ..).

البنية التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية.

النفاذ إلى سوق الخدمات.

الخدمات الجديدة في مجالات التطبيق ذات أولوية.

إن وجود بنيات تحتية أكثر فاعلية في مجالي المعلومات والاتصالات سيسهل تعزيز التبادل الأورومتوسطي و النفاذ إلي مجتمع المعلوماتية تبعا لحاجات الدول و ذاتيتها .

من المخطط أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لبدء المشروعات الرائدة التي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية لمجتمع المعلوماتية.

التخطيط الإقليمي :

سيركز التعاون على:

تحديد إستراتيجية التخطيط الإقليمي في المنطقة الأوروبية –المتوسطية تبعا لحاجات الدول

وذاتيتها.

تشجيع التعاون عبر الحدود في المجالات ذات الفائدة المتبادلة .

السياحة :

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في(الدار البيضاء) عام1995 ، المعاهدة المتوسطية للسياحة . و سوف يتناول التعاون على الأخص مجالات الإعلام والترويج و التدريب.

البيـــئـــة :

سوف يركز التعاون على :

- تقييم المشاكل البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد المبادرات التي يجب اتخاذها تبعا للأحوال.
- تقديم مقترحات لتأسيس و لتطوير فيما بعد برنامج عمل أولوي في مجال البيئة على المدى القصير والمتوسط ، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد و يجب أن يشمل هذا البرنامج على : الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء و ضد تلوث البحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث، حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية وخصوصا الوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي
- حرائق الغابات ومكافحة التصحر، نقل خبرة المجموعة الأوروبية فيما يخص تقنيات التمويل والتقنين و الرقابة البيئية،الأخذ بالمشاكل البيئية بعين الاعتبار في كل السياسات.
- إنشاء حوار منتظم لمتابعة تطبيق برنامج العمل.
- دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتقوية التنسيق مع خطة العمل المتوسطية.
- تشجيع التنسيق بين الاستثمارات المختلفة و تطبيق المعاهدات الدولية في هذا المجال.
- تبني و تطبيق التشريعات و التدابير القانونية عند الحاجة خاصة التدابير الوقائية والمعايير رفيعة المستوى.

العلوم وتكنولوجيا :

سوف يركز التعاون على:

- تشجيع البحث والتطوير ومعالجة مشكلة الاختلال المتزايد للإنجاز العلمي مع الأخذ في الحسبان مبدأ المنفعة المتبادلة.
- تعزيز تبادل الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة مع جيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا.
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة .

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في (صوفيا انتيبوليس) في مارس /آذار1995 ، تم تأسيس لجنة للمراقبة . سوف تعقد هذه اللجنة اجتماعها الأول بعد مؤتمر برشلونة مباشرة. وسوف تهتم بتقديم التوصيات من أجل التطبيق المشترك للسياسات ذات الأولوية المتفق عليها على المستوى الوزاري.

المـــياه :

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للمياه في روما عام 1992.

تعتبر المياه مسألة ذات أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وسوف تزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية . و يهدف التعاون في هذا القطاع إلى :

- تقييم الوضع مع أخذ الاحتياجات الحالية و المستقبلية بعين الاعتبار.
- تحديد طرق تقوية التعاون الإقليمي.
- تقديم المقترحات من أجل التخطيط الأمثل والإدارة المثلى لمصادر المياه، على أساس مشترك متى كان ذلك ملائما.
- المساهمة في إيجاد مصادر جديدة للمياه .

صيد الأسماك :

نظرا لأهمية الحفاظ على المخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط و الإدارة المثلى له، سيتم تعزيز التعاون في إطار المجلس العام لصيد الأسماك .

وبناء علي المؤتمر الوزاري حول صيد الأسماك الذي عقد في (هيراكليون) عام 1994 . ستتم متابعة ملائمة في المجال القانوني من خلال اجتماعات سوف تعقد في عام 1996

كما سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية الكائنات المائية و أيضا في مجالي التدريب والبحث العلمي .

4- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية : تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية

تنمية الموارد البشرية:

يجب أن تساهم الشراكة الأورومتوسطية في تحسين مستوى التعليم في المنطقة بأكملها مع الاهتمام الخاص بالشركاء المتوسطيين. وفي سبيل تحقيق ذلك، سيجري حوار منتظم حول السياسات التعليمية و يركز أساسا على التدريب و تقنية التعليم و الجامعات و غيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث. و في هذا الصدد، كما في مجالات أخرى، سوف يعطي اهتماما خاصا لدور المرأة. كذلك سوف تساهم في التعاون كل من المدرسة الأوروبية –العربية لإدارة الإعمال في(غرناطة) و المؤسسة الأوروبية في" تورينو ".

سيعقد اجتماع لممثلي قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون، الخ...) بهدف اقتسام مفاهيم الإدارة الحديثة .

كما سيعقد اجتماع لممثلي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ، وستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها الحالي MED Campus .

كذلك ستتم الدعوة لعقد اجتماع حول موضوع (تقنية التعليم).

المحافظات و البلديات:

يجب أن تساهم المحافظات و البلديات في سير عملية الشراكة الأورومتوسطية. و سيشجع ممثلو المدن و المناطق علي عقد لقاءات سنوي لاستعراض التحديات المشتركة التي يتعين عليهم مجابهتها ومن أجل تبادل الخبرات سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية مع الاستفادة بالتجارب السابقة.

الحوار بين الثقافات والحضارات :

نظرا لأهمية تطوير التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية و تعلم اللغات،سوف يجتمع المسئولين والخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية للتحرك في مجالات عديدة منها :التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، الإنتاج المشترك (مسرح وسينما)، الترجمات و الوسائل الأخرى لنشر الثقافات و التدريب.

أن تفاهم أفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأورومتوسطية من شانه إن يساعد على التسامح المتبادل والتعاون . لذلك سوف تدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان و المؤسسات الدينية وكذلك علماء الدين والجامعيين والأشخاص المهتمين بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون القاعدي. و يمكن اعتبار المؤتمرين المنعقدين في ستوكهولم (من 15 إل17 يونيو /حزيران 1995) وتوليد و (من4 -7 نوفمبر /تشرين الثاني1995) أمثلة في هذا الصدد.

الإعلام :

أن التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام من شانه أن يدفع إلي مزيد من التفاهم الثقافي; سيشجع الاتحاد الأوروبي هذا التفاعل و خاصة من خلال برنامجه الحالي MED Media . و سوف يعقد اجتماعا سنويا لممثلي أجهزة الإعلام في هذا الصدد.

الشباب:

يجب أن تساهم عملية تبادل الشباب في إعداد الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأورومتوسطيين . ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أور ومتوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع الأخذ في الاعتبار احتياجات الشركاء كذلك يجب أن يأخذ البرنامج بعين الاعتبار أهمية التدريب المهني وبالأخص لغير

ذوى المؤهلات وتدريب المنظمين والأخصائيين الاجتماعيين في مجال الشباب .ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة لذلك قبل الاجتماع الأورومتوسطي القادم لوزراء الشئون الخارجية.

التبادل بين المجتمعات المدنية :

سوف يجتمع كبار المسئولين دوريا لمناقشة التدابير التي من شأنها تسهيل التبادل البشرى نتيجة للشراكة الأورومتوسطية خاصة تبادل المسئولين،العلماء، الجامعيين، رجال الأعمال، الطلبة و الرياضيين و يشمل ذلك تطوير و تبسيط الإجراءات الإدارية خاصة عند وجود عوائق إدارية غير ضرورية.

التنمية الاجتماعية:

يجب أن تساهم الشراكة الاورومتوسطية في تحسين ظروف المعيشة والعمل وفى زيادة معدلات العمل للسكان في دول البحر المتوسط الشريكة و خاصة للمرأة و فئات السكان

الأكثر فقرا وفي هذا الصدد، يولى الشركاء اهتماما خاصا لاحترام وتعزيز الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا، سوف يجتمع ممثلو السياسات الاجتماعية دوريا

الصحة:

اتفق الشركاء على تركيز تعاونهم في هذا المجال عن طريق:

- زيادة التوعية والمعلومات والوقاية.
- تنمية خدمات الصحة العامة وخاصة خدمات المراكز والوحدات الصحية، خدمات رعاية صحة الأم و الطفل، تنظيم الأسرة، نظم مراقبة الأوبئة و وسائل السيطرة على الأمراض المعدية.
- تدريب موظفي الصحة و الإدارة الصحية
- التعاون الطبي في حالة وقوع الكوارث الطبيعية.

الهجرة:

نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية، سيشجع علي عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تتعلق بموجات الهجرة والضغوط التي تحدثها .ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج الهجرة المتوسطية MED MIGRATION وبالخصوص فيما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المقيمين شرعيا في الاتحاد الأوروبي.

الإرهاب ، تجاره المخدرات والجريمة المنظمة:

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الأطراف. في سبيل هذا، سيجتمع موظفون دوريا بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية و القضائية وغيرها.

وفي هذا السياق، سيأخذ بعين الاعتبار – علي وجه الخصوص – تكيف تبادل المعلومات وتحسين إجراءات الأبعاد و تسليم المجرمين . وسيعقد موظفون اجتماعات دوريه لتحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها

من أجل مقاومة تجاره المخدرات والجريمة المنظمة بما في ذلك تهريب البضائع ، وسيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة

الهجرة غير الشرعية:

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية . و سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

5- الاتصال بين المؤسسات :

الحوار البرلماني الأورومتوسطى:

انعقد المؤتمر البرلماني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط ب(فاليتا) في الفترة من 1-4 نوفمبر(تشرين الثاني) 1995.

وعلى البرلمان الأوروبي المبادرة في طرح الحوار البرلماني الأورومتوسطى مع البرلمانات الأخرى وسوف يسمح ذلك للنواب المنتخبين في الدول الشريكة بتبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:

سوف تساهم الاتصالات المنتظمة فيما بين الأجهزة الأوروبية الأخرى وبالأخص المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمجموعة الأوروبية ونظرائها المتوسطيين في تفاهم أفضل للموضوعات الرئيسية المتصلة بالشراكة الأورومتوسطية.

في سبيل هذا، توجه الدعوة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للمبادرة بتكوين روابط مع مثيلاتها المتوسطيين.

في هذا الصدد،سوف تعقد قمة أورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية في (مدريد) في 12-13 ديسمبر / كانون الأول.

الملحق الثاني:

ملخص حول مشروع الشراكة الأورومتوسطية .

إذا كان مشروع الشراكة الأورومتوسطية يعود إلى 28 ديسمبر 1995 إعلان برشلونة ، فإن علاقات التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب و شرق المتوسط تعود إلى سنوات الستينات و السبعينيات و قد تجسدت في اتفاقات تعاون بين دولا الإتحاد الأوروبي و تركيا سنة 1963 و دول المغرب العربي ، تونس ، الجزائر و المغرب سنة 1969 ثم في 1996. وتعد اتفاقات تعاون في المجالات التجارية ، المالية و اليد العاملة .وتعد اتفاقات التعاون هذه نواة أولى لمشروع الشراكة.

مشروع الشراكة الذي يعد استمرار لسياسة التعاون الأورومتوسطي لسنوات الثمانينات و لكن بشكل أكثر شمولية . وقد انبثق هذا المشروع عن ندوة برشلونة سنة 1995.حيث يعد إعلان برشلونة الوثيقة التأسيسية لهذا المشروع . وقد أعقبته ندوات أخرى في مالطا سنة 1997 ، شتوتغارت سنة 1999 ، مرسيليا سنة 2000 ، دوبلان سنة 2004.

هدف مشروع الشراكة كما نص عليه إعلان برشلونة هو تعميق التعاون بين الدول الشركاء من أجل إقامة فضاء أورو متوسطي اقتصادي ، سياسي و ثقافي يضم دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشرة من جهة و إثنا عشرة دولة من جنوب وشرق المتوسط . من خلال عقد اتفاقات تعاون فيما بينها سواء متعددة أو ثنائية الأطراف.

فقد تم التوقيع على اتفاقات شراكة بين الإتحاد الأوروبي و كل من : تونس سنة 1995 ، إسرائيل سنة 1995 ، المملكة المغربية سنة 1996 ، الأردن سنة 1997 ، مصر سنة 1999 ، لبنان سنة 2002 ، الجزائر سنة 2001 ، السلطة الفلسطينية سنة 1997 ، و سوريا.

يقوم مشروع الشراكة الأورو متوسطية على ثلاث محاور أساسية:

1- شراكة سياسية و أمنية : من خلال العمل على إقامة مجال أورو متوسطي آمن و مستقر . وذلك من خلال التقليص من النزاعات بين الدول الأعضاء و العمل على محاربة الجماعات المتطرفة و الإرهاب . مع السعي نحو ترقية الديمقراطية و حقوق الإنسان .

2- شراكة اقتصادية و مالية : من خلال العمل على إقامة منطقة رفاه اقتصادي قائمة على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الدائمة و المتوازنة . و العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر للسلع و رؤوس الأموال في غضون سنة 2010. وهي الهدف الرئيسي للمشروع الذي يتم من خلال إعادة هيكلة و إصلاح اقتصاديات دول جنوب و شرق المتوسط بطريقة تضمن تطوير اقتصاد السوق و تحرير السلع و رؤوس الأموال و الاستثمارات .

و لضمان مواجهة الآثار السلبية لعملية إعادة الهيكلة على الجانب الاجتماعي و على اقتصاديات دول جنوب المتوسط من جراء الإصلاحات تلتزم دول الإتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة اللازمة لتطبيق الإصلاحات الإقتصادية و مواجهة آثار إعادة الهيكلة . سواء مساعدة تقنية أو مالية.

وبهذا الصدد تم تطوير برنامجي : ميدا 1 MEDA للسنوات 1995-1999 وميدا 2 MEDA للسنوات 2000-2002. وقد قدرت قيمة المساعدات المالية الممنوحة لدول جنوب المتوسط في الفترة ما بين 1995 و 1999، حوالي 5.500 مليون إيكوس Ecus في شكل قروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار أي ما قيمته 11 مليون إيكوس Ecus.

3- شراكة اجتماعية و ثقافية : حيث التزم الشركاء الأورو متوسطيون بتطوير التفاهم بين الثقافات و المبادلات بين المجتمعات المدنية و تطوير الموارد البشرية .

مع التأكيد على رغبة الأطراف في احترام حرية تنقل الأشخاص و العمل المشترك من أجل احتواء الهجرة القادمة من جنوب و شرق المتوسط تجاه الإتحاد الأوروبي.

والرسم التالي يوضح الأسس التي يقوم عليها مشروع الشراكة.

أسس الشراكة الأورو متوسطية

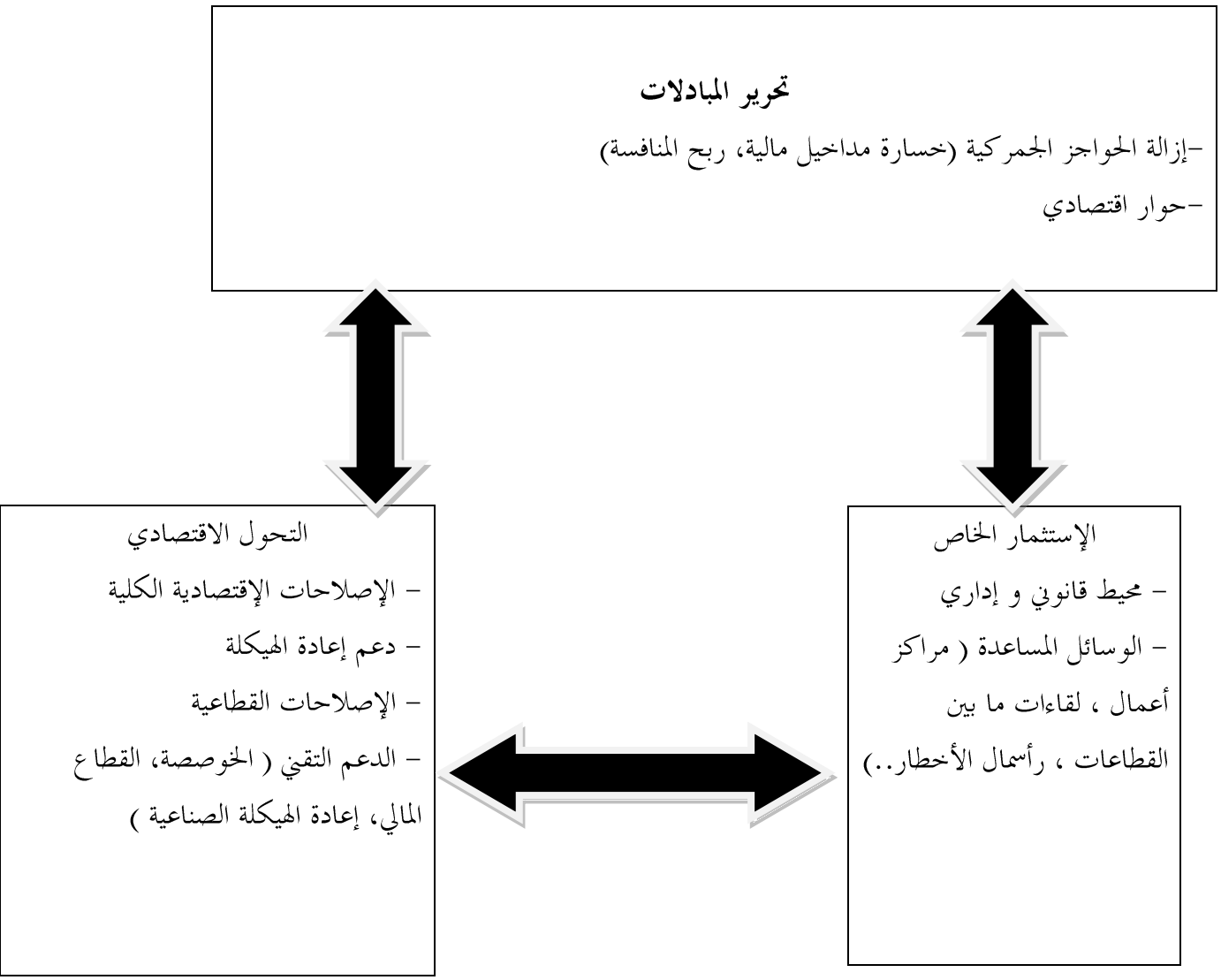

المرجع: عن اللجنة الأوروبية في:

M.Mezouaghi, La place de la connaissance dans le partenariat euro méditerranéen, dans : la méditerranée Occidentale entre Régionalisation et Mondialisation. C.R.E.A.D, laboratoire d'économie et de développement université d'Abderrahmane ira. Bejaia.2003.p229

الملحق الثالث

كرونولوجيا العلاقات الجزائرية الفرنسية ، وبعض الأحداث .

* 10 ماي 1981 إلى غاية 16 ماي 1995: تولى فرنسوا ميتران (FRANÇOIS MITTERRAND) منصب رئيس الجمهورية الفرنسية.

* جانفي: إنعقاد لقاء روما الثاني (سانت إيجيديو الثاني).

* 17 ماي 1995: انتخاب جاك شيراك (JACQUE CHIRAC) رئيسا للجمهورية الفرنسية.

* 27 جوان 1995: تم اعتماد ميزانية الصندوق الأوروبي للتنمية (Fonds Européen De Développement) من قبل المجلس الأوروبي (Le Conseil Européen) .

* 21 جويلية 1995: طلب الرئيس الفرنسي جدولة الديون الجزائرية.

* جويلية إلى أكتوبر 1995: سلسلة من التفجيرات تهز العاصمة الفرنسية باريس ، وإعادة التجارب النووية .

29 أوت 1995: صرح الوزير الأول الفرنسي A. Juppé أن فرنسا لا تدعم العسكريين الجزائريين ، و تتمنى جزائر ديمقراطية و مستقرة.

* نوفمبر 1995: فوز اليمين زروال بنسبة 75% في الإنتخابات الرئاسية.

* 07 ديسمبر 1995: إتفاق بين فرنسا ، ألمانيا ، إسبانيا و إيطاليا لإنشاء أنظمة تجسس Helios 2 و Horus.

* ديسمبر 1995: بداية عمل القوات الأوروبية المتعددة الجنسيات (l'Eurocorps).

* جانفي 1996: إغتيال عبد الحق بن حمودة رئيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين.

* مارس 1996: إختطاف Les sept moins Français ثم إغتيالهم في 23 ماي 1996.

* 01 أوت 1996: زيارة و زير الخارجية الفرنسي للجزائر Hervède Charrette ، إغتيال أسقف وهران بيار كلافري.

* 12 نوفمبر 1996: ميلاد الوكالة الأوروبية للتسليح (l'agence européenne d'armement)، مشكلة من فرنسا، ألمانيا، بريطانيا و إيطاليا.

* 16 نوفمبر 1996: عرضت السلطة على الشعب دستور للتصويت عليه في الاستفتاء، وتم التصويت عليه بنعم بنسبة 84%.

* 03 ديسمبر 1996: تفجير إرهابي وقع في محطة Port Royal بباريس.

* 09 ديسمبر 1996: تبني مشروع فرنسي ألماني مشترك للدفاع.

* 27 جانفي 1997: أعلن الوزير الأول الفرنسي A. Juppé في رغبته في دفع التشاور بين البلدين حول أزمة الجزائر على المستوى الأوروبي.

* 4-5 مارس 1997: إنطلاق المفاوضات الأورو جزائرية رسميا ببروكسل.

* 21-23 أفريل 1997: إجراء الجولة الثانية من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 27-28 ماي 1997: إجراء الجولة الثالثة من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 20 أوت 1997: الجنرال محمد إسماعيل العماري ومداني مرزاق (أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ) يوقعان على اتفاق الهدنة.

* 21 سبتمبر 1997: الجيش الإسلامي للإنقاذ يعلن عن وقف العمليات العسكرية إبتداء من 1 أكتوبر.

* 01 أكتوبر 1997: إنتقاد اللجنة الإستشارية الفرنسية للحقوق الإنسان و التابعة لقصر الحكومة Matignon النظام الجزائري.

* 02 أكتوبر 1997: تم التوقيع على معاهدة أمستردام (Amsterdam) وهي مكملة معاهدة ماسترخيت.

* 10 أكتوبر 1997: إجراء الانتخابات المحلية.

* 23 أكتوبر 1997: فوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي بالأغلبية في الإنتخابات المحلية.

* جانفي 1998: وفد الترويكا قام بزيارة الجزائر.

* 11 سبتمبر 1998: اليمين زروال يعلن عن إجراء إنتخابات رئاسية مسبقة.

* 15 أفريل 1999: فوز عبد العزيز بوتفليقة بالإنتخابات الرئاسية.

* 01 ماي 1999: دخلت معاهدة أمستردام حيز التنفيذ.

* 19-21 جوان 1999: زيارة وزير الداخلية الفرنسي Jean Pierre Chevènement إلى الجزائر .

* 11-13 جويلية 1999: زيارة الوزير المكلف بالتعاون Charles Josselin إلى الجزائر.

* 29-30 جويلية 1999: زيارة وزير الخارجية الفرنسي Hubert Védrine إلى الجزائر.

* جويلية 1999: تفعيل الشراكة بين فرنسا و الجزائر في الميدان العلمي ، التقني و الثقافي.

* 16 سبتمبر 1999: قانون الوئام المدني.

* 12 أكتوبر 1999: معرض الجزائر الاقتصادي الدولي (الدورة 32).

* 16-17 أكتوبر 1999: زيارة كاتب الدولة للتجارة الخارجية الفرنسي François Huwat إلى الجزائر أين تم توقيع على اتفاقية ثنائية خاصة بالضرائب.

* أكتوبر 1999: التوقيع على إتفاق شراكة بين القرض الشعبي الجزائري CPA و الوكالة الفرنسية للتنمية AFD.

* أكتوبر 1999: تم تعيين خافيير سولانا (Javier Solana) ممثلا أعلى للسياسة الخارجية و الأمنية للإتحاد الأوروبي.

* 07 نوفمبر 1999: المنتدى الإفريقي للسلم في الجزائر.

* 19 نوفمبر 199: القمة الإقتصادية العالمية لموناكو ، مونتي كارلو .

* 22 نوفمبر 1999: إغتيال عبد القادر حشاني القيادي الثالث في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

* 28-30 نوفمبر 1999: زيارة رئيس البرلمان الفرنسي Christian Poncelet إلى الجزائر.

* 07 ديسمبر 1999: زيارة وزير الشؤون الخارجية الجزائري أحمد عطاف إلى فرنسا.

* جانفي 2000: الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يصدر عفوا عن أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

* 12 جانفي 2000: الندوة الدولية لليونسكو(من أجل إسلام سلام) باريس.

* 16جانفي 2000: إعادة فتح المركز الثقافي الفرنسي بعد إغلاقه عام 1993.

* 25-26 جانفي 2000: زيارة وزير الشؤون الخارجية الجزائري يوسف يوسفي إلى فرنسا.

* 2000: التوقيع على معاهدة نيس بفرنسا ، وهي معاهدة مكملة لمعاهدتي الإتحاد الأوروبي ماستريخت و أمستردام.

* 01-03 مارس 2000: زيارة وزير المالية الجزائري عبد اللطيف بن أشنهو إلى باريس.

* 10 مارس 2000: الملتقى الدولي للمتوسط حول المرأة في الجزائر.

* 20 مارس 2000: الملتقى الدولي حول الإسلام والديمقراطية في الجزائر.

* 16-19 مارس 2000: زيارة وزير الاتصال والثقافة الجزائري عبد المجيد تبون إلى فرنسا.

* أفريل 2000: إجراء الجولة الرابعة من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 03-04 أفريل 2000: القمة الأولى الإفريقية الأوروبية ، القاهرة.

* 26 أفريل 2000: توقيع على برنامج للتعاون في ميدان الشباب و الرياضة في الجزائر بمناسبة زيارة وزيرة الشباب و الرياضة الفرنسية Buffet إلى الجزائر.

* 06 ماي 2000: الملتقى الإفريقي حول الإدمان على المخدرات و السيدا ، الجزائر.

* 16-17 ماي 2000: زيارة رئيس المجلس الوطني الجزائري بشير بومعزة إلى فرنسا.

* 24-25 ماي 2000: زيارة وزير الداخلية الجزائري يزيد زرهوني إلى فرنسا.

* 13-17 جوان 2000: الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يزور فرنسا.

* جوان 2000: تم التوقيع على بين الجزائر و فرنسا على برنامج توثيق العلاقات بين البلدين.

* جوان 2000: تقارب و شراكة بين الجماعات المحلية بين البلدين.

* جويلية 2000: إجراء الجولة الخامسة من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 17-18 جويلية 2000: زيارة دولة خوسي ماريا أزنار، رئيس حكومة إسبانيا إلى الجزائر.

* 20 أوت 2000: المعرض العلمي المتوسطي الأول للشباب و العلوم ، تيبازة الجزائر.

* 25 أكتوبر 2000: إعادة فتح قنصلية فرنسا بعنابة.

* ديسمبر 2000: إجراء الجولة السادسة من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 12-13 جانفي 2001: رومانو برودي يزور الجزائر.

* 19 جانفي 2001: القمة 21 إفريقيا فرنسا ، ياوندي ، ولقاء بين رئسي البلدين على هامشها .

* جانفي 2001: التوقيع على برنامج في إطار تعاون و شراكة في لمجال السياسي بين البلدين بمناسبة زيارة كاتبة الدولة الفرنسية للسياحة.

* 20 جانفي 2001: وسوناطراك و غاز دو فرانس توقعان على عقد 2 مليار دولار.

* 12-13 فيفري 2001: عقد الجولة السابعة من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 19 فيفري 2001: زيارة العميد البحري تيري داريونو رفقة وفده الفرنسي إلى الجزائر.

* 03 مارس 2001: زيارة وفد عسكري فرنسي يرأسه العميد البحري فرانسوا دي بون إلى الجزائر.

* 15-16 مارس 2001: عقد الجولة الثامنة من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 14-16 ماي 2001: عقد الجولة التاسعة من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 05-06 جوان : عقد الجولة العاشرة من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 27-28 جوان : عقد الجولة الحادي عشرة من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 11 جويلية 2001: تم التوقيع على الاتفاق حول حركة الأشخاص بين الجزائر و فرنسا.

* 24-26 جويلية 2001: : عقد الجولة الثانية عشرة من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 11 سبتمبر 2001: تفجيرات مركز التجارة والمالية بنيويورك و ووزارة الدفاع الأمريكية مبنى البنتاغون بواشنطن .

* 03 أكتوبر 2001: تم التوقيع على برنامج عمل للتعاون في ميدان الشباب و الرياضة على هامش زيارة وزير الشباب و الرياضة الجزائري إلى باريس.

* 18 أكتوبر 2001: تم التوقيع على برتوكول مالية بين البلدين.

* 21 أكتوبر 2001: تم التوقيع على اتفاقية إعادة فتح الثانوية الدولية بالجزائر العاصمة على هامش زيارة الكاتب العام لقصر Orsay إلى الجزائر Loix Hennékine.

* 24-25 أكتوبر 2001: زيارة رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى فرنسا.

* 05- 15 نوفمبر 2001: عقد الجولة السادسة عشرة من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 01 ديسمبر 2001: زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية جاك شيراك إلى الجزائر.

* 05 ديسمبر 2001: عقد الجولة السابعة عشر من مفاوضات الشراكة الأورو جزائرية.

* 21 جانفي 2002: شركة فرنسية خاصة أير ليب تضمن الرحلات من باريس إلى الجزائر العاصمة.

* 08 فيفري 2002: لقاء رئيسي البلدين على غرار إجتماع رئيس الجمهورية الفرنسية مع رؤساء 13 دولة إفريقية في مؤتمر التنمية و الشراكة.

* 16-20 فيفري 2002: زيارة Jérôme Lambert رئيس مجموعة الصداقة فرنسا – الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي إلى الجزائر.

* 16 جوان 2002: توقيع اتفاقية شراكة مالية بين البلدين.

* 25-26 جويلية 2002: الزيارة الرسمية لوزير الشؤون الخارجية الجزائري عبد العزيز بلخادم إلى فرنسا.

* أكتوبر 2002: لقاء مسؤولي البلدين على غرار قمة بيروت للفرانكفونية.

* أكتوبر 2002: إتفاق تحويل جزء من الديون الجزائرية إلى استثمارات .

* 06 نوفمبر 2002: تم الإعلان عن سنة الجزائر الثقافية بفرنسا إبتداء من جانفي 2003.

* 17 ديسمبر 2002: زيارة وزير الشؤون الخارجية الفرنسية Dominique De Villepin إلى الجزائر.

* 16 جانفي 2003: رئيس الحكومة علي بن فليس يزور باريس.

* 05 فيفري 2003: الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يزور باريس على خلفية الأزمة العراقية.

* 19-24 فيفري 2003: الرئيس بوتفليقة يشارك في القمة الإفريقية الفرنسية لثاني مرة بعد قمة ياوندي عام 2001.

* 2-4 مارس 2003: أول زيارة دولة يقوم بها رئيس فرنسي للجزائر ، شيراك يطالب بمصالحة تاريخية شاملة .

* 24 أكتوبر 2003: زيارة وزير الداخلية نيكولا ساركوزي التي تعتبر إمتداد لزيارة شيراك.

* 28 نوفمبر 2003: زيارة الوزير المنتدب للتعليم كزافي داركوس يتزامن مع إقرار لإمكانية طبع الكتاب المدرسي الجزائري بفرنسا.

* 01 جانفي 2004: انضمام عشر دول من وسط و شرق أوروبا إلى الإتحاد الأوروبي.

* 26 جانفي 2004: زيارة الوزيرة المنتدبة للصناعة نيكول فونتان بدعوة من وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل.

* 15 أفريل 2004: زيارة خاطفة ليوم واحد للرئيس جاك شيراك في أعقاب الإعلان عن إعادة إنتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

* 05 جوان 2004: وزير المالية و الإقتصاد نيكولا ساركوزي يقوم بزيارة للجزائر تدوم يومين ، أعلن خلالها عن توسيع إتفاق تحويل جزء من المديونية الجزائرية تجاه فرنسا بقيمة 50 مليون أورو لتقدر إجمالا ب: 111مليون أورو.

* 13 جويلية 2004: وزير الخارجية الفرنسي نيشال بارنيي يزور الجزائر ويكشف عن إبرام معاهدة صداقة بين البلدين في بداية 2005.

* جويلية 2004: تأسيس الوكالة الأوروبية للدفاع (L'agence Européenne De Défense).

* 16-18 جويلية 2004: أول زيارة تقوم بها وزيرة الدفاع الفرنسية ميشال أليو ماري للجزائر تعلن خلالها عن إتفاق عكري للتعاون التقني.

* 15 أوت 2004: الرئيس الفرنسي جاك يراك يقلد العاصمة الجزائرية وسام " جوقة الشرف" بإعتبارها عاصمة فرنسا المقاومة إبان الحرب العالمية الثانية خلال مراسيم الاحتفالات بالذكرى ال60 لإنزال الحلفاء "بروفنس" بحضور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

* 10-12 سبتمبر 2004: مجموعات من الأقدام السوداء تزور الجزائر بعد قرار السلطات الفرنسية إعادة تهيئة المقابر المسيحية و اليهودية.

* 11-12 أكتوبر 2004: وزير الداخلية الفرنسي دومينيك دوفيليبان في الجزائر و وهران يؤكد على إستعداد باريس دعم تعاونها الأمني في مكافحة الإرهاب و التوقيع قريبا على إتفاق إعادة الإدماج في مكافحة الهجرة غير الشرعية و تسهيل حركة تنقل الأشخاص لا سيما الأقدام السوداء.

* 02 ديسمبر 2004: فرنسا تنفذ أول جزء من الإتفاقية الموقعة الخاصة بتحويل المديونية المعاد جدولتها إلى إستثمارات و شرعت باريس في تحويل 288 مليون أورو كدفعة أولى .

* 07 فيفري 2005: وفد من 120 من رجال الأعمال و ممثلي حركة أرباب العمل الفرنسيين " ميديف" برئاسة دوسيلغاي يزور الجزائر و وزير المالية عبد اللطيف بن أشنهوا يشدد على ضرورة الإستثمار بدلا عن التجارة فحسب.

* 27 فيفري 2005: سفير فرنسا بالجزائر هوبير دوفير ديار يتوجه لسطيف و يلقي خطابا خاصا حول أحداث 08 ماي 1945 و يعتبرها لأول مرة مأساة تاريخية ، ويعد هذا الخطاب أول خطوة أمام إبرام معاهدة الصداقة الجزائرية الفرنسية.

* 01 جانفي 2007: انضمام رومانيا و المجر للإتحاد الأوروبية و يصبح عدد الأعضاء سبع و عشرين دولة.

* 06 ماي 2007: انتخاب نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) رئيسا للجمهورية الفرنسية.

* أكتوبر 2007: تم التوقيع على اتفاقية لشبونة.

* 01 جانفي 2009: تسلمت جمهورية التشيك رئاسة الاتحاد الأوروبي من ألمانيا.

الملحق رقم 4

اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية

البلدان المتوسطية	التوقيع	الاتفاق التجاري	دخول حيز التنفيذ
الجزائر	2002 / 4 /22		
السلطة الفلسطينية	1997/ 2/ 24		1997/ 7 / 1
مصر	2001 /6 / 25	2004/ 1 / 1	2004 /6 / 1
إسرائيل	1995 / 11 / 20	1996 / 1 / 1	2000 / 6 / 1
الأردن	1997 / 11 / 24		2002 /5 / 1
لبنان	2002 / 6/ 17	2003 / 2 / 1	2003 /3 / 1
المغرب	1996 / 2 / 26		2000/ 3/ 1
سورية	أكتوبر 2004		
تونس	1995/ 7 / 17		1998 / 3 / 1
ليبيا	بصفة مراقب		

المصدر:

Commission Européenne.

المقدمة .....
257
الفصل الأول: العلاقات الأمنية بين دول ضفتي المتوسط.....15
المبحث الأول:سياسات الشراكة.....15
المطلب الأول: مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي.....16
المطلب الثاني: مشروع غرب البحر المتوسط.....19
المطلب الثالث: مؤتمر البرلمانات الأورو متوسطية.....26
المبحث الثاني: العلاقات الأمنية في المتوسط منذ 1995.....29
المطلب الأول: الخطاب المتوسطي بعد نهاية الحرب الباردة 30
المطلب الثاني:نحو تكريس مسار برشلونة..... 35
الفصل الثاني:الأهمية الأمنية والإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط 46
المبحث الأول:المفاهيم المختلفة للأمن 46
المطلب الأول:النظرية التقليدية 47
المطلب الثاني:النظرية المعاصرة 52
المطلب الثالث:النظرية الأمنية للقوى الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط 67
المبحث الثاني:الأهمية الأمنية للبحر الأبيض المتوسط 70
المطلب الأول:مفهوم البحر الأبيض المتوسط 70
المطلب الثاني:أهمية البحر الأبيض المتوسط 73
المطلب الثالث:خصوصيات ضفتي البحر الأبيض المتوسط 76

المبحث الثالث: الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي.....85

المطلب الأول: ديناميكيات الأمن الجديدة في الجهة المتوسطية 85

المطلب الثاني: الطبيعة المركبة للأمن في المتوسط.....98

الفصل الثالث: التحديات الأمنية في المتوسط وآثارها على العلاقات الجزائرية الفرنسية 102

المبحث الأول: ظاهرة الإرهاب 102

المطلب الأول:مفهوم الإرهاب 103

المطلب الثاني:احتواء ظاهرة الإرهاب 105

المبحث الثاني: تحدي الهجرة 108

المطلب الأول:تعريف الهجرة 108

المطلب الثاني:أسباب الهجرة غير الشرعية 110

المبحث الثالث: الجريمة المنظمة 113

المطلب الأول:تعريف الجريمة المنظمة 113

المطلب الثاني: التعاون الدولي لوقف الجريمة المنظمة.....118

المبحث الرابع : آثار التحديات الأمنية على العلاقات الجزائرية الفرنسية.....122

المطلب الأول: تأثير الهجرة 123

المطلب الثاني: تأثير ظاهرة الإرهاب 126

المطلب الثالث: تأثير الجريمة المنظمة 129

الفصل الرابع مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل التحديات الأمنية.... 135

المبحث الأول: تأثير التنافس الدولي المتزايد على مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية
136.....

المطلب الأول: التحدي الأمريكي لفرنسا في الجزائر 137

المطلب الثاني: التحدي الصيني لفرنسا في الجزائر 145

المطلب الثالث: انعكاسات التنافس الدولي على العلاقات الجزائرية الفرنسية 151

المبحث الثاني: مشاهد مستقبلية للعلاقات الجزائرية الفرنسية 160

المطلب الأول: استمرار العلاقات الجزائرية الفرنسية على الوضع القائم 164

المطلب الثاني: التقارب في العلاقات الجزائرية الفرنسية 176

المطلب الثالث: التنافر في العلاقات الجزائرية الفرنسية 180

الخ

اتمة :.....195

الملاح

ق : 201

المراج

ع : 238

الفه

رست : 257

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملخص:

يشهد العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات جذرية و متسارعة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية و حتى المفاهيم و القيم ، فمفهوم الأمن لم يعد يقتصر على الجانب العسكري و الإستراتيجي فقط بل تعداه إلى أبعد الحدود و لم تعد هناك دولة في حالة أمن مطلق ، إذ أصبحت المسألة نسبية ، لقد سقط ذلك التقليد ،ليصبح لمفهوم الأمن ارتباطات عديدة منها خاصة المجال الإنساني ، الاقتصادي كانت هذه النقلة النوعية كنتاج لنهاية الحرب الباردة و إفرازاتها الجديدة.

إن الجزائر كدولة ضمن الإطار الدولي لم تكن بمعزل عن كل هته المتغيرات التي مست بناء النظام العالمي ، ولقد بدأ اهتمام الأوروبي و الفرنسي خاصة بالجزائر منذ بروز العلاقات بين ضفتي المتوسط , ولقد تزايد هذا الاهتمام من خلال المشاريع الموجهة للجزائر سواء الاقتصادية أو الثقافية .

لذلك تعتبر العلاقات الجزائرية الفرنسية مهمة، إضافة لارتباطها التاريخي معها ، وأيضا لقرب المسافة بينهما، وبالتالي فأي خطر يهدد الجزائر يمكن أن يصل إلى فرنسا باعتبارها بوابة أوروبا على الجهة المتوسطية .

الكلمات المفتاحية :

الأمن؛ المتوسط؛ البحر الأبيض المتوسط؛ الجزائر؛ فرنسا؛ الحوض؛ التحديات.